

أَضْوَاءٌ عَلَى عَقِيدَةِ مَشَايِخِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الْبَادِيسِيَّةِ

ياسين بن ربيع عفا الله عنه وعن والديه وذويه

الجزائر: 1440هـ - 2019م

<https://www.facebook.com/yacine.ben.rabie>

(1)

قَالَ أَمِينُ مَالِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الشَّيْخُ مُبَارَكُ الْمِيلِي (1896م-1945م) مُقَرَّرًا السَّيِّدَ الشَّاذِلِي الْمَكِّي: ((إِنَّ التَّجْدِيدَ يَظْهَرُ لَنَا إِذَا مَا دَرَسْنَا مَذَاهِبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَمَذَهَبَ السَّادَةِ الصُّوفِيَّةِ وَفَهَمْنَا كَيْفَ يُؤَوَّلُ هَؤُلَاءِ الْيَدَ وَالْعَيْنَ مَثَلًا وَكَيْفَ يُؤَوَّلُهُمَا أَوْلَئِكَ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَنَا خُنْ مَعَاشِرَ السُّنِّيِّينَ وَبَيْنَ الصُّوفِيَّةِ خِلَافٌ لَوْ تَجَرَّدْنَا مِنَ التَّعَصُّبِ)) (1).

وَلَمَّا كَانَ هَذَا التَّقْرِيرُ يَهْدُمُ عَقِيدَةَ (التَّيْمِي!) الْقَائِمَ عَلَى (خِدْمَةِ!) الْكِتَابِ، سَارَعَ هَذَا الْآخِرُ لِلانْتِهَاضِ بِالْإِعْتِرَاضِ فَقَالَ مُعَقِّبًا: ((مَنْهَجُ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ: إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ أَوْ أَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سُنَّتِهِ الصَّحِيحَةِ، مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ أَوْ تَعْطِيلٍ، وَلَا تَشْبِيهِ أَوْ تَمَثِيلٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشُّورَى: 11]) (2)؟!.

وَحَاصِلُ (ثَرْتَرَةِ!) هَذَا الْمُعْلَقِ أَنَّ الشَّيْخَ مُبَارَكَ الْمِيلِي لَيْسَ عَلَى مَنْهَجِ (السَّلَفِ!) فِي الصِّفَاتِ؟! فَالتَّأْوِيلُ عِنْدَهُ طَرِيقَةٌ مِنْ طُرُقِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي التَّعَامُلِ مَعَ الْأَخْبَارِ الْمُوهَمَةِ لِلتَّشْبِيهِ، مُسَلِّمَةً لَا شَيْءَ فِيهَا، وَهَذَا يُخَالِفُ بِمِائَةِ وَثَمَانِينَ دَرَجَةً مَنْهَجَ (التَّيْمِيَّةِ!)؟!.

وَالْغَرِيبَ أَنَّ هَذَا الْمُعَلَّقَ مَا بَرَحَ يَصِفُ الشَّيْخَ مُبَارَكَ الْمِيلِي بِأَنَّهُ: (سَلَفِي!)
الْعَقِيدَةُ؟! وَكَانَ الْأُخْرَى بِهِ وَبِالْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْمَنْهَجِيَّةِ الْبَحْثِيَّةِ أَنَّ يُسَلِّمَ
بِأَنَّ الرَّجُلَ كَانَ أَشْعَرِيًّا فِي الْعَقِيدَةِ، وَهَابِيًّا تَيْمِيًّا بِدَرَجَاتٍ مِنَ التَّفَاوُتِ فِي
مَسَائِلِ الْقُبُورِ وَالتَّصَوُّفِ وَمَا يَمُتُّ لَهُمَا بِصِلَةٍ.

-
- (1) آثَارُ الشَّيْخِ مُبَارَكِ الْمِيلِي (781/3-782)، جَمَعَهَا وَرَتَّبَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا
وَخَرَّجَ أَخْبَارَهَا: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٌ، مَكْتَبَةُ دَارِ الرَّشِيدِ لِلْكِتَابِ وَالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ -
الْجَزَائِرِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1436هـ-2015م.
- (2) هَامِشٌ عَلَى الْمَصْدَرِ السَّابِقِ?!.

(2)

يُعتَبَرُ الشَّيْخُ السَّعِيدُ الزَّوَاوِي (1862م-1952م) مِنْ الْأَعْضَاءِ الْفَاعِلِينَ فِي جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ خَاصَّةً إِبَّانَ عَهْدِ رَئِيسِهَا الْأَوَّلِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ بَادِيسٍ حَيْثُ تَبَوَّأَ مَقْعَدَ رَئِيسِ لَجْنَةِ الْفَتْوَى فِي الْجَمْعِيَّةِ. وَلَقَدْ رَأَيْتُ لِبَعْضِ (التَّيْمِيَّةِ!) اهْتِمَامًا زَائِدًا بِهَذَا الرَّجُلِ خَاصَّةً فِي بَلَدِنَا الْجَزَائِرِ!، يَتِمَثَّلُ فِي وُلُوعِهِمُ الْكَبِيرِ بِنَشْرِ بَعْضِ مُتَشَابِهِ أَقْوَالِهِ مَعَ التَّغَاضِي الْمَشِينِ عَنْ مُحْكَمِهَا خَاصَّةً مَا تَعَلَّقَ مِنْهَا بِبَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ الْعَمِيَاءِ وَالْمِشْيَةِ الْعَوْجَاءِ بِغَرِيبَةٍ عَلَى هَؤُلَاءِ الشُّذَّاذِ، فَهِيَ سُنَّةٌ شَيَّخَهُمُ الْأَكْبَرُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِي (ت: 728هـ) فِي تَكْثِيرِ سَوَادِ الشُّوَازِ مِنَ الْمُجَسِّمَةِ وَالْمُشَبَّهَةِ؟!

وَيَتَوَجَّحُ التَّنْبِيهِ هَهُنَا إِلَى أَنَّ الشَّيْخَ الزَّوَاوِيَّ يَتَمَيَّزُ أحيانًا بِجِدَّةٍ زَائِدَةٍ فِي أُسْلُوبِهِ، يُطْلَقُ فِي جِهَةِ قَلَمِهِ لِلطُّغْيَانِ وَيُزْحِي الْعَنَانَ لِلِّسَانِ لِيَبْدُو هَائِجًا كَالْبُرْكَانِ لِلْعُدْوَانِ، وَفِي أُخْرَى يَظْهَرُ مُتَفَهِّمًا مُتَفَتِّحًا يَمْسَحُ مَا جَرَّهُ هُنَاكَ؟! وَالْعَكْسُ صَحِيحٌ؟!، وَقَدْ نَوَّهَ إِلَى بَعْضِ هَذَا الْمَلَحَظِ الدُّكْتُورُ سَعْدُ اللَّهِ الْقَمَارِي فِي تَقْدِيمِهِ لِكِتَابِ "الإِسْلَامُ الصَّحِيحُ" لِلشَّيْخِ الْمَذْكُورِ.

المُهم؛ سَنَعْرِضُ فِي هَذَا الْمَقَالِ عَلَى الْمَحَكِّ الْعِلْمِيِّ أَهْمُ تِلْكَ الْأَقْوَالِ
الَّتِي يُلَبَّسُ بِهَا هَؤُلَاءِ (التَّيْمِيَّةُ!) عَلَى الْجَزَائِرِيِّينَ خَاصَّةً لِلزَّجِّ بِهِمْ فِي مُسْتَنْقَعِ
العَقِيدَةِ (التَّيْمِيَّةُ!) الْمَعْرُوفَةِ بِالتَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ.

قَالَ رَئِيسُ لَجَنَةِ الْفَتَوَى فِي جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الشَّيْخُ
السَّعِيدُ الزَّوَاوِي: ((أَمَّا أَنَا وَمَنْ عَلَى شَاكِلَتِي مِنْ إِخْوَانِي الْكَثِيرِينَ فَلَا
شَرِيعَةَ لَنَا، وَلَا دِينَ وَلَا دِيْوَانَ إِلَّا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَمَا عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ، وَعَقِيدَةُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، أَيُّ: فَلَا اعْتِرَالَ،
وَلَا مَاتَرِيدِي، وَلَا أَشْعَرِي، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا، أَيُّ:
الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْهُمْ وَالْمُتَأَخِّرُونَ، وَوَقَعُوا فِي ارْتِبَاكِ مِنَ التَّأْوِيلِ وَالْحِيَرَةِ فِي
مَسَائِلَ يَطُولُ شَرْحُهَا لَمْ تَصِفْ بَعْدُ، فَعَلَامَ؟)) (1)؟! وَقَالَ أَيْضًا: ((لَمْ
يَكُنْ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ أَشْعَرِيَّينَ وَلَا مَاتَرِيدِيَّينَ وَلَا
شِيعَةً وَلَا إِبَاضِيَّةً (2) وَهَلُمَّ جَرًّا. وَكَذَلِكَ لَمْ يَكُونُوا قَادِرِيَّينَ وَلَا خَلَوْتِيَّينَ وَلَا
شَاذِلِّيَّينَ وَلَا رِفَاعِيَّينَ وَلَا عِيْسَاوِيَّينَ... إلخ سِتُّ وَأَرْبَعِينَ، إِنَّمَا كَانُوا مُسْلِمِينَ
مِلَّةَ أَبِيهِمْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ)) (3)؟!.

وظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ، تَصْرِيحُ مِنَ الشَّيْخِ الزَّوَاوِي بِأَنَّهُ كَأَصْحَابِهِ مِنْ أَعْضَاءِ
الْجَمْعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ عَلَى الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْأَصْلَيْنِ، لَا الْمَاتَرِيدِيَّةِ
وَلَا الْأَشْعَرِيَّةِ وَلَا غَيْرَهَا؟!.

وَلَكِنْ مَا هِيَ مَعَالِمُ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ الَّتِي يُدْنِدُنُ حَوْلَهَا الشَّيْخُ الزَّوَاوِي؟! هَلْ هِيَ أُصُولُ عَقَدِيَّةٍ مُغَايِرَةٌ تَمَامًا لِعَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتُرِيدِيَّةِ وَفُضَلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ؟! أَمْ هِيَ ذَاتُهَا الْعَقِيدَةُ (التَّيْمِيَّةُ!) الْمَعْرُوفَةُ عِنْدَ أَدْعِيَاءِ السَّلَفِيَّةِ وَالْوَهَّابِيَّةِ?!.

الجواب:

أَوَّلًا: كَتَبَ الشَّيْخُ السَّعِيدُ الزَّوَاوِي كِتَابًا وَسَمَّاهُ: "الْخُطْبُ الْمُنْبَرِيَّةُ"، وَصَرَّحَ حَوْلَهُ فِي مَقَالٍ عَلَى "جَرِيدَةِ الشُّهَابِ" بِأَنَّهُ رَقَمَ الْكِتَابَ الْمَذْكُورَ عَلَى الطَّرِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ، فَقَالَ هُنَاكَ: ((إِنَّ قَصْدِي مِنْ تَأْلِيفِ الْكِتَابِ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: تَجْدِيدُ طَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي إِلْقَاءِ الْخُطْبِ وَالرُّجُوعِ إِلَى الْأَصْلِ فِي ذَلِكَ)) (4)، وَبِالرُّجُوعِ إِلَى بَعْضِ التَّقَارِيرِ الْعَقَدِيَّةِ الْوَاضِحَةِ فِي ثَنَائِهَا هَذِهِ الْمَرْفُومَ نَجِدُ الْمُؤَلِّفَ الشَّيْخَ أَبُو يَغْلَى الزَّوَاوِي يَقُولُ مَثَلًا: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُتَّصِفِ بِالْكَمَالِ الدَّائِمِ بِلَا زَوَالٍ، الْمُسْتَحِيلِ عَنْهُ التَّحَوُّلُ وَالِانْتِقَالُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11])، وَهُوَ الْوَلِيُّ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ، ذُو الْإِحْسَانِ وَالْإِفْضَالِ... وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي صِفَاتِ الذَّاتِ وَالْأَفْعَالِ، وَلَا مُمَاثِلَ لَهُ بِمَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ، وَلَا ضِدَّ وَلَا نِدَّ وَلَا وَزِيرَ)) (5)، فَتَنْزِيهِهُ اللَّهُ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالِ وَالتَّغْيِيرِ وَقِيَامِ الْحَوَادِثِ بِالذَّاتِ الْعَلِيَّةِ هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ الزَّوَاوِي بِالْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَهَذِهِ الْعَقِيدَةُ الْمَذْكُورَةُ هِيَ ذَاتُهَا عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ

وَالْمَاتَرِيذِيَّةُ وَفُضَّلَاءُ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَهِيَ عَيْنُ عَقِيدَةِ (النُّفَاةِ!) وَ(الْجَهْمِيَّةِ!)
عِنْدَ (التَّيْمِيَّةِ!)؟!.

ثَانِيًا: وَمِنَ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ عِنْدَ الشَّيْخِ السَّعِيدِ الزَّوَاوِيِّ مَا قَرَّرَهُ فِي مَعْرُضِ
كَلَامِهِ عَنْ مَسْأَلَةِ الرُّؤْيَةِ وَصِفَةِ الْكَلَامِ فِي حَقِّهِ جَلَّ وَعَزَّ، فَقَالَ: ((... كَمَا
فِي مَسْأَلَتِي خَلْقِ الْقُرْآنِ وَالرُّؤْيَةِ الْإِلَهِيَّةِ فِي الْجَنَّةِ، فَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْحُدَّاقِ
الْمُصْلِحِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ الْمَرْحُومُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ عَبْدُهُ مُفْتِي
الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ وَالْكَاتِبُ الشَّهِيرُ فِي الْمَسَائِلِ الْإِصْلَاحِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مَا
مُلَخَّصُهُ: "حَصَلَ الْإِتِّفَاقُ بِأَنْ يُرَى اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآخِرَةِ لَكِنْ لَيْسَ بِهَذَا
الْبَصَرِ وَلَا بِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ الدُّنْيَوِيَّةِ أَيْ بِأَنْ يَنْعَكِسَ الْبَصَرُ إِلَى الْبَصِيرَةِ،
وَهِيَ مَعْنَى قَوْلِ الْمُعْتَرِلةِ أَنَّهُ لَا يُرَى، وَالثَّانِيَةُ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ الْأَزَلِيُّ
وَأَنَّ الْحُرُوفَ وَالْأَصْوَاتَ مَخْلُوقَةٌ، ذَلِكَ بِأَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ نَقُولُ أَنَّ الْقُرْآنَ
كَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ خِلَافًا لِطَائِفَةٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ يَقُولُونَ أَنَّ
كَلَامَ اللَّهِ بِحُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ وَلَكِنْ لَيْسَتْ كَحُرُوفِنَا وَأَصْوَاتِنَا، وَالْمُعْتَرِلةُ
يَقُولُونَ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ يَعْنُونَ الْحُرُوفَ وَالْأَصْوَاتَ الَّتِي وَافَقْنَاهُمْ عَلَيْهَا... الخ
الخ")) (6).

وَقَوْلُهُ: ((لَكِنْ لَيْسَ بِهَذَا الْبَصَرِ وَلَا بِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ الدُّنْيَوِيَّةِ أَيْ بِأَنْ
يَنْعَكِسَ الْبَصَرُ إِلَى الْبَصِيرَةِ)) قَاطِعٌ فِي أَنَّ الشَّيْخَ الزَّوَاوِيَّ يُثَبِّتُ رُؤْيَا اللَّهِ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلَا اتِّصَالٍ شُعَاعِ بَيْنَ الرَّائِي وَالْمَرْتِي، وَلَا مُقَابَلَةٍ أَيْ: أَنَّهُ تَعَالَى فِي لَا جِهَةٍ، وَهَذَا الْكَلَامُ يَعْكِسُ مَا جَاءَ فِي تَقْرِيرِ الْإِمَامِ النَّوَوِيِّ الْأَشْعَرِيِّ حَيْثُ يَقُولُ: ((أَنَّ الرُّؤْيَا قُوَّةٌ يَجْعَلُهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا اتِّصَالُ الْأَشْعَةِ وَلَا مُقَابَلَةُ الْمَرْتِي وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ، لَكِنْ جَرَتْ الْعَادَةُ فِي رُؤْيَا بَعْضُنَا بَعْضًا بِوُجُودِ ذَلِكَ عَلَى جِهَةٍ الْإِتِّفَاقِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِشْتِرَاطِ، وَقَدْ قَرَّرَ أَئِمَّتُنَا الْمُتَكَلِّمُونَ ذَلِكَ بِدَلَالِهِ الْجَلِيَّةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى إِثْبَاتُ جِهَةٍ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ، بَلْ يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ لَا فِي جِهَةٍ كَمَا يَعْلَمُونَهُ لَا فِي جِهَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)) (7).

فَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّيْخَ الزَّوَاوِيَّ يَسْتَلْبُ مِنْ الرُّؤْيَا مُطْلَقَ الْكَيْفِيَّاتِ الَّتِي يَدَّعِي الْمُجَسِّمَةَ (التَّيْمِيَّةُ!) بِأَنَّ مَنْ نَفَاهَا مِنَ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيذِيَّةِ وَفُضْلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُرَاجَعَ عَقْلُهُ؟! كَمَا يُرَدُّ شَيْخُهُمُ الْأَكْبَرُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِي وَابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْمَحْسُوبِ عَلَى السَّادَةِ الْحَنْفِيَّةِ فِي شَرْحِهِ الْمُحَرَّفِ عَلَى الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ!.

ثُمَّ إِنَّ صِفَةَ الْكَلَامِ عِنْدَ الشَّيْخِ السَّعِيدِ الزَّوَاوِيَّ كَمَا تَرَى صِفَةً أَزَلِيَّةً وَلَيْسَتْ حَادِثَةً، كَمَا أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى لَيْسَ إِلَّا الْكَلَامُ النَّفْسِي فَهُوَ بِلَا حَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ، بِخِلَافِ (التَّيْمِيَّةُ!) الْمُجَسِّمَةِ، فَالْكَلَامُ عِنْدَهُمْ حَرْفٌ وَصَوْتُ،

يُحَدِّثُهُ تَعَالَى فِي ذَاتِهِ وَيُفْنِيهِ وَفَقَ مَشِيئَتِهِ سُبْحَانَهُ؟! فَاللَّهُ عِنْدَهُمْ يَخْلُقُ فِي
نَفْسِهِ كَمَا لَا تَهْ ثُمَّ يُفْنِيهَا شَيْئًا فَشَيْئًا؟!.

وَهُنَاكَ مِنَ النُّصُوصِ الْأُخْرَى لِمَشَايِخِ الْجَمْعِيَّةِ مَا يَزِيدُ فِي هَذَا النَّحْوِ مِنَ
الْبَيَانِ وَيُؤَكِّدُ بِمَكَانٍ أَنَّ عَقِيدَةَ مَشَايِخِ الْجَمْعِيَّةِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عِنْدَ
التَّحْقِيقِ وَالتَّدْقِيقِ لَيْسَتْ إِلَّا عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ
وَالْمَاتَرِيَّةِ وَفُضْلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَلَا عِلَاقَةَ لَهَا بِالْبَتَّةِ بِعَقِيدَةِ التَّجْسِيمِ
(التَّيْمِيَّةِ!).

وَيَتَوَجَّبُ التَّنْبِيهِ هُنَا إِلَى شَيْءٍ مُهِمٍّ جِدًّا، وَهُوَ أَنَّهُ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ عَبْدُهُ
الْمِصْرِيِّ مَكَانَةٌ خَاصَّةٌ فِي فِكْرِ مَشَايِخِ الْجَمْعِيَّةِ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ مُجَدِّدُ عَقِيدَةِ
السَّلَفِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَاسْتَمِعْ إِلَى الشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ نَفْسُهُ وَهُوَ يَقُولُ:
(وَشَيْخُ الْإِصْلَاحِيِّينَ فِي هَذَا الْعَصْرِ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مُجَدِّدُ
طَرِيقَةِ السَّلَفِ)) (8)، وَانْظُرْ إِلَى قَوْلِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ بَادِيسَ عَنْ
رِسَالَةِ التَّوْحِيدِ لِمُحَمَّدٍ عَبْدُهُ: ((إِنَّهَا أَحْسَنُ مَا أُفِّلَ عَلَى طَرِيقِ السَّلَفِ
فِي التَّوْحِيدِ)) (9)؟!، وَهَذَا يَقْطَعُ بِمَكَانٍ أَنَّ عَقِيدَةَ مَشَايِخِ الْجَمْعِيَّةِ فِي
الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لَا تَمُتُ بِصِلَةٍ لِعَقِيدَةِ التَّجْسِيمِ (التَّيْمِيَّةِ!).

ثَالِثًا: فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا مَعْنَى كَلَامِ الزَّوَاوِيِّ أَعْلَاهُ، فَظَاهِرُهُ التَّبَرُّيُّ مِنْ عَقِيدَةِ الْمُنَزَّهَةِ؟!، فَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: أَنَّ الْمَذْهَبَ الْمُعْتَمَدَ لِلشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ فِي الْإِضَافَاتِ الْخَبَرِيَّةِ الْمُوهِمَةِ لِلتَّشْبِيهِ كَانَ أَمِيلًا لِلتَّفْوِيضِ مِنْهُ إِلَى التَّأْوِيلِ، أَيْ: تَفْوِيضُ الْمَعْنَى التَّفْصِيلِيِّ مِنْ جُمْلَةِ الْمَعَانِي الْمُحْتَمَلَةِ فِي حَقِّهِ جَلًّا وَعَلَا مَعَ الْإِكْتِفَاءِ بِالْمَعْنَى الْجُمْلِيِّ مِنْ دُونِ خَوْضٍ فِي مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، وَهَذَا كُلُّهُ بَعْدَ تَنْزِيهِهِ تَعَالَى مِنْ سِمَاتِ الْمُحَدَّثَاتِ وَالْجِسْمِيَّةِ كَمَا مَرَّ مَعَكَ مِنْ كَلَامِهِ. وَهَذِهِ طَرِيقُهُ جَمَاعَاتٍ مِنَ السَّلَفِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ ثَبَتَ أَيْضًا عَنْهُمْ التَّأْوِيلُ بِالذَّلِيلِ.

فَهُوَ -الزَّوَاوِيُّ- يَنْتَصِرُ لَطَرِيقَةِ الْمُفَوَّضَةِ مِنَ السَّلَفِ بِمُقَابِلِ طَرِيقَةِ مَنْ يَظُنُّ -الزَّوَاوِيُّ نَفْسَهُ- أَنَّهُمْ: أَكْثَرُوا مِنَ الْخَوْضِ فِي الْمُتَشَابِهِ بِلَا طَائِلٍ وَ(تَقَعَّرُوا!) فِي التَّأْوِيلِ بِلَا تَفْوِيضٍ؟! وَاسْتَمَعَ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: ((إِعْلَمْ أَيُّهَا السَّائِلُ أَنَّ خَيْرَ طَرِيقَةٍ فِي الْعَقِيدَةِ التَّوْحِيدِيَّةِ طَرِيقَةُ السَّلَفِ الَّتِي هِيَ اتِّبَاعُ مَا ثَبَتَ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ مِنْ غَيْرِ كَثْرَةِ التَّأْوِيلِ وَالِدُخُولِ فِي الْأَخْذِ وَالرَّدِّ مِنَ الْجَدَلِ فِي الْمُتَشَابِهِ وَإِيرَادِ الشُّبْهِ وَالرَّدِّ عَلَيْهَا...)) (10)، فَالزَّوَاوِيُّ يَعْتَبِرُ التَّأْوِيلَ طَرِيقًا مِنْ طَرَائِقِ السَّلَفِ وَلَكِنْ مِنْ دُونِ إِيْعَالٍ فِيهِ إِلَى دَرَجَةِ الدُّخُولِ فِي بَيْدَاءِ الْجِدَالِ وَالْأَخْذِ وَالرَّدِّ فِي الْمُتَشَابِهِ: ((مِنْ غَيْرِ كَثْرَةِ التَّأْوِيلِ وَالِدُخُولِ وَالرَّدِّ مِنَ الْجَدَلِ فِي الْمُتَشَابِهِ))؟ وَقَوْلُ الزَّوَاوِيِّ هَهُنَا يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ الْبِدْعُ خَامِدَةً وَلَا وُجُودَ لَشُبُّهَاتٍ تُضِلُّ الْعَامَّةَ وَتُسْتَدْعِي

الانْتِهَاضَ لِتَرْيِفِهَا، وَأَمَّا فِي حَالِ نَشَاطِ هَذِهِ الْبِدَعِ وَبُزُوغِ شُرُورِهَا إِلَى السَّطْحِ فَلَا يُسْتَحْسَنُ السُّكُوتُ عَنْهَا بِحَالٍ بَلْ الْوَاجِبُ الشَّرْعِيُّ حِينَهَا هُوَ دَحْضُهَا بِالْحُجَّةِ وَالْبَيَانِ حِفَاطًا عَلَى عَقِيدَةِ الْإِسْلَامِ.

وَتَأَمَّلْ قَوْلَ الشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ وَهُوَ يَصُبُّ جَآمَ غَضَبِهِ عَلَى مَا يَحْسَبُهُ رَأْيًا لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ -وَحَاشَاهُمْ- وَهُوَ الْقَوْلُ الَّذِي يُشِيعُهُ بَعْضُ الْمُخَالَفِينَ مِنْ أَمْثَالِ الشَّيْخِ رَشِيدِ رِضَا عَلَى لِسَانِ خُصُومِهِمْ، أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَذْهَبُ السَّلَفِ فِي "التَّفْوِيضِ" أَسْلَمَ وَمَذْهَبُ الْخَلْفِ فِي "التَّأْوِيلِ" أَحْكَمُ أَوْ أَعْلَمُ!... فَيَقُولُ الزَّوَاوِيُّ مَا نَصُّهُ: ((...فَلِذَلِكَ قَرَّرُوا -أَعْنِي الْمُتَأَخِّرِينَ- وَقَالُوا: إِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ أَسْلَمَ وَمَذْهَبَ الْخَلْفِ أَحْكَمُ أَوْ أَعْلَمُ... اللَّهُمَّ اشْهَدْ وَأَنْتَ خَيْرُ الشَّاهِدِينَ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ: السَّلَفُ جَاهِلُونَ فِي الدِّينِ لَا أَحْكَامَ لَهُمْ فِي أَقْوَالِهِمْ، إِذْ يُفَوِّضُونَ وَلَا يَتَقَعَّرُونَ فِي التَّأْوِيلِ وَالتَّعْبِيرِ، وَأَنْتَ الْقَائِلُ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ (7) رَبَّنَا لَا تَجْعَلْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: 7-8]. وَهَكَذَا خَبَطَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، ثُمَّ يَنْتَقِدُونَ مَنْ لَمْ يَتَّبِعْهُمْ فِي أَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: 50] ((11) وَهَذَا الْكَلَامُ قَاطِعٌ فِي أَنَّ مَذْهَبَ

السَّلَفِ فِي الصِّفَاتِ عِنْدَ الشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ هُوَ مَذْهَبُ التَّفْوِيضِ الَّذِي يَعْتَبِرُهُ
(التَّيْمِيَّةُ!) الْمُجَسِّمَةَ مِنْ شَرِّ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ؟!

وَلَا شَكَّ أَنَّ كَلَامَ الشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ هَهُنَا لَمْ يُرَدِّ بِهِ التَّأْوِيلُ بِإِطْلَاقٍ فَكَلَامُهُ
يَنْصَبُّ كَمَا قَالَ عَلَى الَّذِينَ: ((يَتَقَعَّرُونَ فِي التَّأْوِيلِ)) وَلَيْسَ الَّذِينَ يَتَأَوَّلُونَ
تَأْوِيلًا مُنْضَبِطًا بِضَوَابِطِهِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَظَانِّهَا، إِذْ هُوَ نَفْسُهُ تَأَوَّلَ تَأْوِيلًا
إِجْمَالِيًّا كَمَا مَرَّ مَعَكَ فِي بَعْضِ كَلَامِهِ، وَلَمْ يَقُلْ هُنَاكَ بِالظَّاهِرِ كَمَا هُوَ
الْأَصْلُ عِنْدَ (التَّيْمِيَّةِ!) الْمُجَسِّمَةَ، وَبِالتَّالِي فَكَلَامُهُ لَا يَتَنَاوَلُ بَأَيِّ حَالٍ
تَأْوِيلَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

ثُمَّ إِنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي أُصُولِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاثُرِيَّةِ وَفُضَلَاءِ أَهْلِ
الْحَدِيثِ مَنْ يَعِيبُ التَّفْوِيضَ بَلْ هُوَ كَالْتَّأْوِيلِ طَرِيقٌ مُعْتَبَرٌ عِنْدَهُمْ، وَلَيْسَ
مِنْ أُصُولِهِمْ كَذَلِكَ إِطْلَاقُ الْعَنَانِ بِلَا زِمَامٍ وَلَا خِطَامٍ لِلتَّأْوِيلِ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُمْ
كَمَ سَبَقَ مُنْضَبِطٌ بِضَوَابِطِ وَقَوَاعِدِ مَذْكُورَةٍ فِي كُتُبِهِمْ، وَلَا يُوجَدُ مِنْهُمْ مَنْ
فَضَّلَ ((مَذْهَبَ!!)) الْخَلْفِ فِي التَّأْوِيلِ عَلَى ((مَذْهَبَ!!)) السَّلَفِ فِي
التَّفْوِيضِ كَمَا هُوَ حَاصِلُ كَلَامِ الشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ؟! بَلْ إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ:
((طَرِيقَةُ!!)) السَّلَفِ أَسْلَمُ وَ((طَرِيقَةُ!!)) الْخَلْفِ أَحْكَمُ أَوْ أَعْلَمُ، وَشَتَّانَ
بَيْنَ وَقَعِ لَفْظِ (الْمَذْهَبِ!) وَبَيْنَ مَذْلُولِ لَفْظِ (الطَّرِيقَةِ!) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ؟!
وَشَرَحَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَهُ مَفْهُومٌ صَحِيحٌ كَمَا تَجَدُّهُ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ الْمُفَسِّرِ مُحَمَّدٍ

الطاهر بن عاشور في أوائل تفسير سورة آل عمران وكذلك في كلام غيره من الأئمة (12).

ونحن إذ نعتبر ما أورده الزواوي من كلام في أعلى المقال والذي ظاهره التفريق بين عقيدة السلف وعقيدة السادة الأشاعرة والماتريدية، غير سليم من الناحية التعبيرية وخانه فيه الأسلوب، وأنه غير مُرادٍ قطعاً بدليل ما سبق بيانه وما هو آتٍ أيضاً من كلامه، إلا أنه يعكس بعض التهور وعقلية (الثورة!) على كل ما هو قديم؟! والتي كانت شعار ما يُسمى بحزب الإصلاح آنذاك؟!... وهذا ما يُفسرُ ذاك الأسلوب الحاد الذي سبقت الإشارة إليه... وكأن الزواوي يقول: لا أصول أشعرية ولا ماتريدية إلا ما وافق منها عقيدة السلف؟! وعقيدة السلف: أن الله مُنزه عن التحول والانتقال، وأن كلامه سبحانه ليس بحرف ولا بصوت، وأن رؤيته جلّ وعزّ يوم القيامة من غير اتصال شعاع ولا مقابلة في جهة،... وهكذا! فالرجل يدين لله بأصول العقيدة الأشعرية ويسمّيها عقيدة السلف؟! ولا نزع أن الرجل أشعريّ بمعنى أنه يوافق العقيدة الأشعرية بحيث لا يخرج عنها قيد أملة، ولكن الأكيد أنه لا يتجاوز أصول التنزيه عند القوم.

ونتحف القارئ ببعض كلام الزواوي في أهل السنة والجماعة السادة الأشاعرة والماتريدية وفُضلاء أهل الحديث حتى تتضح له الصورة جيّداً:

قال الشيخ أبو يعلى الزَّوَاوي: ((هَذَا وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ فِي مَدِينَةِ الْجَزَائِرِ بِعِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ بِالْدِّرَاسَةِ قَبْلَ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ أَوْ بَعْدَهَا، فَبَعْضُهَا فِي الْحَدِيثِ وَبَعْضُهَا فِي التَّوْحِيدِ "عِلْمُ الْكَلَامِ" كَأَنَّهَا قَوَاعِدُ مُتَّبَعَةٍ لَا تَكَادُ تُخَالَفُ. فَمِنَ الْمَسَاجِدِ الَّتِي يُدْرَسُ فِيهَا عِلْمُ الْكَلَامِ مَسْجِدُ سَيِّدِي رَمَضَانَ حَيْثُ هَذَا الْعَبْدُ إِمَامٌ، فَدَرَسْتُ هَذَا الْفَنَّ مُنْذُ ثَمَانِ سِنِينَ وَكُنْتُ أَخَذْتُهُ عَنْ مَشَايخٍ عُظَمَاءَ كَالشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ الْكِبْلُوتِيِّ الْقَاضِي، وَالشَّيْخِ مُحَمَّدٍ جَنْدِيِّ الْبَاشِ عَدَلٍ إِذْ ذَاكَ، وَالشَّيْخَيْنِ ابْنَ زَكْرِي وَالْمَجَاوِي، رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ، وَكَانُوا يُقَرَّرُونَ عَقَائِدَ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَيَنْتَصِرُونَ لَهَا دُونَ غَيْرِهَا، وَلَا بَأْسَ فِي ذَلِكَ وَلَا يُلَامُونَ، إِلَّا أَنَّهُمْ غَفَلُوا وَتَغَافَلُوا وَهُمْ هُمْ عَلَى الْإِقْتِصَارِ عَلَى عَقَائِدِ السَّلَفِ لِأَنَّهَا أَقَلُّ خَوْضًا فِي بَحْرِ عِلْمِ الْكَلَامِ الزَّائِرِ الْمُتَلَاطِمِ الْأَمْوَاجِ، وَقَدْ لَا يَسْلَمُ مِنَ الْعَطَبِ أَيُّ مَرْكَبٍ خَاضَ عُبابَهُ وَذَلِكَ لِمَا فِي الْفَنِّ مِنَ الْغُمُوضِ الَّذِي لَا يُدْرِكُ كَمَا لَا يُدْرِكُ الْمُتَعَلِّقُ بِهِ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾)) (13) فَعَقَائِدُ الْأَشْعَرِيَّةِ مِنْ عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَتَأْمَلْ قَوْلُهُ: "وَكَانُوا يُقَرَّرُونَ عَقَائِدَ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَيَنْتَصِرُونَ لَهَا دُونَ غَيْرِهَا" لِتُدْرِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يَلُومُ مَنْ يَحْصُرُ الْحَقَّ فِي طَرِيقَةِ التَّأْوِيلِ دُونَ غَيْرِهَا أَيُّ: التَّفْوِيضِ؟!.

وَقَالَ الزَّوَاوِي فِي رثَاءِ وَتَابِينَ الشَّيْخِ مُصْطَفَى الشَّرْشَالِي صَدِيقَهُ وَزَمِيلَهُ فِي التَّلْمِذَةِ عَلَى الشَّيْخِ ابْنِ زَكْرِي الْمُفْتِي الْأَشْعَرِيِّ: ((وَكُنْتُ وَإِيَّاهُ لِأُسْتَاذِنَا الْمَرْحُومِ شَيْخِ الْجَمَاعَةِ وَمُفْتِيهَا الشَّيْخِ مُحَمَّدِ السَّعِيدِ بْنِ زَكْرِي كَمَا قِيلَ... فَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ النَّاسِ وَأَعْرِفُهُمْ بِحَالِ الْفَقِيدِ وَتَرْجَمَتِهِ وَسِيرَتِهِ وَعَقِيدَتِهِ الْمَرْضِيَّةِ. أَمَّا عَقِيدَتُهُ فَحَنِيفٌ سَلَفِيٌّ مَمْلُوءٌ إِيمَانًا صَحِيحًا لَا يُزْغِرُهُ مَا يُزْغَرُ الْجِبَالُ الرَّوَاسِي، كَيْفَ لَا وَهُوَ تَلْمِذٌ وَصِهُرُ شَيْخِ الْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورِ الْأَشْعَرِيِّ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ. وَنَظَرِيَّةٌ فَقِيدِنَا فِي الْأَحْوَالِ الْعَصْرِيَّةِ إِصْلَاحِيَّةٌ عَلَى طَرِيقَةِ الْأُسْتَاذِ الْمَرْحُومِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ عَبْدُهُ...)) (14).

وَنَحْتُمُ النَّقَالَ بِنَصٍّ مِنَ الشَّيْخِ الزَّوَاوِي يَعْتَرُ فِيهِ بِحِفْظِ مُثُونِ السُّنُوسِيَّةِ وَالْجَوْهَرَةِ وَالنَّسْفِيَّةِ بَلْ وَيَعْتَبِرُ هَذِهِ الْأَخِيرَةَ مِنَ الْعَقَائِدِ الْمَرْضِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ قَاطِبَةً، وَاسْتَمَعَ إِلَيْهِ قَائِلًا: ((... فِي شَرْحِ الْعَقَائِدِ النَّسْفِيَّةِ الشَّهِيرَةِ... وَكُنْتُ حَفِظْتُهَا كَمَا حَفِظْتُ السُّنُوسِيَّةَ وَالْجَوْهَرَةَ التَّوْحِيدِيَّةَ... وَنَصُّ الْمَقْصُودِ فِي الْخِلَافَةِ فِي الْعَقَائِدِ النَّسْفِيَّةِ الشَّهِيرَةِ الْمَرْضِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ قَاطِبَةً هُوَ: ...)) (15).

وَفِي الْأَخِيرِ نَوَدُّ التَّنْبِيهَ عَلَى أَمْرِ مُهِمٍّ وَهُوَ أَنَّ الشَّيْخَ الزَّوَاوِي كَانَ (وَهَابِيًّا!) مُتَحَرِّقًا فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِمَسَائِلِ الْقُبُورِ وَالتَّصَوُّفِ وَغَيْرِهَا؟! بَلْ قَدْ وَجَلَ فِيهَا أَوْحَالَ (التَّكْفِير!) وَاتِّهَامِ الْأَبْرِيَاءِ بِالْعِظَائِمِ؟! وَوَصَلَ بِهِ الْحَدُّ إِلَى اتِّهَامِ

الْأُمَّةَ الْجَزَائِرِيَّةَ بِالْعَرَقِ فِي (الشَّرْكَ الْأَكْبَرِ!)؟! وَلَكِنَّهُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لَمْ يَكُنْ (تَيْمِيًّا!) (مُجَسِّمًا!) بَلْ كَانَ مُنَزَّهًا كَمَا مَرَّ مَعَكَ.

(1) كِتَاب "الإِسْلَامُ الصَّحِيحُ" ضَمَنَ: الشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِي حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (139/4-140)، تصدير: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الصَّالِحُ الصَّدِّيقُ وتقديم: الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ نَاصِرُ وَجْمَعُ وإعداد: عبد الرَّحْمَنِ دُوَيْبُ وَمُحَمَّدُ الْأَمِينُ فُضَيْلُ، دار زُمُورَةَ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الجزائر، طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ: 2013م.

(2) تَأْمَلْ مِصْدَاقَ "التَّنْبِيهِ" فِي مَدْخَلِ الْمَقَالِ حَوْلَ أُسْلُوبِ الشَّيْخِ الزَّوَاوِي، حَيْثُ يَقُولُ عَنِ الْخِلَافِ مَعَ الْإِبَاضِيَّةِ ضَمْنِ فِتْوَى مُؤَرَّخَةٍ عَامَ: 1342هـ-1924م، مَا نَصَّبَهُ: ((فَهُمْ- يَقْصِدُ الْإِبَاضِيَّةَ- مُسْلِمُونَ مُؤْمِنُونَ مِنْ جُمْلَةِ الطَّوَائِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْكَثِيرَةِ الْمُتَخَالِفَةِ فِي الْفُرُوعِ، الْمُتَّحِدَةِ فِي الْأُصُولِ)). انْتَهَى مِنْ [الشَّيْخِ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِي حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (261/2)]؟! فَإِذَا كَانَتْ الْأُصُولُ مُتَّحِدَةً - كَمَا يَزْعُمُ؟! - فَمَا مَعْنَى التَّبَرِّيِ أَعْلَاهُ?!.

(3) مَقَال: "تَوْحِيدُ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالرُّجُوعُ إِلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ (1)" عَلَى الشَّهَابِ: 1345هـ-1926م العدد: 54، نَقْلًا عَنْ: الشَّيْخِ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِي حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (36/2-37).

(4) مَقَالٌ عَلَى جَرِيدَةِ الشَّهَابِ: 1353هـ-1934م الجزء: 6 المجلد: 10، نَقْلًا مِنْ: الشَّيْخِ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِي حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (453/3).

(5) كِتَاب "الْخُطْبُ الْمُنْبَرِيَّةُ" ضَمَنَ: الشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِي حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (72/4-73).

(6) جريدة البلاغ الجزائري: 1346هـ-1928م العدد: 66، نقلاً عن: الشيخ أبو يعلى الزواوي حياته وأعماله (413/1).

(7) صحيح مسلم بشرح النووي (3/16-17)، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى: 1347هـ-1929م.

(8) جريدة البصائر: 1355هـ-1937م العدد: 49، نقلاً عن الشيخ أبو يعلى الزواوي حياته وأعماله (543/1).

(9) رحلة الشيخ الطيب المهاجي الوهراني "أنفس الذخائر وأطيب المآثر في أهم ما اتفق لي في الماضي والحاضر" (6/105-107)، ضمن: رحلات جزائرية مجموع رحلات لعدة مؤلفين، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع-الجزائر: 2011م.

(10) "الإسلام الصحيح" ضمن: الشيخ أبو يعلى الزواوي حياته وأعماله (22/4).

(11) مقال "مراتب العبادة ثلاث" على جريدة الشهاب: 1351هـ-1933م، الجزء: 5 المجلد: 9 ص: 194-200، نقلاً عن: الشيخ أبو يعلى الزواوي حياته وأعماله (489-488/1).

(12) راجع:

<https://www.facebook.com/yacine.ben.rabie/posts/1492561114311853>

(13) جريدة البلاغ الجزائري: 1346هـ-1928م العدد: 58، نقلاً عن: الشيخ أبو يعلى الزواوي حياته وأعماله (405/1).

(14) جريدة البلاغ الجزائري: 1347هـ-1928م العدد: 80، نقلاً عن: الشيخ أبو يعلى الزواوي حياته وأعماله (405/3).

(15) مقال "لا تصحُ الخلافة لغير قرشي شرعاً" على جريدة البلاغ الجزائري: 1350هـ-1931م العدد: 240: الشيخ أبو يعلى الزواوي حياته وأعماله (155-154/3) وكرّر هذا أيضاً في كتابه "جماعة المسلمين" حيث قال: ((وَبِهَذَا أَخَذَ الْإِمَامُ النَّسْفِيُّ فِي عَقِيدَتِهِ الْمُعْتَبَرَةِ)) "الشيخ أبو يعلى الزواوي حياته وأعماله (32/4)". ويلاحظ في هذا المقال وغيره أن "أئمة علم العقائد" كما يطلق عليهم الشيخ الزواوي هم السادة الأشاعرة والماتريدية فهم عمدته وقبلته في تحرير المسائل العقدية.

(3)

لَا شَكَّ أَنَّ الرَّئِيسَ الْأَوَّلَ لَجَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الشَّيْخَ ابْنَ بَادِيسَ كَانَ يَغْرُزُ فِي تَلَامِذَتِهِ الْعَقِيدَةَ السَّلَفِيَّةَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، لِتَحْمِلَ هَذِهِ النُّخْبَةَ رِسَالَةَ تَبْلِيغِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِلَى الْأَجْيَالِ، وَتَصَدَّعَ بِهَا فِي شَتَّى الْبِقَاعِ وَالْأَصْقَاعِ.

وَفِي هَذَا الصَّدَدِ يُوضِّحُ الشَّيْخُ الْبَشِيرُ الْإِبْرَاهِيمِي مَعَالِمَ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ فِي تَقْدِيمِهِ لِعَقِيدَةِ رَفِيقِ دَرْبِهِ الشَّيْخِ ابْنَ بَادِيسَ، فَيَقُولُ: ((هذه عدة دروس دينية، مما كان يُلقِيهِ أًخُونَا الْإِمَامَ الْمَبْرُورَ الشَّيْخَ عَبْدَ الْحَمِيدِ بْنِ بَادِيسَ -إِمَامَ النَّهْضَةِ الدِّينِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ فِي الْجَزَائِرِ غَيْرِ مُدَافِعٍ- عَلَى تَلَامِذَتِهِ فِي الْجَامِعِ الْأَخْضَرِ بِمَدِينَةِ قَسَنْطِينَةِ فِي أُصُولِ الْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَأَدِلَّتِهَا مِنَ الْقُرْآنِ، عَلَى الطَّرِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ الَّتِي اتَّخَذَتْهَا جَمْعِيَّةُ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ مِنْهَاجًا لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَبَنَتْ عَلَيْهَا جَمِيعَ مَبَادِئِهَا وَمَنَاهِجِهَا فِي الْإِصْلَاحِ الدِّينِيِّ، مُسْتَرْشِدَةً بِتِلْكَ الْأُصُولِ الَّتِي كَانَ الْإِمَامُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَأْخُذُ بِهَا تَلَامِذَتَهُ قَبْلَ تَأْسِيسِ الْجَمْعِيَّةِ)) (1) فَالشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسَ حَرَصَ قَبْلَ وَبَعْدَ تَأْسِيسِ الْجَمْعِيَّةِ عَلَى طَبْعِ تَلَامِذَتِهِ بِأُصُولِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى رِبْطِ الْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِأَدِلَّتِهَا السَّنِّيَّةِ، فَالْأُصُولُ الْعَقْدِيَّةُ لِلشَّيْخِ هِيَ هِيَ لَمْ تَتَغَيَّرْ وَلَمْ تَتَحَوَّلْ عَلَى مَرِّ سِيرَتِهِ فِي التَّعْلِيمِ.

وَيُؤَكِّدُ الشَّيْخُ الْإِبْرَاهِيمِي عَلَى الدَّافِعِ مِنْ وَرَاءِ إِصْرَارِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فَيَقُولُ: ((كَانَ [ابْنُ بَادِيسِ] يُمَهِّدُ فِي نَفْسِ تَلَامِذَتِهِ وَالْمُسْتَمْعِينَ إِلَى دُرُوسِهِ، لِيَكُونُوا فِي يَوْمٍ مَا قَادَتَهَا وَأَعْوَانَهَا، وَحَامِلِي أَلْوِيَتِهَا وَمُنَفِّذِي مَبَادِئِهَا، وَنَاشِرِي الطَّرِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ الشَّامِلَةِ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَسَائِرِ فُرُوعِ الْإِصْلَاحِ الدِّينِيِّ. كَانَ الْإِمَامُ الْمَبْرُورُ يَصْرِفُ تَلَامِذَتَهُ مِنْ جَمِيعِ الطَّبَقَاتِ عَلَى تِلْكَ الطَّرِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ)) (2) إِذَا: فَالشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسِ بَثَّ الْعَقِيدَةَ السَّلَفِيَّةَ عَلَى الطَّرِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ فِي تَلَامِذَتِهِ مِنْ جَمِيعِ الطَّبَقَاتِ لِيَحْمِلُوا هُمْ بِدَوْرِهِمِ الْمَشْعَلِ، وَأَمَانَةَ التَّبْلِيغِ لِلْأَجْيَالِ، وَالذُّودِ عَنْ حِمَى هَذِهِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ.

وَيُقَيِّمُ الشَّيْخُ الْبَشِيرُ الْإِبْرَاهِيمِي نَتَاجَ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ فِي بَثِّ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ فَيَقُولُ: ((وَالْإِمَامُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ مُنْذُ طَلَبِهِ لِلْعِلْمِ بِتُونِسَ قَبْلَ ذَلِكَ -وَهُوَ فِي مُقْتَبَلِ الشَّبَابِ- يُنَكِّرُ بِذَوْقِهِ مَا كَانَ يَبْنِي عَلَيْهِ مَشَائِخَهُ مِنْ تَرْبِيَةِ تَلَامِذَتِهِمْ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَيَتَمَنَّى أَنْ يُخَرِّجَهُمْ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْقُرْآنِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ فِي الْعَقَائِدِ يَوْمَ يُصْبِحُ مُعَلِّمًا، وَقَدْ بَلَغَهُ اللَّهُ أُمْنِيَّتَهُ: فَأَخْرَجَ لِلأُمَّةِ أَجْيَالًا عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ قَامُوا بِحَمْلِ الْأَمَانَةِ مِنْ بَعْدِهِ)) (3).

وَفِي هَذَا الْكَلَامِ تَقْرِيرٌ فَذَلِكَ جَدُّ مُهِمَّةٍ:

أَوَّلًا: ظاهر كلام الشيخ الإبراهيمي أَنَّ الشيخ ابن باديس حتَّى وَهُوَ طَالِبٌ بِالزِّيْتُونَةِ كَانَ يُنْكِرُ تَعْلِيمَ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلتَّلَامِذَةِ عَلَى (طَرِيقَةٍ!) لَا (عَقِيدَةٍ!) الْمُتَكَلِّمِينَ؟!.

وَلَا سِتْبِيَانِ هَذَا الْإِطْلَاقَ يَحْسُنُ فَهْمُهُ فِي ظِلِّ كَلَامِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ نَفْسُهُ وَنَكَتُفِي هَهُنَا بِنَصِّ وَاحِدٍ يُجَلِّي الْمَرَامَ، حَيْثُ كَتَبَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ فِي وَفَاةِ الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدٍ بِخَيْتِ الْمُطِيعِيِّ مَا نَصَّهُ: ((تَصَدَّقْ لِحِدْمَةِ الْعِلْمِ وَالْإِزْدِيَادِ مِنْهُ بِالتَّدْرِيسِ بِجِدِّ مُنْقَطِعِ النَّظِيرِ وَمُدَاوِمَةٍ لَيْسَ فِيهَا فُتُورٌ، فَكَانَ عَلَمًا فِي سَائِرِ الْعُلُومِ الْأَزْهَرِيَّةِ، وَكَانَ مُمْتَازًا بَيْنَ كُبَرَاءِ الْأَزْهَرِ بِتَحْقِيقِ الْأَصْلَيْنِ: عِلْمِ الْكَلَامِ وَأُصُولِ الْفِقْهِ وَكَانَ بِسَعَةِ عِلْمِهِ وَقُوَّةِ إِدْرَاكِهِ وَتَمَيُّزِهِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ فِي كَثِيرٍ مِنْ أُمِّهَاتِ الْمَسَائِلِ وَيُبَيِّنُ أَنَّ الْخِلَافَ فِيهَا لَفْظِيٌّ وَأَنَّ أَصْلَ الْمَسْأَلَةِ مَحَلَّ إِتِّفَاقٍ)) (4) فَلَوْ كَانَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ يُنْكِرُ (طَرِيقَةً!) الْمُتَكَلِّمِينَ بِإِطْلَاقٍ لَمَا جَعَلَ مِنْ عِلْمِ الْكَلَامِ أَحَدَ الْأَصْلَيْنِ فِي الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ قَبْلَ عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ، فِي الذَّبِّ عَلَى الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْحُجَجِ الْعَقْلِيَّةِ؟! وَلَوْ كَانَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ يُنْكِرُ (عَقِيدَةً!) الْمُتَكَلِّمِينَ كُلَّهُمْ لَمَا بَرَزَ وَمَيَّزَ الْعَلَامَةُ الْمُطِيعِيُّ بِعِلْمِ الْكَلَامِ وَقَدْ عَلِمَتْ حَتَّى الْعُدْرَاءُ فِي خِذْرِهَا فَضْلًا عَنِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ أَنَّ الْعَلَامَةَ الْمُطِيعِيَّ الْمَذْكُورَ نَصَرَ عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاثُرِيَّةِ وَفُضْلَاءِ أَهْلِ

الحديث في دروسه وتواليه، وقد برز رحمه الله واشتهر بشرحه المعروف على الخريدة البهيّة، وشرحه هذا أشهر من نارٍ على علم؟!.

وعلى هذا، فكلام الشيخ الإبراهيمي محمولٌ والله أعلم على أنّ الشيخ ابن باديس كان يُفضّل تدريس العقيدة الإسلامية للطلّبة من غير ذوي التخصّص وفي مراحلٍ مُعيّنة بعرضها سلسة مُبسّطة مقرونة بأدلتها من دون خوضٍ أو تعمّقٍ في المباحث الكلاميّة حتّى لا يتيه الطالب المبتدئ أو العامي في الدّرس في متاهاتٍ قد يصعب عليه الخروج من برائثها وهو خلوّ غير مُتمكّن بعد من علوم الآلة تمامًا كما جاء في أسلوبه هو نفسه في رسالته المعروفة في العقائد الإسلامية، أو أنّه -ابن باديس- كان يُنكر الإيغال في المباحثات الكلاميّة على حساب إرجاع الأصول الكلاميّة إلى أدلتها الشرعيّة؟!... الخ الإحتِمالات التي قد لا تخلو عُمومًا من مقال؟!.

ثانيًا: تبنّت جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين في تدريس العقائد الإسلامية الطّريقة السّلفيّة القائمة على عرض هذه العقائد سلسة مُبسّطة مقرونة بأدلتها من الكتاب والسّنة من دون خوضٍ في المباحث الكلاميّة على وفق ما ذكر سابقًا. ويتوجّب التنبيه ههنا إلى أنّه في حالٍ وقيل عن هذه الطّريقة بأنّها صالحة عند انعدام الشُّبهات العقديّة فإنّه لا يجوز بحالٍ اعتمادها هكّذا كما هي عند ظهور البدع العقديّة ولا في الرّدّ على شتى الشُّبهات التي

كَانَتْ وَلَا تَزَالُ تَعْتَرِي الْمُسْلِمَ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَحِينٍ مِنَ الْمَلَا حِدَةِ وَالنَّصَارَى
وغيرهم، فلا بُدَّ إِذَا مِنْ مَعْرِفَةِ شَيْءٍ مِنَ الْأُصُولِ الْكَلَامِيَّةِ وَالْحُجَجِ الْعَقْلِيَّةِ.
وَلِهَذَا كَانَتْ طَرِيقَةُ الْإِمَامِ السَّنُوسِيِّ أَحْسَنَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ، وَبِهَذَا يُرَدُّ عَلَى
تَكْلُفِ الشَّيْخِ الْبَشِيرِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ فِي مُحَاوَلَةِ إِعَابَتِهَا؟!.

ثَالِثًا: شَهَادَةُ الشَّيْخِ الْبَشِيرِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ بِأَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ بَادِيسٍ قَدْ نَجَحَ فِي
طَبْعِ تَلَامِذَتِهِ بِهَذِهِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَأَنَّهُ كَوَّنَ جِيلًا مِنَ الطُّلَّابِ حَمَلُوا عَلَيْهِ
هَذِهِ الْعَقِيدَةَ السَّلَفِيَّةَ وَبَلَّغُوهَا بِأَمَانَةٍ لِلْأُمَّةِ. وَهُنَا الْبَيْتُ الْقَصِيدِ. فَلَا غَرَوْ أَنَّ
يَكُونُ أَوْلَى النَّاسِ بِمَعْرِفَةِ أُصُولِ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ وَأَقْرَبُهُمْ لِأَنَّ يَكُونُوا
قَادَتَهَا وَأَعْوَانَهَا وَحَامِلِي أَلْوِيَّتِهَا وَمُنَفِّذِي مَبَادِئِهَا - كَمَا قَالَ الشَّيْخُ الْبَشِيرُ
الْإِبْرَاهِيمِيُّ - هُمْ: تَلَامِذَةُ الشَّيْخِ ابْنَ بَادِيسٍ وَأَصْحَابُهُ وَخَاصَّتُهُ وَالْمُلَازِمُونَ
لَهُ مِنَ الَّذِينَ دَرَسُوا عَلَيْهِ تِلْكَ الْعَقَائِدَ وَسَبَرُوا غُورَهَا وَتَخَرَّجُوا بِهَا عَلَى يَدَيْهِ.
فَلَا يُعْقَلُ أَنَّ تَنَعَّدِمَ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ السَّلَفِيَّةَ وَلَا يُعْثَرُ لَهَا عَلَى شِبْهِ أَثَرٍ عِنْدَ
خَوَاصِّ تَلَامِذَةِ الشَّيْخِ ابْنَ بَادِيسٍ كُلِّهِمْ هَكَذَا عَنْ بَكْرَةِ أَبِيهِمْ?!.

فَمَا هِيَ مَعَالِمُ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ الَّتِي غَرَزَهَا الشَّيْخُ ابْنَ بَادِيسٍ فِي خَوَاصِّ
تَلَامِذَتِهِ وَالَّذِينَ اعْتَمَدَ الشَّيْخُ نَفْسَهُ عَلَى كِفَائِهِمْ وَدِيَانَتِهِمْ لِيُبَلِّغُوهَا إِلَى
الْأُمَّةِ?!.

الجَوَابُ وَبِبَسَاطَةٍ هُوَ أَنَّ الْعَقِيدَةَ السَّلَفِيَّةَ عِنْدَ خَوَاصِّ تَلَامِذَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ هِيَ نَفْسُهَا الْعَقِيدَةُ الْأَشْعَرِيَّةُ وَهِيَ هِيَ عَقِيدَةُ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ وَمَشَايِخُ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَى طَرِيقِي: التَّأْوِيلِ أَوْ التَّفْوِيزِ؟!.

وَنَبْدَأُ بِذِكْرِ كَلَامِ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلْطَانِيِّ وَهُوَ مِنْ خَوَاصِّ تَلَامِذَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ:

(1) تَقْدِيمُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْبَشِيرِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ لِرِسَالَةِ الْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ مِنْ رِوَايَةٍ وَتَعْلِيقٍ: مُحَمَّدُ الصَّالِحُ رَمْضَانُ، (ص: 11)، مَكْتَبَةُ الشَّرَكَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ مُرَازِقَهُ بُودَاوُدَ وَشُرَكَائُهُمَا.

(2) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ: (ص: 12).

(3) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ: (ص: 16).

(4) مَقَالٌ: "الْعَلَامَةُ الْأُسْتَاذُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بَنِيَّتِ الْمُطِيعِي رَحِمَهُ اللَّهُ"، الشُّهَابُ: 1354هـ-1935م المَجْلَدُ: 11 الجزء: 11، نَقْلًا عَنْ: الْآثَارِ (100/3)، وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ-الْجَزَائِرِ.

(4)

تَعَرَّضْنَا فِي الْمَقَالِ السَّابِقِ إِلَى شَهَادَةِ الشَّيْخِ الْبَشِيرِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ فِي خَوَاصِّ تَلَامِذَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ بِأَنَّهُمْ رَعِيْلٌ حَمَلٌ عَنْ شَيْخِهِ الْمَذْكُورِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ وَالطَّرِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَذَكَرْنَا هُنَاكَ أَيْضًا وَالْأَمْرَ كَذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ وَأَنْ تَنْدَثِرَ وَتَضْمَحِلَ هَذِهِ الْعَقِيدَةُ السَّلَفِيَّةُ الَّتِي غَرَزَهَا الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ فِي جَمِيعِ ثَرَاثِ حَامِلِي لُؤَاءِ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ مِنَ الطَّبَقَةِ الْمُقَرَّبَةِ مِنْ تَلَامِذَةِ الرَّجُلِ وَالْمُلَازِمِينَ لَهُ فِي غَالِبِ حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ، إِلَى دَرَجَةٍ أَنْ تَنْعَدِمَ مَعَالِمُ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ وَتَزُولَ وَتَحُولَ بَلْ وَلَا يُعْثَرُ لَهَا عَلَى شِبْهِ أَثَرٍ؟!.

فَمِنْ بَيْنِ هَؤُلَاءِ التَّلَامِذَةِ الَّذِينَ أَشَارَ إِلَيْهِمُ الشَّيْخُ الْبَشِيرُ الْإِبْرَاهِيمِيُّ، الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلْطَانِيِّ وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ طُلَّابِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ حَمَّانِي: ((وَأَعْظَمُ تَلَامِيذِهِ فِي الْأَوَّلِينَ: الشَّيْخُ مُبَارَكُ الْمِيلِيِّ، وَعَبْدُ السَّلَامِ السُّلْطَانِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَابِدِ السَّمَاطِيِّ، وَمُوسَى الْأَحْمَدِيُّ، وَالْفُضَيْلُ الْوَرْتِيْلَانِيُّ، وَالْهَادِي السَّنُوسِيُّ، وَمُحَمَّدُ سَعِيدِ الزَّاهِرِيِّ...)) (1).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ حَمَّانِي أَيْضًا مُشِيدًا بِبَعْضِ تَوَالِيفِ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلْطَانِيِّ مَا نَصُّهُ: ((...الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ السُّلْطَانِيُّ، فَإِنَّهُ مَفْخَرَةٌ مِنْ مَفَاخِرِ الْجَزَائِرِ، سَمِعْتُ عَنْهُ يَوْمَ كُنْتُ بِقَسَنْطِينَةِ، ثُمَّ ارْتَحَلْتُ إِلَى تُونِسَ وَعَلِمْتُ عَنْهُ أَكْثَرَ...مَلَكَتْ تَأْلِيفَهُ النَّفِيسَ "شرح شواهد الأشموني" وَقَدْ أَجَادَ فِيهِ غَايَةَ الْإِجَادَةِ مِثْلَ مُحَقِّقِي الْعُلَمَاءِ...)) (2).

وَالْمُؤَلَّفُ الْمَذْكُورُ الَّذِي أَتَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ أَحْمَدُ حَمَّانِي قَرَّظَهُ الشَّيْخُ ابْنُ بادِيسٍ شَيْخُ الْمُؤَلَّفِ عَبْدُ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلْطَانِيِّ فَقَالَ فِي تَقْرِيزِهِ: ((..نَاوَلَنِي الْعَالِمُ الْفَاضِلُ الْمُشَارِكُ الْمُحَقِّقُ الْأَخُ فِي اللَّهِ تَعَالَى الشَّيْخُ سَيِّدِي عَبْدُ السَّلَامِ السُّلْطَانِيُّ أَدَامَ اللَّهُ النَّفْعَ بِهِ، كِتَابَهُ الَّذِي أَسَمَاهُ: "فَتْحُ الْمَالِكِ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ مَنْهَجِ السَّالِكِ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ" فَوَجَدْتُهُ كِتَابًا جَمَعَ فَأَوْعَى، وَاسْتَكْمَلَ الْحُسْنَ مَادَّةً وَوَضَعًا، نَقَلَ فِيهِ مَعَانِي الْمَفْرَدَاتِ اللَّغَوِيَّةِ مِنْ أُمَّهَاتِهَا، وَأَعْرَبَ الشَّوَاهِدَ بِمَا اتَّفَقَ وَاخْتَلَفَ مِنَ الْأَعَارِيبِ بِعَزْوِهَا وَتَعْلِيلَاتِهَا، وَفَسَّرَهَا تَفْسِيرَ عِلْمٍ وَذَوْقٍ، وَسَاقَ مَعَهَا سَوَابِقَهَا وَلَوَاحِقَهَا لِرِبَادَةِ إِضَاحِهَا وَتَكْمِيلِ إِفْصَاحِهَا أَجْمَلَ سَوَقٍ، وَنَقَلَ عَلَيْهَا مِنْ كَلَامِ الْأَيْمَةِ بِتَحْرِيرٍ وَأَمَانَةٍ...)) (3).

فَمَا هِيَ مَعَالِمُ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ فِي هَذَا الْكِتَابِ نَفْسَهُ الَّذِي أَطْرَاهُ
الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ بِنَفْسِهِ وَامْتَدَحَ مِنْهَجَ تَلْمِيذِهِ فِي سَبْكِ مَادَّتِهِ؟!!

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلْطَانِي فِي شَرْحِهِ عَلَى شَوَاهِدِ
الْأَشْمُونِي حَوْلَ حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ
فِيهَا قَدَمَهُ فَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ وَعِزَّتِكَ وَيُزَوَّى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ"، مَا نَصُّهُ:
(وهذا الحديثُ مِنْ جُمْلَةِ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ أَي: مِنَ الْأَحَادِيثِ
الْمُتَشَابِهَةِ، وَلِلْعُلَمَاءِ فِيهَا طَرِيقَتَانِ:

(أ) طَرِيقَةُ السَّلَفِ: تَفْوِيضُ مَعْنَاهَا إِلَى اللَّهِ، مَعَ تَنْزِيهِهِ تَعَالَى عَنْ
سِمَاتِ الْحَوَادِثِ ضَرُورَةً مُخَالَفَتِهِ لَهَا، وَ:

(ب) طَرِيقَةُ الْخَلْفِ: تَأْوِيلُ مَا وَرَدَ، وَصَرْفُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنَى يَلِيقُ
بِجَلَالِ اللَّهِ وَعَظَمَتِهِ، وَعَلَيْهِ فَقِيلَ الْمُرَادُ بِالْقَدَمِ هُنَا: الْمُقَدَّمُ، أَي: مَنْ
قَدَّمَهُ اللَّهُ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْعَذَابِ، وَقِيلَ الْمُرَادُ بِهِ: قَدَمَ بَعْضِ الْمَخْلُوقِينَ،
فَيَعُودُ الضَّمِيرُ فِي قَدَمِهِ عَلَى ذَلِكَ الْمَخْلُوقِ الْمَعْلُومِ، وَقِيلَ إِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ
هُنَاكَ مَخْلُوقَاتٍ سَمَّاهُمُ اللَّهُ بِهَذَا الْإِسْمِ أَعْنِي: الْقَدَمَ، خُلِقُوا لَهَا، قَالَ الْقَاضِي
عِيَّاضُ: أَظْهَرَ التَّأْوِيلُ أَنَّهُمْ قَوْمٌ اسْتَحَقُّوْهَا وَخُلِقُوا لَهَا...)) (4).

وَهَذَا النَّقْلُ قَاطِعٌ فِي أَنَّ الْعَقِيدَةَ السَّلَفِيَّةَ الَّتِي أَخَذَهَا الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلْطَانِي أَعْظَمَ تَلَامِذَةَ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ حَمَّانِي، عَنْ شَيْخِهِ الْمَذْكُورِ لَيْسَتْ إِلَّا أُصُولُ الْعَقِيدَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى: التَّأْوِيلِ أَوْ التَّفْوِيضِ وَفَقَ الاجْتِهَادِ فِي الْإِضَافَاتِ الْمُوهِمَةِ لِلتَّشْبِيهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلْطَانِي هُنَاكَ أَيْضًا عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى حَدِيثِ مُسْلِمٍ: "أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ"، مَا نَصُّهُ: ((لَمَّا كَانَ السُّجُودُ مِنْ تَغْفِيرٍ أَعَزَّ الْأَعْضَاءِ بِالتُّرَابِ فِي مَرْضَاةِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا جَرَمَ كَانَ السَّاجِدُ قَرِيبًا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ فَيَسْتَجِيبُ دُعَاءَهُ...)) (5) وَهَذَا تَأْوِيلٌ وَاضِحٌ لِلْقُرْبِ مُضَافًا إِلَيْهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ قُرْبُ رَحْمَةٍ وَلَيْسَ قُرْبًا بِالذَّاتِ وَقَطَعَ الْمَسَافَةَ كَمَا يَدَّعِي التَّيَمِّيَّةُ الْمُجَسِّمَةُ؟!.

وَقَالَ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي يَرْوِيهِ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ وَفِيهِ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ"، مَا نَصُّهُ: ((أَخْبَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ أَنَّ رَائِحَةَ فَمِ الصَّائِمِ أَزْكَى عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْرَبُ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، هَذَا مَا فَسَّرَهُ بِهِ أَبُو عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ الْحَدِيثَ...)) (6) وَهَذَا تَأْوِيلٌ وَاضِحٌ لِمَا يُسَمِّيهِ التَّيَمِّيَّةُ الْمُجَسِّمَةُ بِ: (صِفَةِ الْإِسْتِطَابَةِ!) كَمَا ادَّعَى -وَيْسَ مَا ادَّعَى!- ابْنُ الْقَيْمِ فِي كِتَابِهِ: "الْوَابِلُ الصَّيِّبُ"؟!.

وَحَتَامًا، فَهَذِهِ النَّقَالَ تَدُلُّ بِمَكَانٍ عَلَى أَنَّ الْعَقِيدَةَ السَّلَفِيَّةَ الَّتِي تَحَدَّثَ عَنْهَا
الشَّيْخُ الْبَشِيرُ الْإِبْرَاهِيمِي وَقَالَ بِأَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ بَادِيسَ زَرَعَهَا فِي خَوَاصِّ
طُلَّابِهِ وَأَعْظَمَ تَلَامِيذَتِهِ هِيَ عَيْنُهَا أُصُولُ الْعَقِيدَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ.

-
- (1) صِرَاعُ بَيْنِ السُّنَّةِ وَالْبِدْعَةِ (263/2)، تَأْلِيفُ: الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَمَّانِي تَلْمِيزُ
الشَّيْخِ ابْنَ بَادِيسَ، نَشَرُ دَارُ الْبَعْثِ - قَسَنْطِينَةَ.
- (2) الْعَلَامَةُ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلْطَانِي حَيَاتُهُ وَآثَارُهُ (ص: 142)،
تَأْلِيفُ: لِحَسَنِ بْنِ عَلِجِيَّةَ، دَارُ الْهُدَى لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ.
- (3) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ: (ص: 139).
- (4) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ: (ص: 178).
- (5) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ: (ص: 175).
- (6) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ: (ص: 173).

(5)

رَاوِي عَقِيدَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ وَتَلْمِيزِهِ الْأُسْتَاذَ مُحَمَّدَ الصَّالِحِ رَمَضَانَ
وَتَنْزِيهِهِ اللَّهَ عَنْ سِمَاتِ الْجِسْمِيَّةِ مِنَ الْكَيْفِيَّةِ بِمَعْنَى الْهَيْئَةِ وَالْمَكَانِ
وَالزَّمَانِ وَالتَّمَكُّنِ فِي الْعَرْشِ وَمُطْلَقِ التَّشْبِيهِ وَمُبَارَكَةِ الشَّيْخِ الْبَشِيرِ
الْإِبْرَاهِيمِيِّ لِهَذِهِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ؟!

يُعْتَبَرُ الْأُسْتَاذُ مُحَمَّدُ الصَّالِحُ رَمَضَانُ مِنْ تَلَامِذَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسِ الْمُقَرَّبِينَ
إِلَيْهِ، اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ فِي حَرَكَتِهِ التَّعْلِيمِيَّةِ وَرَشَّحَهُ ضِمْنَ أَعْوَانِهِ فِي
التَّدْرِيسِ. تَلَمَّذَ الْأُسْتَاذُ الْمَذْكُورُ عَلَى شَيْخِهِ ابْنِ بَادِيسٍ، وَفِي هَذِهِ الْأَثْنَاءِ
أَخَذَ عَنْهُ مُبَاشَرَةً دُرُوسًا فِي "الْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ
وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ" أَيْنَ أَمْلَاهَا الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ عَلَى تَلَامِذَتِهِ فِي الْجَامِعِ
الْأَخْضَرِ بِقَسَنْطِينَةِ.

أَحْكَمَ التَّلْمِيزُ تَقْيِيدَ هَذِهِ الدُّرُوسِ وَأَخَذَ عَلَى عَاتِقِهِ نَشْرَهَا وَالتَّعْلِيقَ عَلَيْهَا
بِمَا لَا يَخْرُجُ عَنْ رُوحِ صَاحِبِهَا كَمَا قَالَ، فَطَبَعَهَا كَمَا هِيَ وَأَرْفَقَهَا فِي طَبْعَةٍ
لَا حَقَّةَ بِتَقْرِيطٍ مِنَ الرَّئِيسِ الثَّانِي لِجُمُعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الشَّيْخِ
الْبَشِيرِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ رَفِيقِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ فِي دَرْبِهِ.

وَفِي هَذَا الصَّدَدِ، يَقُولُ الْأُسْتَاذُ مُحَمَّدُ الصَّالِحُ رَمَضَانَ مُؤَرِّخًا لِفَتْرَةِ تَحْصِيلِ هَذِهِ الْعَقَائِدِ: ((تَلَقَّيْتُ هَذِهِ الدُّرُوسَ إِمْلَاءً عَنْ أُسْتَاذِنَا الْإِمَامِ [ابن باديس] مُبَاشَرَةً فِي حِلَقِ دِرَاسِيَّةٍ مَسْجِدِيَّةٍ بِالْجَامِعِ الْأَخْضَرِ بِقَسَنْطِينَةِ فِي الْفَتْرَةِ مَا بَيْنَ 16 رَجَبِ 1353 وَ 25 صَفَرِ 1354 هِجْرِيَّةٍ "الْمُوَافَقَةَ لِأَكْتُوبَرِ 1934 وَمَايِ 1935 مِنْ السَّنَةِ الْمِيلَادِيَّةِ" أَيَّ ثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ بِنِسْبَةِ حِصَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْأُسْبُوعِ لَا تَتَجَاوَزُ الثَّلَاثِينَ دَقِيقَةً وَسَطَ جَمْعٍ مِنَ الطُّلَّابِ يُقَارِبُ أَحْيَانًا الْمِئَةَ فِي أَوَّلِ عَهْدِي بِالدِّرَاسَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ. وَلَمَّا اخْتَجْنَا إِلَى هَذِهِ الدُّرُوسِ لِلتَّعْلِيمِ الدِّيْنِيِّ بِوَزَارَةِ الْأَوْقَافِ لِنُقَدِّمَهَا إِلَى تَلَامِيذِ مَعَاهِدِنَا الْإِسْلَامِيَّةِ فِي فَاتِحِ السَّنَةِ الدِّرَاسِيَّةِ (1963م-1964م) عَكَفْتُ عَلَى تَبْيِيضِهَا وَالتَّغْلِيْقِ عَلَيْهَا بِمَا لَا يَتَنَافَى وَالرُّوحَ السَّائِدَةَ فِيهَا)) (1).

وَفِي تَقْيِيمِ لِفَتْرَةِ تَلَمَذَتِهِ عَلَى شَيْخِهِ ابْنِ بَادِيسٍ، قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الصَّالِحُ رَمَضَانَ: ((وَاسْتَمَرَّ بِي الْمَقَامُ فِي رِحَابِ الشَّيْخِ [ابْنِ بَادِيسٍ] خَمْسَ سَنَوَاتٍ، وَهِيَ مُدَّةٌ لَيْسَتْ بِالطَّوِيلَةِ فِي عُمُرِ الزَّمَانِ، وَلَكِنَّهَا -وَالْحَمْدُ لِلَّهِ- أَثَرَتْ، وَأَثَمَرَتْ بَعْدَمَا أُيْنَعْتُ فِيْمَا أَظُنُّ؛ إِذْ اسْتَدْعَانِي الْإِمَامُ بَعْدَ ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ فَقَطُّ مِنَ التَّلْمَذَةِ عَلَيْهِ لِأَعَاوَنِهِ فِي التَّدْرِيسِ لِطُلَّابِهِ بِقَسَنْطِينَةِ مَعَ مُعَاوِنِيهِ، ثُمَّ عَيَّنَنِي مُعَلِّمًا فِي مَدْرَسَةِ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ بِقَسَنْطِينَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ أَنْقَطِعْ عَنْ دُرُوسِهِ، وَخَاصَّةً دَرْسِ التَّفْسِيرِ، حَتَّى لَقِيَ رَبَّهُ فِي 16/4/1940م، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ. وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْ إِمَامِنَا مَا شَاءَ اللَّهُ

أَنْ أَعْيَ، وَقَبَسْتُ مِنْهُ مَا كَانَ يَكْفِي لِهَدَايَتِي، لَوْلَا أَنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ كَطَالِبِ
الْمَالِ لَا يُشْبِعُهُ شَيْءٌ. وَعِشْتُ بِهَذِهِ الذِّكْرِيَّاتِ الطَّيِّبَةِ، وَعَلَى هَذَا الْعَهْدِ
السَّمَاوِيِّ فِي مَدَارِسِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، مُدَرِّسًا، وَمُدِيرًا،
وَمُفْتِّشًا، وَقَتًا لَيْسَ بِالْقَصِيرِ. وَمِمَّا وَعَيْتُهُ عَنْهُ هَذِهِ الْإِمْلَاءَاتِ فِي
التَّوْحِيدِ مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، الَّتِي لَمْ يَفْتَنِي مِنْهَا
شَيْءٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ)) (2).

وَفِي نَفْسِ السِّيَاقِ، تَكَلَّمَ تَلْمِيزُ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَمَّانِي [وَهُوَ
أَيْضًا مِمَّنْ تَلَقَّى مُبَاشَرَةً تِلْكَ الْعَقَائِدَ عَنْ شَيْخِهِ الْمَذْكُورِ] عَنْ زَمِيلِهِ الشَّيْخِ
مُحَمَّدِ الصَّالِحِ رَمْضَانَ فَقَالَ: ((رَشَّحَهُ ابْنُ بَادِيسَ بِنَفْسِهِ لِيَكُونَ مِنْ
أَعْوَانِهِ، هُوَ وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْغَسِيرِي بِخَوْ سَتَيْنِ فِي الدِّرَاسَةِ بِالْجَامِعِ
الْأَخْضَرِ. وَالْحَقُّ أَنَّ مُحَمَّدَ الصَّالِحِ حَتَّى ذَلِكَ الْوَقْتُ كَانَ مَا مَعَهُ مِنَ الْعُلُومِ
مَحْدُودًا مُتَوَاضِعًا، وَلَكِنَّهُ كَانَ مُتَقَنَّأً مَذْرُوسًا مَضْبُوطًا، أَلَمْ تَرَهُ كَيْفَ قَيَّدَ
جَيِّدًا مَا أُمِّلِي عَلَيْهِ مِنْ أُصُولِ "الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ" وَغَيْرَهَا ثُمَّ نَشَرَهُ مِنْ
بَعْدُ؟ وَهُوَ مَا لَمْ يَفْعَلْهُ غَيْرُهُ مِنَ الطُّلَّابِ)) (3) وَقَالَ الشَّيْخُ حَمَّانِي أَيْضًا:
((وَمِنْ قَبْلِ عِنَايَةِ الشَّيْخِ شَيْبَانَ بِآثَارِ ابْنِ بَادِيسَ وَتَعْمِيمِهَا لِلْإِنْتِفَاعِ بِهَا،
سَبَقَ الْأَخُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الصَّالِحُ رَمْضَانَ أَحَدَ نُجَبَاءِ تَلَامِيذِهِ بِمُحَاوَلَةٍ أُولَى:
نَشَرَ فِيهَا مِنْ إِمْلَاءِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ عَلَى طُلَّابِهِ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ، وَاعْتَمَدَ
فِيهَا أُسْلُوبًا رَائِعًا مُفِيدًا مُدَعِّمًا بِحُجَجٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى

الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مُجَنَّبَةً لِلنَّاشِئَةِ، مِنْ عُقْمِ "بَرَاهِينِ" كَلَامِيَّةٍ مَبْنِيَّةٍ عَلَى الْمَنْطِقِ وَالْفَلَسَفَةِ الْيُونَانِيَّةِ)) (4) وَتَأَمَّلْ قَوْلَ الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَمَّانِي عَنْ إِمْلَاءَاتِ شَيْخِهِ ابْنِ بَادِيسٍ فِي الْعَقِيدَةِ بِأَنَّهَا جَاءَتْ: ((مُجَنَّبَةً لِلنَّاشِئَةِ... الخ)) فَهِيَ إِذَا: عَقِيدَةٌ مُبَسَّطَةٌ لِأَجْلِ النَّاشِئَةِ وَالطَّلَبَةِ فِي مَرَحَلَةٍ ابْتِدَائِيَّةٍ حَيْثُ قَدْ لَا يُسْتَحْسَنُ الْخَوْضُ بِهِمْ فِي الْمُبَاحَثَاتِ الْكَلَامِيَّةِ مُرَاعَاءً لِلْمَرَحَلِيَّةِ فِي التَّحْصِيلِ، وَأَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ فِي التَّحْصِيلِ أَوْ التَّطَلُّعِ إِلَى التَّخَصُّصِ فَذَاكَ مَوْعِدُهُ جَامِعُ الزَّيْتُونَةِ الْمَعْمُورِ. وَلِهَذَا كَانَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ يُرْسِلُ الْمُتَفَوِّقِينَ مِنْ طُلَّابِهِ بَعْدَ هَذِهِ الْمَرَحَلَةِ مِنْ دُونِ تَحْقِظٍ وَلَا تَحْذِيرٍ لِيَنْهَلُوا مِنْ عُلُومِ جَامِعِ الزَّيْتُونَةِ الَّذِي يُقَرَّرُ الْعَقِيدَةُ الْأَشْعَرِيَّةُ؟!.

اسْتَهْلَ الْأُسْتَاذُ مُحَمَّدُ الصَّالِحُ رَمَضَانَ فِي تَقْدِيمِ عَقَائِدِ شَيْخِهِ ابْنِ بَادِيسٍ بِالتَّأَكِيدِ عَلَى الطَّرِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ الَّتِي كَانَ يَسِيرُ عَلَيْهَا صَاحِبُ الْإِمْلَاءَاتِ، فَقَالَ: ((وَأَنَا وَاثِقٌ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ السَّلَفِيَّةَ الَّتِي سَارَ عَلَيْهَا أُسْتَاذُنَا الْإِمَامُ فِي عَرْضِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ هِيَ الطَّرِيقَةُ الْمُثَلَّى لِأَنَّهَا تَتِمَّاشَى وَالْفِطْرَةَ الْبَشَرِيَّةَ الَّتِي جَاءَ بِهَا الْقُرْآنُ لِهِدَايَةِ النَّاسِ...)) (5) وَهَذَا الْكَلَامُ لَا يَخْلُو مِنْ نَظَرٍ وَمَقَالٍ قَدْ يَأْتِي بَيَانُهُ لَاحِقًا، وَلَكِنْ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ الْآنَ هُوَ أَنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ الصَّالِحَ رَمَضَانَ يُشِيدُ بِعَقِيدَةِ شَيْخِهِ ابْنِ بَادِيسٍ، فَهُوَ حَتْمًا سَلَفِيَّ الْعَقِيدَةِ كَشَيْخِهِ.

فَلَا بَأْسَ إِذَا مِنْ اسْتِجْلَاءٍ بَعْضُ أَصُولِ هَذِهِ الْعَقَائِدِ السَّلَفِيَّةِ الَّتِي دَنَدَنَ حَوْلَهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الصَّالِحُ رَمُضَانَ:

أَوَّلًا: تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ بِمَعْنَى الْهَيْئَةِ!؟

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الصَّالِحُ رَمُضَانَ عِنْدَ إِثْبَاتِ شَيْخِهِ ابْنِ بَادِيسٍ لِلِاسْتِثْوَاءِ وَالنُّزُولِ "بِلَا كَيْفٍ"، مَا نَصُّهُ: ((بِلَا كَيْفٍ: أَيُّ بِلَا هَيْئَةٍ مُحَدَّدَةٍ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، فَتُثْبِتُ الْإِسْتِثْوَاءَ الْوَاردَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:5]، وَالنُّزُولَ فِي حَدِيثٍ: "إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا آخِرَ اللَّيْلِ وَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأَجِيبُ لَهُ"، وَالْمَجِيءُ وَنَحْوُهُ مِثْلُ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:22]، ﴿وَلَتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه:39]، ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء:164] إِلَخ.. كُلُّ ذَلِكَ بِلَا هَيْئَةٍ مُحَدَّدَةٍ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:11] ((6) وَهَذَا يُعَارِضُ قَوْلَ التَّيْمِيَّةِ الْمُجَسِّمَةِ فِي حَمْلِ الْإِسْتِثْوَاءِ عَلَى هَيْئَةِ الْجُلُوسِ وَالِاسْتِقْرَارِ وَالتَّمَكُّنِ فِي الْعَرْشِ!؟ وَأَنَّ صُورَةَ اللَّهِ تُشَبِّهُ ((هَيْئَةً!)) الْإِنْسَانَ!؟...وَإِلَخ!؟

ثَانِيًا: نَفْيُ مُطْلَقِ التَّشْبِيهِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ!؟:

قَالَ نَقْلًا عَنْ شَيْخِهِ ابْنِ بَادِيسٍ: ((التَّشْبِيهِ: تَشْبِيهُ اللَّهِ بِمَخْلُوقَاتِهِ، فَنَحْنُ نُثْبِتُ لِلَّهِ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ مِنْ أَقْوَالٍ أَوْ أَفْعَالٍ أَوْ صِفَاتٍ، وَلَا نُشَبِّهُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِالْمَخْلُوقَاتِ)) (7) وَهَذَا قَاطِعٌ فِي أَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ بَادِيسٍ يَنْفِي الْمُشَابَهَةَ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ: ((وَلَا

نُسَبُّهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِالْمَخْلُوقَاتِ))، عَلَى عَكْسِ التَّيَمِّيَّةِ الْمُجَسِّمَةِ
الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّ نَفْيَ مُطْلَقِ التَّشْبِيهِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ لَا يَعْنِي إِلَّا أَنَّهُ
تَعَالَى مَعْدُومٌ؟! فَلَا بُدَّ عِنْدَهُمْ مِنْ وُجُودِ تَشَابُهِهِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ بَيْنَ الرَّبِّ
وَالْمَرْبُوبِ؟!.

ثَالِثًا: تَنْزِيهُِ اللَّهِ عَنِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ؟!:

عِنْدَ اسْتِشْهَادِ الْمُصَنِّفِ -الشيخ ابن باديس- بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ
مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: 50]، عَلَّقَ تَلْمِيذُهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ
الصَّالِحُ رَمَضَانَ عَلَى الْهَامِشِ قَائِلًا: ((مِنْ فَوْقِهِمْ : الْفَوْقِيَّةُ مَعْنَوِيَّةٌ، فَاللَّهُ
سُبْحَانَهُ لَا يُحَدُّ بِزَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ)) (8) وَهَذَا صَرِيحٌ فِي مُخَالَفَةِ عَقِيدَةِ
الْمُجَسِّمَةِ التَّيَمِّيَّةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْعَرْشَ هُوَ مَكَانُ رَبِّهِمْ؟! وَأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَزَالُ
فِي أَزْمَنَةٍ مُتَجَدِّدَةٍ؟! وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، وَلِهَذَا قَامَ الْقَوْمُ كَمَا اشْتَهَرَ عَنْ أَسْلَافِهِمْ
الْمُجَسِّمَةِ بِتَحْرِيفِ هَذَا الْمَوْضِعِ بِالذَّاتِ فِي طَبَعَاتٍ لَاحِقَةٍ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ
فِي كَذَا مَقَالٍ (9)، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ?!.

رَابِعًا: تَفْوِيضُ مَعْنَى الْإِسْتِوَاءِ وَنَفْيُ حَمْلِ تَفْسِيرِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْجِسْمَانِي؟!:
وَعِنْدَ اسْتِشْهَادِ شَيْخِهِ ابْنِ بَادِيسَ بِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ
السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ
كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى يُدَبَّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ

تُوقِنُونَ ﴿١٠﴾، عَلَّقَ عَلَى الْهَامِشِ بِقَوْلِهِ: ((الاستواء: استواءٌ يَلِيقُ بِكَمَالِهِ وَجَلَالِهِ، وَلَيْسَ كَاسْتِوَاءِ الْخَلْقِ الَّذِي مَعْنَاهُ: التَّمَكُّنُ. وَالْعَرْشُ: مَخْلُوقٌ عَظِيمٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ أَعْلَى الْمَخْلُوقَاتِ وَأَوَّلُهَا، وَهُوَ سَرِيرُ الْمُلِكِ: قَالَ تَعَالَى: ﴿أَهْكَذَا عَرْشُكَ﴾ [النمل:42]، ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف:100]. وَالرَّوَّاسِي: الْجِبَالُ الثَّوَابِتُ الشَّوَامِخُ الرَّوَاسِخُ. وَثُمَّ لِعَطْفِ الْجُمْلِ لَا غَيْرَ، وَلَيْسَتْ لِلتَّرْتِيبِ)) (10).

وَهَذَا أَيْضًا تَأْكِيدٌ مِنَ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الصَّالِحِ رَمُضَانَ عَلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الْفَوْقِيَّةِ الْمَكَائِنَةِ وَنَفْيِ جَرَيَانِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ تَعَالَى. وَقَوْلُهُ: ((استواءٌ يَلِيقُ بِكَمَالِهِ وَجَلَالِهِ)) فِيهِ إِثْبَاتٌ لِصِفَةِ الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ تَعَالَى، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ((وَلَيْسَ كَاسْتِوَاءِ الْخَلْقِ الَّذِي مَعْنَاهُ التَّمَكُّنُ)) فَهُوَ قَاطِعٌ فِي نَفْيِ كُلِّ الْمَعَانِي اللَّغْوِيَّةِ الْبَاطِلَةِ لِلْإِسْتِوَاءِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِمَعْنَى التَّمَكُّنِ عَلَى الْعَرْشِ وَلَوَازِمِ ذَلِكَ كَ: الْإِسْتِقْرَارِ وَالْجُلُوسِ... الخ، فَكَلَامُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الصَّالِحِ رَمُضَانَ صَرِيحٌ فِي الْجَرَيَانِ عَلَى مَذْهَبِ التَّفْوِيضِ الْمَعْرُوفِ عِنْدَ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ((ثُمَّ)) فِي الْآيَةِ هِيَ ((لِعَطْفِ الْجُمْلِ لَا غَيْرَ، وَلَيْسَتْ لِلتَّرْتِيبِ))، فَفِيهِ أَيْضًا تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الزَّمَانِ وَالزَّمَانِيَّاتِ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي مُنَاقَضَةِ مَذْهَبِ الْمُجَسِّمَةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى بِمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى (جَلَسَ!) وَ(اسْتَقَرَّ!) عَلَى الْعَرْشِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ؟! (فَطَرَأَتْ!) عَلَيْهِ تَعَالَى صِفَةٌ

(جَدِيدَةٌ!) بَعْدَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ؟! أَيْ أَنَّهُ تَعَالَى كَانَ -عِنْدَهُمْ!-
نَاقِصًا فِي كَمَالَاتِهِ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ!؟

خَامِسًا: التَّأْوِيلُ تَارَةً؟!:

وَقَالَ عِنْدَ اسْتِشْهَادِ شَيْخِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ
دُخَانٌ﴾ [فصلت: 11]، ما نصه: ((وَاسْتَوَىٰ: عَمَدَ وَقَصَدَ)) (11).

وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ أَنَّ هَذِهِ التَّغْلِيقَاتُ تُلْزِمُ التَّلْمِيزَ وَحْدَهُ وَلَا عِلَاقَةَ لَهَا الْبَيِّنَةُ
بِعَقِيدَةِ شَيْخِهِ ابْنِ بَادِيسٍ؟!، فَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَكَّدَ الْأُسْتَاذُ مُحَمَّدُ الصَّالِحُ رَمْضَانَ فِي مُقَدِّمَةِ الرِّسَالَةِ أَنَّ تَغْلِيقَاتِهِ لَا
تَتَنَافَى مَعَ رُوحِ شَيْخِهِ ابْنِ بَادِيسٍ، فَقَالَ: ((وَحِفْظًا لِأَمَانَةِ النَّقْلِ وَمُرَاعَاةً
لِحَقِّ الْغَائِبِ، رَأَيْتُ مِنْ وَاجِبِي أَنْ أُلْفِتَ الْأَنْظَارَ إِلَى أَيْ حَافِظْتُ عَلَى
الْأَصْلِ فِي تَبْوِيهِ وَتَرْتِيبِهِ وَعَنَاوِينِهِ كَمَا أَمْلَأَهُ صَاحِبُهُ فِي الْفَتْرَةِ الْمَذْكُورَةِ وَمَا
أَضَفْتُ إِلَيْهِ سِوَى تَرْقِيمِ أَوَائِلِ الدُّرُوسِ وَالْمَوَاضِيعِ، أَمَّا الْأَحَادِيثُ فَقَدْ
خَرَّجَهَا صَاحِبُهَا إِلَّا الْقَلِيلَ النَّادِرَ فَقَدْ خَرَّجْتُهُ دَاخِلَ الْمَثْنِ أَوْ خَارِجَهُ،
وَزِدْتُ عَلَى الْعَنَاوِينِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْفَرْعِيَّةِ عَنَاوِينَ إِضَافِيَّةً وَضَعْتُهَا فِي الْهَامِشِ،
أَمَّا التَّعَالِيقُ وَالْحَوَاشِي الَّتِي رَأَيْتُ أَنَّهَا ضَرُورِيَّةٌ مُتِمِّمَةٌ لِلْأَصْلِ فَقَدْ
جَعَلْتُهَا أَسْفَلَ الصَّفَحَاتِ مَفْصُولًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَثْنِ بِخَطِّ أَفْقِيٍّ،

وَأَسْتَطِيعُ أَنْ أُؤَكِّدَ بِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ فِي مَجْمُوعِهَا وَتَفْصِيلِهَا عَنْ رُوحِ ابْنِ
بَادِيسَ رَحِمَهُ اللَّهُ (وَأَرْضَاهُ) (12).

الثاني: إقرار ومباركة الرئيس الثاني لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين
الشيخ البشير الإبراهيمي وهو من هو في معرفة الأصول العقديّة لرفيق دربه
الشيخ ابن باديس حق المعرفة، لتلك التعليقات، حيث قال الشيخ البشير
الإبراهيمي: ((كَمَا وَصَلَتْ هَذِهِ الْأَمَالِي بِعِنَايَةِ الْأُسْتَاذِ الْمُؤَفَّقِ مُحَمَّدٍ الصَّالِحِ
رَمَضَانَ الْقَنْطَرِي، فَإِنَّهُ تَلَقَّى هَذِهِ الدُّرُوسَ وَنَقَلَهَا مِنْ إِقَاءِ الْإِمَامِ وَاسْتَأْذَنَهُ
فِي التَّعْلِيقِ عَلَيْهَا وَنَشَرَهَا لِلِانْتِفَاعِ بِهَا، فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ)) (13)
وَقَالَ أَيْضًا فِي تَرْكِيبَةِ التَّلْمِيذِ: ((وَهَذَا دَرَسٌ مِنْ دُرُوسِهِ [ابن باديس] يَنْشُرُهَا
الْيَوْمَ فِي أَصْلِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَلَالِهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ تَلْمِيذُهُ
الصَّالِحِ كَاسِمِهِ: مُحَمَّدُ الصَّالِحُ رَمَضَانَ، فَجَاءَتْ عَقِيدَةٌ مُثْلَى يَتَعَلَّمُهَا
الطَّالِبُ فَيَأْتِي مِنْهُ مُسْلِمٌ سَلَفِيٍّ)) (14).

وَمِنْ بَابِ التَّنَزُّلِ يُقَالُ: إِنَّ هَذِهِ التَّعْلِيلَاتِ مِنَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الصَّالِحِ رَمَضَانَ
فِي هَكَذَا مَسَائِلِ أَصْلِيَّةٍ كَمَسْأَلَةِ الْفُوقِيَّةِ وَالِاسْتِوَاءِ، لَا تَخْلُو أَنْ تَكُونَ:

أولاً: مِنْ تَوْضِيحَاتِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ نَفْسَهُ عَلَى مَثْنِ عَقِيدَتِهِ، تَلَقَّاهَا
طَلَبَتْهُ مِنْهُ فِي ثَنَايَا الدُّرُوسِ، إِمَّا مِنْ بَابِ: الشَّرْحِ وَالِاسْتِرْسَالِ فِي الْبَيَانِ، أَوْ

دَفَعَ إِيَّاهُمْ، أَوْ رَفَعَ التِّبَاسَ أَوْ جَوَابَ اسْتِشْكَالٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَعْرُوفَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ، فَدَوَّنَ طَلَبَتَهُ مَا فِيهِمُوهُ مِنْ فَوَائِدٍ وَفَرَائِدٍ، فَأَوْدَعُوهَا وَفَقَّ الْأَمَانَةَ الْعِلْمِيَّةَ كَهَوَامِشٍ مُبَيَّنَةٍ وَمُوضَّحَةٍ لِمَرَامِي صَاحِبِهَا الْمُصَنِّفِ.

ثَانِيًا: مِمَّا شَاعَ وَذَاعَ مَعْرِفَتُهُ عَنِ الشَّيْخِ عِنْدَ طَلَبَتِهِ وَالْمُلَازِمِينَ لَهُ وَمَنْ هُمْ أَعْرَفُ بِهِ مِنْ خَوَاصِّ تَلَامِذَتِهِ، أَوْ أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ التَّعْلِيلَاتُ مِنَ التَّلْمِيحَاتِ الصَّرِيحَةِ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ، فَفُهِمَ مُرَادُهُ بِالْقَرَأْنِ الْقَوِيَّةِ وَالْأَمَارَاتِ الْجَلِيَّةِ.

ثَالِثًا: لَمْ يُعْرَجْ عَلَيْهَا الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسَ لَا نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا؟! لَا تَصْرِيحًا وَلَا حَتَّى تَلْمِيحًا؟!، بَلْ تَرَكَ الْأَمْرَ بَيْنَ بَيْنٍ، مُشْكَلاً مُبْهِمًا، فَضْفَاضًا، حَمَالًا أَوْجُهُ، فَلَمْ يُوضَّحْ لِطَلَبَتِهِ الْمَعَانِي الْفَاسِدَةِ مِنْ جُمْلَةِ الْمَعَانِي اللَّغَوِيَّةِ الْمُحْتَمَلَةِ مِنَ الْفُوقِيَّةِ وَالْإِسْتِوَاءِ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَكْشِفْ لَهُمْ عَمَّا يُفْتَرَضُ بِأَنَّهُ عَقِيدَةُ السَّلَفِ بِمَفْهُومِ الْمُشَبَّهَةِ وَالْمُجَسِّمَةِ أَيَّ: فُوقِيَّةِ الْمَكَانِ وَالْمَسَافَةِ؟!، وَاسْتِوَاءِ التَّمَكُّنِ بِالْإِسْتِقْرَارِ وَالْجُلُوسِ عَلَى الْعَرْشِ؟!، وَبِالتَّالِيِ فَلَا يَعْدُو أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ الْعَقَائِدُ عَقَائِدُ بَدِيعِيَّةٍ مِنْ كَيْسِ تَلَامِذَةِ ابْنِ بَادِيسَ لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِالنَّبَةِ بِعَقِيدَةِ شَيْخِهِمْ؟!، فَهِيَ لَا زِمَةَ لَهُمْ وَلَيْسَتْ بِالضَّرُورَةِ عَقِيدَةُ شَيْخِهِمْ?!.

رَابِعًا: صَرَّحَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسَ بِالْفُوقِيَّةِ الْمَكَائِيَّةِ وَالْإِسْتِوَاءِ بِالتَّمَكُّنِ عَلَى مَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ وَالْجُلُوسِ عَلَى الْعَرْشِ تَمَامًا كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي عَقِيدَةِ التَّيْمِيَّةِ

المُجَسِّمَةِ، وَلَكِنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَفْهَمُوا مُرَادَهُ؟! فَلَمْ يَنْقُلْهُ وَلَا وَاحِدٌ مِنْ خَوَاصِّ
مَعَارِفِ الرَّجُلِ وَلَا حَتَّى تَلَامِذَتِهِ الْمُقَرَّبِينَ الَّذِينَ دَرَسُوا عَلَيْهِ هَذَا التَّوْحِيدَ!
وَحَمَلُوا عَلَى كَاهِلِهِمْ تَبْلِيغَ عَقِيدَةِ شَيْخِهِمُ السَّلَفِيَّةِ إِلَى الْأَجْيَالِ!.

خَامِسًا: صَرَّحَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ بِالْفُوقِيَّةِ وَالِاسْتَوَاءِ عَلَى وَفْقَ مَا جَاءَ فِي
عَقِيدَةِ التَّيْمِيَّةِ الْمُجَسِّمَةِ، وَلَكِنَّ تَلَامِذَتَهُ الَّذِينَ مَا بَرَّحُوا يُعَرِّدُونَ بِتَبَنِّيهِمْ
التَّامَ لِعَقِيدَةِ شَيْخِهِمُ السَّلَفِيَّةِ، وَلَوْ عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا وَتَنَكُّصًا لِصَرِيحِ مُرَادِ
شَيْخِهِمْ وَصَرَّحُوا بِالْعَكْسِ!.

فَأَمَّا الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ فَلَا غُبَارَ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ قُلْنَا فِي الثَّانِي، وَيُعْضَدُ هَذِهِ
الْقِرَاءَةُ تَصْرِيحَ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الصَّالِحِ رَمْضَانَ أَعْلَاهُ وَإِقْرَارَ أَعْرَفِ النَّاسِ بِعَقِيدَةِ
ابْنِ بَادِيسٍ أَلَّا وَهُوَ الشَّيْخُ الْبَشِيرُ الْإِبْرَاهِيمِي. أَضِفْ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ
التَّعْلِيلَاتُ لَقِيَتْ تَرْحِيبًا وَقَبُولًا بَلْ وَتَرْوِيجًا مِنْ قِبَلِ أَحْصَى طَلَبَةِ الشَّيْخِ ابْنِ
بَادِيسٍ مِمَّنْ حَضَرَ هُوَ أَيْضًا تِلْكَ الْإِمْلَاءَاتِ كَالشَّيْخِ أَحْمَدَ حَمَّانِي وَالْأُسْتَاذِ
مُحَمَّدَ الْحَسَنَ فُضْلَاءَ وَغَيْرِهِمْ فَلَمْ يَنْتَهَضْ أَحَدُهُمْ لِلِإِعْتِرَاضِ وَلَا سُجَّلَ لَهُ
امْتِعَاضٌ!.

وَأَمَّا الْإِحْتِمَالُ الثَّالِثُ فَلَا يَقُومُ عَلَى سَاقٍ، إِذْ حَاصِلُهُ أَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ بَادِيسٍ
طَبَعَ طَلَبَتَهُ بِعَكْسِ الْمُعْتَقَدِ الصَّحِيحِ حَتَّى شَاعَ وَذَاعَ فِيهِمْ عَكْسُ

مَرْغُوبِهِ؟!، ثُمَّ إِنَّ الْبَيَّةَ الْعَلَمِيَّةَ السَّائِدَةَ آنَذَاكَ هِيَ عَقِيدَةُ التَّنْزِيهِ عَقِيدَةُ
السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتُرِيدِيَّةِ وَفُضْلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنْ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنْ فَوْقِيَّةِ
الْجِهَةِ وَالْمَكَانِ وَسَلْبِ النَّقَائِصِ عَنْهُ جَلَّ وَعَلَا كَعَقِيدَةِ الْجُلُوسِ وَالِاسْتِقْرَارِ
عَلَى الْعَرْشِ جَلَّ رَبُّنَا عَنْ ذَلِكَ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَلَّا يَصْدَعَ الشَّيْخُ ابْنَ بَادِيسٍ
بِالْعَقِيدَةِ (السَّلَفِيَّةِ!) الْمَرْغُومَةِ فَيُعْغَمِّمَ عَلَى طَلَبَتِهِ الْأَمْرَ فِي مِثْلِ هَكَذَا بَيَّةٍ
عَمَّ وَطَمَّ فِيهَا عَقِيدَةُ التَّعْطِيلِ وَنَفْيِ الرَّبِّ عَلَى حَدِّ زَعْمِ التَّيْمِيَّةِ
الْمُجَسِّمَةِ؟! أَلَّا يُفْتَرَضُ مِنَ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ أَنْ يَكُونَ (سَلَفِيًّا!) يَحْرِصُ
عَلَى تَسْلِيحِ تَلَامِذَتِهِ وَطَبْعِهِمْ بِعَقِيدَةِ (السَّلَفِ!) فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؟! وَأَلَّا
يَتَرَكُهُمْ طُعْمَةً سَهْلَةً لِمَنْ يُسَمِّيهِمُ التَّيْمِيَّةَ الْمُجَسِّمَةَ: الْأَشَاعِرَةَ (نُفَاة!)
الرَّبِّ؟! ثُمَّ مَا الَّذِي جَعَلَ الشَّيْخَ ابْنَ بَادِيسٍ يُنَاصِبُ الْعَدَاءَ جَهَارًا نَهَارًا
لِلْمُحَافِظِينَ وَالطَّرِيقِيَّةِ فَيُؤَافِقُ بِدْعَةَ الْوَهَابِيَّةِ فِي مَسَائِلِ الْقُبُورِ وَالتَّبَرُّكِ بِالْأَنْبِيَاءِ
وَالْأَوْلِيَاءِ الصَّالِحِينَ، وَلَا يَنْبَسُ بِنْتِ شَفَةِ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؟!.

وَأَمَّا الْإِحْتِمَالُ الرَّابِعُ فَيُقَالُ فِيهِ نَفْسُ مَا يُقَالُ فِي الْخَامِسِ، فَهُوَ وَاضِحُ
الْبُطْلَانِ وَلَا يَحْتَاجُ لِإِبْطَالِهِ إِلَى دَلِيلٍ وَلَا بُرْهَانٍ؟!، فَلَا يَسْتَقِيمُ فِي ذَهْنٍ مَنْ
لَهُ أَدْنَى مُسْكَةٍ مِنْ عَقْلِ أَنْ يَشُدَّ كُلَّ هَؤُلَاءِ الطَّلَبَةِ دُفْعَةً وَاحِدَةً فِي فَهْمِ
مَقْصُودِ شَيْخِهِمْ مِنَ الْإِسْتِوَاءِ وَالْفَوْقِيَّةِ فَيُصَرِّحُوا فِي مَعْرَضٍ تَفْصِيلِ عَقِيدَةِ
الرَّجُلِ بِعَكْسِ مُرَادِهِ؟!، بَلْ وَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْخِيَارِ تَوَاطُؤُ فَطَاحِلِ تَلَامِذَةِ
الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ وَهُمْ نَقْلَةُ عَقِيدَتِهِ الرَّجُلِ إِلَى الْأَجْيَالِ عَلَى التَّلْبِيسِ

وَالْتَدْلِيسِ؟!، كَمَا يَتَمَخَّضُ مِنَ الْإِحْتِمَالِ الْأَخِيرِ تَوَاطُؤُ الْقَوْمِ عَلَى تَبْلِيغِ
الْكَذِبِ؟!.

فَالْعَقِيدَةُ السَّلَفِيَّةُ الَّتِي عَنَاهَا الشَّيْخُ الْبَشِيرُ الْإِبْرَاهِيمِي وَتَلْمِيزُ الشَّيْخِ ابْنِ
بَادِيسٍ وَرَاوِي عَقِيدَتِهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الصَّالِحُ رَمَضَانَ، لَيْسَتْ إِلَّا أُصُولُ عَقِيدَةِ
التَّنْزِيهِ الْمَعْلُومَةِ عِنْدَ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيذِيَّةِ وَفُضْلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

(1) تَقْدِيمُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْبَشِيرِ الْإِبْرَاهِيمِي لِرِسَالَةِ الْعُقَايِدُ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلشَّيْخِ ابْنِ
بَادِيسٍ مِنْ رِوَايَةٍ وَتَعْلِيْقٍ: مُحَمَّدُ الصَّالِحُ رَمَضَانَ (ص: 13)، مَكْتَبَةُ الشَّرَكَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ
مَرَارَقَهُ بُودَاوُدَ وَشُرَكَائُهُمَا.

(2) رِسَالَةُ الْعُقَايِدُ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ مِنْ رِوَايَةٍ وَتَعْلِيْقٍ: مُحَمَّدُ الصَّالِحُ
رَمَضَانَ (ص: 6)، مَكْتَبَةُ الشَّرَكَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ مَرَارَقَهُ بُودَاوُدَ وَشُرَكَائُهُمَا.

(3) مُحَاضَرَاتُ وَمَقَالَاتُ الشَّيْخِ أَحْمَدُ حَمَّانِي (356/4)، وَالثَّمَرُ الدَّانِي مِنْ
مُحَاضَرَاتِ الشَّيْخِ أَحْمَدُ حَمَّانِي (293/1).

(4) صِرَاعُ بَيْنِ السُّنَّةِ وَالْبِدْعَةِ (13/1)، تَأْلِيفُ: الشَّيْخِ أَحْمَدُ حَمَّانِي تَلْمِيزُ الشَّيْخِ
ابْنِ بَادِيسٍ، نَشْرُ دَارِ الْبَعْثِ - قَسَنْطِينَةِ.

(5) رِسَالَةُ الْعُقَايِدُ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ مِنْ رِوَايَةٍ وَتَعْلِيْقٍ: مُحَمَّدُ الصَّالِحُ
رَمَضَانَ، (ص: 11)، مَكْتَبَةُ الشَّرَكَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ مَرَارَقَهُ بُودَاوُدَ وَشُرَكَائُهُمَا.

(6) رِسَالَةُ الْعُقَايِدُ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ مِنْ رِوَايَةٍ وَتَعْلِيْقٍ: مُحَمَّدُ الصَّالِحُ
رَمَضَانَ (هَامِشُ ص: 74)، مَكْتَبَةُ الشَّرَكَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ مَرَارَقَهُ بُودَاوُدَ وَشُرَكَائُهُمَا.

(7) رِسَالَةُ الْعَقَائِدُ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ مِنْ رِوَايَةِ وَتَعْلِيْقٍ: مُحَمَّدُ الصَّالِحِ رَمَضَانَ (هامش ص: 73)، مَكْتَبَةُ الشَّرْكَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ مُرَازَقَهُ بُودَاوُدَ وَشُرَكَائُهُمَا.

(8) رِسَالَةُ الْعَقَائِدُ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ مِنْ رِوَايَةِ وَتَعْلِيْقٍ: مُحَمَّدُ الصَّالِحِ رَمَضَانَ (هامش ص: 99)، مَكْتَبَةُ الشَّرْكَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ مُرَازَقَهُ بُودَاوُدَ وَشُرَكَائُهُمَا.

(9) رَاجِعْ مَقَالَ الْعَبْدِ الْفَانِي: "كَشَفُ تَرْوِيرٍ فِي عَقِيدَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ: طَبْعَةُ الْمَجْلِسِ الْإِسْلَامِيِّ الْأَعْلَى - الْجَزَائِر" عَلَى الرَّابِطِ:

<https://www.facebook.com/yacine.ben.rabie/posts/1486222941612337>

(10) رِسَالَةُ الْعَقَائِدُ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ مِنْ رِوَايَةِ وَتَعْلِيْقٍ: مُحَمَّدُ الصَّالِحِ رَمَضَانَ (هامش ص: 68)، مَكْتَبَةُ الشَّرْكَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ مُرَازَقَهُ بُودَاوُدَ وَشُرَكَائُهُمَا.

(11) رِسَالَةُ الْعَقَائِدُ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ مِنْ رِوَايَةِ وَتَعْلِيْقٍ: مُحَمَّدُ الصَّالِحِ رَمَضَانَ (هامش ص: 71)، مَكْتَبَةُ الشَّرْكَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ مُرَازَقَهُ بُودَاوُدَ وَشُرَكَائُهُمَا.

(12) رِسَالَةُ الْعَقَائِدُ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ مِنْ رِوَايَةِ وَتَعْلِيْقٍ: مُحَمَّدُ الصَّالِحِ رَمَضَانَ (ص: 13-14)، مَكْتَبَةُ الشَّرْكَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ مُرَازَقَهُ بُودَاوُدَ وَشُرَكَائُهُمَا.

(13) تَقْدِيمُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْبَشِيرِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ لِرِسَالَةِ الْعَقَائِدُ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ مِنْ رِوَايَةِ وَتَعْلِيْقٍ: مُحَمَّدُ الصَّالِحِ رَمَضَانَ (ص: 17)، مَكْتَبَةُ الشَّرْكَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ مُرَازَقَهُ بُودَاوُدَ وَشُرَكَائُهُمَا.

(14) تَقْدِيمُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْبَشِيرِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ لِرِسَالَةِ الْعَقَائِدُ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ مِنْ رِوَايَةِ وَتَعْلِيْقٍ: مُحَمَّدُ الصَّالِحِ رَمَضَانَ (ص: 18)، مَكْتَبَةُ الشَّرْكَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ مُرَازَقَهُ بُودَاوُدَ وَشُرَكَائُهُمَا.

(6)

مُفتي الجزائر ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى بها سابقاً وكبير تلامذة
جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ أحمد حمّاني الذي طالما
دندن حول العقيدة (السلفية!) لشيخه ابن باديس: أشعريٌّ فحٌّ؟!:

كَانَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ حَمَّانِي مِنْ كِبَارِ تَلَامِذَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ فِي حِينِ رِئَاسَةِ
هَذَا الْآخِرِ لَجَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ، حَيْثُ دَرَسَ عَلَى شَيْخِهِ
الْمَذْكُورِ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلُومِ فِي مَطْلَعِ الثَّلَاثِينَاتِ مِنَ الْقَرْنِ الْمِيلَادِيِّ
الْمُنْصَرَمِ فِي الْجَامِعِ الْأَخْضَرِ بِقَسَنْطِينَةِ مَنْ نَحْوِ وَفْقِهِ وَمَنْطِقِ وَغَيْرِهِ، كَمَا أَخَذَ
عَنْهُ التَّوْحِيدَ مُبَاشَرَةً مِنْ رِسَالَتِهِ "الْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ
وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ"، وَكَانَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ قَبْلَ تَأْلِيفِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ يُدَرِّسُ
لِطُلَّابِهِ إِلَى عَهْدٍ قَرِيبٍ هَذَا الْعِلْمَ أَغْنَى: التَّوْحِيدَ مِنْ "جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ" فِي
الْعَقِيدَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ، وَلَكِنَّهُ وَكَمَا قَالَ الشَّيْخُ حَمَّانِي عَنْهُ: "لَمْ يَقْتَنِعْ بِمَا فِي
جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ فَالَّفَ رِسَالَةَ الْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ" أَوْ كَمَا قَالَ، وَهَذَا الْعُدُولُ
-وَاللَّهُ أَعْلَمُ- رَاجِعٌ إِلَى تَعْدِيلٍ فِي خُطَّةِ مَسَارِ التَّحْصِيلِ الْعِلْمِيِّ لَيْسَ غَيْرُ
وَالَّا لَتَوَجَّهَ عَلَى الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ إِبْرَاءً لِلذِّمَّةِ الْقِيَامُ بِعَمَلِيَّةِ (التَّخْلِيَّةِ!) ثُمَّ
(التَّخْلِيَّةِ!) فِي سِلْكِ كِبَارِ قُدَمَاءِ تَلَامِذَتِهِ وَمُلازِمِيهِ؟!، عَلَى أَنَّ مَا تَنَاوَلَهُ
الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ فِي رِسَالَتِهِ هَذِهِ فَإِنَّمَا هُوَ مَأْخُودٌ بِأَصُولِهِ مِنْ جَوْهَرَةِ

التَّوْحِيدَ مَعَ فَارِقٍ فِي تَوْحْيِ أُسْلُوبِ التَّبْسِيطِ فِي الْعَرْضِ مِنْ دُونِ خَوْضٍ فِي
الْمُبَاحَثَاتِ الْكَلَامِيَّةِ كَمَا يَلِيقُ بِمُخَاطَبَةِ النَّاشِئَةِ مِنَ الطُّلَّابِ، مَعَ رِبْطِ هَذِهِ
الْعَقَائِدِ بِأَدِلَّتِهَا مِنَ الْأَصْلَيْنِ، وَسَيَأْتِي لَاحِقًا الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَبَيَانُ
ذَلِكَ بِمَا يَشْفِي الْعَلِيلَ وَيَرْوِي الْغَلِيلَ.

وَقَدْ لَعِبَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ حَمَّانِي دَوْرًا بَارِزًا فِي النِّشَاطِ التَّعْلِيمِيِّ وَالَّذِي لَجُمْعِيَّةُ
الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ، وَحَظِيَ بِتَزْكِيَةٍ فِي دِينِهِ وَعِلْمِهِ مِنْ طَرَفِ كِبَارِ
مَشَايِخِ الْجُمْعِيَّةِ، فَهُوَ مِنَ الرَّعِيلِ الَّذِي تَحْمَلُ عَلَى عَاتِقِهِ مَسْئُولِيَّةَ إِبْلَاحِ
الْأَجْيَالِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ لِشَيْخِهِ ابْنِ بَادِيسٍ كَمَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِ الشَّيْخِ
الْبَشِيرِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ لِرِسَالَةِ الْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ.

وَفِي هَذَا الصَّدَدِ نَذْكُرُ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْبَشِيرُ الْإِبْرَاهِيمِيُّ
فِي مَعْرُضِ كَلَامِهِ عَنْ نَشَاطِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ فِي التَّعْلِيمِ،
مُشِيدًا بِالْكَفَاءَاتِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي وَفَّرَتْهَا الْجُمْعِيَّةُ فِي هَذَا الْمَجَالِ، فَيَقُولُ:
((وَأَسْنَدَتْ [الْجُمْعِيَّةُ] الْإِشْرَافَ عَلَى التَّعْلِيمِ وَالْدُّرُوسِ الْعَالِيَةِ لِلْأُسْتَاذِ النَّفَّاعِ
الشَّيْخِ الْعَرَبِيِّ التَّبْسِيِّ، وَعَيَّنَتْ لِلتَّدْرِيسِ مَشَايِخَ أَكْفَاءَ مُمْتَازِينَ بِمَاضِيهِمْ
وَعَمَلِهِمْ وَتَخْصِيلِهِمْ. وَهُمْ الْمَشَائِخُ: السَّعِيدُ الزَّمُوشِي، أَحْمَدُ
حَمَّانِي، عَبْدُ الْقَادِرِ الْيَاكُورِي، نُعَيْمُ النُّعَيْمِي، عَبْدُ الْمَجِيدِ حَيْرَش،
الْعَبَّاسُ بْنُ الشَّيْخِ الْحُسَيْنِ، أَحْمَدُ حُسَيْنٍ)) (1).

وَالآن، فَالْنَسْتَعْرِضُ مَعَالِمَ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ عِنْدَ الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَمَّانِي تَلْمِيزَ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ وَأَحَدِ كِبَارِ مَشَايِخِ الْجُمُعِيَّةِ الْأَكْفَاءِ، الْمُتَمَازِينَ بِمَاضِيهِمْ وَعَمَلِهِمْ وَتَخْصِيلِهِمُ الْعِلْمِي كَمَا جَاءَ فِي شَهَادَةِ الشَّيْخِ الْبَشِيرِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ؟!:

أَوَّلًا: تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْجِهَةِ وَالْبُعْدِ وَالْقُرْبِ بِالْمَسَافَةِ وَتَأْوِيلِ الرَّحْمَةِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى!:

قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ حَمَّانِي: ((وَرَحْمَةُ اللَّهِ لِحَلْقِهِ تُفَسَّرُ بِأَثَرِهَا وَهُوَ الْإِحْسَانُ، وَكَذَلِكَ الْبُعْدُ مِنَ اللَّهِ وَالْقُرْبُ لَا يُفَسَّرَانِ بِالْبُعْدِ وَالْقُرْبِ الزَّمَانِيِّ وَالْمَكَانِيِّ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَتَّصِفُ بِذَلِكَ، وَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَإِنَّمَا الْقُرْبُ وَصُولُ الْإِحْسَانِ وَالْعِنَايَةِ الرَّبَّانِيَّةِ وَالِاسْتِجَابَةُ ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: 186]) (2).

وَقَالَ أَيْضًا نَقْلًا عَنِ الْقَاضِي ابْنِ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيِّ الْأَشْعَرِيِّ: ((الْعَلِيُّ: الَّذِي لَا مَكَانَ لَهُ)) (3)، بَلْ وَشَنَّعَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ حَمَّانِي عَلَى شَيْخِ الطَّرِيقَةِ الْعَلِيَوِيَّةِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ مُصْطَفَى الْعَلِيَوِيِّ الْمُسْتَعْنَانِيِّ حِينَ حَسِبَ أَنَّ هَذَا الْأَخِيرَ يَقُولُ بِعَقِيدَةِ الْجِهَةِ؟!، فَقَالَ: ((إِثْبَاتُ الْجِهَةِ لِلَّهِ... هَذِهِ الدَّوَاهِي يَبْثُهَا فِي نَفْسِ الْقَصِيدَةِ... كَيْفَ يَصِلُ وَاصِلٌ إِلَى سَقْفِ الْعَرْشِ؟ كَيْفَ يَقِفُ مَعَ

إِلَيْهِ؟ أَكَمَا يَقِفُ النَّدُّ مَعَ النَّدِّ؟ وَأَيُّ جَهَالَةٍ وَسُوءِ أَدَبٍ فِي
التَّعْبِيرِ!...) (4) وَالْحَقُّ أَنَّ الشَّيْخَ الْعَلِيَّوِي يُصَرِّحُ كَالشَّيْخِ حَمَّانِي بِنَفْيِ الْجِهَةِ
عَنْهُ تَعَالَى وَتَوَالِيْفِهِ شَاهِدَةٌ بِذَلِكَ، فَكَانَ يَنْبَغِي حَمْلَ مَا تَشَابَهَ مِنْ كَلَامِهِ
عَلَى مُحْكَمِهِ.

فَهَذَا التَّنْزِيهِ فِي عَقِيدَةِ الشَّيْخِ حَمَّانِي هُوَ عَيْنُ عَقِيدَةِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ
وَالْمَاتُرِيدِيَّةِ وَفُضْلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عَيْنُ التَّعْطِيلِ وَنَفْيِ الرَّبِّ عِنْدَ
التَّيْمِيَّةِ الْمُجَسِّمَةِ؟! وَإِلَيْكَ كَلَامُ كُبَرَاءِ الْقَوْمِ، فَبُضِّدْهَا تَتَمَيَّزُ الْأَشْيَاءُ:

قَالَ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ ابْنُ الْعَثِيمِينَ فِي مَنْ يَتَأَوَّلُ رَحْمَةَ اللَّهِ: ((هُنَاكَ مُبْتَدَعَةٌ لَا
يُشْتَبَنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِالرَّحْمَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقُرْآنَ مَمْلُوءٌ مِنْ هَذِهِ
الصِّفَةِ لِلَّهِ... فَيَقُولُونَ [المُبتدعة]: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ رَحْمَةٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يُوصَفَ بِالرَّحْمَةِ، وَالْمُرَادُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِحْسَانُهُ إِلَى الْخَلْقِ فَقَطْ.
فَيُفَسِّرُونَ هَذِهِ الصِّفَةَ بِآثَارِهَا دُونَ اتِّصَافِ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا، أَوْ يَقُولُونَ:
الْمُرَادُ بِالرَّحْمَةِ إِرَادَةُ الْإِحْسَانِ إِلَى الْخَلْقِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِرَادَةَ الْإِحْسَانِ ثَمَرَةٌ
مِنْ ثَمَرَاتِ الرَّحْمَةِ، فَهَؤُلَاءِ لَا يُمَكِّنُهُمْ إنْكَارُ رَحْمَتِهِ مِنْ حَيْثُ الثُّبُوتُ، لَكِنْ
أَنْكَرُوهَا مِنْ حَيْثُ التَّأْوِيلُ، وَقَالُوا: الْمُرَادُ بِهَا كَذَا كَذَا.)) (5)؟!.

وَقَالَ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ الْفُوزَانِ: ((فَالْإِلْحَادُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ جَرِيْمَةٌ عَظِيمَةٌ،
وَهَذَا الَّذِي يَنْفِي كَوْنَ اللَّهِ فِي السَّمَاءِ، هَذَا يُكَذِّبُ الْقُرْآنَ، وَيُكَذِّبُ
السُّنَّةَ، وَيُكَذِّبُ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ كَانَ عَالِمًا، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِذَلِكَ، أَمَّا

إِذَا كَانَ جَاهِلًا فَإِنَّهُ يُبَيِّنُ لَهُ، فَإِذَا أَصَرَ بَعْدَ الْبَيَانِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ كَافِرًا،
وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ)) (6)؟!.

وَجَاءَ فِي فَتَاوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ الْوَهَّابِيَّةِ: ((مَنْ قَالَ: لَا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ
وَلَا تَحْتَ وَلَا يَمِينٌ وَلَا شَمَالٌ فَهُوَ بِهَذَا مُخَالِفٌ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ
وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
وَالْإِيمَانِ، فَيَجِبُ أَنْ يُبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ فَإِنْ أَصَرَ فَهُوَ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ
لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ)) (7)?!.

وَهَذَا تَكْفِيرٌ صَرِيحٌ لِلَسَّوَادِ الْأَعْظَمِ مِنْ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ الْمُنْزَهَيْنِ لِلَّهِ عَنْ
الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ؟! بِمَا فِيهِمْ كِبَارُ مَشَايخِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ
الْجَزَائِرِيِّينَ?!.

ثَانِيًا: طَرِيقَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مُتَشَابِهِ الصِّفَاتِ بَيْنَ: التَّفْوِيضِ
وَالْتَّأْوِيلِ?!:

قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ حَمَّانِي مُعَقِّبًا عَلَى مَا حَرَّرَهُ تَلْمِيزُ الْجَمْعِيَّةِ الشَّيْخِ عُمَرَ
الْعَرَبَاوِي فِي مَسْأَلَةِ "الْمَشِيئَةِ وَالِاخْتِيَارِ" مِنْ كِتَابِهِ "التَّحْلِي عَنْ التَّقْلِيدِ
وَالْتَّحْلِي بِالْأَصْلِ الْمُفِيدِ"، مَا نَصُّهُ: ((وَمِمَّا يُلَاخِظُ أَيْضًا أَنَّ الْمُؤَلَّفَ لَمْ

يُحَرِّرَ الْقَوْلَ جَيِّدًا وَلَمْ يَلْتَزِمِ اتِّجَاهًا مُعَيَّنًا فِي مَقَامٍ صَعْبٍ وَمُعْتَرِكٍ ضَنْكٍ هُوَ
الْقَوْلُ فِي الْمَشِئَةِ وَالِاخْتِيَارِ، وَالْخَيْرِ وَالْشَّرِّ، فَجَاءَ الْقَوْلُ تَارَةً أَشْعَرِيًّا مُوَافِقًا
لِقَوْلِ أَقْطَابِ الْأَشَاعِرَةِ كَالْفَخْرِ الرَّازِيِّ، وَتَارَةً أُخْرَى مُبَايِنًا لِقَوْلِ الْأَشَاعِرَةِ
مُهَاجِمًا لَهُمْ، وَقَدْ قَبِلَ أَسْلَافُنَا تَأْوِيلَ الْأَشَاعِرَةِ كَمَا قَبِلُوا تَفْوِيضَ السَّلَفِ.
وَكَانَ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يَسْتَعْنِيَ عَنْ بَسْطِ الْقَوْلِ فِيهِ وَالِاكْتِفَاءَ بِالْيَسِيرِ مَعَ التَّزَامِ
مَذْهَبِ السَّلَفِ فِي التَّفْوِيضِ)) (8).

ثَالِثًا: دَافَعَ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ وَالْإِمَامُ الْمَآثِرِيُّ عَلَى عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ
وَالْجَمَاعَةِ وَصَاغَا عَقِيدَةَ السَّلَفِ صِيَاغَةً عَقْلِيَّةً؟!

قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ حَمَّانِي: ((فَقَدْ نَشَأَ فِي الْإِسْلَامِ عِلْمَانِ، وَاسْمَ كِلَاهُمَا بِاسْمِ
الْأُصُولِ: الْأَوَّلُ: أُصُولُ الدِّينِ، أَوْ عِلْمُ التَّوْحِيدِ، أَوْ عِلْمُ الْكَلَامِ،
وَمَوْضُوعُهُ تَصْحِيحُ الْعَقِيدَةِ، وَاثْبَاتُ الدِّينِ الْحَقِّ بِالْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ.
وَالثَّانِي: أُصُولُ الْفِقْهِ... ثُمَّ صَارَ عِلْمُ الْكَلَامِ -بَعْدَ مِحْنَةِ الْقَوْلِ بِخُلُقِ الْقُرْآنِ-
مِنْ أَهْدَافِهِ وَأَغْرَاضِهِ الرَّدُّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ الَّذِينَ هُمْ فِيْمَنْ عَنَاهُمْ ابْنُ خَلْدُونِ
بِقَوْلِهِ: "الرَّدُّ عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ وَالْمُنْحَرِفِينَ فِي الْإِعْتِقَادَاتِ عَنْ مَذَاهِبِ السَّلَفِ
وَأَهْلِ السُّنَّةِ"، فَقَدْ اشْتَغَلَ أَهْلُ السُّنَّةِ بِالتَّأْلِيفِ فِي أُصُولِ الْعَقِيدَةِ لِلرَّدِّ عَلَى
الْمُعْتَزِلَةِ ثُمَّ ظَهَرَ فِيهِمْ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ بِمَذْهَبِهِ الْكَلَامِيِّ مُنْتَهَجًا فِي
الِاسْتِدْلَالِ بِالْمَنْطِقِ وَالْفَلَسَفَةِ -نَهَجَ الْمُعْتَزِلَةِ- وَأَخَذَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ وَيُدَافِعُ

عَنْ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَقَدْ صَاغَ الْأَشْعَرِيُّ وَالْمَاتُرِيدِيُّ عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ صِيَاغَةً عَقْلِيَّةً (9).

بَيْنَمَا تَجِدُ كِبَارَ مَشَايخِ الْوَهَّابِيَّةِ يُصْرِّحُونَ بِ: (إِكْفَارِ؟!) السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ؟!، وَإِلَيْكَ قَوْلُ أَحَدِ كُبَرَاءِهِمْ:

قَالَ حَفِيدُ مُؤَسَّسِ الْوَهَّابِيَّةِ وَكَبِيرِ مَشَايخِهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَسَنِ آلِ الشَّيْخِ: ((وَهَذِهِ الطَّائِفَةُ الَّتِي تَنْتَسِبُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَصَفُّوا رَبَّ الْعَالَمِينَ بِصِفَاتِ الْمَعْدُومِ وَالْجَمَادِ...فَالْأَيْمَةُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَاتَّبَاعِهِمْ لَهُمْ الْمُصَنَّفَاتِ الْمَعْرُوفَةِ، فِي الرَّدِّ عَلَى هَذِهِ الطَّائِفَةِ الْكَافِرَةِ الْمُعَانِدَةِ، كَشَفُّوا فِيهَا كُلَّ شُبْهَةٍ لَهُمْ)) (10)؟!.

رَابِعًا: مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي خَلْقِ الْأَفْعَالِ هُوَ مَذْهَبُ الْكَسْبِ الْأَشْعَرِيِّ؟!:

قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ حَمَّانِي: ((...وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ الْأَشَاعِرَةِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الْخَالِقُ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ كُلِّهَا خَيْرَهَا وَشَرِّهَا حَتَّى الْكُفْرَ وَالْإِيمَانَ، وَالطَّاعَةَ وَالْعِصْيَانَ. وَلَكِنَّهُ أَعْطَى الْإِنْسَانَ نَوْعًا مِنَ الْحُرِّيَّةِ يُسَمُّونَهَا:

(كَسْبًا) وَهِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْفِعْلِ وَالتَّركِ، إِذْ مَكَّنَّهُ مِنْ قُدْرَةٍ يَسْتَطِيعُ بِهَا الْفِعْلَ وَالتَّركَ، إِنْ شَاءَ فَعَلَ مَا أُمِرَ بِهِ وَاجْتَنَبَ مَا نُهِِيَ عَنْهُ...)) (11).

خَامِسًا: تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ التَّجْزِي وَسِمَاتِ الْجِسْمِيَّةِ وَالتَّأْكِيدِ عَلَى مُخَالَفَتِهِ سُبْحَانَهُ لِلْحَوَادِثِ!؟:

قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ حَمَّانِي: ((تَعَالَى اللَّهُ عَنِ الْجُزْئِيَّةِ وَالْكُلِّيَّةِ عُلُوءًا كَبِيرًا)) (12) بَلْ وَيُقَرَّرُ الْمَبْدَأُ الْعَامُ فِي التَّنْزِيهِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاثُرِيَّةِ وَفُضَلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، إِذْ يَقُولُ: ((...فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُخَالَفٌ لِلْحَوَادِثِ، وَكُلُّ مَا خَطَرَ فِي ذَهْنِ الْإِنْسَانِ الْقَاصِرِ الْعَاجِزِ، فَإِنَّ اللَّهَ مُخَالَفٌ لِذَلِكَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11]) (13).

سَادِسًا: تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الْحَجْمِيَّةِ وَالْكَمِّيَّةِ وَالْحُدُودِ وَقِيَامِ الْحَوَادِثِ، وَتَرْجِيحِ طَرِيقَةِ التَّأْوِيلِ فِي بَعْضِ الظَّوَاهِرِ الْمُوهِمَةِ لِلتَّشْبِيهِ فِي حَقِّهِ جَلًّا وَعَزًّا!؟:

قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ حَمَّانِي: ((﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾: إِسْمَانِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى، وَصَفَ بِهِمَا نَفْسَهُ إِثْرَ مَا يَقْتَضِي التَّرْهِيْبَ، وَهُمَا مُشْتَقَّانِ مِنَ الرَّحْمَةِ عَلَى صِيغَةِ الْمُبَالَغَةِ، وَفِي الرَّحْمَةِ -لُغَةً- الرَّقَّةُ فِي الْقَلْبِ وَالشَّفَقَةُ وَالرَّأْفَةُ

وَالْحَنَانُ، مِمَّا يَبْعَثُ عَلَى الرَّفْقِ وَالْعَطْفِ وَالْإِحْسَانِ، فَالرَّحْمَةُ بِمَعْنَاهَا
اللُّغْوِي مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ أَثَرُهَا، وَهُوَ: الْإِحْسَانُ، وَاللَّهُ
رَحِيمٌ رَفِيقٌ)) (14).

وَقَالَ أَيْضًا مُسْتَشْهِدًا بِكَلَامِ الْإِمَامِ الْهُمَامِ الْقَاضِي ابْنِ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيِّ
الْإِسْبِيلِيِّ: ((الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ: الَّذِي يُرِيدُ الْخَيْرَ لِعِبَادِهِ عَلَى الْعُمُومِ
وَالْخُصُوصِ... الْقَابِضُ الْبَاسِطُ: هُوَ الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ عَبْدُهُ وَلَا يَنْبَسِطُ إِلَّا
بِقُدْرَتِهِ فِي حَيْزِ مَشِيئَتِهِ... الْعَظِيمُ: الَّذِي يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ التَّحْدِيدُ... الْعَلِيُّ:
الَّذِي لَا مَكَانَ لَهُ... الْكَبِيرُ: الَّذِي لَا يُتَصَوَّرُ عَلَيْهِ مِقْدَارٌ... الْجَلِيلُ: هُوَ
الَّذِي لَا يَلِيقُ بِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ... الْوَاسِعُ: وَسِعَتْ رَحْمَتُهُ كُلَّ
شَيْءٍ وَوَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ... الْوَدُودُ: هُوَ الَّذِي عَمَّتْ قُدْرَتُهُ
وِإِرَادَتُهُ وَعِلْمُهُ كُلَّ شَيْءٍ وَكَذَلِكَ بَصَرُهُ وَسَمْعُهُ وَكَلَامُهُ... الشَّهِيدُ: الْحَاضِرُ
مَعَ كُلِّ مَوْجُودٍ بِالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ... الْحَقُّ: هُوَ الَّذِي لَا
يَتَغَيَّرُ... الصَّمَدُ: الَّذِي لَا يَجْرِي فِي الْوَهْمِ وَلَا يُقْصَدُ فِي الْمَطَالِبِ
غَيْرُهُ... الظَّاهِرُ: هُوَ الَّذِي يُدْرِكُ بِالذَّلِيلِ... الْبَاطِنُ: هُوَ الَّذِي لَا يُدْرِكُ
بِالْحَوَاسِ... الْمُتَعَالِي: الْمُنَزَّهُ عَنِ النَّقَائِصِ الْمُتَصِفُ
بِالْمَحَامِدِ... الْمُحِيطُ: وَهُوَ الَّذِي لَا يَخْرُجُ شَيْءٌ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَ
إِرَادَتِهِ)) (15).

وَقَالَ فِي "التَّعَجُّبِ": ((إِذَا جَاءَ لَفْظُ التَّعَجُّبِ مِنَ اللَّهِ فَلَا يُقَالُ فِيهِ (تَعَجَّبَ) لِأَنَّ اللَّهَ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ وَلَكِنْ يُقَالُ فِيهِ: (تَعْجِيبٌ) فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَدْعُو عِبَادَهُ لِيَتَسَاءَلُوا)) (16).

تَنْبِيهِ: فِي تَلْخِيصِهِ لِأَهَمِّ أُسُسِ الدَّعْوَةِ عِنْدَ الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَمَّانِي، ذَكَرَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الصَّالِحُ الصَّدِّيقُ مَا مَفَادُهُ بِأَنَّ التَّفْوِيضَ هُوَ مَذْهَبُ الشَّيْخِ حَمَّانِي فِي الظُّوَاهِرِ الْمُوهِّمَةِ لِلتَّشْبِيهِ، فَقَالَ: ((سَادِسًا: مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوْحِيدِهِ وَتَنْزِيهِهِ أَسْمَى عَقَائِدِ الْإِسْلَامِ، وَآيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا الصَّحِيحَةِ نُؤْمِنُ بِهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَلَا تَعْطِيلٍ وَلَا نَتَعَرَّضُ لِمَا جَاءَ فِيهَا مِنْ خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ)) (17).

وَقَوْلُ الشَّيْخِ: "مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ" لَا يَصِحُّ تَسْلِيمُهُ بِإِطْلَاقٍ، لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ يَتَعَارَضُ مَعَ مَا ثَبَتَ عَنِ الشَّيْخِ حَمَّانِي نَفْسَهُ مِنْ تَأْوِيلَاتٍ تَفْصِيلِيَّةٍ كَثِيرَةٍ كَمَا مَرَّ مَعَكَ!.

وَقَدْ يَكُونُ مَقْصُودُ الشَّيْخِ بِالتَّفْوِيضِ فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- التَّفْوِيضُ فِي الْبَعْضِ مِنْهَا كَالِاسْتِوَاءِ مَثَلًا. فَمَنْهَجُ الرَّجُلِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ مِنْ اسْتِقْرَاءِ ثَرَاتِهِ بَيْنَ: التَّفْوِيضِ وَالتَّأْوِيلِ، فَهَذِهِ هِيَ مَعَالِمُ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ عِنْدَ الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَمَّانِي تَلْمِيزُ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ.

- (1) آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (172/2)، جمع وتقديم نجله الدكتور: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي.
- (2) محاضرات ومقالات الشيخ أحمد حماني (322/2)، عالم المعرفة الدولية- وزارة الثقافة، الجزائر: 2013م.
- (3) محاضرات ومقالات الشيخ أحمد حماني (27/3)، عالم المعرفة الدولية- وزارة الثقافة، الجزائر: 2013م.
- (4) صراع بين السنة والبدعة (206/1)، تأليف: الشيخ أحمد حماني تلميذ الشيخ ابن باديس، نشر دار البعث-قسنطينة.
- (5) فتاوى نور على الدرب لابن العثيمين (688/1-689)، من إصدارات مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، الطبعة الأولى: ربيع الأول 1434هـ.
- (6) مجموع فتاوى صالح بن فوزان الفوزان (10/1)، جمعه: حمود بن عبد الله المطر-عبد الكريم بن صالح المقرن، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع-السعودية، الطبعة الأولى: 1424-2003م.
- (7) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية (345/1)، تحقيق: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، دار المؤيد للنشر والتوزيع-الرياض.
- (8) فتاوى الشيخ العلامة أحمد حماني (597/2)، منشورات قصر الكتاب
- (9) محاضرات ومقالات الشيخ أحمد حماني (11-10/3)، عالم المعرفة الدولية- وزارة الثقافة، الجزائر: 2013م.

- (10) الدَّرر السَّيِّئَة فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ (210/3-211)، تَحْقِيق: عَبْدُ الرَّحْمَنِ
بَنُ مُحَمَّدٍ بَنُ قَاسِمِ الْعَاصِمِيِّ النَّجْدِيِّ، الطَّبْعَةُ السَّادِسَةُ.
- (11) مُحَاضِرَاتٌ وَمَقَالَاتُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَمَّانِي (62/3)، عَالَمُ الْمَعْرِفَةِ الدَّوْلِيَّةِ-
وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ، الْجَزَائِر: 2013م.
- (12) صِرَاعُ بَيْنِ السُّنَّةِ وَالْبِدْعَةِ (239/1)، تَأْلِيف: الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَمَّانِي تَلْمِيزُ
الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ، نَشْرُ دَارِ الْبَعْثِ-قَسَنْطِينَةِ.
- (13) مُحَاضِرَاتٌ وَمَقَالَاتُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَمَّانِي (52/3)، عَالَمُ الْمَعْرِفَةِ الدَّوْلِيَّةِ-
وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ، الْجَزَائِر: 2013م.
- (14) مُحَاضِرَاتٌ وَمَقَالَاتُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَمَّانِي (203/5)، عَالَمُ الْمَعْرِفَةِ الدَّوْلِيَّةِ-
وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ، الْجَزَائِر: 2013م.
- (15) مُحَاضِرَاتٌ وَمَقَالَاتُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَمَّانِي (31-25/3)، عَالَمُ الْمَعْرِفَةِ
الدَّوْلِيَّةِ - وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ، الْجَزَائِر: 2013م.
- (16) صِرَاعُ بَيْنِ السُّنَّةِ وَالْبِدْعَةِ (هَامِشٌ عَلَى: 193/2)، تَأْلِيف: الشَّيْخِ أَحْمَدَ
حَمَّانِي تَلْمِيزُ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ، نَشْرُ دَارِ الْبَعْثِ-قَسَنْطِينَةِ.
- (17) حَيَاةُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَمَّانِي، بِقَلَمِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ بَنِ الصَّغِيرِ، ضِمْنُ:
مُحَاضِرَاتٌ وَمَقَالَاتُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَمَّانِي (68/1)، عَالَمُ الْمَعْرِفَةِ الدَّوْلِيَّةِ - وَزَارَةُ
الثَّقَافَةِ، الْجَزَائِر: 2013م.

(7)

وَالشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِي مُفْتِي جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الَّذِي يَتَّكِلُ التَّيَمِّيَّةَ وَالْوَهَّابِيَّةَ لِحُشْوِ بِدْعِهِمْ فِي التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ فِي رُبُوعِ بِلَادِنَا الْجَزَائِرِ، عَلَى بَعْضِ مُتَشَابِهِ كَلَامِهِ مَعَ التَّغَاضِي بِالْكُلِّيَّةِ عَنِ الْمُحْكَمِ الْبَيِّنِ مِنْهَا، يَنْصُرُ فِي كِتَابَاتِهِ عَلَى سَلَفِيَّةِ الْإِمَامِ النَّسْفِيِّ صَاحِبِ الْعَقِيدَةِ النَّسْفِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ فِي تَقْرِيرِ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاثُرِيَّةِ وَفُضَلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَانْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ: ((قِيلَ لِلنَّسْفِيِّ ذَلِكَ الْعَالَمُ السَّلَفِيُّ الْجَلِيلُ: كَيْفَ تَعْرِفُ عَقْلَ الرَّجُلِ؟ فَقَالَ: إِذَا كَتَبَ فَأَجَادَ)) (1).

وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: ثَنَاءُ الشَّيْخِ الزَّوَاوِي عَلَى صَاحِبِ الْعَقَائِدِ النَّسْفِيَّةِ لَا يَعْنِي بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ قَائِلٌ بِمَا فِيهَا مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالْمَعَاقِدِ؟! اللَّهُمَّ إِلَّا بَعْدَ التَّأَكُّدِ مِنْ أَنَّ الرَّجُلَ نَفْسُهُ كَانَ عَلَى الْإِمَامِ وَدِرَايَةٍ تَامَّةٍ بِمَكُونَاتِ هَذِهِ الْعَقَائِدِ وَمَعَ ذَلِكَ أَتْنَى عَلَى صَاحِبِهَا بِسَلَامَةٍ الْمُعْتَقَدِ؟!

وَالْجَوَابُ:

أَوَّلًا: نَعَمْ؛ هَذَا الْإِسْتِفْسَارُ وَجِيهٌ، فَالزَّوَاوِي نَفْسُهُ كَثِيرًا مَا يُثْنِي عَلَى ابْنِ تَيْمِيَّةٍ مَثَلًا وَيَصِفُهُ أَيْضًا بِ: "الْإِمَامِ السَّلَفِيِّ" تَمَامًا كَمَا يُثْنِي هَهُنَا عَلَى الْإِمَامِ النَّسْفِيِّ؟!، وَهَذَا أَيْضًا لَا يَعْنِي بِالضَّرُورَةِ أَنَّ أُصُولَ عَقِيدَةِ الزَّوَاوِي فِي الْأَسْمَاءِ

وَالصِّفَاتِ هِيَ هِيَ أُصُولُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، فَالْبَحْثُ وَالتَّنْقِيبُ يُثَبِّتُ التَّبَايُنَ
الْعَرِيضَ بَيْنَ أُصُولِ هَذَا وَذَلِكَ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي مَقَالٍ سَابِقٍ.

إِذَا: فَالْإِعْتِمَادُ عَلَى مُجَرَّدِ الثَّنَاءِ عَلَى عِلْمٍ مَا مِنْ دُونِ اسْتِجْلَاءٍ لِمَعَالِمِ
أُصُولِهِ الْعَقْدِيَّةِ لَا يَقْضِي بِالضَّرُورَةِ مُوَافَقَةَ هَذَا الْمُثْنِيِّ عَلَى مُعْتَقَدٍ مَنْ أَثْنَى
عَلَيْهِ.

ثَانِيًا: كَمَا جَاءَ فِي مَقَالٍ سَابِقٍ فَمُفْتِي الْجَمْعِيَّةِ الزَّوَاوِي يَعْتَرِجُ بِحِفْظِ مُتُونِ أَهْلِ
السُّنَّةِ مِنَ السَّنُوسِيَّةِ وَالْجَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِيَّةِ كَمَا يُسَمِّيهَا، وَكَذَلِكَ الْعَقِيدَةُ
النَّسَفِيَّةُ فَهِيَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَقَائِدِ الْمَرْضِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ قَاطِبَةً مِنْ دُونِ
اسْتِثْنَاءٍ، وَاسْتَمَعَ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: ((... فِي شَرْحِ الْعَقَائِدِ النَّسَفِيَّةِ
الشَّهِيرَةِ... وَكُنْتُ حَفِظْتُهَا كَمَا حَفِظْتُ السَّنُوسِيَّةَ وَالْجَوْهَرَةَ
التَّوْحِيدِيَّةَ... وَنَصُّ الْمَقْصُودِ فِي الْخِلَافَةِ فِي الْعَقَائِدِ النَّسَفِيَّةِ الشَّهِيرَةِ
الْمَرْضِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ قَاطِبَةً هُوَ...)) (2) وَيَقُولُ أَيْضًا: ((وَبِهَذَا أَخَذَ
الْإِمَامُ النَّسَفِيُّ فِي عَقِيدَتِهِ الْمُعْتَبَرَةِ)) (3).

وَعِنْدَ تَطَرُّقِهِ لِطَرَائِقِ التَّعْلِيمِ فِي مَنَاطِقِ "زَاوَاة"، حَثَّ عَلَى تَقْسِيمِ الطَّلَبَةِ
الصَّغَارِ إِلَى طَبَقَاتٍ حَسَبَ أَعْمَارِهِمْ ثُمَّ عَلَى وَفْقِ مَلَكََةِ الْإِسْتِعْدَادِ
وَالْإِدْرَاكِ، مَعَ الْعِنَايَةِ بِتَطْوِيرِ مَلَكََةِ الْحِفْظِ وَالتَّمَادِي فِي هَذَا السَّبِيلِ إِلَى حَدِّ

الْبُلُوغَ مَعَ الْقَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ وَالتَّوْحِيدِ وَغَيْرَهَا مِنَ الْفُنُونِ الَّتِي تُدْرَسُ مِنَ الْكُتُبِ الْمُتَاحَةِ فِي بِلَادِ نَشَأَتِهِ "زَاوَاة"، فَقَالَ مَا نَصُّهُ: ((وَأَمَّا التَّوْحِيدُ: فَيُكْتَفَى فِيهِ بِكِتَابِ الْإِرْشَادِ لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، ثُمَّ السَّنُوسِيَّةِ الْمَرْضِيَّةِ، وَلَكِنْ بِاعْتِدَالٍ وَعَدَمِ تَشْدِيدِ النِّكَيرِ وَلَعْنِ الْمُخَالِفِ، وَالْأَوَّلَى السُّكُوتُ عَنْهُ، وَمَنْ يَشْتُمُ النَّاسَ يُشْتَمَ، وَلَعَلَّ لِدَلِكِ سُمِّيَ التَّوْحِيدُ: عِلْمُ الْكَلَامِ)) (4).

وَتَأَمَّلْ أَيْضًا قَوْلَ الشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ فِي كِتَابِ الْمَوَاقِفِ الْمَعْرُوفِ فِي تَقْرِيرِ عَقَائِدِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ لِلْعَلَامَةِ عَضُدِ الدِّينِ الْإِنْجِي: ((الْمَوَاقِفُ أَكْبَرُ كِتَابٍ وَمُنْتَهَى فِي عِلْمِ الْعَقَائِدِ)) (5)، وَيَقُولُ أَيْضًا: ((...صَاحِبُ الْجَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِيَّةِ الَّتِي هِيَ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ...)) (6) وَيَقُولُ مُنْتَسِبًا إِلَى الْأُصُولِ الْعَقْدِيَّةِ الْمُقَرَّرَةِ فِي جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ: ((أَلَمْ يَقُلْ نَاظِمُنَا فِي الْعَقَائِدِ: فَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعٍ مِنْ سَلَفٍ وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعٍ مِنْ خَلْفٍ)) (7) وَأَيْضًا: ((قَالَ صَاحِبُ الْجَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِيَّةِ فِي مَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ)) (8) وَأَيْضًا: ((وَقَالَ صَاحِبُ الْجَوْهَرَةِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ "التَّوْحِيدُ": فَانْظُرْ إِلَى نَفْسِكَ ثُمَّ انْتَقِلْ...)) (9)... الخ.

إِذَا؛ فَالشَّيْخُ الزَّوَاوِيُّ قَدْ سَبَرَ غُورَ هَذِهِ الْعَقَائِدِ وَخَبَرَ مَا بِدَاخِلِهَا مِنْ أُصُولٍ إِلَى دَرَجَةِ الْإِعْتِزَالِ بِحِفْظِهَا عَنْ ظَهْرِ الْقَلْبِ، فَهِيَ عُمْدَتُهُ وَإِلَيْهَا الْمَرْجِعُ فِي تَحْرِيرِ الْمَسَائِلِ الْعَقْدِيَّةِ وَعَلَيْهَا يَتَخَرَّجُ طُلَّابُ الْعِلْمِ، فَمَنْ الْجَوْهَرَةُ فِي

العقيدة الأشعرية عند الزواوي يُمثّل أصول عقائد التّوحيد والعقائد السنوسية والنسفية هي هي العقائد السلفية الشهيرة والمعتبرة والمرضية عند السلف وأهل السنة والجماعة؟!.

ثالثاً: كثيراً ما يستشهد الشيخ الزواوي بالجوهرية وغيرها من مُتون أهل السنة والجماعة في العقيدة، فهو لا يخرج عن أصول القوم في الأسماء والصفات، ولكنّه وللأسف قد تلبّس ببدعة التّيمية والوهابية في إكفار الأبرياء من المستغيثين والمتوسّلين بالأنبياء والأولياء الصّالحين وما يصبّ في هذا المجرى من المسائل المتعلقة بأحكام القبور. وهنا مجال موافقة الرجل للوهابية؟!.

(1) مقال على جريدة الصّديق: 1922م العدد: 49، نقلاً عن: [الشيخ أبو يعلى الزواوي حياته وأعماله (3/337)، دار زُمُورَة للنشر والتّوزيع-الجزائر، طبعة خاصّة: 2013م].

(2) مقال: "لا تصحّ الخلافة لغير قرشيّ شرعاً" على جريدة البلاغ الجزائري: 1350هـ-1931م العدد: 240: نقلاً عن: [الشيخ أبو يعلى الزواوي حياته وأعماله (3/154-155)، دار زُمُورَة للنشر والتّوزيع-الجزائر، طبعة خاصّة: 2013م].

(3) كتاب: "جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ" لِلشَّيْخِ السَّعِيدِ الزَّوَاوِيِّ ضَمَّنَ: [الشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِيُّ حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (32/4)، دَارُ زُمْوَرَةِ النَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الْجَزَائِرِ، طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ: 2013م].

(4) كتاب: "تَارِيخُ الزَّوَاوَةِ" لِلشَّيْخِ السَّعِيدِ الزَّوَاوِيِّ ضَمَّنَ: [الشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِيُّ حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (116/4)، دَارُ زُمْوَرَةِ النَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الْجَزَائِرِ، طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ: 2013م].

(5) مِنْ تَقْدِيمِ الشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ لِكِتَابِ "الْجَزَائِرِ" مِنْ تَأْلِيفِ أَحْمَدَ تَوْفِيقِ الْمَدَنِيِّ الْأَمِينِ الْعَامِ لِمَجْمُوعَةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ، نَقْلًا عَنْ: [الشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِيُّ حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (323/3)، دَارُ زُمْوَرَةِ النَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الْجَزَائِرِ، طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ: 2013م].

(6) الشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِيُّ حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (441/1)، دَارُ زُمْوَرَةِ النَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الْجَزَائِرِ، طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ: 2013م.

(7) جَرِيدَةُ الْبَصَائِرِ: 1354هـ - 1936م العدد: 5، نَقْلًا عَنْ: [الشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِيُّ حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (525-524/1)، دَارُ زُمْوَرَةِ النَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الْجَزَائِرِ، طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ: 2013م].

(8) جَرِيدَةُ الْبَلَاغِ الْجَزَائِرِيِّ: 1346هـ - 1928م العدد: 56، نَقْلًا عَنْ: [الشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِيُّ حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (47/3)، دَارُ زُمْوَرَةِ النَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الْجَزَائِرِ، طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ: 2013م].

(9) الشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِيُّ حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (411/3)، دَارُ زُمْوَرَةِ النَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الْجَزَائِرِ، طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ: 2013م.

قَالَ أَمِينُ مَالِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الشَّيْخُ مُبَارَكُ الْمِيلِي (1896م-1945م): ((السَّرْفُ - أَيْهَا السَّادَةُ - يُطْلَقُ إِطْلَاقًا عَامًّا عَلَى مَعْنَى هُوَ: "تَجَاوُزُ الْمَرْءِ الْحَدَّ فِي فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِهِ"، فَالْغُلُوُّ مِنْ شُعْبِهِ. وَلِعِلَّاجِهِ جَمَعَ عُلَمَاءُ السُّنَّةِ أَحَادِيثَ الْاِقْتِصَادِ فِي الطَّاعَةِ فِي أَبْوَابِ كُتُبِهِمْ، وَوَضَعَ الْغَزَالِيُّ كِتَابَهُ "الْاِقْتِصَادُ فِي الْاِعْتِقَادِ" (1)).

التَّغْلِيْقُ:

أَوَّلًا: هَذَا نَصٌّ مِنَ الشَّيْخِ مُبَارَكِ الْمِيلِي يُقَرَّرُ فِيهِ بِأَنَّ كِتَابَ: "الْاِقْتِصَادُ فِي الْاِعْتِقَادِ" حُجَّةٌ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِي الْأَشْعَرِي، يَعْكِسُ وَسْطِيَّةَ أَصُولِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيْدِيَّةِ وَفُضَلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِمُقَابِلِ غُلُوِّ الْفِرْقِ الْمُخَالَفَةِ مِنْ إِفْرَاطِ الْمُجَسِّمَةِ فِي الْإِثْبَاتِ وَتَفْرِيطِ الْمَعْطَلَّةِ فِي النِّفْيِ.

ثَانِيًا: قَالَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِي فِي تَأْلِيْفِهِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ: ((أَمَّا الْحَشَوِيَّةُ: فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتِمَكَّنُوا مِنْ فَهْمِ مَوْجُودٍ لَا فِي جِهَةٍ؛ فَأَثْبَتُوا الْجِهَةَ، حَتَّى لَزِمَهُمْ بِالضَّرُورَةِ الْجِسْمِيَّةُ وَالتَّقْدِيرُ وَالْاِخْتِصَاصُ بِصِفَاتِ الْحُدُوثِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ: فَإِنَّهُمْ نَفَوْا الْجِهَةَ، وَلَمْ يَتَمَكَّنُوا مِنْ إِثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ دُونَهَا، وَخَالَفُوا بِهِ قَوَاطِعَ الشَّرْعِ، وَظَنُّوا أَنَّ فِي إِثْبَاتِهَا إِثْبَاتَ الْجِهَةِ.

وَهَؤُلَاءِ تَغْلَعُوا فِي التَّنْزِيهِ مُحْتَزِّينَ مِنَ التَّشْبِيهِ.. فَأَفْرَطُوا، وَالْحَشَوِيَّةُ أَثْبَتُوا الْجِهَةَ اخْتِرَازاً مِنَ التَّعْطِيلِ.. فَشَبَّهُوا، فَوَقَّعَ اللَّهُ تَعَالَى أَهْلَ السُّنَّةِ لِلْقِيَامِ بِالْحَقِّ.. فَتَفَطَّنُوا لِلْمَسْئَلَةِ الْقَصْدِ، وَعَرَفُوا أَنَّ الْجِهَةَ: مَنْفِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا لِلْجِسْمِيَّةِ تَابِعَةٌ وَتَتِمَّةٌ، وَأَنَّ الرُّؤْيَةَ ثَابِتَةٌ؛ لِأَنَّهَا رَدِيفُ الْعِلْمِ وَقَرِيبُهُ وَهِيَ لَهُ تَكْمِلَةٌ، فَاِنْتِفَاءُ الْجِسْمِيَّةِ أَوْجَبَ انْتِفَاءَ الْجِهَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ لَوَازِمِهَا، وَثُبُوتُ الْعِلْمِ أَوْجَبَ ثُبُوتَ الرُّؤْيَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ رَوَادِفِهِ أَوْ تَكْمِلَاتِهِ، وَمُشَارَكَةٌ لَهُ فِي خَاصِيَّتِهَا، وَهِيَ أَنَّهَا لَا تُوجِبُ تَغْيِراً فِي ذَاتِ الْمَرْتَبِيِّ، بَلْ تَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ كَالْعِلْمِ. وَلَا يَخْفَى عَاقِلٌ أَنَّ هَذَا هُوَ: الْاِقْتِصَادُ فِي (الِاعْتِقَادِ) (2).

فَهَذَا أُمُودٌ مِنْ وَسْطِيَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي "الِاِقْتِصَادِ فِي الْاِعْتِقَادِ" وَالَّتِي أَتْنَى عَلَيْهَا الشَّيْخُ مُبَارَكُ الْمِيلِي؟!، فَأَهْلُ السُّنَّةِ لَا يُوَافِقُونَ عَلَى إِثْبَاتِ الْجِهَةِ لِلَّهِ لِأَنَّ هَذَا يَقْضِي بِإِثْبَاتِ الْمِقْدَارِ وَالْجِسْمِيَّةِ فِي حَقِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَلَا يُعْطَلُونَ الرُّؤْيَةَ فَهِيَ عِنْدَهُمْ مِنْ نَوْعِ كَشْفِ بَعْضِ الْكَمَالَاتِ الْإِلَهِيَّةِ.

(1) "مُحَاضِرَةٌ فِي السَّرَفِ الْمَالِي" ضِمَّنَ: "سِجِلُ مُؤْتَمَرِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ" (ص: 143-158)، نَقْلًا عَنْ: [آثَارُ الشَّيْخِ مُبَارَكِ الْمِيلِي (359/1)، جَمَعَهَا وَرَتَّبَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا وَخَرَّجَ أَخْبَارَهَا: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٌ، مَكْتَبَةُ دَارِ الرَّشِيدِ لِلْكِتَابِ وَالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ-الْجَزَائِرِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1436هـ-2015م]،

(2) "الْإِقْتِصَادُ فِي الْإِعْتِقَادِ" (ص: 140-141) لِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَبَرَكََةِ الْأَنْامِ أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ (450-505هـ)، عُنِيَ بِهِ: أَنْسُ مُحَمَّدٌ عَدْنَانُ الشَّرْفَاوِيِّ، دَارُ الْمِنْهَاجِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-السَّعُودِيَّةِ.

(9)

قَالَ رَئِيسُ لَجْنَةِ الْفَتَاوَى فِي جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى السَّعِيدِ الزَّوَاوِي (1862م-1952م) فِي حَدِيثِهِ عَمَّا اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ مِنْ مَذَاهِبٍ فِي الْأَصْلَيْنِ، فَقَالَ: ((فَانْتَهَتْ الْأُمَّةُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ عَلَى ثَلَاثَةٍ: الْأَشَاعِرَةِ، وَالْمَاثُرِيَّةِ، وَالْمُعْتَرَلَةِ، وَانْتَهَوْا فِي عِلْمِ الْفِقْهِ عَلَى أَرْبَعَةٍ: الْحَنْفِيَّةِ، الْمَالِكِيَّةِ، الشَّافِعِيَّةِ، الْحَنْبَلِيَّةِ. فَارْتَضَتْهُمْ الْأُمَّةُ وَصَارَتْ هَذِهِ الْمَذَاهِبُ (رَسْمِيَّةً) مُتَّفَقًا عَلَيْهَا)) (1).

أَمَّا عَنْ مَذْهَبِ الْإِعْتِرَالِ فَقَدْ أَفْلَ وَزَالَ عَلَى الْعُمُومِ مُنْذُ عُقُودٍ مِنَ الزَّمَنِ عَلَى يَدِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ، فَلَمْ يَبْقَ فِي سَوَادِ أُمَّةِ التَّوْحِيدِ إِلَّا مَذْهَبُ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاثُرِيَّةِ فِي الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبُ الْأَرْبَعَةُ السُّنِّيَّةُ السَّيِّئَةُ فِي الْفِقْهِ، فَهَذِهِ الْأُصُولُ هِيَ مَحَلُّ ارْتِضَاءٍ وَإِجْمَاعٍ وَاجْتِمَاعِ السَّوَادِ الْأَعْظَمِ مِنَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ الزَّوَاوِي حَوْلَ عِلْمِ الْكَلَامِ وَمَا يَحُومُ حَوْلَهُ مِنْ مَزَالِقٍ فِيهِ تَضَارُبٌ كَبِيرٌ؟!... وَلَكِنَّهُ بَعْدَ أَنْ سَاقَ جُمْلَةً مِنْ آثَارِ السَّلَفِ فِي دَمِّ الْخَوْضِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ رَجَعَ فَقَالَ: ((وَفِي الْحَقِيقَةِ إِنَّ عِلْمَ الْكَلَامِ مَضْبُوطٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَبِعَقِيدَةِ السَّلَفِ)) (2) وَقَالَ أَيْضًا هُنَاكَ: ((وَبِالْجُمْلَةِ إِنَّ

الْأُئِمَّةُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْفِقْهِ، وَالْأُئِمَّةُ عِلْمِ الْكَلَامِ، وَالْأُئِمَّةُ التَّصَوُّفِ، كُلُّهُمْ مُتَبَرِّتُونَ وَمُتَحَفِّظُونَ مِنْ مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ)) (3)...

وَكَذَلِكَ كَلَامُ الشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ فِي الْمَذْهَبِيَّةِ فِيهِ تَضَارُبٌ أَيْضًا... وَمِنْ كَلَامِهِ فِي أَحَقِّيَّةِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ السُّنِّيَّةِ قَوْلُهُ مَثَلًا: ((اجْتِمَاعُ الْأُئِمَّةِ عَلَى هَذِهِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ الْمَرْضِيَّةِ وَأَنَّهَا صَحِيحَةٌ مُعْتَبَرَةٌ وَكَانَ تَقْلِيدُنَا إِيَّاهُمْ بِاخْتِيَارِنَا نَحْنُ مَنْ بَعْدَهُمْ، وَمَنْ مَعَهُمْ، لِعَدَالَتِهِمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَمَكَانَتِهِمْ مِنَ الدِّينِ وَالْعِلْمِ، وَلَمْ يُلْزِمُونَا بِذَلِكَ بَلْ وَلَا طَلَبُوا مِنَّا أَنْ نُقَلِّدَهُمْ، فَكَأَنَّا إِذَا حَكَمْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا كَيْفَ وَقَدْ زَكَّيْنَاهُمْ؟ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ نَقْدَحَ فِيهِمْ كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ نَقْدَحَ فِي الصَّحَابَةِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ أَدَّوْا لَنَا هَذَا الدِّينَ وَهُمْ قَدْ أَخَذُوهُ عَنِ الْمَعْصُومِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَلَيْهِ فَالطَّاعِنُ فِي أَحَدِ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ أَوْ أَحَدِ الصَّحَابَةِ فَقَدْ طَعَنَ فِي دِينِهِ "الْإِسْلَامِ الْعَزِيزِ")) (4)...

(1) "الْإِسْلَامُ الصَّحِيحُ" لِلشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ ضِمَّنَ: [الشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِيُّ حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (66/4)، دَارُ زُمُورَةَ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ -الجزائر، طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ: 2013م].

(2) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ: (86/4).

(3) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ: (147/4).

(4) فَتَوَى لِلشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ عَلَى جَرِيدَةِ الْبَلَاغِ الْجَزَائِرِيَّةِ لِسَانَ حَالِ الطُّرُقِيَّةِ:
1349هـ-1931م العدد: 205، نقلاً عَنْ: [الشَّيْخِ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِيِّ حَيَاتُهُ
وَأَعْمَالُهُ (367/2)، دَارُ زُمُورَةِ النَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الْجَزَائِرِ، طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ: 2013م].

قَالَ رَئِيسُ لَجْنَةِ الْفُتُوى فِي جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى السَّعِيدِ الزَّوَاوِي (1862م-1952م): ((الْكَلَامُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ أَغْنِي التَّوْحِيدَ صَعْبٌ... وَكَذَلِكَ التَّحْفُظُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَشَدَّ لِلْمَزَالِقِ الَّتِي فِيهِ. وَقَالَ الْعَلَامَةُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِي أَنَّ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: "لَأَنْ يَلْقَى الْعَبْدُ رَبَّهُ بِكُلِّ ذَنْبٍ مَا عَدَا الشِّرْكَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَلْقَاهُ بِعِلْمِ الْكَلَامِ"... فَإِذَا أَنْكَرَ الشَّافِعِيُّ الْقُرَشِيَّ الْإِمَامَ الْمُجْتَهِدَ وَلَهُ الْمِيزَةُ بَيْنَ أَصْحَابِهِ الْأُئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ مَالِكٌ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ سَأَلَهُ عَنْ مَعْنَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:5]، فَأَجَابَهُ: "الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ وَالسُّؤَالُ عَنْ هَذَا بِدْعَةٌ". فَإِذَا أَنْكَرَ هَؤُلَاءِ الْعَبَاقِرَةُ الْكَلَامَ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ فَمَا بَقِيَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ؟)) (1).

التَّعْلِيقُ:

أَوَّلًا: بَعْضُ النَّظَرِ عَنْ عَدَمِ ثُبُوتِ الرَّوَايَةِ عَنْ إِمَامِ دَارِ الْهِجْرَةِ بِهَذِهِ الْأَلْفَافِ الْمَذْكُورَةِ وَالَّتِي أَوْرَدَهَا الشَّيْخُ السَّعِيدُ الزَّوَاوِي... إِلَّا أَنَّ تَفْسِيرَهُ لِلْمَضَامِينِ قَاطِعٌ بِأَنَّ التَّفْوِيزَ هُوَ هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ الْكَرَامِ عِنْدَهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمُتَشَابِهِ فِي الصِّفَاتِ... وَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ -الشَّيْخُ الزَّوَاوِي-: ((وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ مَالِكٌ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ سَأَلَهُ عَنْ مَعْنَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

اِسْتَوَى ﴿طه:5﴾)) فالإمام مالك يُنكرُ أصلاً الكلامَ في (مَعْنَى!)
 اِِسْتَوَاءٍ وَفُقَ تَقْرِيرِ الشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ؟! نَاهِيكَ عَنْ إِثْبَاتِ أَصْلِ (الْكَيْفِيَّةِ!)
 عَلَى مَعْنَى: (الْهَيْئَةِ!) وَ(الشَّكْلِ!) وَ(الصُّورَةِ!) كَمَا يَدَّعِي (التَّيْمِيَّةُ)
 الْمُجَسِّمَةُ؟!...

نَعَمْ؛ فَلَوْ كَانَ الْمَعْنَى التَّفْصِيلِي لِاِِسْتَوَاءٍ فِي حَقِّهِ جَلٍّ وَعَزٍّ مَعْلُومًا عِنْدَ
 الْإِمَامِ مَالِكٍ، فَلَمْ كَتَمَهُ عَنِ السَّائِلِ؟! بَلْ وَاعْتَبَرَ السُّؤَالَ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى:
 (بِدْعَةُ ضَلَالَةٍ!) وَفُقَ فَهَمِ الشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ لِكَلَامِ الْإِمَامِ؟!...وَلَمْ (أَنْكَرْ!)
 هَؤُلَاءِ الْعَبَاقِرَةَ (عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِ الشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ) الْكَلَامَ فِي (مَعْنَى!) اِِسْتَوَاءٍ
 ("عِلْمُ الْكَلَامِ" فِي سِيَاقِ كَلَامِ الشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ) إِذَا كَانَ هَذَا الْمَعْنَى مَعْرُوفًا
 وَمَعْلُومًا لَدَيْهِمْ؟!...وَإِذَا كَانَ اِِسْتَوَاءٌ هُوَ: (اِِسْتِقْرَارُ!) وَ(الْجُلُوسُ!)
 وَالْعُلُوبُ بِ: (الْمَكَانِ!) كَمَا يَدَّعِي (التَّيْمِيَّةُ!) الْمُجَسِّمَةُ، فَمَا الَّذِي مَنَعَ
 الْإِمَامَ مَالِكَ مِنْ إِتْحَافِ السَّائِلِ بِهَذِهِ (التَّفَاسِيرِ!) (السَّلَفِيَّةِ!) فِي وَقْتٍ
 يُوجِبُ عَلَيْهِ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ تَبْلِيغَ أَمَانَةِ الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ لِلْمُسْتَرْشِدِينَ
 وَالسَّائِلِينَ؟!...الح!؟.

ثَانِيًا: هَذَا الْكَلَامُ مِنَ الشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ يَعْكِسُ تَبَرُّمَهُ الْمَعْرُوفَ وَالْمُتَنَاقِضَ
 أَحْيَانًا! مِنَ الْخَوْضِ فِي: "عِلْمُ الْكَلَامِ" خَشْيَةَ اِِلْصَابَةِ بِشَطَايَاهُ خَاصَّةً لِمَنْ
 لَا يُحْسِنُ الْعَوْصَ فِي أَعْمَاقِهِ وَسَبْرَ أَغْوَارِهِ...وَالْغَرِيبُ أَنَّ الزَّوَاوِي سَجَّلَ فِي

نَفْسِ الْمَصْدَرِ الْمَذْكُورِ إِعْجَابُهُ بِشِعَارَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ الطَّنَانَةِ وَعِبَارَاتِهِ
الرَّثَانَةِ فِي الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ وَالَّتِي لَا تَمُتُ بِكَبِيرِ صِلَةٍ إِلَى حَقِيقَةِ عَقِيدَةِ الرَّجُلِ
عِنْدَ التَّمَحِيصِ الْعِلْمِيِّ... فَقَالَ هُنَاكَ -الشَّيْخُ الزَّوَاوِيُّ-: ((وَأَعْجَبَنِي فِي
ذَلِكَ كَلَامُ الْحَنَابِلَةِ الَّذِينَ مِنْهُمْ أَسَدُ الْعُلَمَاءِ فِي عَصْرِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فَإِنَّهُمْ
قَالُوا: "نَصِفُ اللَّهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ لَا غَيْرَ" وَهُوَ صَوَابٌ))؟!...

وَصُدُورُ مِثْلِ هَذِهِ التَّزَكِّيَةِ لِعَقِيدَةِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مِنْ
مَشَايِخِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ يُعَدُّ كَبُورَ مَنْهَجِيَّةٍ خَطِيرَةٍ... فَهُوَ
يُؤَكِّدُ بِمَكَانٍ عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ -وَلِلْأَسَفِ!- لَيْسُوا عَلَى اطِّلَاعٍ الْبَتَّةَ عَلَى
حَقِيقَةِ مَذْهَبِ الرَّجُلِ فِي الصِّفَاتِ؟! وَ...!؟... فابْنُ تَيْمِيَّةَ يُثَبِّتُ الْإِسْتِوَاءَ
عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ الظَّاهِرَةِ أَيُّ: (الْجُلُوسُ!) وَ(الِاسْتِقْرَارُ!) وَ(الْقُعُودُ!)
عَلَى الْعَرْشِ الْمُسْتَلَزِمِ لِإِثْبَاتِ (الْمُمَاسَّةِ!) وَ(الْمُلَاصَقَةِ!) لَهُ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ
ذَلِكَ؟! وَلَا يُفَوِّضُ الْمَعْنَى كَمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الشَّيْخُ الزَّوَاوِيُّ؟!... ابْنُ تَيْمِيَّةَ
يُفَوِّضُ فَقَطْ (هَيْئَةً!) (الْجُلُوسُ!) وَ(الِاسْتِقْرَارُ!) وَهُوَ مَا يُعْبَرُ عَنْهُ
بِتَفْوِيضِ الْكَيْفِيَّةِ؟! بَلْ إِنَّ التَّفْوِيضَ عِنْدَ الْحَرَّانِيِّ مِنْ شَرِّ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ
كَمَا تَجَدُّهُ فِي بَيَانِ تَلْبِيسِهِ وَغَيْرِهَا مِنْ تَوَالِيْفِهِ؟!... وَعَلَى هَذَا الْحُكْمِ الْأَخِيرِ
مِنَ الْحَرَّانِيِّ يَكُونُ لِلشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ وَأَصْحَابِهِ مِنَ الْجَمْعِيَّةِ أَوْفَرُ نَصِيبٍ
مِنْهُ؟!...!؟...

ثالثاً: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِي: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُتَّصِفِ بِالْكَمَالِ الدَّائِمِ
بِلَا زَوَالٍ، الْمُسْتَحِيلِ عَنْهُ التَّحَوُّلُ وَالْإِنْتِقَالُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ
شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11]، وَهُوَ الْوَلِيُّ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ، ذُو الْإِحْسَانِ
وَالْإِفْضَالِ... وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي صِفَاتِ الذَّاتِ
وَالْأَفْعَالِ، وَلَا مُمَاتِلَ لَهُ بِمَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ، وَلَا ضِدَّ وَلَا نِدَّ وَلَا
وَزِيرَ)) (5)، فَتَنْزِيهِهُ اللَّهُ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالْإِنْتِقَالِ وَالتَّغْيِيرِ وَقِيَامِ الْحَوَادِثِ بِالذَّاتِ
الْعَلِيَّةِ هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ الزَّوَاوِي بِالْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَهَذِهِ الْعَقِيدَةُ الْمَذْكُورَةُ هِيَ
ذَاتَهَا عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: السَّادَةُ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَاثُرِيَّةُ وَفُضَلَاءُ
أَهْلِ الْحَدِيثِ... فَهَلْ هَذَا الْإِعْتِقَادُ يَتَوَافَقُ مَعَ عَقِيدَةِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الَّذِي
أُعْجِبَ بِشِعَارَاتِهِ الشَّيْخُ الزَّوَاوِي نَفْسُهُ أَمْ هُوَ عَيْنُ عَقِيدَةِ: (النُّفَاةُ!)
(الْجَهْمِيَّةُ!) عِنْدَهُ؟!...

(1) مَقَال: "تَذْكِرَةٌ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ" عَلَى جَرِيدَةِ: "صَوْتُ الْمَسْجِدِ": 1370هـ -
1950م العدد: 20، نقلاً عن: [الشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِي حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ
(597/1-598)، دَارُ زُمُورَةِ النَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ -الجزائر، طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ: 2013م].

(11)

قَالَ رَئِيسُ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: 57]، مَا نَصُّهُ: (("أَقْرَبُ": أَيُّ فِي: الْمَكَانَةِ وَالْمَنْزِلَةِ، "يَرْجُونَ رَحْمَتَهُ": يَنْتَظِرُونَ إِنْْعَامَاتِهِ لِإِفْتِقَارِهِمْ إِلَيْهِ)) (1).

التَّعْلِيلُ:

أَوَّلًا: هَذَا (تَنْبِيهُ!) مِنَ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ عَلَى تَأْوِيلِ ظَاهِرِ (الْقُرْبِ!) مِنْهُ تَعَالَى، وَأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى مَعْنَى: الْمَكَانَةِ وَالْمَنْزِلَةِ فَقَطْ لَا أَنَّ (الْقُرْبَ!) مِنْهُ تَعَالَى يَكُونُ بِ: (الْمَكَانِ!) وَ(الْجِهَةِ!) أَيْضًا؟!، فَالْقُرْبُ مِنَ اللَّهِ مَعْنَوِي لَا حِسِّي كَمَا يَدَّعِي الْمُجَسِّمَةُ التَّيَمِّيَّةُ حَيْثُ يَقُولُ الْمُنَافِحُ عَنْهُمْ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِي (ت: 728هـ): ((الثَّالِثُ: قَوْلُ: أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، الَّذِينَ يُشَبِّتُونَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ، وَأَنَّ حَمَلَةَ الْعَرْشِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِمَّنْ دُونَهُمْ، وَأَنَّ مَلَائِكَةَ السَّمَاءِ الْعُلْيَا أَقْرَبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ مَلَائِكَةِ السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ صَارَ يَزْدَادُ قُرْبًا إِلَى رَبِّهِ بِعُرُوجِهِ وَصُعُودِهِ؛ وَكَانَ عُرُوجُهُ إِلَى اللَّهِ، لَا إِلَى مُجَرَّدِ خَلْقٍ

مِنْ خَلْقِهِ، وَأَنَّ رُوحَ الْمُصَلِّي تَقْرُبُ إِلَى اللَّهِ فِي السُّجُودِ، وَإِنْ كَانَ بَدَنُهُ مُتَوَاضِعًا. وَهَذَا هُوَ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ نُصُوصُ الْكِتَابِ)) (2)؟!.

فَرَائِدُ الْفَضَاءِ -فَرَضًا!- وَفُقَ تَقْرِيرِ هَذَا الْمُشَيِّخِ عَلَى الْإِسْلَامِ: يَبْدَأُ بِشَقِّ الْمَسَافَةِ الْمَزْعُومَةِ انْطِلَاقًا مِنْ نُقْطَةٍ مُعَيَّنَةٍ دَاخِلِ (جِسْمِ!) هَذَا الْعَالَمِ (الْمَحْدُودِ!) وَيَمْضِي صُعْدًا لِيَخْرُقَ (حُدُودَ!) السَّمَاءِ الْأُولَى فَالثَّانِيَةَ وَهَكَذَا حَتَّى يَصِلَ إِلَى آخِرِ نُقْطَةٍ مِنْ (حَيِّزِ!) أَوْ (حُدُودِ!) هَذَا الْعَالَمِ الْمَخْلُوقِ وَالَّتِي يَبْدَأُ بَعْدَهَا مُبَاشَرَةً (حَيِّزِ!) أَوْ (حُدُودِ!) وَ(مِسَاحَةً!) الذَّاتِ الْوَاجِبِ جَلٍّ وَعَزٍّ؟! فَرُبُّ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ: (مُلَاصِقُ!) مِنْ جَانِبِهِ التَّحْتَانِي تَعَالَى لِلصَّفْحَةِ الْعُلْيَا مِنَ الْعَالَمِ أَيُّ: الْعَرْشِ؟!، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ (التَّجْسِيمِ!)...

ثَانِيًا: تَأْوِيلُ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ لِلرَّحْمَةِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى بِإِلَازِمِهَا: (("يَرْجُونَ رَحْمَتَهُ": يَنْتَظِرُونَ إِنْْعَامَاتِهِ لِإِفْتِقَارِهِمْ إِلَيْهِ))، وَهَذَا وَاضِحٌ وَضُوحِ الشَّمْسِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ وَلَا يُنْكِرُهُ إِلَّا جَا حِدٌ أَوْ مُعَانِدٌ... وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ هَذَا التَّأْوِيلُ عَلَى وَفْقِ مَشْرَبِ (التَّيْمِي!) الْمُعَلَّقِ عَلَى تَفْسِيرِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ فِي طَبْعَةِ "دَارِ الرَّشِيدِ بِالْجَزَائِرِ" نَبَّهَ فِي الْهَامِشِ هُنَاكَ قَائِلًا: ((أُنْظُرْ مَا سَيَأْتِي التَّعْلِيلُ عَلَيْهِ فِي 15/2-16 وَ 82)) (3)?!.

وَلَمَّا أَصَرَ الشَّيْخَ ابْنَ بَادِيسَ عَلَى تَأْوِيلِ الرَّحْمَةِ بِلَازِمِهَا وَفَقَ تَقْرِيرِ السَّادَةِ
الْأَشَاعِرَةِ تَعَقُّبُهُ الْمُعَلَّقَ الْمَذْكُورَ وَاتَّهَمَهُ ضِمْنًا بِالْخُضُوعِ لِتَأْوِيلَاتِ (أَهْلِ
الْبِدْعِ)؟! وَالْإِنْجَارِ وَرَاءِ الْمُخَالَفِينَ لِمَنْهَجِ السَّلَفِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ!؟.

نَعَمْ؛ فَعِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الْفُرْقَان: 6]، قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسَ مَا
نَصَّهُ: ((رَحِيمًا: دَائِمُ الْإِفَاضَةِ بِالنَّعَمِ)) (4)... فَهَرَوَلَ الْمُعَلَّقُ (التَّيْمِيُّ!)
لِتَسْجِيلِ امْتِعَاضِهِ وَمُعَارَضَتِهِ، فَقَالَ: ((هَذَا مِنْ تَفْسِيرِ اللَّفْظِ بِلَازِمِهِ، وَهُوَ
مِنْ تَأْوِيلِ الْأَشَاعِرَةِ وَغَيْرِهِمْ لِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، الْمُخَالَفِ لِمَنْهَجِ
السَّلَفِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، الْقَائِمِ عَلَى اثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ فِي
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، دُونَ تَأْوِيلِ أَوْ تَعْطِيلِ أَوْ
تَشْبِيهِ أَوْ تَمْثِيلِ...)). بِحُرُوفِهِ (5)؟!.

وَهَكَذَا كَانَ الشَّأْنُ طَوَالَ تَأْوِيلَاتِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ لِلرَّحْمَةِ بِلَازِمِهَا، فَفِي
قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا
خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الْفُرْقَان: 63]، تَأَوَّلَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسَ
فَقَالَ: ((الرَّحْمَنُ: الْمُنْعَمُ الَّذِي تَتَجَدَّدُ نِعْمُهُ فِي كُلِّ آنٍ)) (6)، سَارَعَ
(التَّيْمِيُّ) فِي لَوْكَ نَفْسِ الدُّنْدَنَةِ الْمَعْرُوفَةِ وَالشَّنْشَنَةِ الْمَفْضُوحَةِ، فَقَالَ
: ((تَقَدَّمَ (ص 15-16) أَنَّ هَذَا مِنْ تَأْوِيلِ الْأَشَاعِرَةِ الْمُخَالَفِ لِمَا كَانَ

عَلَيْهِ السَّلَفِ، فَانْظُرْ مَا عَلَّقْنَاهُ هُنَاكَ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لَا رَبَّ سِوَاهُ وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ)). بِحُرُوفِهِ (7) فَعَقِيدَةُ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ فِي الصِّفَاتِ ((مُخَالَفَةٌ!)) لِعَقِيدَةِ السَّلَفِ وَفُقَ تَقْرِيرِ (التَّيْمِيِّ!)؟!.

وَأَيْضًا فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان: 70]، قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ: ((الرَّحِيمُ: الْمُنْعِمُ الدَّائِمُ الْإِنْعَامُ)) (8) فَتَعَقَّبَهُ (التَّيْمِيُّ!) كَعَادَتِهِ وَقَالَ: ((أَنْظُرْ لِرَآمًا مَا عَلَّقْنَاهُ ص: 15-16 و 82)). بِحُرُوفِهِ (9)؟!، وَأَيْضًا عِنْدَ قَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [يس: 5]، قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ: ((الرَّحِيمُ: الْمُنْعِمُ الدَّائِمُ الْإِنْعَامُ وَالْإِحْسَانُ)) (10) تَعَقَّبَهُ (التَّيْمِيُّ!): ((أَنْظُرْ لِرَآمًا مَا عَلَّقْنَاهُ ص: 15-16 و 82)) (11)؟!.

وَهَكَذَا؛ فَتَأْوِيلُ الظَّوَاهِرِ الْمُوهِمَةِ لِلتَّشْبِيهِ مَنْهَجُ سَلِيمٍ وَفُقَ مُؤَدَّى الْاجْتِهَادِ حَسَبَ نَظَرِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ... وَلَكِنَّهُ عَيْنَ مَنْهَجِ (الْمُبْتَدِعَةِ!) عِنْدَ التَّيْمِيَّةِ وَالْوَهَّابِيَّةِ مِنْ أَدْعِيَاءِ السَّلَفِيَّةِ؟!... وَاسْتَمَعَ لِشَيْخِ الْوَهَّابِيَّةِ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ وَهُوَ يُجَلِّي هَذِهِ الْحَقِيقَةَ حَيْثُ قَالَ وَيَسَّ مَا قَالَ: ((هُنَاكَ مُبْتَدِعَةٌ لَا يُشْتُونَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِالرَّحْمَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقُرْآنَ مَمْلُوءٌ مِنْ هَذِهِ الصِّفَةِ لِلَّهِ... فَيَقُولُونَ -الْمُبْتَدِعَةُ-: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ رَحْمَةٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ

يُوصَفَ بِالرَّحْمَةِ، وَالْمُرَادُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِحْسَانُهُ إِلَى الْخَلْقِ فَقَط. فَيُفَسِّرُونَ هَذِهِ الصِّفَةَ بِآثَارِهَا دُونَ اتِّصَافِ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا، أَوْ يَقُولُونَ: الْمُرَادُ بِالرَّحْمَةِ إِرَادَةُ الْإِحْسَانِ إِلَى الْخَلْقِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِرَادَةَ الْإِحْسَانِ ثَمَرَةٌ مِنْ ثَمَرَاتِ الرَّحْمَةِ، فَهَؤُلَاءِ لَا يُمَكِّنُهُمْ إنْكَارُ رَحْمَتِهِ مِنْ حَيْثُ الثُّبُوتُ، لَكِنْ أَنْكَرُوهَا مِنْ حَيْثُ التَّأْوِيلُ، وَقَالُوا: الْمُرَادُ بِهَا كَذَا كَذَا(12)؟!.

(1) الآثار (159/1)، وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ-الْجَزَائِرِ، وَالشَّهَاب: ج 12 م 6، شَعْبَان: 1349هـ-جَانَفِي: 1930م.

(2) مَجْمُوعُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ (8/6)، دَارُ الْوَفَاءِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ - ج.م.ع- الْمَنْصُورَةُ، الطَّبَعَةُ الثَّالِثَةُ.

(3) تَفْسِيرُ ابْنِ بَادِيس (هَامِش: 300/1)، اعْتَنَى بِهِ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَآثَارَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٌ، دَارُ الرَّشِيدِ لِلْكِتَابِ وَالنَّشْرِ-الْجَزَائِرِ.

(4) الآثار (231/1)، وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ-الْجَزَائِرِ، وَالشَّهَاب: ج 3 م 13، ربيع الأول: 1356هـ-مَآي: 1937م.

(5) تَفْسِيرُ ابْنِ بَادِيس (هَامِش: 15/2-16)، اعْتَنَى بِهِ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَآثَارَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٌ، دَارُ الرَّشِيدِ لِلْكِتَابِ وَالنَّشْرِ-الْجَزَائِرِ.

(6) الآثار (271/1)، وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ-الْجَزَائِرِ، وَالشَّهَاب: ج 6 م 8، صَفَر: 1351هـ-جَوَان: 1932م.

(7) تَفْسِيرُ ابْنِ بَادِيس (هَامِش: 82/2)، اعْتَنَى بِهِ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَآثَارَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٌ، دَارُ الرَّشِيدِ لِلْكِتَابِ وَالنَّشْرِ -الجزائر.

(8) الآثار (304/1)، وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ -الجزائر، وَالشَّهَاب: ج 12 م 8، شَعْبَان: 1351هـ -ديسمبر: 1932م.

(9) تَفْسِيرُ ابْنِ بَادِيس (هَامِش: 143/2)، اعْتَنَى بِهِ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَآثَارَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٌ، دَارُ الرَّشِيدِ لِلْكِتَابِ وَالنَّشْرِ -الجزائر.

(10) الآثار (364/1)، وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ -الجزائر، وَالشَّهَاب: ج 2 م 10، شَوَّال: 1352هـ -جانفي: 1934م.

(11) تَفْسِيرُ ابْنِ بَادِيس (هَامِش: 262/2)، اعْتَنَى بِهِ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَآثَارَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٌ، دَارُ الرَّشِيدِ لِلْكِتَابِ وَالنَّشْرِ -الجزائر.

(12) فَتَاوَى نُورٍ عَلَى الدَّرَبِ لِابْنِ الْعُثَيْمِينَ (688/1-689)، مِنْ إِصْدَارَاتِ مُؤَسَّسَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: ربيع الأول 1434هـ.

(12)

فِي تَفْسِيرِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ عَلَى الْحَدِيثِ الْمَعْرُوفِ وَالَّذِي نَصَّهُ: "عَنْ أَبِي
وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي
الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ إِذْ أَقْبَلَ نَفَرٌ ثَلَاثَةٌ فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَهَبَ وَاحِدٌ فَلَمَّا وَقَفَا عَلَى مَجْلِسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَلَّمَا فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحُلُقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا وَأَمَّا الْآخَرُ
فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ وَأَمَّا الثَّالِثُ فَأَذْبَرَ ذَاهِبًا فَلَمَّا فَرَّغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ: فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ
اللَّهُ وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ
عَنْهُ"... قَالَ -الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسَ-: ((آوَاهُ: أَنْزَلَهُ مَنْزِلَهُ وَأَدْخَلَهُ مَسْكَنَهُ،
وَأَوَاهُ اللَّهُ: قَبِلَهُ وَضَمَّهُ إِلَى أَهْلِ مَجْلِسِ ذِكْرِهِ وَأَنَالَهُ مَا يُنِيلُهُمْ مِنْ
رَحْمَتِهِ. اسْتَحْيَا: الْحَيَاءُ تَغَيَّرَ وَانْكَسَارٌ يَعْتَرِي الْإِنْسَانَ عِنْدَ خَوْفٍ مَا يُدْمُ
بِهِ أَوْ يَلَامُ عَلَيْهِ فَيَمْنَعُهُ مِنْهُ، فَاسْتَحْيَا هَذَا مَعْنَاهُ: اِمْتَنَعَ مِنَ الذَّهَابِ كَمَا
ذَهَبَ صَاحِبُهُ أَوْ تَرَكَ الْمُزَاحِمَةَ فِي الْحُلُقَةِ. فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ: تَرَكَ عِقَابَهُ
وَلَمْ يَحْرِمَهُ مِنْ ثَوَابٍ. أَعْرَضَ: اِلْتَفَتَ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى فَذَهَبَ إِلَيْهَا.
فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ: حَرَمَهُ مِنَ الثَّوَابِ)) (1).

التَّعْقِيبُ:

أَوَّلًا: صَرَفُ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسِ صِفَاتٍ: "الِاسْتِحْيَاءُ" وَ "الِإِعْرَاضُ" وَ "الِإِيوَاءُ" فِي حَقِّهِ جَلٍّ وَعَزٍّ عَنْ ظَوَاهِرِهَا اللَّغَوِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ، وَاقْتِصَارِهِ عَلَى تَفْسِيرِهَا بِلَوَازِمِهَا مِنْ دُونِ تَعْرِيجٍ مِنْهُ عَلَى إِرَادَةِ أَصْلِ الْمَعْنَى فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ الَّذِي يَفْتَضِي الْبَيَانَ وَنُصْرَةَ طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى أَنَّ تَأْوِيلَ الظَّوَاهِرِ الْمُوهِمَةِ لِلتَّشْبِيهِ فِي حَقِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى وَفْقِ مَا جَاءَ فِي أَحَدِ طَرِيقَي أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاثُرِيَّةِ وَفُضَلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي الْإِثْبَاتِ، هُوَ طَرِيقٌ مُعْتَبَرٌ عِنْدَ الرَّجُلِ.

قَالَ الْحَافِظُ جَلَالَ الدِّينِ السُّيُوطِيُّ (ت: 911هـ) مُوضِّحًا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ السُّنِّيَّةَ السُّنِّيَّةَ فِي التَّنْزِيهِ وَالَّتِي نَسَجَ عَلَى مِنْوَالِهَا الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ، مَا نَصَّهُ: ((وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: كُلُّ صِفَةٍ يَسْتَحِيلُ حَقِيقَتُهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى تُفَسَّرُ بِلَازِمِهَا، قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ: جَمِيعُ الْأَعْرَاضِ النَّفْسَانِيَّةِ -أَعْنِي: الرَّحْمَةُ وَالْفَرَحُ وَالسُّرُورُ وَالْغَضَبُ وَالْحَيَاءُ وَالْمَكْرُ وَالِاسْتِهْزَاءُ-: لَهَا أَوَائِلٌ وَلَهَا غَايَاتٌ، مِثَالُهُ: الْغَضَبُ، فَإِنَّ أَوَّلَهُ: غَلْيَانُ دَمِ الْقَلْبِ، وَغَايَتُهُ: إِرَادَةُ إِيصَالِ الضَّرَرِ إِلَى الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِ، فَلَفْظُ الْغَضَبِ فِي حَقِّ اللَّهِ لَا يُحْمَلُ عَلَى أَوَّلِهِ الَّذِي هُوَ غَلْيَانُ دَمِ الْقَلْبِ، بَلْ عَلَى غَرَضِهِ الَّذِي هُوَ إِرَادَةُ الْإِضْرَارِ. وَكَذَلِكَ: الْحَيَاءُ، لَهُ أَوَّلٌ وَهُوَ: انْكِسَارُ يَحْصُلُ فِي النَّفْسِ، وَلَهُ غَرَضٌ وَهُوَ: تَرْكُ الْفِعْلِ، فَلَفْظُ

الْحَيَاءِ فِي حَقِّ اللَّهِ يُحْمَلُ عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ لَا عَلَى انْكِسَارِ
النَّفْسِ. انْتَهَى)) (2).

فَالسَّادَةُ الْأَشَاعِرَةُ يُثَبِّتُونَ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ كَالْغَضَبِ وَالرِّضَى وَغَيْرَهَا، وَلَكِنَّهُمْ
يَنْفُونَ الْمَعْنَى الْبَاطِلَ عَنْهَا وَهُوَ هُنَا: الْإِنْفِعَالُ وَالتَّغْيِيرُ، فِي حِينٍ يُفَسِّرُونَ
الْصِّفَةَ بِلَوَازِمِهَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ مِنَ النَّقْلِ. وَهَذَا مَا عَبَّرَ عَنْهُ الشَّيْخُ ابْنُ
بَادِيسَ بِقَوْلِهِ: ((اِسْتَحْيَا: الْحَيَاءُ تَغْيِيرٌ وَانْكِسَارٌ يَعْتَرِي الْإِنْسَانَ عِنْدَ خَوْفٍ
مَا يُذَمُّ بِهِ أَوْ يُلَامُ عَلَيْهِ فَيَمْنَعُهُ مِنْهُ)) فَالظَّاهِرُ اللَّغْوِيُّ لِلِاسْتَحْيَاءِ تَغْيِيرٌ وَقَوْلُ
بِحُلُولِ الْحَوَادِثِ فِي الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ جَلَّ شَأْنُهُ،
فَسُبْحَانَ مَنْ يُغَيِّرُ وَلَا يَتَغَيَّرُ، لِأَجْلِ هَذَا التَّنْزِيهِ فَسَّرَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسَ
الِاسْتَحْيَاءَ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ بِظَاهِرِهِ اللَّغْوِيِّ أَيْ: بِالتَّغْيِيرِ الَّذِي يَحْدُثُ فِي
نَفْسِيَّةِ الْإِنْسَانِ، فِي حِينٍ نَفَى هَذَا التَّغْيِيرَ عَنِ اللَّهِ فَفَسَّرَ الْإِسْتَحْيَاءَ
وَالصِّفَاتِ الْأُخْرَى فِي حَقِّ الْخَالِقِ بِلَوَازِمِهَا فَقَطَّ مِنْ دُونِ زِيَادَةٍ، فِي مَقَامٍ
يَقْتَضِي مِنْهُ التَّنْصِيفَ عَلَى مَا يُسَمِّيهِ الْمُخَالِفُ بِ: (الصِّفَاتِ!)؟! وَقَدْ تَقَرَّرَ
بِأَنَّهُ: لَا يُنْسَبُ إِلَى سَاكِتٍ قَوْلٌ وَالسُّكُوتُ فِي مَعْرِضِ الْحَاجَةِ بَيَانٌ... وَكُلُّ
هَذَا: تَأْوِيلٌ سَاطِعٌ مِنَ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ وَتَنْزِيهٌ قَاطِعٌ لِلَّهِ عَنِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ.

ثَانِيًا: لَمْ يَكُنِ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسَ بِدَعَا فِي تَأْوِيلَاتِهِ هَذِهِ بَلْ هُوَ مُتَّبِعٌ لِحَبَابِذَةِ
عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ... وَنَذْكُرُ مِنْهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ لَا الْحَصْرِ:

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (ت: 463هـ): ((وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ "آوَى إِلَى اللَّهِ" يَعْنِي فَعَلَ مَا يَرْضَاهُ اللَّهُ فَحَصَلَ لَهُ الثَّوَابُ مِنَ اللَّهِ وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا مَا آوَى إِلَى اللَّهِ" يَعْنِي: مَا كَانَ لِلَّهِ وَرَضِيَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الثَّانِي فَاسْتَحْيَ "فَاسْتَحْيَ اللَّهُ مِنْهُ" فَهُوَ: مِنْ اتَّسَاعِ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي أَلْفَاظِهِمْ وَفَصِيحِ كَلَامِهِمْ وَالْمَعْنَى فِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَهُ لِأَنَّهُ مِنْ اسْتَحْيَى اللَّهُ مِنْهُ لَمْ يُعَذِّبْهُ بِذَنْبِهِ وَغَفَرَ لَهُ بَلْ لَمْ يُعَاتِبْهُ عَلَيْهِ فَكَانَ الْمَعْنَى فِي الْأَوَّلِ أَنَّ فِعْلَهُ أَوْجَبَ لَهُ حَسَنَةً وَالْآخِرُ أَوْجَبَ لَهُ فِعْلُهُ مَحْوَ سَيِّئَةٍ عَنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الثَّالِثِ فَأَعْرَضَ "فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ" فَإِنَّهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَرَادَ أَعْرَضَ عَنْ عَمَلِ الْبَرِّ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ بِالثَّوَابِ)) (3).

وَقَالَ حَافِظُ الدُّنْيَا ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِي (ت: 852هـ): ((وَمَعْنَى "فَأَوَاهُ اللَّهُ" أَيُّ: جَازَاهُ بِنَظِيرِ فِعْلِهِ بِأَنْ ضَمَّهُ إِلَى رَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ،... قَوْلُهُ "فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ" أَيُّ: رَحِمَهُ وَلَمْ يُعَاقِبْهُ. قَوْلُهُ: "فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ" أَيُّ: سَخِطَ عَلَيْهِ،... وَإِطْلَاقُ الْإِعْرَاضِ وَغَيْرِهِ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى سَبِيلِ الْمُقَابَلَةِ وَالْمُشَاكَلَةِ، فَيُحْمَلُ كُلُّ لَفْظٍ مِنْهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وَفَائِدَةُ إِطْلَاقِ ذَلِكَ بَيَانُ الشَّيْءِ بِطَرِيقٍ وَاضِحٍ)) (4).

ثالثاً: حَاوَلَ الدُّكْتُورُ الْوَهَّابِيُّ فَرْكُوسَ إِيجَادٍ مَخْرَجٍ لِهَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ مِنَ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ... فَادَّعَى فِي فَتْوَى لَهُ مَنْشُورَةٍ عَلَى مَوْقَعِهِ الْإِلِكْتُرُونِيِّ مَا يَعْكِسُ الْمَنْهَجَ (الرُّبُوبِيَّ!) (الْمُهْلَهْل!) عِنْدَ الْقَوْمِ... وَهَذَا نَحْنُ نَذْكُرُ بَعْضَ مَا نَحْتَاجُهُ فِي مَوْضُوعِنَا هَذَا ثُمَّ نُعَقِّبُ عَلَيْهِ بِمَا يَلِيقُ.

اسْتَهْلَ الْوَهَّابِيُّ كَلَامَهُ بِالتَّأْكِيدِ عَلَى إِثْبَاتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ فَقَالَ: ((فَالْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ صِفَتِي الاستحياء والإعراضِ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى وَجْهِ لَا نَقْصَ فِيهِ كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَ"الْحَيُّ" اسْمٌ مِنْ أَسْمَائِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى... وَصِفَةُ الاستحياء والإعراضِ وَغَيْرَهَا . فِي النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ . هِيَ صِفَاتٌ حَقِيقِيَّةٌ يُوصَفُ بِهَا رَبُّنَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِهَا وَوَصْفِهِ بِهَا تَشْبِيهُهُ بِالْمَخْلُوقَاتِ وَلَا تَمَثِيلُهُ بِهَا)) (5) ثُمَّ أَعَقَبَهُ بِقَوْلِهِ: ((فَاسْتَحْيَاؤُهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَاسْتَحْيَاءِ الْمَخْلُوقِينَ، الَّذِي هُوَ تَغْيِيرٌ وَانْكَسَارٌ يَعْتَرِي الشَّخْصَ عِنْدَ خَوْفٍ مَا يُعَابُ أَوْ يُذَمُّ، وَلَيْسَ إِعْرَاضُهُ سُبْحَانَهُ كِإِعْرَاضِ الْمَخْلُوقِينَ، الَّذِي هُوَ الصَّدُّ عَنِ الْمَعْرُضِ عَنْهُ وَالذَّهَابُ عَرْضًا وَطَوْلًا؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْحَالَاتِ مِنَ الْأُمُورِ الْفَطْرِيَّةِ الْإِنْسَانِيَّةِ الَّتِي لَا تَلِيقُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ...)) (6).

وَهَذَا التَّقْرِيرُ مِنْ هَذَا الدُّكْتُورِ: قِمَّةٌ فِي التَّنَاقُضِ مَعَ مَذْهَبِهِ الَّذِي يُنَافِحُ عَنْهُ؟!... فَحَمَلُ الصِّفَاتِ فِي حَقِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّغْوِيِّ

المَعْرُوف هُوَ أَصْلٌ أَصِيلٌ فِي مَذْهَبِ التَّيْمِيَّةِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ الْقَاصِي
وَالدَّانِي... وَلَكِنَّ الرَّجُلَ حَاوَلَ التَّنَكُّرَ هَهُنَا لِمَذْهَبِهِ هَذَا الَّذِي طَالَمَا دَنَدَنَ
حَوْلَهُ؟!... لِذَلِكَ تَجَدُّهُ مِنْ جِهَةٍ يُصْرِّحُ بِحَمْلِ الصِّفَاتِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى عَلَى
ظَاهِرِهَا اللَّغْوِي الْمَعْرُوف: كَحَمْلِهِ الْإِسْتِوَاءَ عَلَى الْإِسْتِقْرَارِ وَالْجُلُوسِ وَالْعُلُوِّ
الْحِسِّي؟! وَهُوَ مَا يَقْضِي بِإِثْبَاتِ هَذَا الرَّجُلِ لِلتَّغْيِيرِ فِي الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ لِأَنَّ
"الْإِسْتِقْرَارَ" صِفَةً حَادِثَةٌ طَرَأَتْ عَلَى اللَّهِ بَعْدَ خَلْقِ الْعَرْشِ؟! وَكَذَلِكَ قُلُ فِي
النُّزُولِ وَالَّذِي هُوَ (حَرَكَةٌ!) وَفَقَ أُصُولُهُ وَعِنْدَ قَوْمِهِ؟!... وَكَذَلِكَ حَمَلَهُ "الْيَدَ"
وَالسَّاقَ" وَغَيْرَهَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى عَلَى الْأَعْضَاءِ وَالْجَوَارِحِ وَالْأَجْزَاءِ الَّتِي لَا
تَنْفَصِلُ أَزْلاً وَأَبَداً؟! وَقَوْلُهُ أَيْضاً بِقِيَامِ الْحَوَادِثِ بِالذَّاتِ الْعَلِيَّةِ?!.

وَالآنَ وَلَمَّا تَعَلَّقَ الْأَمْرَ بِالشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ تَنَكَّرَ الرَّجُلُ لِطَرِيقِهِ الْمَشِينِ هَذَا
فِي (التَّشْبِيهِ!) وَ(التَّجْسِيمِ!) وَ(نَاقِضٍ!) نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ وَحَاوَلَ (التَّلْبِيسَ!)
وَكَأَنَّهُ يُوَافِقُ الشَّيْخَ ابْنَ بَادِيسَ فِي تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنْ حُقُوقِ (التَّغْيِيرِ!) بِذَاتِهِ جَلَّ
وَعَزَّ؟!... وَرُبَّمَا يَخْرُجُ عَلَيْنَا أَحَدُ الْمُغْرَمِينَ بِالسَّفْسَاطَةِ وَيَدَّعِي أَنَّ الرَّجُلَ نَفَى
التَّغْيِيرَ بِقَيْدٍ وَلَمْ يَنْفِي مُطْلَقَ التَّغْيِيرِ عَنْ ذَاتِ الْوَاجِبِ?!.

وَإِنْ تَعَجَّبَ فَاعْجَبْ لِقَوْلِ الْوَهَّابِيِّ بَعْدَ ذَلِكَ: ((هذا، والمعطلة الذين عدلوا
عن ظاهر اللفظ من غير موجبٍ إنما دفعهم توهّمهم أن إثبات صفتي
الاستحياء والإعراض يستلزم التشبيه والتمثيل؛ لذلك منعوا أن يوصف ربنا

عَزَّ وَجَلَّ بهاتين الصفتين وغيرهما من الصفات على جهة الحقيقة، بل أولوها بما تَسْتَلْزِمُهُ مِنْ مَعَانٍ وَمُقْتَضِيَّاتٍ)) (7)؟!.

وَلَكَ أَنْ تَتَسَاءَلَ بِحَقِّ: مَنْ عَدَلَ عَنْ ظَاهِرِ اللَّفْظِ؟! حَضْرَةُ الدُّكْتُور الَّذِي رَفَضَ تَفْسِيرَ الْإِسْتِحْيَاءِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى بِظَاهِرِهِ اللَّغَوِيِّ أَيْ: التَّغْيِيرِ أَمْ مَنْ يُسَمِّيهِمْ بـ: (الْمُعْطَلَّةُ)؟!... ثُمَّ مَا الَّذِي مَنَعَ هَذَا الْوَهَّابِي مِنْ إِيرَادِ مَعْنَى: "الِإِسْتِحْيَاءِ" وَ"الِإِعْرَاضِ" وَ"الِإِيوَاءِ" فِي حَقِّهِ تَعَالَى؟! أَوْلَيْسَتْ مَعَانِي هَذِهِ الصِّفَاتِ كُلِّهَا مَعْلُومَةٌ عِنْدَهُ؟! كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي الْإِسْتِوَاءِ وَالنُّزُولِ وَالْيَدِ وَ... الخ؟! أَوْلَيْسَ الْوَاجِبُ أَنْ تُحْمَلَ هَذِهِ الصِّفَاتُ عَلَى أَصْلِهَا مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ اللَّغَوِيُّ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ مَذْهَبِ الْقَوْمِ؟!... فَأَيْنَ إِذَا: وَجَدَ الْوَهَّابِي بَأَنَّ "الْحَيَاءَ" فِي اللَّغَةِ لَا يَقْتَضِي: (تَغْيِيرًا)؟!... ثُمَّ؛ مَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ طَرِيقَةِ إِثْبَاتِهِ هَذِهِ وَبَيْنَ طَرِيقَةِ الْمَفْهُومَةِ لِلْمَعْنَى مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالَّتِي يَعْيبُهَا هَذَا الرَّجُلُ وَأَمْثَالُهُ?!.

ثُمَّ قَالَ الدُّكْتُور الْوَهَّابِي: ((وَأَمَّا اكْتِفَاءُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَادِيسَ . رَحِمَهُ اللَّهُ . فِي شَرْحِهِ لِلْحَدِيثِ بِإِثْبَاتِ مَا تَقْتَضِيهِ صِفَةُ الْإِسْتِحْيَاءِ وَالِإِعْرَاضِ دُونَ التَّعَرُّضِ لِلصِّفَةِ ذَاتِهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ تَعَرُّضِهِ لَهَا نَفْيُهُ أَوْ تَعْطِيلُهُ لَهَا؛ لِأَنَّهُ . رَحِمَهُ اللَّهُ . لَمْ يُصَرِّحْ بِنَفْيِ الصِّفَةِ، وَقَدْ يَكُونُ ذَاهِلًا عَنْهَا، أَوْ لِأَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَاءَهُ مَعْلُومَةٌ الْإِثْبَاتِ وَنَفْيِ الْمِمَّاثِلَةِ لِلْمَخْلُوقِينَ، عَلَى مَا قَرَّرَهُ

رحمه الله في كتابه: «العقائد الإسلامية» في الأسماء والصفات من «عقيدة الإثبات والتنزيه»، كما نصَّ على ذلك - بوضوح - في قوله: «نُشِئْتُ له تعالى ما أثبتَّه لنفسه على لسانِ رسوله من ذاته وصفاته وأسمائه وأفعاله، وننتهي عند ذلك ولا نزيد عليه، ونُنزِّهه في ذلك عن مُماثلةٍ أو مُشابهةٍ شيءٍ من مخلوقاته» ((8)).

وهذا الكلام من أمحل التبريرات... فالشيخ ابن باديس يُنزه الله أيضًا عن مُشابهة المخلوقات بأيِّ وجهٍ من الوجوه، ويُنزه الله جُملةً وتفصيلاً عن الصُّورة اللازمة لإثبات الحدود والغايات والأعضاء له جلَّ وعزَّ، ويتأوَّل أيضًا صفة الرِّحمة بلازمها و... الخ، فهل كلُّ هذه العقائد هي الأخرى ذهلَ عن عواقب القول بها الشيخ ابن باديس؟! عَجِبِي؟!... ولا نُطيل في مُناقشة الوهابي فيما ذكره ههنا من تناقضٍ وتدليسٍ ونُوخْرُهُ إلى وقتٍ لاحقٍ... ونكتفي ههنا بذكر ما ينسفُ صحَّةَ دَعَواه هذه بعرضٍ بعضِ كلامٍ مشايخه التَّيَمِّيَّة الوهابيَّة في المسألة:

قام التَّيَمِّي "أبو عبد الرحمن مُحَمَّد الجزائري" بتحقيق كتاب "مجالس التذكير من حديث البشير النذير" للشيخ ابن باديس... ولَمَّا لَمْ يَكُنْ مِنْهَجَ الشَّيْخ ابن باديس في تأويل الصفات المذكورة أنفاً على وفق مشرب التَّيَمِّيَّة الوهابيَّة في الأخذ بالظاهر اللُّغوي... سارعَ المُحقِّق إلى تسجيل مُخالفة

عَقِيدَةُ الْمُؤَلَّفِ "الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ" لِعَقِيدَةِ مَنْ يُسَمِّيهِمْ بِ: (السَّلَفِ!)
وَاسْتَعَانَ التَّيْمِي الْمَذْكُورَ بِتَقْرِيرٍ كَبِيرٍ مَشَايِخَ الْوَهَّابِيَّةِ فِي هَذَا الصَّدَدِ، فَقَالَ
هُنَاكَ عَلَى الْهَامِشِ: ((فِي هَذَا التَّفْسِيرِ لِلِاسْتَحْيَاءِ وَالْإِعْرَاضِ مِنَ اللَّهِ:
عُدُولٌ عَنْ ظَاهِرِ اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ، وَالْحَامِلِ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ
عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ هُوَ: إِعْتِقَادُهُ أَنَّ اللَّهَ لَا يُوصَفُ بِالْحَيَاءِ أَوْ الْإِعْرَاضِ
حَقِيقَةً، لِتَوَهُّمٍ أَنَّ إِبْثَاتَ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ الْقَوْلُ
فِي الْإِسْتَحْيَاءِ وَالْإِعْرَاضِ كَالْقَوْلِ فِي سَائِرِ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-
لِنَفْسِهِ وَأَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآلِهِ] وَسَلَّمٍ مِنَ الصِّفَاتِ،
وَالْوَاجِبُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ هُوَ الْإِبْثَاتُ مَعَ نَفْيِ مُمَازَلَةِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَقَدْ وَرَدَ
فِي الْحَدِيثِ: إِنَّ رَبَّكُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مَنْ عَبْدُهُ إِذَا رَفَعَ
يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا". [أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ] أَفَادَهُ الشَّيْخُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَرَّاكُ -حَفَظَهُ اللَّهُ- فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى "فَتْحِ
الْبَارِي": ("278/1"). بِحُرُوفِهِ (9)؟!.

وَمِمَّا يَزِيدُ الْأَمْرَ وُضُوحًا وَجَلَاءً وَيَقْطَعُ بِمُخَالَفَةِ الدُّكْتُورِ الْوَهَّابِيِّ فَرْكُوسَ
لِمَنْهَجِ مَشَايِخِهِ... مَا جَاءَ أَيْضًا فِي تَعْقِيبِ مُفْتِي الْوَهَّابِيَّةِ ابْنِ بَارٍ عَلَى كَلَامِ
الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ... حَيْثُ قَالَ الْحَافِظُ هُنَاكَ: ((قَوْلُهُ: "إِنَّ اللَّهَ لَا
يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ": قَدَّمْتُ هَذَا الْقَوْلَ تَمْهِيدًا لِغُذْرِهَا فِي ذِكْرِ مَا يَسْتَحْيِي مِنْهُ
وَالْمُرَادُ بِالْحَيَاءِ هُنَا مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ، إِذِ الْحَيَاءُ الشَّرْعِيُّ خَيْرٌ كُلُّهُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي

كِتَابِ الْإِيمَانِ أَنَّ الْحَيَاءَ لُغَةً: تَغْيِيرٌ وَانْكِسَارٌ، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّ
 اللَّهِ تَعَالَى، فَيَحْمَلُ هُنَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْحَيَاءِ فِي
 الْحَقِّ، أَوْ لَا يَمْنَعُ مِنْ ذِكْرِ الْحَقِّ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ فِي
 الْإِثْبَاتِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي النَّفْيِ أَنْ يَكُونَ مُمَكِّنًا، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمَفْهُومُ
 يَقْتَضِي أَنَّهُ يَسْتَحْيِي مِنْ غَيْرِ الْحَقِّ عَادَ إِلَى جَانِبِ الْإِثْبَاتِ فَاحْتِجَ إِلَى
 تَأْوِيلِهِ، قَالَه بَن دَقِيقِ الْعِيدِ)) (10) فَقَالَ ابْنُ بَازٍ عَلَى الْهَامِشِ: ((الصَّوَابُ
 أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى التَّأْوِيلِ مُطْلَقًا، فَإِنَّ اللَّهَ يُوصَفُ بِالْحَيَاءِ الَّذِي يَلِيْقُ بِهِ
 وَلَا يُشَابَهُ فِيهِ خَلْقُهُ كَسَائِرِ صِفَاتِهِ. وَقَدْ وَرَدَ وَصْفُهُ بِذَلِكَ فِي نُصُوصٍ
 كَثِيرَةٍ فَوَجَبَ إِثْبَاتُهُ لَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَلِيْقُ بِهِ. وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ
 فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَهُوَ طَرِيقُ
 النِّجَاحِ، فَتَنَّبَهُ وَاحْذَرْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ)). بِحُرُوفِهِ (11)؟!.

بَلْ؛ وَلَقَدْ اعْتَبَرَ كَبِيرُ مَشَايخِ الْوَهَّابِيَّةِ "عَبْدُ اللَّهِ بَن سَعْدِي الْغَامِدي الْعَبْدِي" هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ مِنْ "الْأَخْطَاءِ ((الْأَسَاسِيَّةِ!)) فِي الْعَقِيدَةِ!" لِحَافِظِ الدُّنْيَا
 ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِي؟! كَمَا تَجَدُّهُ فِي رِسَالَتِهِ (الْمَشْهُومَةِ!) الْمَوْسُومَةِ:
 "الْأَخْطَاءِ الْأَسَاسِيَّةِ فِي الْعَقِيدَةِ وَتَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ مِنْ كِتَابِ "فَتْحِ الْبَارِي"
 بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ": (ص: 5)، حَيْثُ اسْتَهْلَّ الْغَامِدي الْوَهَّابِي رِسَالَتَهُ
 بِقَوْلِهِ: ((بَيَانٌ بِمَا وَجَدَ مِنَ الْأَخْطَاءِ فِي الْعَقِيدَةِ وَتَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ، فِي
 الْأَجْزَاءِ الَّتِي قَدْ أَطْلَعْتُ عَلَيْهَا مِنْ "فَتْحِ الْبَارِي" بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ"

تأليف: أحمد ابن حجر العسقلاني: (...)(12) وهذه جُرْأَةٌ وَوَاقِحَةٌ قَلَّ أَنْ
تَجِدَ لَهَا مِنْ نَظِيرٍ إِلَّا عِنْدَ خَوَارِجِ الْعَصْرِ التَّيَمِّيَّةِ الْوَهَّابِيَّةِ؟!، نَسْأَلُ اللَّهَ
السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ.

وَكَذَلِكَ نَسَجَ عَلَى نَفْسٍ مِنْوَالِ الْقَوْمِ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ عَبْدُ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِي،
فَقَالَ: ((وَفِي الْحَدِيثِ إِثْبَاتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ لِلَّهِ: "أَوَى"
و"اسْتَحْيَا" وَ"أَعْرَضَ"، فَهَذِهِ مِنَ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ... الصِّفَةُ الْأُولَى:
الْإِيوَاءُ، "فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ"، فَتُبْتُ لِلَّهِ الْإِيوَاءُ، وَمِنْ ثَمَرَاتِ الْإِيوَاءِ أَنَّ
اللَّهَ: رَحِمَهُ وَأَدْخَلَهُ فِي رِضْوَانِهِ، فَهَذَا مِنْ ثَمَرَاتِ الصِّفَةِ وَمِنْ آثَارِهَا وَلَيْسَ هُوَ
الصِّفَةُ. وَهَذَا غَيْرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ [الحافظ ابن حجر] مِنْ أَنَّ هَذَا مِنْ
الْمُجَازَاةِ، وَأَنَّ اللَّهَ رَضِيَ عَنْهُ. فَهَذَا الْإِيوَاءُ صِفَةُ فِعْلِيَّةٌ لِلَّهِ لَكِنْ مِنْ ثَمَرَاتِهَا أَنَّهُ
جُوزِيَ بِالرَّحْمَةِ، وَمِنْ ثَمَرَاتِهَا الرِّضَا، وَإِلَّا فَهِيَ صِفَةُ تَلِيْقٍ بِجَلَالِ اللَّهِ وَعَظَمَتِهِ،
وَالصِّفَةُ الثَّانِيَّةُ: الْحَيَاءُ، "فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ"، فِيهِ وَصَفَ اللَّهُ
بِالْحَيَاءِ... فَهَذَا وَصَفَ اللَّهُ بِالْحَيَاءِ كَمَا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، لَا يُشَابِهُهُ أَحَدٌ
مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، وَمِنْ ثَمَرَاتِ الصِّفَةِ أَنَّ اللَّهَ رَحِمَهُ وَلَمْ يُعَاقِبْهُ، فَتَفْسِيرُ الْحَيَاءِ
بِأَنَّ اللَّهَ رَحِمَهُ وَلَمْ يُعَاقِبْهُ لَيْسَ هُوَ الصِّفَةُ وَلَكِنْ مِنْ ثَمَرَاتِ الصِّفَةِ وَمِنْ آثَارِهَا.
وَالصِّفَةُ الثَّلَاثَةُ: الْإِعْرَاضُ، "فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ"، وَمِنْ آثَارِ الصِّفَةِ أَنَّ
اللَّهَ سَخِطَ عَلَيْهِ وَغَضِبَ.

فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ آوَى وَاسْتَحْيَا وَأَعْرَضَ كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ لَا يُشَابِهُهُ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبَارِيَّ لَهُ صِفَات تَلِيقُ بِهِ، وَالْمَخْلُوقُ لَهُ صِفَات تَلِيقُ بِهِ)) (13).

وَلَا يَخْفَى عَلَى عَاقِلٍ مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ مِنْ خَبْطٍ وَخَلْطٍ وَتَهَافُتٍ وَتَنَاقُضٍ، وَهُرُوبٍ وَاضِحٍ مِنْ إِيرَادٍ مَعَانِي هَذِهِ الظُّوَاهِرِ فِي حَقِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَعَ مُحَاوَلَةِ التَّمْوِيهِ بِتَفْسِيرِهَا بِلَوَازِمِهَا فَقَطْ؟! مَعَ أَنَّ حَمْلَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّغْوِي كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْقَوْمِ يَقْضِي بِالْقَوْلِ بِالتَّشْبِيهِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

(1) الآثار (68/2)، وزارة الثقافة-الجزائر، والشَّهاب: ج 3 م 13، غَرَّةُ شُعْبَانَ: 1356هـ-ماي: 1937م.

(2) الإِثْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ لِلْحَافِظِ جَلَالِ الدِّينِ السِّيُوطِيِّ (8/2)، مَطْبَعَةُ حَجَازِي بِالقَاهِرَةِ.

(3) التَّمْهِيدُ لِلْحَافِظِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (316/1-317)، النَّاشِرُ: وَرَازَةُ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ - الْمَمْلَكَةُ الْمَغْرِبِيَّةِ.

(4) فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ لِلْحَافِظِ الدُّنْيَا ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ (278/1-279)، عَلَيْهِ تَعْلِيلَاتُ الْوَهَّابِيَّةِ: ابْنُ بَازٍ - عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرِ الْبَرَكَ، دَارُ طَبِيبَةِ النَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الرِّيَاضِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1426هـ-2005م.

(5)، (6)، (7) وَ(8) فَتَوَى رَقْمُ: (1094) فِي مَوْقِعِهِ عَلَى الرَّابِطِ:

<http://ferkous.com/home/?q=fatwa-1094>

(9) مَجَالِسُ التَّذْكِيرِ مِنْ حَدِيثِ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ، (هَامِشُ: ص: 281)، اعْتَنَى بِهَا وَخَرَجَ أَحَادِيثَهَا وَآثَارَهَا: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ، دَارُ الْفَضِيلَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الْجَزَائِرِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1435هـ-2014م. وَالْغَرِيبُ فِي الْأَمْرِ أَنَّ الْمُعَلَّقَ التِّيمِيَّ كَشَّيْخَهُ الْوَهَّابِيَّ الْبَرَّاكَ لَمْ يُعَرِّجْ عَلَى مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ وَفُقَ قَاعِدَةُ "الإِضَافَاتِ" التِّيمِيَّةِ: "صِفَةُ الْإِيوَاءِ"؟!.

(10) وَ(11) فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ لِحَافِظِ الدُّنْيَا ابْنِ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيِّ (660/1)، عَلَيْهِ تَعْلِيقَاتُ الْوَهَّابِيَّةِ: ابْنُ بَازٍ - عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرِ الْبَرَّاكَ، دَارُ طَيْبَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الرِّيَاضِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1426هـ-2005م.

(12) "أَخْطَاءُ فَتْحِ الْبَارِي فِي الْعَقِيدَةِ" رِسَالَتَانِ: الْأُولَى: لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الدَّوَيْشِ، وَالثَّانِيَّةُ: لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِي الْعَامِدِيِّ الْعَبْدَلِيِّ، وَبِحَاشِيَتَيْهِمَا تَعْلِيقَاتُ: عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ بَازٍ-مُحِبِّ الدِّينِ الْحَطِيبِ، إِعْدَادُ: أَبِي يُوسُفَ بْنِ يَحْيَى الْمَرْزُوقِيِّ، مَكْتَبَةُ أَسَدِ السُّنَّةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الْقَاهِرَةِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1426هـ-2005م.

(13) مِنْحَةُ الْمَلِكِ الْجَلِيلِ شَرْحُ صَحِيحِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ (223-222/1)، عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِيِّ، دَارُ التَّوْحِيدِ لِلنَّشْرِ-الرِّيَاضِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1434هـ-2013م.

(13)

قَالَ مُدِيرُ جَرِيدَةِ "الْبَصَائِرِ" لِسَانَ حَالِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ
وَأَمِينُ الْمَالِ فِيهَا الشَّيْخُ مُبَارَكُ الْمِيلِي (ت: 1945م) تَحْتَ عُنْوَانِ "الْمَحَبَّةُ
فِي الْقُرْآنِ": ((قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ
وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: 54] فَمَحَبَّةُ اللَّهِ تَعَالَى لِلْعَبْدِ: إِنْعَامُهُ عَلَيْهِ... وَقَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: 222] أَيْ:
يُشَبِّهُهُمْ وَ يُنْعِمُ عَلَيْهِمْ)) (1)

التَّعْلِيلُ:

أَوَّلًا: تَفْسِيرُ الشَّيْخِ مُبَارَكِ الْمِيلِي لِلْمَحَبَّةِ الْوَارِدَةِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى بِإِلْزَامِهَا،
تَأْوِيلُ صَرِيحٍ مِنْهُ لِمَا يُسَمِّيهِ التَّيْمِيَّةُ الْوَهَّابِيَّةُ بِ: (الْصِّفَاتِ!)؟!... وَهُوَ أَيْضًا
عُدُولٌ وَاضِحٌ مِنَ الشَّيْخِ الْمِيلِي عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الظُّوَاهِرِ الْمُوهَمَةِ لِلتَّشْبِيهِ
بِمَا يَقْتَضِي إِثْبَاتِ حُدُوثِ التَّغْيِيرِ فِي الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ، فِي مَقَامٍ يَقْتَضِي مِنْهُ
إِثْبَاتُ الْمَعْنَى عَلَى ظَاهِرِهِ اللَّغَوِيِّ، وَهَذَا فِيهِ تَنْزِيهٌُ لِلَّهِ عَنْ قِيَامِ الْحَوَادِثِ.

ثَانِيًا: لَا بَأْسَ بِذِكْرِ بَعْضِ أَقْوَالِ كِبَارِ مَشَايِخِ الْوَهَّابِيَّةِ فِي الْحُكْمِ بِضَلَالِ كُلِّ
مَنْ يَتَأَوَّلُ مَا يُسَمُّونَهُ بِ: (الْصِّفَاتِ!) وَيَصْرِفُهَا عَنْ مَعْنَاهَا الظَّاهِرِ اللَّغَوِيِّ

المَعْرُوفِ؟!...وَأَنَّ تَأْوِيلَ الْمَحَبَّةِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى بِإِلْزَامِهَا كَمَا جَاءَ فِي تَقْرِيرِ
الشَّيْخِ مُبَارَكِ الْمِيلِيِّ هُوَ هُوَ: عَقِيدَةُ أَهْلِ (الْبِدْعِ!) الْأَشَاعِرَةِ?!.

قَالَ كَبِيرُ مَشَايِخِ الْوَهَّابِيَّةِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَرَّاكُ مُتَعَقِّبًا حَافِظَ الدُّنْيَا ابْنَ حَجَرٍ
الْعَسْقَلَانِيَّ فِي تَأْوِيلِ الْمَحَبَّةِ مُضَافَةً إِلَيْهِ تَعَالَى كَمَا جَاءَ فِي تَأْوِيلِ الشَّيْخِ
مُبَارَكِ الْمِيلِيِّ الْمَذْكُورِ سَابِقًا، مَا نَصُّهُ: ((قَوْلُهُ [الْحَافِظُ]: "وَالْمُرَادُ بِمَحَبَّةِ
اللَّهِ: إِرَادَةُ الْخَيْرِ...الخ: هَذَا صَرَفٌ لِلْفَرْقِ عَنْ ظَاهِرِهِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ صَحِيحَةٍ،
وَهَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ الْمَذْمُومُ الَّذِي يَسْلُكُهُ نُفَاةُ الصِّفَاتِ، أَوْ بَعْضُهَا
كَالْأَشَاعِرَةِ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَهُمْ نَفَى حَقِيقَةِ الْمَحَبَّةِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى زَاعِمِينَ أَنَّ
إثْبَاتَهَا يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ)) (2)؟!.

وَحِينَمَا أَلَزَمَ الشَّيْخَ مُحَمَّدٌ عَلِيُّ الصَّابُونِيُّ أَدْعِيَاءَ السَّلَفِيَّةِ بِتَضْلِيلِ كِبَارِ عُلَمَاءِ
أُمَّةِ الْإِسْلَامِ لِأَنَّهُمْ مُؤَوَّلَةٌ، رَدَّ عَلَيْهِ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ الْفُوزَّانُ قَائِلًا: ((نَعَمْ؛ مَنْ
أَوَّلَ الصِّفَاتِ عَنْ مَذْلُولِهَا إِلَى غَيْرِ مَعَانِيهَا؛ فَهُوَ ضَالٌّ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى:
﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا
كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وَمِنَ الْإِلْحَادِ فِيهَا صَرْفُهَا عَمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ، وَهَذَا
ضَلَالٌ))؟! (3) بِشَيْنِهِ وَمَيْنِهِ!.

(1) رِسَالَةُ الشَّرْكِ وَمَظَاهِرُهُ لِلشَّيْخِ مُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِیْلِيِّ (ص: 262)، تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ (التَّيْمِيُّ!) : أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ الْجَزَائِرِيِّ، دَارُ الرَّايَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ - السُّعُودِيَّة، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1422هـ - 2001م.

(2) فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ لِحَافِظِ الدُّنْيَا ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ (هَامِشٌ عَلَى: 595/13)، عَلَيْهِ تَعْلِيقَاتُ الْوَهَّابِيَّةِ: ابْنُ بَازٍ - عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ الْبَرَّاكِ، دَارُ طَيِّبَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ - الرِّيَّاضُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1426هـ - 2005م.

(3) الْبَيَانُ لِأَخْطَاءِ بَعْضِ الْكُتَّابِ (39/1)، بِقَلَمِ: صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْفَوْزَانَ غُضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ وَغُضُو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ، دَارُ ابْنِ الْجُوزِيِّ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ - السُّعُودِيَّة، الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ: 1427هـ.

(14)

قَالَ الرَّئِيسُ الْأَوَّلُ لَجَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الشَّيْخَ ابْنَ بَادِيسَ (1889م-1940م): ((وَهُوَ [الله] الْمَوْجُودُ الَّذِي سَبَقَ وُجُودَهُ كُلَّ وُجُودٍ، فَكَانَ تَعَالَى وَحْدَهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، ثُمَّ خَلَقَ مَا شَاءَ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ. لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [الحديد:3]، ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الفرقان:59]، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:2]) (1).

وَقَالَ رَئِيسُ لَجْنَةِ الْفَتْوَى فِي جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الشَّيْخَ أَبُو يَعْلَى السَّعِيدِ الزَّوَاوِي (1862م-1952م): ((فَيَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُ الْمُعْتَبِرُ وَالْإِنْسَانُ الْمُتَفَكِّرُ قَدْ كَانَ اللهُ جَلَّ شَأْنُهُ وَلَا شَيْءَ غَيْرُهُ)) (2).

التَّعْلِيلُ:

أَوَّلًا: هَذِهِ نُصُوصٌ صَرِيحَةٌ مِنْ كِبَارِ مَشَايِخِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ تُؤَكِّدُ التِّزَامَ بِعَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاثِرِيَّةِ وَفُضَلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ: فِي نَفْيِ قَدَمِ الْعَالَمِ بِالنَّوْعِ أَوْ الْعَيْنِ مَعَ الْحَقِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

نَعَمْ؛ فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ: "كَانَ تَعَالَى وَحْدَهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، ثُمَّ خَلَقَ مَا شَاءَ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ" كَمَا جَاءَ فِي عَقِيدَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ، قَاضٍ فِي اعْتِقَادِ هَذَا الْأَخِيرِ بِأَنَّ اللَّهَ كَانَ وَحْدَهُ لَا فِي زَمَانٍ وَلَا فِي مَكَانٍ، فَلَمْ يَكُنْ جَلًّا وَعَزًّا مُتَّصِلًا بِالْعَالَمِ وَلَا مُنْفَصِلًا عَنْهُ، لَا قَرِيبًا بِالْمَسَافَةِ مِنْ شَيْءٍ وَلَا بَعِيدًا عَنْهُ كَذَلِكَ، لَا مُمَاسًا لَشَيْءٍ وَلَا مُحَاطًا لَهُ، لَا مُجَامِعًا لَشَيْءٍ وَلَا مُفَارِقًا لَهُ، فَلَا كَانَ رَبُّنَا فَوْقَ الْعَالَمِ، وَلَا تَحْتَهُ، وَلَا أَمَامَهُ، وَلَا خَلْفَهُ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَا عَنْ يَسَارِهِ؟!، فَهَذِهِ هِيَ عَقِيدَةُ أَهْلِ الْحَقِّ بِخِلَافِ الْمُجَسِّمَةِ التَّيَمِّيَّةِ فَعِنْدَهُمْ هَذِهِ الْأَوْصَافُ هِيَ بَعِينُهَا: صِفَةُ الْمَعْدُومِ لَا الْمَوْجُودِ، كَمَا صَرَّحَ شَيْخُهُمْ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِي بِهَذَا فِي تَوَالِيْفِهِ؟!

نَعَمْ؛ فَعَقِيدَةُ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ هَذِهِ عَلَى النَّقِيضِ تَمَامًا مِنْ عَقِيدَةِ التَّيَمِّيَّةِ وَأَدْعِيَاءِ السَّلَفِيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى إِبْتَاتِ قَدَمِ الْعَالَمِ بِالنَّوْعِ، وَالْقَوْلُ بِحُدُوثِ مَا يُسَمُّونَهُ بِالْأَفْعَالِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ الَّتِي يُحْدِثُهَا رَبُّهُمْ وَيُفْنِيهَا فِي ذَاتِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا تَبَعًا لِحَالِ الْمَخْلُوقِ؟!، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

ثَانِيًا: فَهَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعَةُ يَزْعُمُونَ كَشَيْخَهُمْ ابْنَ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِي حَامِلِ لُؤَاءِ هَذِهِ الْبِدْعَةِ الْخَطِيرَةِ، بِأَنَّ رَبَّهُمْ لَا زَالَ بِمَعِيَّةِ مَخْلُوقَاتِهِ؟!، بِمَعْنَى مَا مِنْ مَخْلُوقٍ إِلَّا وَقَبْلَهُ مَخْلُوقٌ آخَرٌ وَهَكَذَا التَّسْلُسُ فِي الْمَاضِي إِلَى لَا نَهَايَةٍ؟!، وَأَنَّ هَذَا الْهَذْيَانِ مِنْ تَمَامِ إِبْتَاتِ الْكَمَالِ لِرَبِّهِمْ؟!، إِذْ عِنْدَهُمْ: الْقَوْلُ بِأَنَّ: "اللَّهُ كَانَ

وَلَا مَخْلُوقٌ: يَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ تَعَالَى كَانَ مُعْطَلًا عَنِ الْفِعْلِ ثُمَّ صَارَ فَاعِلًا؟!... وَهَذَا فِيهِ نِسْبَةُ النِّقْصِ لِلرَّبِّ "عَدَمُ الْفِعْلِ" حَسَبَ فَهْمِهِمُ الْمُنْكَوسُ؟!..

لِأَجْلِ هَذَا التَّزَمَ الْمُشَيِّخُ عَلَى الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيُّ الْقَوْلَ بِ: "قَدَمِ الْعَالَمِ بِالنُّوعِ وَحُدُوثِهِ بِالْعَيْنِ": فَقَبِلَ أَنَّ يَخْلُقَ اللَّهُ عَيْنَ هَذَا الْعَالَمِ، كَانَ هُنَاكَ عَالَمًا غَيْرَ هَذَا، خَلَقَهُ اللَّهُ ثُمَّ أَفْنَاهُ لِيَخْلُقَ هَذَا الْمُشَاهَدَ، وَقَبْلَ ذَلِكَ الْعَالَمِ الْمُعْدَمِ كَانَ عَالَمًا غَيْرَهُ خَلَقَهُ اللَّهُ لِيُفْنِيَهُ فِيمَا بَعْدُ، وَهَكَذَا السَّلْسِلَةُ: يَخْلُقُ اللَّهُ عَالَمًا ثُمَّ يُفْنِيهِ إِلَى لَا بَدَايَةَ فِي الْمَاضِي؟!... فَاللَّهُ عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا بِالْفِعْلِ وَإِلَّا فَيَلْزِمُ نِسْبَةُ النِّقْصِ لَهُ تَعَالَى؟!، وَمَشِيئَةً اللَّهُ عِنْدَهُ قَدِيمَةً النَّوْعِ حَادِثَةً الْأَفْرَادِ، فَاللَّهُ عِنْدَهُ (أَحْدَثَ!) فِي نَفْسِهِ مَشِيئَةً لِيَخْلُقَ الْعَالَمَ؟!، فَلَزِمَهُ الْقَوْلُ بِخَلْقِ اللَّهِ لِصِفَاتِهِ وَإِنْ حَاوَلَ التَّمَلُّصَ مِنْ هَذَا بِطَرِيقَةِ بَيِّنَةِ الْعَوَارِ؟!، فَاللَّهُ عِنْدَهُ يَنْفَعِلُ بِمَخْلُوقَاتِهِ؟!، وَالْمَخْلُوقَاتُ تُؤَثِّرُ فِي الْكَمَالَاتِ الْإِلَهِيَّةِ؟!، فَاللَّهُ يَكْتَسِبُ كَمَالَاتٍ حَادِثَةً بَعْدَ خَلْقِ الْعَالَمِ؟!، وَيَلْزِمُ مِنْ هَذَا الْهَذْيَانِ إِثْبَاتُ النِّقْصِ لَهُ تَعَالَى؟! : فَاللَّهُ (أَكْمَلُ!) بَعْدَ خَلْقِ الْمَخْلُوقَاتِ مِنْهُ قَبْلُ؟!، وَمُلْتَزِمُ نِسْبَةُ النِّقْصِ لِلْخَالِقِ كَافِرٌ بِاتِّفَاقٍ.

ثَالِثًا: وَفِي الْحَقِيقَةِ هَذِهِ شُبْهَةٌ سَاقِطَةٌ تَقْدَحُ بِشَكْلِ قَبِيحٍ فِي أَصْلِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؟!، فَلَا مِصْدَاقَ لَوْجُودِ الْوَاجِبِ عِنْدَ الْقَائِلِ بِهَذِهِ الطَّامَّةِ إِلَّا بِمَعِيَّةِ

غَيْرِهِ مِنْ الْمُمْكِنَاتِ؟!، وَهَذَا فِيهِ مَا فِيهِ؟!...وَالْقَوْلُ بِمُقْتَضَى هَذِهِ الْبِدْعَةِ
الْحَاطِرَةِ يَسْتَلْزِمُ إِثْبَاتَ (الشَّرَكَةِ!) فِي صِفَةِ الْأَوَّلِيَّةِ الثَّابِتَةِ لِلْبَارِي جَلَّ وَعَلَا فِي
قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [الحديد:3]؟!...وَيَسْتَلْزِمُ أَيْضًا إِنكَارَ وُجُودِ
بِدَايَةِ لِلْخَلْقِ مَعَ أَنَّ الْقُرْآنَ يُؤَكِّدُ قَائِلًا: ﴿وَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ
ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [العنكبوت:19] وَيَقُولُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي
يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الرُّوم:27]؟!...وَيَسْتَلْزِمُ إِنكَارَ
وُجُودِ أَوَّلِ الْمَخْلُوقَاتِ مَعَ أَنَّ الْقُرْآنَ يَقُولُ: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ
نُعِيدُهُ﴾ [الأنبياء:104] وَالْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي
الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ كَمَا جَاءَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (3191): "كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ
شَيْءٌ غَيْرُهُ"؟!.

وَلِهَذَا رَدَّ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ عَلَى هَذَا الْحَرَّانِيِّ فَقَالَ: ((قَوْلُهُ: "كَانَ
اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ" تَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ بِلَفْظٍ: "وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ"
وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: "كَانَ اللَّهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ" وَهُوَ بِمَعْنَى: "كَانَ اللَّهُ وَلَا
شَيْءٌ مَعَهُ" وَهِيَ أَصْرَحُ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَثْبَتَ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا مِنْ رِوَايَةِ
الْبَابِ، وَهِيَ مِنْ مُسْتَشْنَعِ الْمَسَائِلِ الْمَنْسُوبَةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَوَقَفْتُ فِي
كَلَامٍ لَهُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ يُرْجَّحُ الرِّوَايَةَ الَّتِي فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى غَيْرِهَا، مَعَ
أَنَّ قَضِيَّةَ الْجُمُعِ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ تَقْتَضِي حَمْلَ هَذِهِ عَلَى الَّتِي فِي بَدْءِ الْخَلْقِ لَا
الْعَكْسَ، وَالْجُمُعُ يُقَدَّمُ عَلَى التَّرْجِيحِ بِالِاتِّفَاقِ)) (3).

وَالْحَقِيقَةُ، أَنَّ هُنَاكَ:

(أ) فَاعِلٌ قَدِيمٌ كَصِفَاتِهِ غَيْرُ مَسْبُوقٍ بَعْدَمٍ، وَهُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ لِكُلِّ شَيْءٍ:
﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الْفُرْقَان: 2]، مَوْصُوفٌ بِصِفَاتٍ قَدِيمَةٍ
يَصْدُرُ عَنْهَا الْفِعْلُ: الْقُدْرَةُ عِنْدَ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ، وَالتَّكْوِينُ عِنْدَ السَّادَةِ
الْمَاثِرِيَّةِ... فَالْبَارِي مُتَّصِفٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ أَزْلًا وَأَبَدًا، وَلَا يَتَوَقَّفُ وَصْفُهُ
بِهَا جَلٌّ وَعَزٌّ عَلَى وُجُودِ آثَارِهَا بِالْفِعْلِ... فَهِيَ صِفَاتٌ قَدِيمَةٌ قَدَمُ الذَّاتِ
الْعَلِيَّةِ الْمَوْصُوفَةِ بِهَا، فَلَا يَسْبِقُهَا وَلَا يَلْحَقُهَا عَدَمٌ، لِأَنَّهُ تَعَالَى كَامِلٌ فِي ذَاتِهِ
وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ أَزْلًا وَأَبَدًا... فَكَمَالُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ذَاتِي لَا يَفْتَقِرُ لِلْأَغْيَارِ،
فَهُوَ إِذَا جَلَّ وَعَزَّ مَوْصُوفٌ بِالْخَالِقِيَّةِ مَثَلًا أَزْلًا وَأَبَدًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْعَالَمَ
وَبَعْدَ خَلْقِهِ، وَسَوَاءٌ أَخْلَقَ الْمَخْلُوقَاتِ أَمْ لَا، فَصِفَاتُهُ تَعَالَى كَذَاتِهِ لَا تَتَأَثَّرُ
بِوُجُودِ الْمَخْلُوقِ الْمُمْكِنِ وَلَا بَعْدَمِهِ، فَلَا يَلْحَقُ صِفَاتُهُ تَعَالَى التَّبَدُّلُ وَلَا
التَّغْيِيرُ لِأَنَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [الْعَنْكَبُوت: 6].

(ب) فِعْلٌ حَادِثٌ، وَهُوَ تَأْثِيرُ الصِّفَةِ فِي تَخْصِيصِ الْمَخْلُوقِ بِبَعْضِ مَا يَجُوزُ
عَلَيْهِ مِنْ أَوْجِهٍ الْمُمْكِنَاتِ مِنْ: الْإِيجَادِ وَالْإِمْدَادِ وَالْإِعْدَامِ، فَالْفِعْلُ يَقُومُ
بِالْمَخْلُوقِ لَا بِالْخَالِقِ، لِأَنَّ اللَّهَ - كَمَا سَبَقَ التَّنْوِيهِ إِلَيْهِ - مَوْصُوفٌ أَزْلًا وَأَبَدًا
بِإِحْيَاءِ الْمَوْتَى مَثَلًا، وَهُوَ تَعَالَى: الْمُحْيِي لِلْمَوْتَى حَقًّا قَبْلَ فِعْلِ الْإِحْيَاءِ.
وَهُوَ تَعَالَى الْمَوْصُوفُ أَزْلًا وَأَبَدًا بِالْإِمَاتَةِ وَهُوَ الْمُمِيتُ حَقًّا قَبْلَ صُدُورِ فِعْلِ
الْإِمَاتَةِ. وَالْبَارِي مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ هُوَ الشَّافِي، وَهُوَ الشَّافِي حَقًّا أَزْلًا وَأَبَدًا قَبْلَ

إِشْفَاءِ الْمَرْضَى، وَاللَّهُ مَوْصُوفٌ أَزْلًا وَأَبَدًا بِالتَّرْزِيقِ وَهُوَ الرِّزْقُ قَبْلَ فِعْلِ
التَّرْزِيقِ، وَهَكَذَا.

(ت) مَفْعُولٌ: حَادِثٌ، وَهُوَ نَتِيجَةُ الْفِعْلِ أَيِ: الْمَخْلُوقِ.

فَقَوْلُ الْمُسْلِمِ: أَحْيَا اللَّهُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا، مَعْنَاهُ أَنَّ:
الْفَاعِلَ: هُوَ الْبَارِي الْفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ، وَالصِّفَةُ: هِيَ "الْإِحْيَاءُ" قَدِيمَةٌ وَلَيْسَتْ
حَادِثَةً لِأَنَّ اللَّهَ مَوْصُوفٌ بِ: "إِحْيَاءِ الْأَرْضِ" قَبْلَ فِعْلِ "الْإِحْيَاءِ"، وَالْفِعْلُ:
"إِحْيَاءِ الْأَرْضِ"، وَهُوَ حَادِثٌ حَدَثَ بَعْدَ مَوْتِ الْأَرْضِ... وَعَلَى هَذَا
فَالْحَادِثُ هُوَ الْفِعْلُ: إِحْيَاءُ، إِمَاتَةٌ... الخ، وَلَيْسَتْ الصِّفَةُ الْقَدِيمَةُ: الْإِحْيَاءُ،
وَالْإِمَاتَةُ... الخ.

فَكَمَا تَرَى، فَالصِّفَةُ قَدِيمَةٌ وَالْحَادِثُ هُوَ أَثَرُ الصِّفَةِ أَيِ: الْمَفْعُولُ الْمَخْلُوقُ،
فَلَا إِشْكَالَ كَمَا يُهَوِّشُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُ؟!، وَلِهَذَا قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي
عَقِيدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ: "لَيْسَ مُنْذُ خَلَقَ الْخَلْقَ اسْتَفَادَ اسْمَ الْخَالِقِ وَلَا بِإِحْدَاثِهِ
الْبَرِيَّةِ اسْتَفَادَ اسْمَ الْبَارِي لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبٌ، وَ مَعْنَى الْخَالِقِ وَلَا
مَخْلُوقٌ كَمَا أَنَّ "مُحْيِي الْمَوْتِ" بَعْدَمَا أَحْيَاهُمْ اسْتَحَقَّ هَذَا الْاسْمَ قَبْلَ
إِحْيَائِهِمْ كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ ذَلِكَ: بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ قَدِيرٌ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ
وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ سَلَامَةُ الْقُضَاعِي الْعَزَامِي الشَّافِعِي (ت: 1376هـ):
 ((وَقَوْلُ السَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: إِنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَتَجَدَّدْ لَهُ بِخَلْقِ الْأَشْيَاءِ اسْمُ
 الْخَالِقِ. أَرَدُوا بِهَذَا الْإِسْمِ الشَّرِيفِ أَنَّهُ: الْقَادِرُ عَلَى الْخَلْقِ إِذَا شَاءَ. كَمَا أَنَّهُ
 تَعَالَى مَوْصُوفٌ الْآنَ بِأَنَّهُ بَاعِثٌ مَنْ فِي الْقُبُورِ. بِمَعْنَى: أَنَّهُ الْقَادِرُ عَلَى ذَلِكَ
 إِذَا شَاءَ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ [الإنسان: 22] أَي: الْإِنْسَانِ.
 وَهَكَذَا الْكَلَامُ فِي كُلِّ أَسْمَائِهِ تَعَالَى الْفِعْلِيَّةِ. كَالرَّازِقِ وَالْمُحْيِ
 وَالْمُمِيتِ. فَهُوَ مَوْصُوفٌ بِهَا: أَزَلًا. بِمَعْنَى: أَنَّهُ الْقَادِرُ عَلَى ذَلِكَ إِذَا شَاءَ.
 وَقَدْ أَرَادُوا رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِهَذَا أَنَّ يُبَيِّنُوا لِلْأُمَّةِ أَنَّ تَأْخِيرَهُ تَعَالَى لِلْأَشْيَاءِ إِلَى
 مَوَاقِيتِهَا الَّتِي حَدَّدَهَا بِإِرَادَتِهِ لَيْسَ عَنْ عَجْزٍ مِنْهُ -تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ- وَإِنَّمَا هَذَا
 التَّأْخِيرُ لِأَنَّهُ هَكَذَا شَاءَهُ، فَهُوَ إِذَا قَدَّمَ أَوْ أَخَّرَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَنْ ضَعْفٍ فِي
 قُدْرَتِهِ، أَوْ قُصُورٍ فِي نَفُوذِ إِرَادَتِهِ جَلَّ وَعَزَّ. بَلْ بِمَشِئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ كَانَ مَا شَاءَ
 عَلَى مَا شَاءَ)) (4).

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: 68]، فَاللَّهُ يَخْلُقُ
 بِالْمَشِئَةِ وَالِاخْتِيَارِ، فَلَوْ شَاءَ رَبُّنَا أَلَّا يَخْلُقَ الْعَالَمَ أَصْلًا فَلَا رَادَّ لِمَشِئَتِهِ
 وَإِرَادَتِهِ تَعَالَى. فَعِنْدَيْهِ يُقَالُ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ: هَبْ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَشَأْ خَلْقَ
 الْعَالَمِ... فَهَلْ سَيَكُونُ حِينَهَا تَعَالَى نَاقِصًا فِي كَمَالِهِ أَمْ لَا؟!، فَإِنْ قُلْتَ: لَا؛
 بَطَلَ تَفَلُّسُفُكَ فِي قَدَمِ الْعَالَمِ بِالنُّوعِ؟!، وَإِنْ قُلْتَ: نَعَمْ، فَهَذَا كُفْرٌ
 بِاتِّفَاقٍ؟!.

رَابِعًا: بَعْضُ التَّيْمِيَّةِ يَرُفُضُونَ عَقِيدَةَ شَيْخِهِم ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِي فِي إِثْبَاتِ تَسْلُسُلِ الْحَوَادِثِ فِي الْمَاضِي إِلَى لَا بَدَايَةِ:

ثُمَّ إِنَّ السُّلْسِلَةَ لَيْسَتْ إِلَّا بِمَجْمُوعِ أَفْرَادٍ مُجْتَمِعَةٍ، وَكُلُّ فَرْدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَفْرَادِ فَهُوَ مَخْلُوقٌ حَادِثٌ بَعْدَ عَدَمٍ، فَيَلْزَمُ قَطْعًا حُدُوثَ الْجُمْلَةِ؟!، وَلِهَذَا قَالَ الْهَرَّاسُ (التَّيْمِي!) : ((وَلَكِنَّا نَتَعَجَّلُ فَنَقُولُ إِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ قَدْ بَنَى عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ: "قَدَمُ الْجِنْسِ وَحُدُوثُ الْأَفْرَادِ" كَثِيرًا مِنَ الْعَقَائِدِ وَجَعَلَهَا مِفْتَاحًا لِحَلِّ مَشَاكِلَ كَثِيرَةٍ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَهِيَ قَاعِدَةٌ لَا يَطْمَئِنُّ إِلَيْهَا الْعَقْلُ كَثِيرًا، فَإِنَّ الْجُمْلَةَ لَيْسَتْ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنَ الْأَفْرَادِ مُجْتَمِعَةٍ، فَإِذَا فَرَضَ أَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنْهَا حَادِثٌ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ حُدُوثُ الْجُمْلَةِ قَطْعًا))؟! (5).

وَقَالَ أَيْضًا: ((وَهَكَذَا كَانَتْ مَسْأَلَةُ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى صَعْبَةً شَائِكَةً لَا يَطْمَئِنُّ فِيهَا الْإِنْسَانُ إِلَى رَأْيٍ، فَإِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ بَعْدَ أَنْ أَوْرَدَ الْمَذَاهِبَ الْمُخْتَلِفَةَ فِيهَا وَنَقَدَهَا كَمَا سَبَقَ، أَخَذَ فِي تَقْرِيرِ مَذْهَبِهِ الَّذِي يَدَّعِي أَنَّهُ مَذْهَبُ السَّلَفِ. وَلَكِنْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَآخِذِ مَا سَبَقَ أَنْ أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنْ تَجْوِيزِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ تَعَالَى وَابْتِنَائِهِ عَلَى تِلْكَ الْقَاعِدَةِ الْفَلَسَفِيَّةِ الَّتِي تَقُولُ: ب: "قَدَمُ الْجِنْسِ مَعَ حُدُوثِ أَفْرَادِهِ" وَهِيَ قَاعِدَةٌ يَصْعُبُ تَصَوُّرُهَا كَمَا قُلْنَا)) (6).

وَقَالَ أَيْضًا: ((وَلَكِنْ كَيْفَ يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ بِقَدَمِ جِنْسِ الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ مَعَ حُدُوثِ أَحَادِهَا، وَهَلْ الْجِنْسُ شَيْءٌ آخَرُ غَيْرِ الْأَفْرَادِ مُجْتَمِعَةٍ كَمَا

قَرَرْنَا، وَهَلْ لِلْكُلِّيِّ وُجُودٌ إِلَّا فِي ضَمَنِ جُزْئِيَّاتِهِ، فَإِذَا كَانَ كُلُّ جُزْئِيٍّ مِنْ جُزْئِيَّاتِهِ حَادِثًا فَكَيْفَ يَكُونُ الْكُلِّيُّ قَدِيمًا؟! (7).

وَقَالَ الْأَلْبَانِي: ((وَلَقَدْ أَطَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْكَلَامِ فِي رَدِّهِ عَلَى الْفَلَسِيفَةِ مُحَاوَلًا إِبْطَاتِ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا، وَجَاءَ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ بِمَا تَحَارُّ فِيهِ الْعُقُولُ وَلَا تَقْبَلُهُ أَكْثَرُ الْقُلُوبِ، حَتَّى اتَّهَمَهُ خُصُومُهُ بِأَنَّهُ يَقُولُ بِأَنَّ الْمَخْلُوقَاتِ قَدِيمَةٌ لَا أَوَّلَ لَهَا، مَعَ أَنَّهُ يَقُولُ وَيُصَرِّحُ بِأَنَّ مَا مِنْ مَخْلُوقٍ إِلَّا وَهُوَ مَسْبُوقٌ بِالْعَدَمِ، وَلَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَقُولُ بِتَسْلُسُلِ الْحَوَادِثِ إِلَى مَا لَا بَدَايَةَ لَهُ (8)، كَمَا يَقُولُ هُوَ وَغَيْرُهُ بِتَسْلُسُلِ الْحَوَادِثِ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ؛ فَذَلِكَ الْقَوْلُ مِنْهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ بَلْ هُوَ مَرْفُوضٌ... وَكَمْ كُنَّا نَوَدُّ أَنْ لَا يَلِجَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْمَوْلُجَ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ شَيْءٌ بِالْفَلَسِيفَةِ وَعِلْمُ الْكَلَامِ الَّذِي تَعَلَّمْنَا مِنْهُ التَّحْذِيرَ وَالتَّنْفِيرَ مِنْهُ))؟! (9) وَتَأَمَّلْ كَيْفَ يَلِينُ وَيُزْخِي الطَّرْفَ هَذَا الْأَلْبَانِي أَمَامَ انْتِهَاكِ شَيْخِهِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ لِسِيَاكِ أَصُولِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَيَقُولُ: ((وَكَمْ كُنَّا نَوَدُّ أَنْ لَا يَلِجَ...)) وَكَأَنَّ الرَّجُلَ خَالَفَ فِي الْفُرُوعِ؟!... مَعَ أَنَّ هَذَا الْأَلْبَانِي يُقِيمُ الدُّنْيَا وَلَا يُفْعِدُهَا عَلَى مَسَائِلِ كَإِحْيَاءِ لَيْلَةِ الْمَوْلِدِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْفُرْعِيَّاتِ؟!، فَاَنْظُرْ مَاذَا تَرَى؟!.

خَامِسًا: بَعْضُ أَقْوَالِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَاتَّبَاعِهِ فِي إِبْطَاتِ هَذِهِ الْبِدْعَةِ الْخَطِيرَةِ:

لَمَّا ذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ فِي كِتَابِهِ "مَرَاتِبَ الْإِجْمَاعِ" إِجْمَاعَ أُمَّةِ التَّوْحِيدِ عَلَى أَنَّ لَمْ يَزَلْ وَحْدَهُ ثُمَّ خَلَقَ الْمَخْلُوقَاتِ وَحَكَى الْحُكْمَ بِكُفْرِ كُلِّ مَنْ يُخَالِفُ فِي هَذِهِ الْعَقِيدَةِ الْبَيِّنَةِ فَقَالَ: ((اتَّفَقُوا أَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ غَيْرُهُ، وَأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَحْدَهُ، وَلَا شَيْءٌ غَيْرُهُ مَعَهُ، ثُمَّ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا كَمَا شَاءَ، وَأَنَّ النَّفْسَ مَخْلُوقَةً، وَالْعَرْشَ مَخْلُوقًا، وَالْعَالَمَ كُلَّهُ مَخْلُوقًا)) (10) تَعَقَّبَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مُمَهَّدًا لِحُشْوِ مُعْتَقَدِهِ الْفَاسِدِ، فَقَالَ: ((وَأَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ حِكَايَتُهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى كُفْرِ مَنْ نَازَعَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يَزَلْ وَحْدَهُ وَلَا شَيْءٌ غَيْرُهُ مَعَهُ، ثُمَّ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ كَمَا شَاءَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا تُنْسَبُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّم)) (11)؟!... ثُمَّ وَضَّحَ الْحَرَّانِيُّ عَقِيدَتَهُ أَكْثَرَ لِيَصِلَ إِلَى أَنَّهُ لَا مَحْذُورَ فِي إِعْتِقَادِ قَدَمِ جِنْسِ الْمَخْلُوقَاتِ مَعَ اللَّهِ!، فَقَالَ: ((وَلَكِنْ الْإِجْمَاعُ الْمَعْلُومُ هُوَ مَا عَلِمَتْ الْأُمَّةُ أَنَّ اللَّهَ بَيَّنَّهُ فِي الْقُرْآنِ وَهُوَ أَنَّ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، فَإِذَا ادَّعَى الْمُدَّعِي الْإِجْمَاعَ عَلَى هَذَا، وَتَكْفِيرَ مَنْ خَالَفَ هَذَا، كَانَ قَوْلُهُ مُتَوَجِّهًا، وَلَيْسَ فِي خَبَرِ اللَّهِ، أَنَّهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، مَا يَنْفِي وُجُودَ مَخْلُوقٍ قَبْلَهُمَا، وَلَا يَنْفِي أَنَّهُ خَلَقَهُمَا مِنْ مَادَّةٍ كَانَتْ قَبْلَهُمَا)) (12)؟!.

بَلْ إِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ يُصْرِّحُ أَلَّا مُحْذَرٌ شَرْعِي وَلَا عَقْلِي فِي اعْتِقَادِ قَدَمِ نَوْعِ
 الْمَخْلُوقَاتِ مَعَ اللَّهِ وَأَنَّ هَذِهِ الْمَعِيَّةَ (كَمَالُ!) فِي حَقِّهِ جَلٍّ وَعَزٍّ!، فَيَقُولُ:
 ((وَأِنْ قُدِّرَ أَنَّ نَوْعَهَا [يَقْصِدُ نَوْعَ الْمَخْلُوقَاتِ] لَمْ يَزَلْ مَعَهُ، فَهَذِهِ الْمَعِيَّةُ
 لَمْ يَنْفِهَا شَرْعٌ وَلَا عَقْلٌ، بَلْ هِيَ مِنْ كَمَالِهِ)) (13)؟!... وَهُوَ لَا يَجِدُ أَيَّ
 غَضَاضَةٍ فِي أَنْ يُلْقَفَ لِلْسَّلَفِ بِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ تَعَالَى يُقَلِّبُ الْمَادَّةَ لِلْخَلْقِ! فَهُوَ
 جَلٌّ وَعَزٌّ يَخْلُقُ الْخَلْقَ مِنْ خَلْقٍ قَبْلَهُ وَهَكَذَا إِلَى مَا لَا بَدَايَةَ!؟، قَالَ: ((وَهَذَا
 الْقَوْلُ وَهُوَ الْقَوْلُ: "فِي خَلْقِ اللَّهِ لِلْأَجْسَامِ الَّتِي يُشَاهَدُ حَدُوثَهَا أَنَّهُ
 يُقَلِّبُهَا وَيُحِيلُهَا مِنْ جِسْمٍ إِلَى جِسْمٍ"، هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْفُقَهَاءُ
 قَاطِبَةً وَالْجُمْهُورُ)) (14)؟!.

وَيُؤَكِّدُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَذْكُرْ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ جَلٌّ وَعَزٌّ يَخْلُقُ مِنْ عَدَمٍ؟! بَلْ
 إِنَّ الْمُشَاهِدَ أَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ الْخَلْقَ مِنْ خَلْقٍ آخَرَ وَهَلُمَّ جَرًّا؟! قَالَ:
 ((وَالْمَشْهُودُ الْمَعْلُومُ لِلنَّاسِ إِنَّمَا هُوَ إِحْدَاثُهُ لِمَا يُحْدِثُهُ مِنْ غَيْرِهِ، لَا
 إِحْدَاثًا مِنْ غَيْرِ مَادَّةٍ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ
 شَيْئًا﴾ [مَرْيَم: 9] وَلَمْ يَقُلْ: خَلَقْتُكَ لَا مِنْ شَيْءٍ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ
 كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النُّور: 45] وَلَمْ يَقُلْ: خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ لَا مِنْ شَيْءٍ،
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الْأَنْبِيَاء: 30] ((15)؟!،
 وَقَالَ أَيْضًا: ((فَكَوْنُ الشَّيْءِ مَخْلُوقًا مِنْ مَادَّةٍ وَعُنْصُرٍ، أَبْلَغُ فِي الْعُبُودِيَّةِ
 مِنْ كَوْنِهِ خُلِقَ لَا مِنْ شَيْءٍ)) (16)?!.

وَقَالَ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ: ((إِنَّ الْعَوَالِمَ الَّتِي سَبَقَتْ هَذَا الْعَالَمَ كَثِيرَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ لَا نَعْلَمُهَا، اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَعْلَمُهَا. وَهَذَا مَا قِيلَ: إِنَّهُ يُسَمَّى بِقَدَمِ جِنْسِ الْمَخْلُوقَاتِ، أَوْ مَا يُسَمَّى بِالْقَدَمِ النَّوْعِيِّ لِلْمَخْلُوقَاتِ... الْمُهْمُ أَنْ يَتَقَرَّرَ فِي ذَهْنِكَ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِأَجْلِ كَمَالِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنَّ غَيْرَ قَوْلِهِمْ فِيهِ تَنْقُصُ لِلرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ بِكَوْنِهِ مُعْطًى عَنْ صِفَاتِهِ أَوْ بِكَوْنِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُعْطًى أَنْ يَفْعَلَ، وَأَنَّ تَظْهَرَ آثَارَ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ قَبْلَ خَلْقِ هَذَا الْعَالَمِ الْمَعْلُومِ أَوْ الْمَنْظُورِ)) (17)؟!... وَهَذَا مِنَ الْكَذِبِ الْمَفْضُوحِ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ وَيَكْفِي فِي كَشْفِ زَيْفِهِ قَوْلُ الْإِمَامِ الطَّحَاوِيِّ فِي عَقِيدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ؟!.

وَقَالَ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرِ الْبَرَّاكِ مُتَعَقِّبًا الْإِمَامَ الطَّحَاوِيَّ فِي قَوْلِهِ بِوُجُودِ أَوَّلِ الْمَخْلُوقَاتِ: ((وَقَوْلُهُ [الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ]: "لَيْسَ بَعْدَ خَلْقِ الْخَلْقِ اسْتِفَادَ اسْمِ الْخَالِقِ" يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَمْنَعُ تَسْلُسُلَ الْحَوَادِثِ فِي الْمَاضِي؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: "لَيْسَ بَعْدَ خَلْقِ الْخَلْقِ"، وَلَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبٍ " كَأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ لِحَنِسِ الْمَخْلُوقَاتِ بَدَايَةَ؟! (18)، لَكِنْ هَلْ يَقُولُ: إِنَّ دَوَامَ الْحَوَادِثِ فِي الْأَزَلِ مُمْتَنِعٌ؟ أَوْ يَقُولُ: إِنَّهُ مُمَكِّنٌ لَكِنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ؟ فِيهِ اخْتِمَالٌ. وَالْمُنْكَرُ هُوَ الْقَوْلُ بِامْتِنَاعِ تَسْلُسُلِ الْحَوَادِثِ فِي الْمَاضِي، لَكِنْ هَلْ هُوَ وَاقِعٌ -أَي: أَنَّ الْمَخْلُوقَاتِ لَمْ تَزَلْ فِعْلًا- أَوْ هُوَ مُمَكِّنٌ لَكِنَّهُ لَمْ يَقَعْ؟ الْأَمْرُ فِي هَذَا وَاسِعٌ)) (19)؟!... إِذَا: فَكِبَارُ

مَشَايِخِ الْوَهَّابِيَّةِ يَعْتَبِرُونَ عَقِيدَةَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّ اللَّهَ كَانَ وَحْدَهُ، مِنْ الْعَقَائِدِ الْمُنْكَرَةِ؟!.

وَقَالَ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ عَبْدُ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِي: ((فَالْمَخْلُوقَاتُ مِثْلُ: النَّبَاتِ، وَالْحَيَوَانَ، وَالْأَشْجَارِ، وَالطُّيُورِ، وَالْحَيَوَانَاتِ، وَالسَّمَاوَاتِ، وَالْأَرْضِينَ... إِلَى غَيْرِهَا؛ تُسَمَّى: حَوَادِثُ مُتَسَلِّسَةٍ. وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: الْحَوَادِثُ مُتَسَلِّسَةٌ -أَيُّ: مُسْتَمِرَّةٌ- فِي الْمَاضِي؛ بِمَعْنَى: أَنَّ الرَّبَّ لَمْ يَزَلْ يَفْعَلُ وَيَخْلُقُ خَلْقًا بَعْدَ خَلْقٍ إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ فِي الْأَزَلِ، وَلَكِنْ كُلُّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ، مَسْبُوقٌ بِالْعَدَمِ، مَوْجُودٌ بِإِيجَادِ اللَّهِ لَهُ، لَيْسَ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ... وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَأَهْلِ الْكَلَامِ: إِلَى أَنَّ الْحَوَادِثَ مُتَسَلِّسَةً فِي الْمُسْتَقْبَلِ، إِلَّا أَنَّهَا غَيْرُ مُتَسَلِّسَةٍ فِي الْمَاضِي، وَأَثْبَتُوا فَتْرَةً كَانَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ فِيهَا مُعْطَلًا عَنِ الْعَمَلِ وَالْفِعْلِ وَالْكَلَامِ)) (20)؟!... وَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ: ((وَأَثْبَتُوا فَتْرَةً كَانَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ فِيهَا مُعْطَلًا)) فَالْأَشَاعِرَةُ يُثْبِتُونَ صِفَةَ الْأَوَّلِيَّةِ لِلَّهِ بِمَعْنَى سَلْبِ سَبْقِ الْعَدَمِ عَنْ وُجُودِهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ كَانَ وَحْدَهُ وَلَا زَمَانَ وَلَا مَكَانَ، وَهَذَا الْجَاهِلُ يَدَّعِي أَنَّهُمْ يُثْبِتُونَ وُجُودَهُ تَعَالَى فِي (فَتْرَةٍ!) زَمَنِيَّةٍ!.

وَقَالَ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ: ((لَكِنْ لِيَكُنْ مَعْلُومًا أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ خَلَاقًا، وَأَنَّ هُنَاكَ مَخْلُوقَاتٍ غَيْرَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ... فَهُنَاكَ مَخْلُوقَاتُ

قَبْلَ السَّمَوَاتِ وَقَبْلَ الْعَرْشِ لَا نَعْرِفُ مَا هِيَ، لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ
فَعَالًا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ قِدَمَ الْمَفْعُولِ كَقِدَمِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ
أَنَّ الْمَفْعُولَ مَسْبُوقٌ بِالْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ نَتِيجَةُ فِعْلِ الْفَاعِلِ... وَعَلَى
ذَلِكَ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِنَا بِقِدَمِ الْحَوَادِثِ أَنْ تَكُونَ قَدِيمَةً كَقِدَمِ اللَّهِ، وَأَنْ
تَكُونَ شَرِيكَةً لِلَّهِ فِي الْوُجُودِ... وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ [الإمام السَّفَّارِينِي الحَنْبَلِي]:
"وَضَلَّ مَنْ أَثْنَى عَلَيْهَا بِالْقِدَمِ" إِنْ أَرَادَ مَنْ أَثْنَى عَلَيْهَا بِالنَّوعِ فَلَيْسَ
بِصَحِيحٍ، وَإِنْ أَرَادَ مَنْ أَثْنَى عَلَيْهَا بِالْعَيْنِ فَهَذَا صَحِيحٌ ((21))؟! وَهَذِهِ
سَفْسَطَةٌ مُتَنَاقِضَةٌ لَا يُحْتَاجُ فِي رَدِّهَا أَكْثَرُ مِنْ حِكَايَتِهَا!.

وَقَالَ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ ابْنُ جَبْرِينَ: ((وَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَكُونَ مُعْتَقِدًا
لِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ، مِنْ كَوْنِهِ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ... وَيَعْتَقِدُ
أَيْضًا أَنَّهُ هُوَ الْمُتَفَرِّدُ بِإِيجَادِهِمْ وَخُودِهِ وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ أَوْجَدَهُمْ غَيْرُهُ.
وَكَوْنُهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ قَبْلَهُمْ خَلَقَ غَيْرَهُمْ، وَقَبْلَ الْخَلْقِ خَلْقٌ، وَقَبْلَ الْأَوَّلِينَ
أَوَّلُونَ، هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ الَّتِي لَمْ يُطْلِعْنَا اللَّهُ عَلَيْهَا، فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ كَانَ
قَبْلَ ذَلِكَ، وَبِأَفْعَالِهِ قَبْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّنَا نَعْتَقِدُ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ
وَأِنْ لَمْ تَظْهَرْ آثَارُهَا، كَمَا مَرَّ بِنَا فِي قَوْلِ الْمَاتِنِ -الإمام الطَّحَاوِي-:
"لَيْسَ بَعْدَ خَلْقِ الْخَلْقِ اسْتِفَادَ اسْمِ الْخَالِقِ، وَلَا بِإِحْدَاثِهِ الْبَرِيَّةِ اسْتِفَادَ
اسْمِ الْبَارِي"، بَلْ هُوَ مُتَسَمَّى بِالْخَالِقِ قَبْلَ أَنْ يَبْدَأَ بِالْخَلْقِ، وَمُتَسَمَّى
بِالرَّازِقِ قَبْلَ أَنْ يُوجِدَ الْخَلْقَ الَّذِينَ يَرْزُقُهُمْ؛ لِأَنَّهُ خَالِقٌ بِالْقُوَّةِ وَإِنْ لَمْ

يَكُنْ خَالِقًا بِالْفِعْلِ. وَتَتَوَقَّفُ عَنْ تَسْلُسِلِ الْحَوَادِثِ فِي الْمَاضِي، وَنَقُولُ:
 الْأَمْرُ غَيْبٌ، وَلَمْ يُخْبِرْنَا اللَّهُ تَعَالَى بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لَنَا التَّدْخُلُ فِي
 هَذِهِ الْأُمُورِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا يَضُرُّ جَهْلُهَا، وَلَا يُفِيدُ عِلْمُهَا، وَقَدْ
 تَوَقَّعُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَيْرَةِ وَالِاضْطِرَابِ، وَالْمُسْلِمُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى مَا
 فِيهِ فَايِدَةٌ لَهُ فِي الْعَقِيدَةِ (22)؟! وَهَذَا مِنْ جِهَةٍ فِيهِ رَدٌّ عَلَى ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَمَنْ
 سَلَكَ مَسْلَكَهُ الْبَاطِلُ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فِيهِ مُحَاوَلَةُ التَّوَقُّفِ فِي
 الْمَسْأَلَةِ؟! وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا التَّدْبُذِّ مِنْ تَنَاقُضٍ بَيْنِ الْعَوَارِ.

وَفَذَلِكَ الْكَلَامُ، أَنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ جَمِيعُهَا بَدْعُ خَطِيرَةٌ تَقْدَحُ فِي أَصْلِ الْعَقِيدَةِ
 الْإِسْلَامِيَّةِ.

(1) رِسَالَةُ الْعُقَايِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ مِنْ رِوَايَةِ وَتَعْلِيْقِ تَلْمِيذِهِ: مُحَمَّدٍ
 الصَّالِحِ رَمَضَانَ (ص: 70)، مَكْتَبَةُ الشَّرْكَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ مِرَازَقَهُ بُودَاوُدَ وَشُرَكَائُهُمَا.

(2) جَرِيدَةُ الْبَلَاغِ الْجَزَائِرِيِّ: 1349هـ-1931م العدد: 203، نَقْلًا عَنْ:
 [الشَّيْخِ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِيِّ حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (219/2)، دَارُ زَمُورَةَ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ-
 الْجَزَائِرِ، طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ: 2013م].

(3) فَتْحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (410/13)، الْمَطْبَعَةُ السَّلَفِيَّةُ.

(4) الْبَرَاهِينُ السَّاطِعَةُ فِي رَدِّ بَعْضِ الْبَدْعِ الشَّائِعَةِ (ص: 496) لِلْعَلَامَةِ الْمُحَدِّثِ
 الْفَقِيهِ الصُّوفِيِّ الْأُسْتَاذِ الشَّيْخِ سَلَامَةِ الْقُضَاعِيِّ الْعَزَّامِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت: 1376هـ)،
 مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ

(5) ابن تَيْمِيَّة السَّلَفِي (ص:122)، تَأْلِيْف: مُحَمَّد خَلِيل هَرَّاس، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّة-بَيْرُوت.

(6) الْمَصْدَرُ السَّابِق: ابْن تَيْمِيَّة السَّلَفِي (ص:124).

(7) الْمَصْدَرُ السَّابِق: ابْن تَيْمِيَّة السَّلَفِي (ص:127-128).

(8) يَقُول الدُّكْتُور الْوَهَّابِي سَفَر الْحَوَالِي فِي ثَنَائَا مُنَاقَشَتِهِ لِكَلَام الْأَلْبَانِي الْمَذْكُور: ((وَيَبْدُو لِي أَنَّ الشَّيْخ الْأَلْبَانِي لَمْ يَقْرَأْ كَلَامَ شَيْخ الْإِسْلَام فَهُوَ يُحِيلُ عُمُومًا إِلَى كُتُبِهِ عُمُومًا وَأَجْزَمُ أَنَّهُ لَوْ قَرَأَهُ مَعَ مَا أُوتِيَ مِنَ التَّجَرُّدِ وَدَقَّةِ الْفَهْمِ لَأَقْرَهُ وَأَيَّدَهُ))؟! مِنْ تَقْدِيمِ الدُّكْتُور لِكِتَاب [قِدَم الْعَالَمِ وَتَسْلُسُلِ الْحَوَادِثِ] لِكَامِلَةِ الْكُوَارِي (هَامِش ص:21)]. وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا التَّصْرِيحِ إِتِّهَامُ الْأَلْبَانِي بِالْخَوْضِ فِي الْمَسَائِلِ الْعَقْدِيَّةِ الْعَوِيصَةِ بِدُونِ عِلْمٍ وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ!.

(9) سِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَشَيْءٌ مِنْ فَقْهِهَا وَفَوَائِدُهَا (1/258)، مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الرِّيَّاض، الطَّبْعَةُ الْأُولَى.

(10) مَرَاتِبُ الْإِجْمَاعِ لِابْنِ حَزْمِ الظَّاهِرِيِّ وَمَعَهُ: نَقْدُ مَرَاتِبِ الْإِجْمَاعِ لِابْنِ تَيْمِيَّة (ص:220)، مَنَشُورَاتُ دَارِ الْآفَاقِ الْجَدِيدَةِ.

(11) الْمَصْدَرُ السَّابِق: (ص:221).

(12) الْمَصْدَرُ السَّابِق: (ص:222).

(13) مَجْمُوعُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّة (18/135)، دَارُ الْوَفَاءِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ -ج.م.ع- الْمَنْصُورَةُ، الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ.

(14) مَجْمُوعُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّة (17/137).

(15) النُّبُوتَاتُ لِابْنِ تَيْمِيَّة (1/322)، مَكْتَبَةُ أَضْوَاءِ السَّلَفِ-الرِّيَّاض، الطَّبْعَةُ الْأُولَى.

(16) المَصْدَرُ السَّابِقُ: (325/1).

(17) شَرْحُ الطَّحَاوِيَّةِ، لِلدُّكْتُورِ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ آلِ الشَّيْخِ (110/1-111)، دَارُ الْمَوْدَّةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ - الْمَنْصُورَةِ.

(18) تَأَمَّلِ الْإِسْتِغْرَابَ!.

(19) شَرْحُ الطَّحَاوِيَّةِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ الْبَرَّاكِ (ص: 62)، دَارُ التَّدْمُرِيَّةِ: الرِّيَّاضُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى.

(20) الْهِدَايَةُ الرَّبَّانِيَّةُ فِي شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ لِعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاجِحِيِّ (78/1)، دَارُ التَّوْحِيدِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى.

(21) شَرْحُ الْعَقِيدَةِ السَّفَّارِيَّةِ لِابْنِ الْعُثَيْمِينَ (ص: 317-318)، دَارُ الْوَطَنِ لِلنَّشْرِ: الرِّيَّاضُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1426هـ.

(22) الرِّيَّاضُ النَّدِيَّةُ عَلَى شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ لِعَبْدِ اللَّهِ الْجَبَرِيِّ (453/1-454)، دَارُ الصُّمَيْعِيِّ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ.

قَالَ رَئِيسُ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ (ت: 1940م) عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ [الْفُرْقَان: 28]، مَا نَصُّهُ: ((«الْخَلِيلُ»: فَعِيلٌ بِمَعْنَى «فَاعِلٍ»، وَهُوَ: مَا تَخَلَّلَتْ مَوَدَّتُهُ الْقَلْبَ وَامْتَزَجَتْ بِالنَّفْسِ فَكَانَتْ لَهُ مَكَانَةً مِنْهُمَا وَسُلْطَانٌ عَلَيْهِمَا. هَذَا فِي جَانِبِ الْخَلْقِ.

وَأَمَّا فِي جَانِبِ اللَّهِ تَعَالَى فَبِالْمَعْنَى الَّذِي يَلِيقُ بِقُدْسِهِ وَتَنْزِيهِهِ، فِإِبْرَاهِيمُ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- خَلِيلُ الرَّحْمَنِ بِمَا لَهُ عِنْدَهُ تَعَالَى مِنْ عَظِيمِ الْمَنْزَلَةِ، وَرَفْعَةِ الشَّانِ، وَقَبُولِ الدَّعْوَةِ، وَمَا لَهُ عَلَيْهِ مِنْ جَزِيلِ الْإِنْعَامِ)) (1).

التَّعْلِيلُ:

أَوَّلًا: هَذَا نَصٌّ مِنَ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ فِي تَأْوِيلِ «الْحُلَّةِ» وَمَا يَتَّبِعُهَا «الْمَحَبَّةُ» وَغَيْرُهَا مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي يَدُلُّ ظَاهِرُهَا اللَّغْوِي فِي حَقِّهِ تَعَالَى عَلَى حُدُوثِ (انْفِعَالٍ!) وَ(تَغْيِيرٍ!) وَ(تَحَوُّلٍ!) فِي ذَاتِ الْوَاجِبِ جَلَّ وَعَزَّ. وَهَذَا الطَّرِيقُ فِي التَّأْوِيلِ هُوَ أَحَدُ سَبِيلَيْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيذِيَّةِ وَفُضَلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي التَّعَامُلِ مَعَ الْإِضَافَاتِ الْمُوهِمَةِ لِلتَّشْبِيهِ فِي حَقِّهِ سُبْحَانَهُ، كَمَا عَبَّرَ عَنْهُ صَاحِبُ الْجَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِيَّةِ فِي قَوْلِهِ:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهًا *** أَوَّلُهُ وَفَوَّضَ وَرُمَ تَنْزِيهًا

فَإِمَّا:

(أ) التَّأْوِيلُ بِضَوَابِطِهِ...

(ب) أَوْ التَّفْوِيضُ مَعَ التَّنْزِيهِ...

وَكَمَا هُوَ وَاضِحٌ لِكُلِّ ذِي عَيْنَيْنِ فِي هَذَا النَّصِّ وَمِنْ اسْتِقْرَاءِ نُصُوصٍ أُخْرَى ذَكَرْنَا بَعْضَهَا سَابِقًا تَصُبُّ فِي نَفْسِ الْقَالِبِ: صِفَةُ "الرَّحْمَةِ"، "الِاسْتِحْيَاءِ"، "الِاعْرَاضِ" وَ... الخ فَالشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ يَحْتَارُ فِي هَذَا النَّوعِ مِنَ الْإِضَافَاتِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ (الْإِنْفِعَالَاتِ!) وَ(التَّغْيِيرَاتِ!) فِي الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ: طَرِيقَةُ التَّأْوِيلِ عَلَى طَرِيقَةِ التَّفْوِيضِ.

نَعَمْ؛ فَبَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَعْنَى "الْحَلِيلِ" فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ كَمَا جَاءَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ وَالَّذِي هُوَ (تَغْيِيرًا!) وَ(إِنْفِعَالًا!) يَحْدُثُ فِي ذَاتِ الْمُمَكِّنِ، عَرَّجَ الرَّجُلُ عَلَى مَذْلُولِ هَذَا اللَّفْظِ فِي حَقِّ الْوَاجِبِ وَلَكِنَّهُ أَعْلَنَ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنْ تِلْكَ الْمَعَانِي الْمَحْظُورَةِ فَقَالَ: ((وَأَمَّا فِي جَانِبِ اللَّهِ تَعَالَى فَبِالْمَعْنَى الَّتِي يَلِيْقُ بِقُدْسِهِ وَتَنْزِيهِهِ))، فَمَا هُوَ إِذَا هَذَا الْمَعْنَى مِنْ "الْحَلَّةِ" الَّتِي يَلِيْقُ بِهِ جَلٌّ وَعَزٌّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى مَثَلًا: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النِّسَاء: 125]؟!.

قَالَ -الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسَ- : ((فَإِبْرَاهِيمُ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- خَلِيلُ الرَّحْمَنِ بِمَا لَهُ عِنْدَهُ تَعَالَى مِنْ عَظِيمِ الْمَنْزِلَةِ، وَرِفْعَةِ الشَّانِ، وَقَبُولِ الدَّعْوَةِ، وَمَا لَهُ عَلَيْهِ مِنْ

جَزِيلِ الْإِنْعَامِ))، فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ حَصَرَ الْمَعْنَى كُلِّيَّةً فِي لَازِمِ هَذِهِ "الإِضَافَةِ" وَهُوَ مَزِيدُ التَّشْرِيفِ وَ...الخ عِنْدَمَا تَعَلَّقَ الْأَمْرُ بِهِ جَلًّا وَعِزًّا، فَلَا إِثْبَاتَ لِقَدْرِ مُشْتَرَكٍ -عِنْدَ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ- بَيْنَ صِفَاتِ الْخَالِقِ وَصِفَاتِ الْمَخْلُوقِ وَالَّذِي يُعَبِّرُ عَنْهُ التَّيْمِيَّةُ (الْمُجَسِّمَةُ!) بِ: "أَصْلُ الْمَعْنَى" أَوْ "الْمُشْتَرَكِ الْكُلِّي" وَهُوَ فِي مَوْضُوعِنَا هَذَا: حُدُوثُ (التَّغْيِيرِ!) وَ(التَّحَوُّلِ!) فِي الذَّاتِ؟!، فَالِاشْتِرَاكُ عِنْدَ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ هَا هُنَا يَكْمُنُ فِي اللَّوْازِمِ وَالْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِضَافَةِ نَفْسِهَا لَا فِي أَصْلِ الْمَعْنَى لِلصِّفَةِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ التَّيْمِيَّةِ (الْمُجَسِّمَةِ!)؟!.

وَيُعْتَبَرُ السَّبِيلُ الَّذِي سَلَكَهُ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ، تَطْبِيقُ حَرْفِيٍّ لِمَا أَصَلَّهُ السَّادَةُ الْقَادَةُ أَيْمَةُ الْهُدَى، هَذَا الْأَصْلُ الَّذِي يَقُولُ: "كُلُّ صِفَةٍ يَسْتَحِيلُ ظَاهِرُهَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى تُفَسَّرُ بِلَازِمِهَا" وَعَبَّرَ عَنْهُ الْحَافِظُ جَلَّالُ الدِّينِ السُّيُوطِيُّ (ت: 911هـ) فَقَالَ: ((وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: كُلُّ صِفَةٍ يَسْتَحِيلُ حَقِيقَتُهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى تُفَسَّرُ بِلَازِمِهَا، قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ: جَمِيعُ الْأَعْرَاضِ النَّفْسَانِيَّةِ -أَعْنِي: الرَّحْمَةُ وَالْفَرَحُ وَالسُّرُورُ وَالْغَضَبُ وَالْحَيَاءُ وَالْمَكْرُ وَالِاسْتِهْزَاءُ-: لَهَا أَوَائِلُ وَلَهَا غَايَاتُ، مِثَالُهُ: الْغَضَبُ، فَإِنَّ أَوَّلَهُ: غَلْيَانُ دَمِ الْقَلْبِ، وَغَايَتُهُ: إِرَادَةُ إِيْصَالِ الضَّرَرِ إِلَى الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِ، فَلَفَظُ الْغَضَبِ فِي حَقِّ اللَّهِ لَا يُحْمَلُ عَلَى أَوَّلِهِ الَّذِي هُوَ غَلْيَانُ دَمِ الْقَلْبِ، بَلْ عَلَى غَرَضِهِ الَّذِي هُوَ إِرَادَةُ الْإِضْرَارِ. وَكَذَلِكَ: الْحَيَاءُ، لَهُ أَوَّلٌ وَهُوَ: انْكِسَارُ

يَحْصُلُ فِي النَّفْسِ، وَلَهُ غَرَضٌ وَهُوَ: تَرْكُ الْفِعْلِ، فَلَفَظُ الْحَيَاءِ فِي حَقِّ اللَّهِ يُحْمَلُ عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ لَا عَلَى انْكِسَارِ النَّفْسِ. انْتَهَى)) (2).

ثَانِيًا: إِذَا كَانَتْ "الْحُلَّةُ هِيَ: كَمَالُ الْمَحَبَّةِ" كَمَا يُسَلِّمُ التَّيْمِيُّونَ فَهِيَ مِنْ جِنْسِ "الْمَحَبَّةِ"، وَهِيَ صِفَةٌ "فِعْلِيَّةٌ" عِنْدَهُمْ... لِهَذَا جَاءَ فِي مَوْسُوعَةِ التَّيْمِيَّةِ (الْمُجَسِّمَةِ!) فِيمَا يُطْلَقُونَ عَلَيْهِ "الْصِّفَاتُ الْإِلَهِيَّةُ" قَوْلُهُمْ: (("الْحُلَّةُ": صِفَةٌ فِعْلِيَّةٌ خَبَرِيَّةٌ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ وَيُحَالِلُ مَنْ يَشَاءُ وَيَكْرَهُ وَيُبْغِضُ مَنْ يَشَاءُ)) (3)؟!.

فَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ (الْمُجَسِّمَةِ!) تَقُومُ بِذَاتِهِ تَعَالَى، فَهَمَّتْ أَنَّ عَقِيدَتَهُمْ فِي صِفَاتِ الْأَفْعَالِ هَذِهِ تَقُومُ عَلَى إِبْثَاتِ حُدُوثِ (التَّغْيِيرِ!) وَ(التَّحَوُّلِ!) فِي ذَاتِ وَاجِبِ الوجودِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ؟!، فَاللَّهُ (انْفَعَلَ!) وَأَحْدَثَ فِي نَفْسِهِ (تَغْيِيرًا!) عِنْدَمَا اتَّخَذَ سَيِّدَنَا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا؟! وَكَذَلِكَ قُلْنَا عِنْدَمَا يُحِبُّ وَيُبْغِضُ وَيَسْتَحْيِي وَيَرْضَى وَيَغْضَبُ... الخ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ إِنْكَهَارِهِمْ؟!.

ثَالِثًا: إِبْثَاتُ حُدُوثِ (التَّغْيِيرِ!) فِي ذَاتِ الْبَارِي يَقْضِي بِنِسْبَةِ النِّقْصِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ هَذَا (التَّغْيِيرُ!) إِمَّا أَنْ يَكُونَ "إِلَى كَمَالٍ" فَيَلْزَمُ إِبْثَاتُ النِّقْصِ لَهُ

فِي مَا مَضَى أَوْ "عَنْ كَمَالٍ" فَيَلْزِمُ حُلُولَ النَّقْصِ بِهِ؟، وَالتَّزَامُ هَذَا الْهَذْيَانِ كُفْرٌ بِاتِّفَاقٍ.

لِهَذَا أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ أَنَّ اللَّهَ كَامِلٌ فِي صِفَاتِهِ وَفِي ذَاتِهِ أَزَلًا وَأَبَدًا، وَيُعْبَرُونَ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ أَنَّ صِفَاتَهُ تَعَالَى كَذَاتِهِ: قَدِيمَةٌ وَلَيْسَتْ مُحَدَّثَةٌ. وَالْعَجِيبُ أَنَّ التَّيَمِّيَّةَ (الْمُجَسِّمَةَ!) مَا بَرَحُوا يَدَّعُونَ أَنَّ:

(أ) الْقَوْلُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي بَعْضِهَا الْآخَرِ.

(ب) وَالْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الذَّاتِ.

فَلِزَمَهُمُ الْقَوْلُ بِحُدُوثِ الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ؟! كَمَا سَلَّمُوا الْقَوْلَ بِحُدُوثِ بَعْضِ صِفَاتِهِ تَعَالَى وَالَّتِي يُسَمُّونَهَا صِفَاتِ "الْأَفْعَالِ" كَمَا سَبَقَ شَرْحَ مَذْهَبِهِمْ؟!.

(1) جَرِيدَةُ الشَّهَابِ: الْجُزْءُ: (2) الْمُجَلَّدُ: (8) شَوَّال، 1350 هـ - فَيُفْرِي 1932 م. رَاجِعْ: آثَارُ الْإِمَامِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ بَادِيس - رَئِيسِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ (245/1)، وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ فِي الْجَزَائِرِ بِمُنَاسَبَةِ تِلْمَسَانَ عَاصِمَةِ الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ 2007 م.

(2) الْإِثْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ لِلْحَافِظِ جَلَالِ الدِّينِ السِّيُوطِيِّ (8/2)، مَطْبَعَةُ حَجَّازِي بِالْقَاهِرَةِ.

(3) صِفَاتُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْوَارِدَةُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ (ص: 157)، تَأْلِيفُ: عَلَوِي بَنُ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ، الدُّرَرُ السَّنِيَّةُ - دَارُ الْهَجْرَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ: السُّعُودِيَّةُ، الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ: 1426 هـ - 2005 م.

(16)

قَالَ رَئِيسُ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسَ (ت: 1940م): ((تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى: الْإِعْتِرَافُ بِوُجُودِ خَالِقِ الْكَوْنِ يَكَادُ يَكُونُ غَرِيزَةً مَرْكُوزَةً فِي الْفِطْرَةِ، وَيَكَادُ لَا تَكُونُ لِمُنْكَرِيهِ -عِنَادًا- نِسْبَةً عَدَدِيَّةً بَيْنَ الْبَشَرِ. وَلَكِنَّ أَكْثَرَ الْمُعْتَرِفِينَ بِوُجُودِهِ قَدْ نَسَبُوا إِلَيْهِ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ وَلَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ مِنَ الصَّاحِبَةِ وَالْوَلَدِ وَالْمَادَةِ وَالصُّورَةِ وَالْحُلُولِ وَالشَّرِيكِ فِي التَّصَرُّفِ فِي الْكَوْنِ وَالشَّرِيكِ فِي التَّوَجُّهِ وَالضَّرَاعَةِ إِلَيْهِ وَالسُّؤَالِ مِنْهُ وَالِاتِّكَالِ عَلَيْهِ، فَأَرْسَلَ اللَّهُ الرُّسُلَ لِيُبَيِّنُوا لِلخَلْقِ تَنْزِيْهَهُ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.

وَكَانَ مِنْ سَبِيلِ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ يَدْعُو الْخَلْقَ إِلَى اللَّهِ وَيُنْزِيهِ عَنْ كُلِّ مَا نَسَبَهُ إِلَيْهِ الْمُبْطِلُونَ وَتَخَيَّلَهُ الْمُتَخَيِّلُونَ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾ [يُوسُف: 108].

فَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ الَّذِي عَرَفُوا وَجُودَهُ بِفِطْرَتِهِمْ وَعَرَفُوا أَنَّهُ هُوَ خَالِقُ الْكَوْنِ وَخَالِقُهُمْ لَا يُسَمِّيهِ إِلَّا بِمَا سَمَّى بِهِ نَفْسَهُ وَلَا يَصِفُهُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَيُعَرِّفُهُمْ بِآثَارِ قُدْرَتِهِ وَمَوَاقِعِ رَحْمَتِهِ وَمَظَاهِرِ حِكْمَتِهِ وَآيَاتِ رُبُوبِيَّتِهِ وَالْوَهْيِيَّتِهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ فِي جَلَالِهِ وَسُلْطَانِهِ، وَيُنْزِيهِ عَنِ الْمُشَابَهَةِ وَالْمُمَاثَلَةِ لِشَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي أَسْمَائِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ.

وَهَذَا التَّنْزِيهِ -وَإِنْ كَانَ دَاخِلًا فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ- فَإِنَّهُ خُصِّصَ بِالذِّكْرِ لِعَظَمِ شَأْنِهِ، فَإِنَّهُ مَا عَرَفَ اللَّهُ مَنْ شَبَّهَهُ بِخَلْقِهِ أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ مَا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ أَوْ أَشْرَكَ بِهِ سِوَاهُ، وَإِنَّ ضَلَالَ أَكْثَرَ الْخَلْقِ جَاءَهُمْ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، فَمِنْ أَعْظَمِ وُجُوهِ الدَّعْوَةِ وَالزَّمَمِ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الشَّبْهِ وَالشَّرِيكِ وَكُلِّ مَا لَا يَلِيقُ. وَالْمُسْلِمُونَ الْمُتَّبِعُونَ لِنَبِيِّهِمْ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ مُتَّبِعُونَ لَهُ فِي هَذَا التَّنْزِيهِ عَقْدًا وَقَوْلًا وَعَمَلًا وَإِعْلَانًا وَدَعْوَةً(1).

التَّغْلِيْقُ:

أَوَّلًا: هَذَا نَصٌّ فَيَصِلِي لِاسْتِحْلَاءِ عَقِيدَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ وَبَيَانِ مَدَى مُنَاقَضَتِهَا بِالْكُلِّيَّةِ لِأُصُولِ الْعَقِيدَةِ التَّيَمِّيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى إِبْثَاتِ نَوْعٍ (تَشَابُهِ!) بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ؟!، وَأَنَّ رَبَّهُمُ الْمَعْبُودُ (يُشَبِّهُ!) الْإِنْسَانَ الْمَحْدُودَ فِي (الصُّورَةِ!) الْخَارِجِيَّةِ أَيُّ: فِي (الْهَيْئَةِ!) وَ(الشَّكْلِ!) الْمُقْتَضِيَةِ لِإِبْثَاتِ (النَّكَمِ!) وَ(الْحَجْمِ!)؟!، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ مِنْ هَذَا (التَّجْسِيمِ!) الْفَطِيحِ وَ(التَّشْبِيهِ!) الشَّنِيعِ.

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ بَادِيسَ يُؤَكِّدُ فِي هَذَا التَّنْزِيهِ عَلَى وَجُوبِ:

(أ) نَفْيِ الْمَادَّةِ عَنْهُ تَعَالَى، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ((وَلَكِنَّ أَكْثَرَ الْمُعْتَرِفِينَ بِوُجُودِهِ قَدْ نَسَبُوا إِلَيْهِ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ وَلَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ

مِنْ...وَالْمَادَّةِ...))، وَفِي هَذَا تَنْصِصُ عَلَى نَفْيِ الْمَادَّةِ عَنْهُ تَعَالَى أَيْ: أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ (مَادِّيًّا!) بِكُلِّ مَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذَا الْمَعْنَى الْكُلِّيِّ مِنْ أَفْرَادٍ أَوْ مَعَانِي.

وَهَذَا "النَّفْيُ التَّفْصِيلِيُّ" يَحْرِمُ الْأَصْلَ التَّيْمِيَّ الَّذِي يُنْصُ عَلَى أَنَّ هَذَا النُّوعَ مِنَ النَّفْيِ لَيْسَ فِيهِ إِثْبَاتٌ مَدْحٍ وَكَمَالٍ لِلرَّبِّ؟! بَلْ هُوَ طَرِيقَةُ أَهْلِ الْبِدْعِ فِي التَّنْزِيهِ!؟.

وَلِتُذَرِّكَ حَقِيقَةَ هَذَا الْفَارِقِ تَأَمَّلْ مَثَلًا مَا جَاءَ فِي فَتَاوَى ابْنِ الْعَثِيمِينَ: ((وَسُئِلَ: عَنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ "اللَّهُ غَيْرُ مَادِي"؟ فَأَجَابَ: الْقَوْلُ بِأَنَّ اللَّهَ غَيْرُ مَادِي قَوْلٌ مُنْكَرٌ؛ لِأَنَّ الْخَوْضَ فِي مِثْلِ هَذَا: بِدْعَةٌ مُنْكَرَةٌ، فَاللَّهُ -تَعَالَى- لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ الْأَوَّلُ الْخَالِقُ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَهَذَا شَبِيهُ سُؤَالِ الْمُشْرِكِينَ لِلنَّبِيِّ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، هَلْ اللَّهُ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ مِنْ فِضَّةٍ أَوْ مِنْ كَذَا وَكَذَا؟ وَكُلُّ هَذَا حَرَامٌ لَا يَجُوزُ السُّؤَالُ عَنْهُ وَجَوَابُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾. فَكُفِّ عَنْ هَذَا، مَا لَكَ وَهَذَا السُّؤَالُ)) (2)؟! وَلَا يَشُكُّ عَاقِلٌ فِي هَشَاشَةِ مِثْلِ هَذَا الْمَنْحَى خَاصَّةً إِذَا تَعَلَّقَ الْأَمْرُ بِوُجُوبِ التَّفْصِيلِ فِي تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ النَّقَائِصِ لِمُوَاجَهَةِ بَدْعِ التَّجْسِيمِ وَشُبُهَاتِ الْمَلَا حِدَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ التَّيَّارَاتِ الْوَافِدَةِ الْهَدَامَةِ!؟.

(ب) نَفْيُ الصُّورَةِ: فِي قَوْلِهِ أَيْضًا: ((وَلَكِنَّ أَكْثَرَ الْمُعْتَزِّفِينَ بِوُجُودِهِ قَدْ نَسَبُوا إِلَيْهِ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ وَلَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ مِنْ...وَالصُّورَةِ...))، وَهَذَا تَنْصِصٌ

عَلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ (الصُّورَةِ!) بِمَعْنَى: (الْهَيْئَةِ!) وَ(الشَّكْلِ!)، وَكُلِّ مَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذَا الْمَفْهُومِ مِنْ لَوَازِمِ بَيِّنَةٍ كَجِسْمِيَّةٍ: (الْحُدُودِ!) وَ(الْأَبْعَادِ!) وَ(الْحَجْمِ!) وَ(الْكَمِّيَّةِ!) وَ(الْمَسَاحَةِ!) وَغَيْرَهَا مِنْ مَعَانِي (الْجِسْمِيَّةِ!) وَ(الصُّورَةِ!)، فَ: (الصُّورَةُ!) بِهَذَا الْمَعْنَى تُعَدُّ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ (الْجِسْمِيَّةِ!)، كَمَا أَنَّ (الْجِسْمِيَّةِ!) بِذَاكَ الْمَعْنَى تُعَدُّ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ (الصُّورَةِ!)، فَلَا يُعْقَلُ (جِسْمٌ!) مِنْ دُونِ (صُورَةٍ!) خَارِجِيَّةٍ أَيْ: (شَكْلٍ!) وَ(هَيْئَةٍ!) خَارِجِيَّةٍ يَقُومُ عَلَيْهَا كَمَا لَا يُعْقَلُ أَيْضًا إِثْبَاتُ (الصُّورَةِ!) بِهَذَا الْمَعْنَى مِنْ دُونِ إِثْبَاتِ (الْجِسْمِيَّةِ!)، فَ: (الْجِسْمِيَّةِ!) وَ(الصُّورَةُ!) مُتَلَازِمَانِ لَا يَنْفَكُّ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ بَوَاحٍ، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ الْقَوْلُ بِأَنَّ نَفْيَ (الصُّورَةِ!) عَنْ ذَاتِ الْوَاجِبِ يَقْضِي لِرَافِئِهِ نَفْيَ (الْجِسْمِيَّةِ!) عَنْهُ جَلَّ وَعَزَّ.

(ج) نَفْيَ مُطْلَقِ التَّشْبِيهِ وَالْمُمَاثَلَةِ لِمَخْلُوقَاتِهِ جَلَّ وَعَزَّ: فِي قَوْلِهِ: ((وَيُنْزِهُهُ عَنِ الْمُشَابَهَةِ وَالْمُمَاثَلَةِ لِشَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي أَسْمَائِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ)) وَقَوْلِهِ: ((فَإِنَّهُ مَا عَرَفَ اللَّهُ مَنْ شَبَّهَهُ بِخَلْقِهِ)) وَقَوْلِهِ: ((فَمِنْ أَعْظَمِ وُجُوهِ الدَّعْوَةِ وَالزَّمَمِ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الشَّبِيهِ))، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي نَفْيِ (مُشَابَهَةِ!) الْخَالِقِ لِلْمَخْلُوقِ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ، وَلَيْسَ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ فَقَطْ كَمَا يُدْنِدُنُ التَّيْمِيَّةُ (الْمُجَسِّمَةُ!)؟!.

ثَانِيًا: جَاءَ هَذَا التَّنْزِيهِ مِنَ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ فِي مَعْرِضِ الْحُطِّ عَلَى عَقِيدَةِ النَّصَارَى الْقَائِمَةِ عَلَى (تَجْسِيم!) الرَّبِّ، وَنِسْبَةِ مَا لَا يَلِيقُ إِلَيْهِ جَلٌّ وَعِزٌّ مِنَ الصَّاحِبَةِ وَالْوَلَدِ وَ(الصُّورَةِ!). أَيُّ: أَنَّ النَّصَارَى مَا عَرَفُوا رَبَّهُمْ حِينَ نَسَبُوا إِلَيْهِ (الصُّورَةَ!) بِمَعْنَى: (الشَّكْل!) وَ(الْهَيْئَةَ!) فَجَسَّدُوا وَجُودَهُ الْخَارِجِي تَعَالَى فِي (كَيْفِيَّة!) وَ(صُورَةٍ!) إِنْسَانٍ مُحْدُودٍ وَمُقَدَّرٍ بِ: (مَسَاحَةٍ!) وَ(أُبْعَادٍ!) وَ(حَجْمٍ!) وَ(كَمٍّ!) فَقَالُوا ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: 73] وَقَالُوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: 17]؟!.

وَتَأَمَّلْ يَا عَبْدَ اللَّهِ أَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ بَادِيسٍ لَا يَتَوَقَّفُ فِي نَفْيِ مُطْلَقِ (الصُّورَةِ!) عَنْ رَبِّهِ، وَبِالضَّرُورَةِ فَهُوَ لَا يَتَوَقَّفُ أَيْضًا فِي نَفْيِ مُطْلَقِ (الْجِسْمِيَّة!) عَنْ رَبِّهِ كَمَا سَبَقَ التَّنْبِيهُ إِلَيْهِ؟!.

نَعَمْ؛ ف: (الصُّورَةُ!) بِمَعْنَى: (الْهَيْئَةُ!) وَ(الشَّكْل!) -وَبَعْضُ النَّظَرِ عَنِ الْعَوَارِضِ- تُعْتَبَرُ مِنْ أَصْلِيَّاتِ ثُبُوتِ (الْجِسْمِيَّة!) كَمَا لَا يَخْفَى، فَلَا ثُبُوتَ لْجِسْمٍ مَا مِنْ دُونِ إِثْبَاتِ (هَيْئَةٍ!) وَ(شَكْلٍ!) مَا يَقُومُ عَلَيْهَا، أَيُّ: لَا بُدَّ لِكُلِّ جِسْمٍ مِنْ (حَجْمٍ!) وَ(كَمٍّ!) وَ(أُبْعَادٍ!) مَا تُشَكِّلُ صُورَتَهُ الْخَارِجِيَّةَ أَيُّ: (الْهَيْئَةَ!) الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا فِي الْخَارِجِ.

إِذَا: فَتَنْزِيهِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ لِلَّهِ عَنِ الصُّورَةِ بِمَعْنَى: (الْهَيْئَةَ!) وَ(الشَّكْل!) يَقْضِي بِنَفْسِهِ عَنْ رَبِّهِ جَلًّا وَعَلَا جِسْمِيَّةَ (الْحَجْم!) وَ(الْكَمِّ!)

وَالْمَسَاحَةِ! وَالْحُدُودِ! وَالْأَبْعَادِ! وَالْأَرْكَانِ! وَالْأَعْضَاءِ!
وَالْأَدَوَاتِ! وَغَيْرَهَا مِنْ لَوَازِمِ (الْجِسْمِيَّةِ!)؟!.

وَعَلَى هَذَا، فَالشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ لَا يُثَبِّتُ لِلَّهِ أَصْلًا (الصُّورَةَ!)، فَضْلًا عَنْ أَنْ
يَتَوَقَّفَ فَقَطْ فِي تَحْدِيدِ وَتَعْيِينِ وَمَعْرِفَةِ (هَيْئَةِ!) وَ(شَكْلِ!) رَبِّهِ فِي الْخَارِجِ!
كَمَا هُوَ الشَّانُ فِي مَذْهَبِ التَّيْمِيَّةِ (الْمُجَسِّمَةِ!)؟!، حَيْثُ يُثَبِّتُونَ لِلَّهِ
(الشَّكْلَ!) وَ(الْهَيْئَةَ!) فِي الْخَارِجِ (تُشْبِهُ!) (هَيْئَةَ!) وَ(شَكْلَ!)
الْإِنْسَانِ؟! بَلْ وَيُصَرِّحُونَ بِأَنَّهُ وَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ نَوْعٍ (مُشَابَهَةٍ!) بَيْنَ الْخَالِقِ
وَالْمَخْلُوقِ؟!، وَأَنَّ رَفْعَ مُطْلَقِ (التَّشْبِيهِ!) عَنِ الْوَاجِبِ بِالْمُمْكَنَاتِ يَسْتَلْزِمُ
الْقَوْلَ بِنَفْيِ وُجُودِ الرَّبِّ رَأْسًا؟! كَمَا قَالَ شَيْخُهُمْ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيُّ
(ت: 728هـ): ((وَلِهَذَا كَانَ أَئِمَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَمُحَقِّقُوا أَهْلِ الْكَلَامِ يَمْنَعُونَ
مَنْ أَنْ يُقَالَ: لَا يُشْبِهُ [اللَّهُ تَعَالَى] الْأَشْيَاءَ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ؛ فَإِنَّ مُقْتَضَى
هَذَا كَوْنُهُ: مَعْدُومًا، وَمِنْهُمْ طَوَائِفُ يُطْلِقُونَ هَذَا)) (3)؟!، إِلَّا أَنَّهُمْ بَعْدَ
هَذِهِ الدَّندَنَةِ يُحَاوِلُونَ التَّسْتُرَ مِنْ مَخَازِي هَذَا (التَّجْسِيمِ!) بِخَيْطٍ مِنْ بَيْتِ
الْعَنْكَبُوتِ، فَيَدَّعُونَ التَّوَقُّفَ فَقَطْ فِي مَعْرِفَةِ (شَكْلِ!) وَ(هَيْئَةِ!) رَبِّهِمْ - كَمَا
أَسْلَفْنَا - مَعَ أَنَّهُمْ يُثَبِّتُونَ لَهُ جَلَّ وَعَزَّ أَصْلَ (الشَّكْلِ!) وَ(الْهَيْئَةِ!) فِي نَفْسِ
الْأَمْرِ؟!، وَكَأَنَّ هَذَا التَّفْوِيضَ فِي (شَكْلِ!) رَبِّهِمْ سَيَرْفَعُ عَنْهُمْ شَنْاعَةَ
(التَّجْسِيمِ!)؟!، مَعَ أَنَّهُمْ نَاقِضُوا حَتَّى تَأْصِيلَهُمْ هَذَا حِينَ حَدَّدُوا لَهُ جَلَّ

وَعَزَّ (شَبِيهَا!) مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا وَهُوَ: الْإِنْسَانُ لَا غَيْرَ؟!،
فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى؟!.

ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَى لَيْبٍ أَنَّ نِسْبَةَ أَصْلِ (الصُّورَةِ!) بِمَعْنَى: (الشَّكْلِ!)
(الْهَيْئَةِ!) لِلَّهِ حَتَّى وَمَعَ تَفْوِيضِ مَعْرِفَةِ الْكَيْفِيَّةِ عَلَى التَّفْصِيلِ، يَقْضِي بِنِسْبَةِ
جِسْمِيَّةِ (الْحَجْمِ!) وَ(الْكَمِّ!) وَ(الْمَسَاحَةِ!) وَ(الْحُدُودِ!) وَ(الْأَبْعَادِ!)
مِنْ: (الطُّولِ!) وَ(الْعَرْضِ!) وَ(الْعُمُقِ!) لِلَّهِ كَمَا سَبَقَ التَّنْبِيهُ إِلَيْهِ؟! وَهَذَا هُوَ
(التَّجْسِيمُ!) الَّذِي حَارَبَهُ أَيْمَةُ الْإِسْلَامِ كَمَا تَجَدُّهُ فِي كُتُبِ الْعَقِيدَةِ، وَفِي
كُتُبِ الْمِلَالِ وَالنَّحْلِ.

فَكُلُّ مَنْ أَثَبَّتَ لِلَّهِ جِسْمِيَّةَ (الْحَجْمِ!) وَ(الْكَمِّ!) وَ(الْمَسَاحَةِ!)
وَ(الْحُدُودِ!) وَ(الْأَبْعَادِ!)، وَنَفَى عَنْهُ تَعَالَى جِسْمِيَّةَ (الدَّمِّ!) وَ(اللَّحْمِ!)
وَ(الشَّحْمِ!) وَ(الْعَظْمِ!) وَغَيْرَهَا مِنَ الْكَيْفِيَّاتِ الْمُحَدَّثَةِ، كَمَا هُوَ أَصْلُ
مَذْهَبِ التَّيْمِيَّةِ مِنَ الْوَهَّابِيَّةِ وَأَدْعِيَاءِ السَّلَفِيَّةِ، فَقَدْ: (جَسَّم!) رَبَّهُ وَ(شَبَّهَهُ!)
بِمَخْلُوقَاتِهِ حَيْثُ نَسَبَ لَهُ جَلَّ وَعَزَّ أَصْلَ (الْحَجْمِيَّةِ!) وَ(الْكَمِّيَّةِ!) أَيْ:
أَصْلَ (الْجِسْمِيَّةِ!)؟!، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ هَذَا الضَّلَالِ الْمُبِينِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْفَقِيهُ الصُّوفِي الْأُسْتَاذُ سَلَامَةُ الْقَضَاعِي الْعَزَامِي الشَّافِعِي (ت: 1376هـ): ((قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزُّمَر: 62]، وَالْخَلْقُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَعْنَاهُ: إِيجَادُ الْأَشْيَاءِ عَلَى الْقَدْرِ الَّذِي سَبَقَ بِهِ عِلْمُهُ وَاقْتَضَتْهُ مَشِئَتُهُ فِي حَجْمِهَا وَشَكْلِهَا وَزَمَانِهَا وَمَكَانِهَا، وَهَذَا الْكَلَامُ الْعَزِيزُ فِي هَذَا الْإِيْجَازِ الرَّفِيعِ وَالْإِعْجَازِ الْبَدِيعِ هُوَ صَرِيحٌ أَوْ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ كُلَّ مَا لَهُ قَدْرٌ فَهُوَ: حَادِثٌ بَعْدَ عَدَمٍ وَمَخْلُوقٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَكَوْنُهُ عَلَى قَدْرِ [حَجْمٍ] مَخْصُوصٍ مِنْ صِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ، وَشَكْلٍ مَخْصُوصٍ مِنْ تَدْوِيرٍ أَوْ تَرْبِيعٍ أَوْ غَيْرِهِمَا، وَصِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ مِنْ نَحَافَةٍ أَوْ سُتْمٍ أَوْ طُولٍ أَوْ قِصَرٍ، وَمَكَانٍ مَخْصُوصٍ مِنْ عُلُوٍّ أَوْ سَفَلٍ، إِلَى مَا يُشَبِّهُ ذَلِكَ: هُوَ سِمَةٌ مِنْ سِمَاتِ حُدُوثِهِ وَلَا زَمٌ مِنْ لَوَازِمِ كَوْنِهِ مَخْلُوقًا وَبُرْهَانٌ مِنْ بَرَاهِينِ كَوْنِهِ: مُمَكِّنًا لَا وَاجِبًا، وَأَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ لِلْفِطْرِ بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَالِقٍ وَأَنَّ خَالِقَهُ هُوَ اللَّهُ الَّذِي يَتَعَالَى عَنْ سِمَاتِ الْحُدُوثِ وَلَوَازِمِ الْإِمْكَانِ وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ)) (4).

وَقَالَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ((وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الْفُرْقَان: 2]، فَفِي ذَلِكَ أَصْرَحَ الْبَيَانِ لِأَنَّ كُلَّ مُقَدَّرٍ مَخْلُوقٌ: فَيَتَّضِحُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّ الْخَالِقَ الَّذِي هُوَ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ يَتَعَالَى فِي ذَاتِهِ عَنِ الْحُدُودِ وَالْمَقَادِيرِ وَتَجَلُّ صِفَاتُهُ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا مَا هُوَ مِنْ سِمَاتِ الْحُدُوثِ وَلَوَازِمِ الْإِمْكَانِ. وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطَّلَاق: 3]

فَفِي هَذَا الْقَوْلِ الْكَرِيمِ أَنَّ كُلَّ ذِي قَدْرٍ فَهُوَ مَجْعُولٌ هُوَ وَمَا لَهُ مِنْ قَدْرٍ، وَأَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ هُوَ الْجَاعِلُ لَهُ وَلِقْدَرِهِ، فَمَنْ جَوَّزَ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ جِسْمًا وَالْجِسْمَ لَا مُحَالَةَ ذُو قَدْرٍ [حَجْمٍ]، فَقَدْ جَوَّزَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَجْعُولًا مَخْلُوقًا تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ غُلُوبًا كَبِيرًا. وَمِنْ لَوَازِمِ الْجِسْمِيَّةِ: التَّرْكِيبُ وَالْأَجْزَاءُ، وَقَدْ احْتَجَّ اللَّهُ عَلَى الْإِنْسَانِ بِتَرْكِبِهِ حَيْثُ قَالَ سُبْحَانَهُ يُخَاطِبُهُ: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الْإِنْفِطَارُ: 8]، لِمَا أَرْكَزَهُ سُبْحَانَهُ فِي الْفِطْرِ السَّلِيمَةِ مِنْ أَنْ كُلَّ مُتَرْكِبٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُرَكَّبٍ جَعَلَهُ كَذَلِكَ (5).

ثَالِثًا: وَهَذَا ذِكْرٌ لِبَعْضِ أَقْوَالِ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ فِي تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ (الصُّورَةِ!) بِمَعْنَى (الشَّكْلِ!) وَ(الْهَيْئَةِ!)، كَمَا هُوَ حَاصِلُ عَقِيدَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ:

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ (ت: 458هـ): ((الصُّورَةُ هِيَ: التَّرْكِيبُ، وَالْمُصَوِّرُ: الْمُرَكَّبُ، وَالْمُصَوِّرُ هُوَ: الْمُرَكَّبُ. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ، فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الْإِنْفِطَارُ: 7] وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْبَارِي تَعَالَى مُصَوِّرًا وَلَا أَنْ يَكُونَ لَهُ صُورَةٌ، لِأَنَّ الصُّورَةَ مُخْتَلِفَةٌ، وَالْهَيْئَاتُ مُتَضَادَّةٌ، وَلَا يَجُوزُ اتِّصَافُهُ بِجَمِيعِهَا لِتَضَادِّهَا، وَلَا يَجُوزُ اخْتِصَاصُهُ بِبَعْضِهَا إِلَّا بِمُخَصِّصٍ، لِجَوَازِ جَمِيعِهَا عَلَى مَنْ جَازَ عَلَيْهِ بَعْضُهَا، فَإِذَا اخْتَصَّ بِبَعْضِهَا اقْتَضَى

مُخَصَّصًا خَصَّصَهُ بِهِ، وَذَلِكَ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا وَهُوَ مُحَالٌ، فَاسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ مُصَوَّرًا، وَهُوَ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ)) (6) وَقَالَ أَيْضًا نَقْلًا عَنِ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ: ((فَإِنَّ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْنَا وَعَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَعْلَمَهُ: أَنَّ رَبَّنَا لَيْسَ بِذِي صُورَةٍ وَلَا هَيْئَةٍ، فَإِنَّ الصُّورَةَ تَقْتَضِي الْكَيْفِيَّةَ وَهِيَ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ صِفَاتِهِ مَنفِيَّةٌ)) (7).

وَقَالَ فِي تَأْوِيلِ "حَدِيثِ الصُّورَةِ": ((وَقَدْ قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَوْلُهُ: "خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ" الِهَاءُ وَقَعَتْ كِنَايَةً بَيْنَ اسْمَيْنِ ظَاهِرَيْنِ، فَلَمْ تَصْلُحْ أَنْ تُصَرَّفَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِذِي صُورَةٍ سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، فَكَانَ مَرْجِعُهَا إِلَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَالْمَعْنَى أَنَّ ذُرِّيَّةَ آدَمَ إِذَا خُلِقُوا أَطْوَارًا كَانُوا فِي مَبْدَأِ الْخَلْقَةِ: نُطْفَةٌ ثُمَّ عَلَقَةٌ ثُمَّ مُضْغَةٌ، ثُمَّ صَارُوا صُورًا أَجَنَّةً إِلَى أَنْ تَتِمَّ مُدَّةُ الْحَمْلِ، فَيُولَدُونَ أَطْفَالًا، وَيَنْشَأُونَ صِبْغَارًا، إِلَى أَنْ يَكْبُرُوا فَتَطُولَ أَجْسَامُهُمْ، يَقُولُ: إِنَّ آدَمَ لَمْ يَكُنْ خَلْقُهُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، لَكِنَّهُ أَوَّلَ مَا تَنَاوَلَتْهُ الْخَلْقَةُ وَجَدَ خَلْقًا تَامًا، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا)) (8)... الخ كَلَامَ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ.

رَابِعًا: وَلِمَزِيدِ بَيَانٍ لِمَذْهَبِ التَّيَمِّيَّةِ الْقَائِمِ عَلَى اثْبَاتِ (مُشَابَهَةِ!) الْحَقِّ الْمَعْبُودِ لِلْإِنْسَانِ الْمَخْدُودِ فِي (الصُّورَةِ!) الْخَارِجِيَّةِ، أَجَدُّ مِنَ الْأَهَمِّيَّةِ بِمَكَانٍ

التفصيل في أقوال كبار مشايخ القوم، وننبه القارئ الكريم إلى أن الغاية هنا هنا تكمن في محاولة استجلاء مذهب (التجسيم!) من مكنونات وكتابات أدعياء السلفية، وليس المقام مقام التفصيل في الرد على كل شبهات هذه البدعة وإن كان ما ذكر من كلام أئمتنا يكفي لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد:

قال شيخ القوم في التجسيم ابن تيمية الحراني (ت: 728هـ) في "حديث الصورة"، ما نصه: ((وَأَمَّا قَوْلُهُ [حَدِيثُ الصُّورَةِ]: "خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ"، فَإِنَّهَا تَقْتَضِي نَوْعًا مِنَ الْمُشَابَهَةِ فَقَطْ، لَا تَقْتَضِي تَمَازُجًا: لَا فِي حَقِيقَةٍ، وَلَا قَدْرٍ)) (9)؟! فابن تيمية يثبت نوع (مُشَابَهَةٍ!) لا على سبيل (المُمَازَجَةِ!) بين صورة الرحمن وصورة الإنسان؟!، فهناك اشتراك في بعض معاني (الصورة!) بين الخالق والمخلوق؟! ثم إن (صورة!) الإنسان وكما هو معروف هي: (شكله!) و(هيئته!) التي تُعَيَّنُ كَيْفِيَّةً خَاصَّةً فِي التَّصْوِيرِ مِنْ جُمْلَةِ الْكَيْفِيَّاتِ الْمُحْتَمَلَةِ الْأُخْرَى الْقَائِمَةِ عَلَى إثْبَاتِ: (الْحُدُودِ!) و(المساحة!) و(الأبعاد!) و(الحجم!) و(الكم!) كما قال الحافظ البيهقي (ت: 458هـ): ((قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْمُصَوِّرُ الَّذِي أَنْشَأَ خَلْقَهُ عَلَى صُورٍ مُخْتَلِفَةٍ لِيَتَعَارَفُوا بِهَا، وَمَعْنَى التَّصْوِيرِ: التَّخْطِيطُ وَالتَّشْكِيلُ، وَخَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْإِنْسَانَ فِي أَرْحَامِ الْأُمَّهَاتِ ثَلَاثَ خَلْقٍ يُعْرَفُ بِهَا وَيَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ بِسِمَتِهَا، وَجَعَلَهُ عِلْقَةً، ثُمَّ مُضْعَةً، ثُمَّ جَعَلَهُ صُورَةً، وَهُوَ التَّشْكِيلُ الَّذِي يَكُونُ بِهِ ذَا صُورَةٍ وَهَيْئَةٍ: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ

الْخَالِقِينَ ﴿[الْمُؤْمِنُونَ: 14]﴾ (10) إِذَا: فَالظَّاهِرُ اللُّغَوِي مِنَ (الصُّورَةِ!) لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعَانِي (الْجِسْمِيَّةِ!)؟!، وَعَلَيْهِ: فَإِنَّ تَيْمِيَّةً يُثْبِتُ (التَّشَابُهَ!) بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ فِي بَعْضِ وُجُوهِ (الْجِسْمِيَّةِ!) وَلَكِنْ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ (الْمُمَثِّلَةِ!) أَيُّ: يُثْبِتُ (الْمُشَابَهَةَ!) مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ لَا كُلَّهَا؟!.

وَتَأْمَلْ قَوْلُهُ بَعْدَ أَنْ أَثْبَتَ (الْمُشَابَهَةَ!) مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ: ((لَا تَقْتَضِي تَمَازُلًا: لَا فِي حَقِيقَةٍ، وَلَا قَدْرٍ)) أَيُّ: هَذِهِ (الْمُشَابَهَةُ!) بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ لَيْسَتْ عَلَى سَبِيلِ الْمُسَاوَاةِ (الْمُمَثِّلَةِ!) بَيْنَ حَقِيقَةِ الدَّائِيَّتَيْنِ: الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، فَذَاتُ رَبِّهِ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ ذَاتِ الْمَخْلُوقِ أَيُّ: مِنْ (دَمٍّ!) أَوْ (شَحْمٍ!) أَوْ (لَحْمٍ!) أَوْ (عَظْمٍ!)... الخ عَوَارِضِ الْمُحَدَّثَاتِ.

فَهَذِهِ (الْمُشَابَهَةُ!) بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ الَّتِي يُدْنِدُنْ حَوْلَهَا ابْنَ تَيْمِيَّةٍ لَا تَقُومُ عِنْدَهُ عَلَى سَبِيلِ الْمُسَاوَاةِ (الْمُمَثِّلَةِ!) فِي (الْقَدْرِ!) أَيُّ: (الْحَجْمُ!)؟!، وَ(حَجْمُ!) اللَّهُ عِنْدَهُ أَعْظَمُ بِكَثِيرٍ مِنْ (حَجْمِ!) الْمَخْلُوقِ؟!، وَهُنَا مَكْمَنُ (التَّجْسِيمِ!) فِي كَلَامِهِ؟!.

فَذَاتُ الرَّبِّ عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ (يُشَابَهُ!) ذَاتُ الْمَخْلُوقِ مِنْ نَاحِيَةِ ثُبُوتِ أَصْلِ (الْحَجْمِيَّةِ!) فِي كِلَيْهِمَا أَيُّ: يَشْتَرِكَانِ فِي أَصْلِ (الْجِسْمِيَّةِ!) وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي (الْعَوَارِضِ!) أَيُّ فِي: (الشَّكْلُ!) وَ(الْقُوَّةُ!) وَ... الخ؟!.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيُّ أَيْضًا فِي ثَنَاءٍ رَدَّهُ عَلَى الْإِمَامِ الرَّازِيِّ فِي مَسْأَلَةِ إِثْبَاتِ (الصُّورَةِ!) لِلَّهِ انْطِلَاقًا مِنْ حَدِيثٍ: "خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ"، مَا نَصُّهُ: ((وَهَذِهِ الْوُجُوهُ كُلُّهَا مَعَ أَنَّهَا مُبْطَلَةٌ لِقَوْلِ مَنْ يُعِيدُ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ "إِلَى آدَمَ"، فَهِيَ أَدَلَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ فِي الْإِخْبَارِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ نَفْسِهِ... وَأَيْضًا فَهَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْكُتُبِ الْمَأْثُورَةِ عَنْ الْأَنْبِيَاءِ كَالْتَّوْرَةِ فَإِنَّ فِي السَّفَرِ الْأَوَّلِ مِنْهَا: "سَنَخْلُقُ بَشَرًا عَلَى صُورَتِنَا يُشَبِّهُهَا". وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِسْتِشْهَادُ بِمَا عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ إِذَا وَافَقَ مَا يُؤْتَرُ عَنْ نَبِيِّنَا، بِخِلَافِ مَا لَمْ نَعْلَمْهُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمْ، فَإِنَّ هَذَا لَا نُصَدِّقُهُمْ فِيهِ وَلَا نَكْذِبُهُمْ)) (11). انْتَهَى بِمِثْلِهِ وَشَيْنِهِ!.

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ يَتَكَلَّمُ هَا هُنَا عَنْ (مَعْنَى!) (الصُّورَةِ!) فِي حَقِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَهُوَ يَزْعُمُ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى (صُورَةُ الرَّحْمَنِ!) هُوَ نَفْسُهُ الْمَعْنَى الْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ الْيَهُودِ؟!، وَبِمَا أَنَّ هَؤُلَاءِ الْيَهُودَ (مُجَسِّمَةٌ!) بِامْتِيَازٍ، وَمِنْ أَدْنَى طَوَائِفِهِمُ الْعَقْدِيَّةِ اعْتِقَادُهُمْ أَنَّ (الصُّورَةَ!) فِي حَقِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى هِيَ: (الْهَيْئَةُ!) وَ(الشَّكْلُ!)، وَبِالتَّالِي فَرُبُّهُمْ الْمَعْبُودُ (يُشَبِّهُ!) الْإِنْسَانَ الْمَحْدُودَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ أَيْ: إِثْبَاتُ أَصْلِ (الصُّورَةِ!): (الْهَيْئَةُ!) وَ(الشَّكْلُ!)، عَلِمْتَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ هَذَا الْحَرَّانِيَّ يَقْصِدُ الْإِشْتِرَاكَ فِي الْمَعْنَى مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ بِالذَّاتِ؟!.

ثُمَّ إِنَّ أَصْلَ مَعْنَى (الصُّورَةُ!) فِي حَقِّ الْإِنْسَانِ الْمَخْلُوقِ لَيْسَتْ إِلَّا هَذِهِ
 (الْهَيْئَةُ!) (الْمَحْدُودَةُ!) بِ: (الْأَبْعَادِ!) مِنْ: (طُولٍ!) وَ(عَرْضٍ!)
 وَ(عُمُقٍ!)؟!، فَإِثْبَاتُ (الْمُشَابَهَةِ!) بَيْنَ الرَّحْمَنِ وَالْإِنْسَانِ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي
 الْجِسْمِيَّةِ، قَاطِعٌ فِي أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ يَعْتَقِدُ (الْجِسْمِيَّةَ!) فِي حَقِّهِ جَلَّ وَعَلَا،
 فَاللَّهُ عِنْدَ هَذَا الرَّجُلِ: (جِسْمٌ!) لَهُ (صُورَةٌ!) (مَحْدُودَةٌ!) (تُشَبَّهُ!)
 (شَكْلًا!) وَ(هَيْئَةً!) الْإِنْسَانِ؟!، وَهَذَا (تَجَسُّيٌّ!) صَرِيحٌ وَ(تَشْبِيهٌ!)
 قَبِيحٌ?!.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيُّ (ت: 728هـ): ((وَالْكِبْدُ وَالطَّحَالُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، هِيَ:
 أَعْضَاءُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، فَالْغَيُّ الْمُنَزَّهَ عَنْ ذَلِكَ مُنَزَّهٌ عَنْ آلَاتِ ذَلِكَ،
 بِخِلَافِ الْيَدِ فَإِنَّهَا لِلْعَمَلِ وَالْفِعْلِ، وَهُوَ -سُبْحَانَهُ- مَوْصُوفٌ بِالْعَمَلِ
 وَالْفِعْلِ؛ إِذْ ذَاكَ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ، فَمَنْ يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا
 يَقْدِرُ عَلَى الْفِعْلِ)) (12)؟!.

فَنَسَبَةُ (الْأَعْضَاءِ!) أَوْ (الْآلَاتِ!) لِلْبَارِي -جَلَّ وَعَزَّ عَنْ ذَلِكَ- مَسْأَلَةٌ فِيهَا
 تَفْصِيلٌ عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ?!: فَهُوَ يَرَى امْتِنَاعَ وَصْفِ الْبَارِي بِ: الْكِبْدِ وَالطَّحَالِ
 وَغَيْرِهَا مِنْ هَذِهِ (الْأَعْضَاءِ!)، لَيْسَ لِكُونِهَا (أَجْسَامًا!) فِي وَقَعِ الْأَمْرِ
 يَسْتَحِيلُ نَسَبَتُهَا إِلَيْهِ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ لِإِنْتِفَاءِ مَعَانِي (الْجِسْمِيَّةِ!) أَصْلًا فِي
 حَقِّهِ سُبْحَانَهُ?!، بَلْ وَلَكِنْ لِكُونِهِ تَعَالَى مُنَزَّهًا عَنْ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فَيَتَنَزَّهُ

سُبْحَانَهُ عَنْ (آلَاتِ!) ذَلِكَ؟! بِخِلَافِ (آلَةٍ!) (الْيَدِ!)؟! فَاللَّهُ يَفْعَلُ وَيَعْمَلُ
بِهَا لِأَنَّهُ جَلٌّ وَعَلَا مَوْصُوفٌ بِالْعَمَلِ وَالْفِعْلِ!؟.

فَاللَّهُ عِنْدَ هَذَا الْحَرَّانِي كَالْمَخْلُوقِ يَعْمَلُ وَيَفْعَلُ بِ: (آلَةٍ!) هِيَ: (يَدُهُ!) تَعَالَى
اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوءًا كَبِيرًا!؟.

و(الْيَدِ!) الَّتِي يُشَبِّهُهَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ لِرَبِّهِ حَتَّى وَإِنْ كَانَتْ: (عُضْوًا!) وَ(آلَةً!)
لِلْفِعْلِ وَالْعَمَلِ كَمَا تَرَى فِي كَلَامِهِ!؟ إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ لَحْمٍ وَلَا عَصَبٍ وَلَا
دَمٍ كَمَا هُوَ الْحَالُ عِنْدَ الْمَخْلُوقِ. وَاسْتَمِعْ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ بِالْجَوَارِحِ فِي حَقِّهِ
تَعَالَى وَيُسَمِّيَهَا: (أَعْيَانًا!) مَا نَصُّهُ: ((وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْخَالِقَ لَيْسَ مُمَثِّلًا
لِلْمَخْلُوقِ، وَأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَإِنْ كَانَتْ أَعْيَانًا فَلَيْسَتْ لَحْمًا وَلَا عَصَبًا
وَلَا دَمًا وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ، وَلَا هِيَ مِنْ جِنْسِ شَيْءٍ مِنْ
الْمَخْلُوقَاتِ)) (13)!؟ فَيَدُ الْخَالِقِ وَيَدُ الْمَخْلُوقِ فِي نَظَرِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ يَشْتَرِكَانِ
فِي أَصْلِ مَعْنَى الْيَدِ أَيُّ: (الْجَارِحَةِ!) وَ(الْعُضْوِ!) وَ(الْأَدَاةُ!) وَ(الْآلَةُ!)،
بَيْنَمَا يَقَعُ التَّبَايُنُ فِي الْعَوَارِضِ فَقَطْ أَيُّ: الشَّكْلُ وَالْقُوَّةُ وَ... الخ!؟، فَجِسْمِيَّةُ
(الْجَوَارِحِ!) مِنْ: (الْحُدُودِ!) وَ(الْأَبْعَادِ!) وَ(الْحَجْمِ!) وَ(الْكَمِّ!)
وَ(الْمَسَاحَةِ!) وَ(الطُّولِ!) وَ(الْعَرْضِ!) وَ(الْعُمُقِ!) كُلُّهَا مَعَانِي ثَابِتَةٌ لِلَّهِ عِنْدَ
ابْنِ تَيْمِيَّةَ!؟، فَيَدُ اللَّهِ عِنْدَ هَذَا الرَّجُلِ قِطْعًا عِبَارَةً عَنْ (جِسْمٍ!)، وَلَهَا
(صُورَةٌ!) وَلَكِنَّهَا فَقَطْ بِجَهْلٍ (الشَّكْلِ!) وَ(الْهَيْئَةِ!) عَلَى وَجْهِ التَّعْيِينِ
وَالْتَّحْدِيدِ!؟.

وَحَتَّى أَتْبَاعِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ فَهَمُّوا مِنْهُ هَذَا أَيْضًا؟!، فَقَدْ قَرَّرَ مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيلٍ الْهَرَّاسُ مَا نَصَّهُ: ((فَإِنَّ الْقَبْضَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْيَدِ الْحَقِيقِيَّةِ لَا بِالنُّعْمَةِ، فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْبَاءَ هُنَا لِلْسَّبَبِيَّةِ أَيْ: بِسَبَبِ إِرَادَتِهِ الْإِنْعَامِ، قُلْنَا لَهُمْ: وَمِمَّذَا قَبْضَ؟ فَإِنَّ الْقَبْضَ مُحْتَاجٌ إِلَى آلَةٍ فَلَا مَنَاصَ لَهُمْ لَوْ أَنْصَفُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفُوا بِثُبُوتِ مَا صَرَّحَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ)) (14)؟! فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يُصَرِّحُ بِأَنَّ رَبَّهُ يَقْبِضُ بِ: (آلَةٍ!) الْيَدِ فَهِيَ عِنْدَهُ: (أَدَاةٌ!) وَ(عُضْوٌ!) لَهَا (صُورَةٌ!) مَا حَتْمًا؟!، فَمِنْ هُنَا يُدْرِكُ نَوْعَ التَّلَازُمِ بَيْنَ اثْبَاتِ (جِسْمِيَّةٍ!) (الطُّولِ!) وَ(الْعَرْضِ!) وَ(الْعُمُقِ!) وَبَيْنَ اثْبَاتِ (الصُّورَةِ!) الْخَارِجِيَّةِ بِمَعْنَى: (الْهَيْئَةِ!) وَ(الشَّكْلِ!).

وَقَالَ أَيْضًا هَذَا الْهَرَّاسُ: ((وَمَنْ أَثَبَتَ الْأَصَابِعَ لِلَّهِ، فَكَيْفَ يَنْفِي عَنْهُ الْيَدَ وَالْأَصَابِعَ جُزْءًا مِنَ الْيَدِ؟)) (15)؟! وَهَذَا صَرِيحٌ فِي نِسْبَةِ (التَّجَرِّي!) لِلْبَارِي وَبِالضَّرُورَةِ اعْتِقَادِ (الْجِسْمِيَّةِ!) فِي حَقِّهِ جَلَّ وَعَزَّ!.

وَقَالَ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ: ((نَفْيُ التَّشْبِيهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مَا مِنْ شَيْئَيْنِ مِنَ الْأَعْيَانِ أَوْ مِنَ الصِّفَاتِ إِلَّا وَبَيْنَهُمَا إِشْتِرَاكٌ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَالِإِشْتِرَاكُ نَوْعٌ تَشَابُهُ، فَلَوْ نَفَيْتَ التَّشْبِيهَ مُطْلَقًا؛ لَكُنْتَ نَفَيْتَ كُلَّ مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْخَالِقُ وَالْمَخْلُوقُ فِي شَيْءٍ

(مَا) (16)؟! وَكَمَا تَرَى، قَرُبُ الْوَهَائِيَّةِ (يَشْبَهُ!) مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ (جِسْم!)
الْإِنْسَانِ؟! وَ (جِسْم!) الْحَيَوَانِ؟!... الخ؟!.

وَلَا سِتَجَلَاءَ هَذِهِ الْوُجُوهِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا (التَّشَابُهُ!) بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ
عِنْدَ هَؤُلَاءِ التَّيْمِيَّةِ وَالْوَهَائِيَّةِ (الْمُجَسِّمَةِ!)، أَرَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِعْرَاضِ
كَلَامِ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ بِصَفَتِهِ مِنْ مُنْظَرِ الْقَوْمِ فِي هَذَا
الْمَجَالِ، فَلَا بُدَّ إِذَا مِنْ مُحَاوَلَةِ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِهِ مِنْ شَيْءٍ تَوَالِيْفِهِ الْعَقْدِيَّةَ حَتَّى
تَتَّضِحَ مَعَالِمُ الصُّورَةِ جَلِيًّا:

قَالَ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ مُخَاطِبًا مُخَالَفِيهِ فِي مَسْأَلَةِ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ: ((لَأَنَّا نَقُولُ
لَهُ [يُخَاطَبُ مُخَالَفِيهِ]: هَلْ لَكَ وَجْهٌ؟ سَيَقُولُ: نَعَمْ. نَقُولُ: وَهَلْ لِلْحِمَارِ
وَجْهٌ؟ سَيَقُولُ: نَعَمْ. نَقُولُ لَهُ: وَهَلْ وَجْهٌكَ كَوَجْهِ الْحِمَارِ؟ سَيَقُولُ: طَبَعًا؛
لَا. فَنَقُولُ لَهُ: إِذَا كُنْتَ تَعْرِفُ الْفَرْقَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ وَجْهِ الْحِمَارِ، فَلِمَ إِذَا لَا
تَعْرِفُ الْفَرْقَ بَيْنَ وَجْهِ الرَّحْمَنِ وَوَجْهِ الْمَخْلُوقِ؟ فَلِلَّهِ وَجْهٌ، لَكِنْ لَا
يُشَبَّهُهُ وَجْهٌكَ، وَلَا يُشَبَّهُ وَجْهَكَ، بَلْ لِلرَّحْمَنِ وَجْهٌ يَلِيقُ بِجَلَالِهِ)) (17) وَهَذِهِ
مُقَارَنَةٌ صَرِيحَةٌ بَيْنَ ذِي (حَجْم!) مَعَ ذِي (حَجْم!)؟!.

نَعَمْ؛ فَوَجْهُ الْإِنْسَانِ كَوَجْهِ الْحَيَوَانِ يَشْتَرِكَانِ فِي جِسْمِيَّةِ (الْحَجْم!) وَصِحَّةِ
فَرْضِ (الْأَبْعَاد!) وَ (الْمَسَاحَةِ!) فِي كِلَيْهِمَا، وَيَتَبَايَنَانِ فِي صُورَةِ (التَّشَكُّل!)

فَهَذَا وَجْهُهُ مُسْتَدِيرٌ وَهَذَا عَرِيضٌ وَهَذَا طَوِيلٌ وَهَكَذَا، وَيَتَبَايَنَانِ أَيْضًا فِي سَعَةِ (الْمِقْدَارِ!) أَيْ: (الْحَجْمِ!) فَهَذَا وَجْهُهُ كَبِيرٌ وَهَذَا صَغِيرٌ وَهَذَا عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ وَهَكَذَا، وَمِثْلُهُ قُلْ فِي بَاقِي (الْعَوَارِضِ!)؟!.

فَابْنُ الْعُثَيْمِينَ يُسَلِّمُ جِسْمِيَّةَ (الْحُدُودِ!) وَ(الْحَجْمِ!) وَ(الْكَمِّ!) فِي حَقِّ رَبِّهِ، وَهَذَا بِعَيْنِهِ الْقَاسِمُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ عِنْدَهُ، فِي حِينٍ يُثْبِتُ التَّبَايُنَ فِي (الْعَوَارِضِ!) فَقَطْ؟!، فَلَا يَشْتَرَاكُ عِنْدَهُ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ يَقَعُ فِي (الذَّاتِيَّاتِ!)؟!، وَهَذَا هُوَ (التَّجْسِيمُ!) بِعَيْنِهِ.

وَاسْتَمِعْ إِلَيْهِ وَهُوَ يُدْنِدُنْ حَوْلَ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ فَيَقُولُ: ((وَكَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ لَهُ قُوَّةٌ وَالْفِيلَ لَضُهُ قُوَّةٌ فَهَلِ الْقُوَّتَانِ سَوَاءٌ؟ الْجَوَابُ: لَا، فَالْفِيلُ أَقْوَى، وَكَمَا أَنَّ لِلنَّمْلَةِ جِسْمًا وَلِلْجَمَلِ جِسْمًا فَهَلِ الْجِسْمَانِ سَوَاءٌ فِي الْكِبَرِ؟ الْجَوَابُ: لَا، فَإِذَا كَانَ هَذَا التَّبَايُنُ الْعَظِيمُ بَيْنَ الْمَخْلُوقاتِ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ، فَكَيْفَ لَا تَعْقِلُ أَيُّهَا الْمُمَثِّلُ التَّبَايُنَ الْعَظِيمَ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ؟! مَعَ أَنَّهُ أَظْهَرَ وَأَبْيَنُ مِنَ التَّبَايُنِ بَيْنَ الْمَخْلُوقاتِ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ)) (18) فَابْنُ الْعُثَيْمِينَ يَرَى بِأَنَّهُ: إِذَا كَانَتْ (أَجْسَامُ!) الْمَخْلُوقاتِ تَتَبَايَنُ فِي مَا بَيْنَهَا مِنْ نَاحِيَةِ مِقْدَارِهَا (الْحَجْمِ!) فَمِنْ بَابِ أَوَّلَى تَعْقِلُ هَذَا التَّبَايُنَ فِي (الْحَجْمِ!) بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ؟!، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مِنْ مَعَانِي كَلِمَةِ التَّكْبِيرِ "اللَّهُ أَكْبَرُ" عِنْدَ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ وَمَنْ نَحْنَا نَحْوُهُ، أَنَّ يَكُونَ

رَبُّهُمْ أَكْبَرُ (حَجْمًا!) أَيُّ: (جِسْمًا!) مِنْ كُلِّ (الْأَجْسَام!) أَيُّ: ذَوَاتِ
(الْأَحْجَام!)؟!.

وَبِنَفْسِ الْعَقْلِيَّةِ فِي إِثْبَاتِ أَصْلِ (الْجِسْمِيَّةِ!) وَنَفْيِ الْمُشَابَهَةِ فِي الْعَوَارِضِ
قَالَ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ فِي إِثْبَاتِ (الْأَصَابِعِ!) لِرَبِّهِ، فَقَدْ قَالَ: ((وَإِذَا كُنْتُمْ أَنْتُمْ
[يُخَاطَبُ مُحَالِفِيهِ] تُثْبِتُونَ لِلْإِنْسَانِ أَصَابِعَ وَتُثْبِتُونَ لِلطُّيُورِ أَصَابِعَ، هَلْ يَلْزَمُ
مِنْ إِثْبَاتِ الْأَصَابِعِ لِلْإِنْسَانِ أَنْ تَكُونَ مُشَابَهَةً لِأَصَابِعِ الطَّيْرِ؟ لَا يَلْزَمُ،
إِذَنْ: لَا يَلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَكُونَ مُشَابَهَةً لِأَصَابِعِ
بَنِي آدَمَ أَبَدًا)) (19)؟!.

وَتَأَمَّلْ أَيْضًا يَا عَبْدَ اللَّهِ طَرِيقَةَ هَذَا الرَّجُلِ -ابْنِ الْعُثَيْمِينَ- فِي إِثْبَاتِ (الْيَدِ!)
لِرَبِّهِ حِينَ يَقُولُ: ((وَأَمَّا الْحِسُّ؛ فَكُلُّ إِنْسَانٍ يُشَاهِدُ أَيْدِيَ الْمَخْلُوقَاتِ
مُتَفَاوِتَةً وَمُتَبَايِنَةً مِنْ: كَبِيرٍ وَصَغِيرٍ، وَضَخْمٍ وَدَقِيقٍ... إلخ؛ فَيَلْزَمُ مِنْ تَبَايُنِ
أَيْدِيَ الْمَخْلُوقِينَ وَتَفَاوُثِهِمْ مُبَايَنَةَ يَدِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَيْدِيَ الْمَخْلُوقِينَ وَعَدَمِ
مُمَاثَلَتِهِ لَهُمْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْ بَابِ أُولَى)) (20)؟!.

فَتَنَبَّهُ يَا نَبِيَّهِ مَرَّةً أُخْرَى إِلَى حَقِيقَةِ مَذْهَبِ الْقَوْمِ: فَإِذَا كَانَتْ أَيْدِيَ
الْمَخْلُوقَاتِ الَّتِي تَشْتَرِكُ فِي (الذَّاتِيَّاتِ!) أَيُّ: جِسْمِيَّةِ (الْحَجْمِ!)
وَوَالْمَسَاحَةِ!) وَ(الْأَبْعَادِ!)، تَتَفَاوَتْ وَتَتَمَايَزُ فِي مَا بَيْنَهَا فِي (الْعَوَارِضِ!)

مِنْ: ((كَبِيرٍ وَصَغِيرٍ وَضَخْمٍ وَدَقِيقٍ)) عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِ هَذَا الرَّجُلِ، فَمِنْ بَابِ
أَوَّلَى حُصُولِ هَذَا التَّفَاوُتِ وَالتَّمَايُزِ فِي (الْحَجْمِ!) وَ(الْكَمِّ!) وَ(الْمَسَاحَةِ!)
بَيْنَ يَدِ الْخَالِقِ وَأَيْدِي الْمَخْلُوقَاتِ!؟.

لِهَذَا لَا يَجِدُ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ هَذَا أَيْ غَضَاضَةً فِي قِيَاسِ يَدِ الْخَالِقِ عَلَى يَدِ
الْمَخْلُوقِ حِينَ يَقُولُ: ((إِنَّ هَذِهِ الْيَدَ الَّتِي أَنْبَتَهَا اللَّهُ جَاءَتْ عَلَى وُجُوهِ
مُتَنَوِّعَةٍ يَمْتَنِعُ أَنْ يُرَادَ بِهَا النِّعْمَةُ أَوْ الْقُوَّةُ؛ فَجَاءَ فِيهَا ذِكْرُ الْأَصَابِعِ وَالْقَبْضِ
وَالْبَسْطِ وَالْكَفِّ وَالْيَمِينِ، وَكُلٌّ هَذَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْقُوَّةُ؛ لِأَنَّ الْقُوَّةَ لَا
تُوصَفُ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ)) (21)؟! فَتَأَمَّلْ هَذَا الرِّبْطَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ وَالْقَبْضِ
وَالْبَسْطِ لِتَرْكِيبِ يَدِ رَبِّهِ قِيَاسًا مِنْهُ عَلَى الشَّاهِدِ فِي (جَارِحَةٍ!) الْيَدِ عِنْدَ
الْمَخْلُوقِ؟! فَالْأَصَابِعُ (جُزْءٌ!) وَ(بَعْضٌ!) مِنْ يَدِ رَبِّ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ!؟.

وَمِمَّا يَقْطَعُ بِهَذِهِ الْحَقِيقَةِ فِي أَنَّ الْقَوْمَ (مُجَسِّمَةٌ!) بِامْتِيَازٍ يُثْبِتُونَ
(الْأَعْضَاءَ!) وَ(الْجَوَارِحَ!) فِي حَقِّ رَبِّهِمْ، مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ شَارِحًا
قَوْلَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي إِثْبَاتِ الْيَدِ كَ: (آلَةٍ!) يَفْعَلُ بِهَا رَبُّهُ كَمَا مَرَّ مَعَكَ، حَيْثُ
قَالَ هُنَاكَ مَا نَصُّهُ: ((مَثَلًا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُثْبِتَ لِلَّهِ أَمْعَاءٌ وَكِبْدًا
وَمَعِدَةً وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟. نَقُولُ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ إِنَّمَا هِيَ لِلْأَكْلِ
وَالشُّرْبِ، أَوْعِيَةُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ،
فَلَيْسَ بِحَاجَةٍ إِلَى هَذَا لَا إِلَى الْأَكْلِ، وَلَا إِلَى الشُّرْبِ، وَلَا إِلَى آلَتِهِمَا

بِخِلَافِ الْيَدِ، الْيَدُ يَجُوزُ أَنْ تُثَبَّتَ لِلَّهِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ تُثَبَّتَ لِلَّهِ؛ لِأَنَّهَا آلَةُ
 الْفِعْلِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَفْعَلُ وَيَعْمَلُ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا
 عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس:71]، وَقَالَ: ﴿وَعَدَّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا
 فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء:104]، (22)؟! وَهَذَا صَرِيحٌ مِنْ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ فِي نِسْبَةِ
 الْيَدِ كَ: (آلَةُ!) يَفْعَلُ بِهَا رَبُّهُ؟!.

وَأَكَّدَ هَذَا الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ أَيْضًا: ((...أَنَّ اللَّهَ أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى نَفْسِهِ فِي
 قَوْلِهِ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:38] وَجَعَلَ الْيَدَ بِمَنْزِلَةِ الْآلَةِ الَّتِي
 يَصْنَعُ بِهَا)) (23)؟!.

إِذَا: ابْنُ الْعُثَيْمِينَ يَعْتَقِدُ حَتْمًا أَنَّ يَدَ رَبِّهِ: (جَارِحَةٌ!) وَ(أَدَاةٌ!) وَ(عُضْوٌ!)
 لَهَا (حَجْمٌ!) ضَخْمٌ، وَتَخْتَلِفُ عَنْ أَيْدِي الْمَخْلُوقَاتِ مِنْ نَاحِيَةِ (الْعَوَارِضِ!)
 فَقَطْ؟!، فَيَدُ اللَّهِ عِنْدَ هَذَا الشَّيْخِ الْوَهَّابِيِّ: (جِسْمٌ!) لَهُ (صُورَةٌ!) قَطْعًا؟!.

وَلْيُنْظَرْ أَيْضًا إِلَى طَرِيقَةِ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ فِي إِثْبَاتِ الْعَيْنِ لِرَبِّهِ، فَهُوَ يَقُولُ شَارِحًا
 مَتْنَهُ فِي تَلْخِيصِ الْعَقِيدَةِ الْحَمَوِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ، مَا نَصُّهُ: ((قَوْلُهُ: "عَلَى الْوَجْهِ
 اللَّائِقِ": احْتِرَازًا مِنْ أَنْ تَكُونَ هَاتَانِ الْعَيْنَانِ مُمَثِّلَتَيْنِ لِأَعْيُنِ الْمَخْلُوقِينَ، بَلْ
 هُوَ عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأَعْيُنُ الْمَخْلُوقِينَ مُخْتَلِفَةٌ فِي

الْكِبَرِ وَالصَّغَرِ وَاللَّوْنِ وَالْقُوَّةَ وَالضَّعْفَ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِي نَفْسِ الشَّقِّ مُخْتَلِفَةً، فَلَيْسَ كُلُّ الْعُيُونِ شَقًّا عَرْضًا كَعَيْنِ الْإِنْسَانِ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: أَعْيُنُ الْمَخْلُوقِينَ مُخْتَلِفَةٌ، فَإِذَا جَازَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ أَعْيُنِ الْمَخْلُوقِينَ مَعَ اتِّفَاقِهِمْ فِي كَوْنِهِمْ مَخْلُوقِينَ فَلَا إِخْتِلَافَ بَيْنَ عَيْنِ الْخَالِقِ وَعَيْنِ الْمَخْلُوقِ مِنْ بَابِ أَوْلَى، وَلَا شَكَّ فِي هَذَا) (24)؟!.

وَكَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ، فَهَذِهِ مُقَارَنَةٌ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى اشْتِرَاكِ ذَاتِ الْوَاجِبِ وَذَاتِ الْمُمْكِنِ فِي صِحَّةِ فَرَضِ (الْحَجْمِيَّةِ!) فِي كِلَا الذَّاتَيْنِ، فَعَيْنُ اللَّهِ عِنْدَ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ (أَدَاةُ!) يُبْصِرُ بِهَا رَبُّهُ؟!، وَلَكِنَّهَا تَخْتَلِفُ عَنْ أَعْيُنِ الْمَخْلُوقَاتِ فِي مِقْدَارِ (حَجْمِهَا!) وَقُوَّةِ (إِبْصَارِهَا!) وَغَيْرِهَا مِنْ (الْعَوَارِضِ!)؟! وَهَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي (الْعَوَارِضِ!) هُوَ أَصْلُ مَا يَقْصِدُهُ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ مِنْ نَفْيِ (الْمُمَاثَلَةِ!)؟!، لِأَنَّ (الْمُمَاثَلَةَ!) عِنْدَ هَذَا الرَّجُلِ هِيَ (الْمُشَابَهَةُ!) مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ أَيْ: (التَّسْوِيَةُ!)؟!، فَهُوَ هَا هُنَا يَنْفِي (مُشَابَهَةً!) عَيْنِ الْخَالِقِ لِعَيْنِ الْمَخْلُوقِ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَتَوَانَى فِي إِثْبَاتِ (الْمُشَابَهَةِ!) بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ كَمَا مَرَّ مَعَكَ وَسَيَأْتِي أَيْضًا مِنْ كَلَامِهِ.

لِهَذَا صَرَّحَ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ فَقَالَ: ((فَدَلَّ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ هَاتَيْنِ الْعَيْنَيْنِ يُبْصِرُ بِهِمَا جَلًّا وَعَلَا؛ لِأَنَّ الْعَيْنَيْنِ هُمَا أَدَاةُ الْإِبْصَارِ)) (25)?!.

فَهَذَا قَاطِعٌ فِي إِثْبَاتِ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ الْعَيْنُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى عَلَى مَعْنَى:
(الْجِسْمِيَّةُ!)؟!، فَعَيْنُ اللَّهِ عِنْدَ هَذَا الرَّجُلِ: (أَدَاةُ!) أَيْ: (جِسْمُ!)
(مُصَوِّرُ!) لَهُ (حَجْمُ!) وَ(كَمُّ!)؟!

وَلَمْزِيدِ بَيَانٍ لِمَذْهَبِ الْقَوْمِ فِي طَرِيقَةِ إِثْبَاتِهِمِ (الْأَعْضَاءُ!) وَ(الْأَدَوَاتِ!)
(الْجَوَارِحُ!) فِي حَقِّ رَبِّهِمْ، نَسْتَرْسِلُ قَلِيلًا فِي اسْتِقْرَاءِ نُصُوصِهِمْ فِي هَذَا
الشَّأْنِ، فَنُوَصِلُ مَعَ اسْتِكْنَاهِ عَقِيدَةَ شَيْخِهِمْ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ:

قَالَ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ: ((وَهَذَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَيْنَ صِفَةً حَقِيقِيَّةً، نَظِيرَ مُسَمَّاهَا
بِالنِّسْبَةِ لَنَا أَبْعَاضَ وَأَجْزَاءَ، لَكِنَّا لَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَيْنَ بَعْضٌ مِنَ اللَّهِ أَوْ جُزْءٌ
مِنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَمَنِّعٌ عَلَى اللَّهِ حَسَبَ فَهْمِ الْبَعْضِ وَالْجُزْءِ؛ فَإِنَّ الْبَعْضَ وَالْجُزْءَ
هُوَ مَا جَازَ أَنْ يَنْفَصِلَ عَنِ الْكُلِّ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى
مُتَمَنِّعٌ)) (26)؟!

فَتَأْمَلْ كَلَامَ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ:

(أ) مُسَمَّى "عَيْنَ اللَّهِ" نَظِيرَ مُسَمَّى "عَيْنَ الْإِنْسَانِ"، أَيْ: عَيْنَ اللَّهِ
(عُضْوًا!) وَ(أَدَاةً!) يُبْصِرُ بِهَا جَلَّ وَعَزَّ، فَهِيَ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَعْنَى: (جُزْءًا!)
وَ(بَعْضًا!) مِنْ ذَاتِ الرَّبِّ، نَظِيرَ (أَدَاةً!) الْعَيْنِ فِي الْمَخْلُوقِ!؟.
(ب) وَكَوْنِ عَيْنِ الرَّبِّ كَذَلِكَ أَيْ: (أَدَاةً!) وَ(جَارِحَةً!) وَ(عُضْوًا!)
وَ(بَعْضًا!) لَا يَعْنِي أَنَّهَا تَقْبَلُ الْإِنْفَصَالَ (الْفِعْلِي!) عَنْ ذَاتِ الْوَاجِبِ كَمَا
هُوَ الْحَالُ فِي أَعْيُنِ الْمَخْلُوقَاتِ!؟.

(ج) (البعض!) و(الجزء!) هُوَ مَا يَقْبَلُ الْإِنْفَصَالَ الْفِعْلِي أَيُّ: الْقِسْمَةُ الْحَقِيقِيَّةُ، وَصِفَاتُ اللَّهِ الْخَبَرِيَّةُ ذَاتِيَّةٌ فَهِيَ لَا تَقْبَلُ الْإِنْفَصَالَ عَنْهُ تَعَالَى لَا أَزَلًا وَلَا أَبَدًا؟! لِهَذَا لَا نُطْلِقُ لَفْظَ (الْأَبْعَاضِ!) و(الْأَجْزَاءِ!) عَلَيْهِ تَعَالَى!؟.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ ابْنَ الْعُثَيْمِينَ يَعْتَقِدُ أَنَّ (أَدَوَاتٍ!) و(جَوَارِحَ!) و(أَبْعَاضًا!) و(أَجْزَاءَ!) رَبِّهِ: (أَجْسَامٌ!) لَا تَقْبَلُ الْإِنْفِكَاكَ عَنِ الذَّاتِ لَا أَزَلًا وَلَا أَبَدًا?!.

وَقَالَ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ أَيْضًا مُؤَكِّدًا هَذِهِ الْحَقِيقَةُ: ((وَالصِّفَاتُ الْخَبَرِيَّةُ: هِيَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى مُسَمًّى هُوَ: أَبْعَاضٌ لَنَا وَأَجْزَاءٌ، مِثْلُ: الْوَجْهِ، وَالْيَدِ، وَالْقَدَمِ، وَالْأَصَابِعِ، وَالْعَيْنِ، فَكُلُّ هَذِهِ أَلْفَاظٌ تَدُلُّ عَلَى مُسَمِّيَّاتٍ هِيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا أَبْعَاضٌ وَأَجْزَاءٌ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ فَلَا نَقُولُ إِنَّهَا أَبْعَاضٌ وَأَجْزَاءٌ؛ لِأَنَّ الْبَعْضَ وَالْجُزْءَ مَا يُمَكِّنُ إِنْفَصَالَ بَعْضِهِ عَنْ بَعْضٍ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مُسْتَحِيلٌ)) (27)؟!.

فَالْعِلَّةُ مِنْ وَرَاءِ تَحَاشِي ابْنِ الْعُثَيْمِينَ إِطْلَاقَ لَفْظِ (الْجُزْءِ!) و(البعض!) عَلَى (أَدَوَاتٍ!) و(جَوَارِحٍ!) و(أَرْكَانٍ!) رَبِّهِ، لَيْسَتْ فِي كَوْنِ هَذِهِ الْمَعَانِي مِنْ لَوَازِمِ إِثْبَاتِ (الْجِسْمِيَّةِ!) فِي حَقِّهِ تَعَالَى، بَلْ كُلُّ مَا فِي الْأَمْرِ هُوَ أَنَّ (الْجُزْءَ!) و(البعض!) هُوَ مَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ الْفِعْلِيَّةَ فِي الشَّاهِدِ، وَهَذَا مَا لَا يَصْلَحُ نِسْبَتُهُ لِلَّهِ، لِأَنَّ (أَدَوَاتَهُ!) و(جَوَارِحَهُ!) و(أَرْكَانَهُ!) جَلٌّ وَعَزٌّ أَرْزَلِيَّةٌ أَبَدِيَّةٌ لَا تَنْفَكُ عَنْهُ بِأَيِّ وَجْهِ؟!، فَالرَّجُلُ يُثْبِتُ مَعَانِي (الْجِسْمِيَّةِ!) وَلَكِنْ

بُقُودٍ، لِهَذَا يُحَاوَلُ أَنْ يَحْتَاطَ وَيَتَحَاشَى فِي إِطْلَاقِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي قَدْ تَدُلُّ عَلَى
بَعْضِ مَعَانِي (الْجِسْمِيَّةِ!) الْمَحْظُورَةِ عِنْدَهُ؟!.

وَقَالَ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ أَيْضًا: ((وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُنَا: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى
صُورَتِهِ، لَا يُنَافِي قَوْلَنَا: إِنَّا نُنْثِبُ لِلَّهِ وَجْهًا لَا يُمَاتِلُ أَوْجُهَ الْمَخْلُوقِينَ.

وَصِفَةُ الْوَجْهِ هُنَا لَيْسَتْ مَعْنَوِيَّةً، وَلَكِنَّهَا مُوَافِقَةٌ لِمُسَمًّى هُوَ مِنَّا أَبْعَاضُ
وَأَجْزَاءُ، فَالْوَجْهُ بِالنِّسْبَةِ لَنَا بَعْضٌ مِنَّا، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ لَا نَقُولُ إِنَّهُ بَعْضٌ،
لِأَنَّ الْبَعْضَ فِي اللَّغَةِ مَا جَازَ انْفِكَاكُهُ عَنْ أَصْلِهِ وَانْفِصَالِهِ عَنْهُ، وَمِثْلُ هَذَا فِي
صِفَاتِ اللَّهِ لَا يُمْكِنُ، وَإِنْ كَانَ فِي صِفَاتِنَا مُمَكِّنًا، فَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ
الْصِّفَاتِ: صِفَاتُ خَبَرِيَّةٌ، مُسَمَّاهَا بِالنِّسْبَةِ لَنَا أَبْعَاضٌ وَأَجْزَاءُ... وَالْوَجْهُ مِنْ
الْصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ وَلَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ... إِذَا هُوَ لَيْسَ مَعْنَوِيًّا، أَيْ:
لَيْسَ كَالْقُوَّةِ وَالْعِزَّةِ وَالْحِكْمَةِ، يَعْنِي: لَيْسَ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، بَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ
أُخْرَى نَظِيرُ مُسَمَّاهَا بِالنِّسْبَةِ لَنَا أَبْعَاضٌ وَأَجْزَاءُ، فَالْوَجْهُ بَعْضٌ مِنَّا لَكِنَّا
لَا نُطْلِقُ كَلِمَةَ "بَعْضٌ" عَلَى اللَّهِ أَوْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ؛ لِأَنَّ الْبَعْضَ مَا
جَازَ انْفِصَالُهُ عَنِ الْكُلِّ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِصِفَاتِ اللَّهِ أَمْرٌ مُسْتَحِيلٌ)) (28)؟!.

وَلَمَزِيدُ بَيَانٍ هَا هُنَا نَذَكِّرُ الْقَارِئَ الْكَرِيمَ بِمَعْنَى (الْجِسْمِيَّةِ!) كَمَا حَرَّرَهُ أَيْمَّةُ
الإِسْلَامِ:

الجِسْمُ: هُوَ الشَّيْءُ الْمَحْدُودُ الْمُمتَدُّ فِي الْأَبْعَادِ مِنْ: طُولٍ وَعَرْضٍ وَعُمُقٍ،
الْمُقَدَّرُ بِمِقْدَارٍ مُتَنَاهٍ مِنْ (الْحَجْمِ!) عَظُمَ أَمْ دَقَّ، وَامْتَدَّادُ الْجِسْمِ فِي
الْأَبْعَادِ يَقْضِي بِتَمَازِيرِ جَوَانِبِهِ بِالْجِهَةِ وَالْحِيزِ، بِحَيْثُ تَكُونُ الْإِشَارَةُ الْحِسِّيَّةُ
إِلَى يَمِينِهِ مُعَايِرَةً لِلْإِشَارَةِ الْحِسِّيَّةِ إِلَى يَسَارِهِ وَهَكَذَا.

فَجِسْمُ الشَّمْسِ مُتَرَامِي الْأَطْرَافِ، عَظِيمُ الْمِقْدَارِ (الْحَجْمِ!)،
حَيْثُ الْإِشَارَةُ إِلَى يَمِينِهَا غَيْرُ الْإِشَارَةِ إِلَى يَسَارِهَا، فَالْبَيِّنَةُ هَهُنَا عِبَارَةٌ عَنْ
بُعْدٍ (مَسَاحِيٍّ!) يَعْظُمُ وَيَتَقَلَّصُ بِالتَّبَاعُدِ وَالتَّقَارُبِ (الْمَسَافِيٍّ!)، فَلِلشَّمْسِ
أَبْعَادٌ يَصِحُّ فَرَضُهَا وَبِالْقِسْمَةِ الذَّهْنِيَّةِ تَمَيُّزٌ حِيزٍ حَاجِبُهَا الْأَيْمَنُ عَنْ حِيزٍ
حَاجِبُهَا الْأَيْسَرِ مَثَلًا، حَتَّى وَإِنْ لَمْ تَتَحَقَّقْ هَذِهِ الْقِسْمَةُ فَعَلًا وَحَقِيقَةً فِي
الْخَارِجِ فِي عَيْنِ الشَّمْسِ.

فَجِسْمِيَّةُ الشَّمْسِ تَقْضِي بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ بِتَمَازِيرِ أَطْرَافِهَا وَجَوَانِبِهَا بِ: (الْجِهَةِ!)
(الْحِيزِ!)، فَنِسْبَةُ هَذِهِ (الْأَحْيَازِ!) بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَيْنِ الشَّمْسِ هِيَ نِسْبَةُ
(الْبَعْضِ!) إِلَى (الْكُلِّ)، وَنِسْبَتُهَا بَيْنَ بَعْضِهَا الْبَعْضِ هِيَ نِسْبَةُ (الْجُزْءِ!)
إِلَى (الْجُزْءِ!).

وَالآنَ تَأَمَّلْ قَوْلَ ابْنِ الْعَثِيمِينَ السَّابِقِ: ((وَصِفَةُ الْوَجْهِ هُنَا لَيْسَتْ مَعْنَوِيَّةً،
وَلَكِنَّهَا مُوَافِقَةٌ لِمُسَمًّى هُوَ مِنَّا أَبْعَاضُ وَأَجْزَاءٌ...)) فَالْوَجْهِ وَالْيَدُ وَالسَّاقُ
وغيرُهُ لَيْسَتْ مَعَانِي تَقُومُ بِالذَّاتِ؟! بَلْ هِيَ عِنْدَ ابْنِ الْعَثِيمِينَ (أَعْيَانُ!) فِي
حَقِّهِ جَلٌّ وَعَزٌّ؟!، وَإِنْ رُمْتَ مَزِيدَ إِيضَاحٍ لِمَفْهُومِ (الْأَعْيَانِ!) عِنْدَ هَذَا

الرَّجُلِ وَعِنْدَ قَوْمِهِ فَانْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ: ((أَعْيَانٌ يَعْنِي: عَيْنٌ قَائِمٌ، فَالْصِّفَاتُ إِمَّا أَعْيَانٌ وَأَجْسَامٌ أَوْ مَعَانٍ وَأَعْرَاضٌ، مِثْلُ: الْيَدِ صِفَةٌ لَنَا، وَلَكِنَّهَا عَيْنٌ، وَالْعِلْمُ صِفَةٌ لَنَا لَكِنَّهُ مَعْنَى، فَالْمُرَادُ بِالْعَيْنِ مَا يُقَابِلُ الْمَعْنَى)) (29)؟! وَقَوْلُهُ أَيْضًا: ((مِنْ صِفَاتِنَا مَا هُوَ مَعَانٍ وَأَعْرَاضٌ قَائِمَةٌ بِنَا، كَالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، فَهِيَ مَعَانٍ -لَيْسَتْ شَيْئًا يُرَى أَوْ يُشَارُ إِلَيْهِ- نَحْنُ مُتَّصِفُونَ بِهَا، وَلِلَّهِ تَعَالَى مِثْلُ هَذِهِ الصِّفَاتِ، فَلَهُ: حَيَاةٌ وَعِلْمٌ وَقُدْرَةٌ، وَهَذِهِ صِفَاتُ مَعَانٍ. وَمِنْهَا - أَيْ مِنْ صِفَاتِنَا - مَا هُوَ أَعْيَانٌ وَأَجْسَامٌ وَهِيَ أَبْعَاضٌ لَنَا، كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ، فَالْوَجْهُ وَالْيَدَانِ أَعْيَانٌ يُشَارُ إِلَيْهَا، فَهَذَا وَجْهٌ وَهَذِهِ يَدٌ، وَهِيَ لَنَا أَبْعَاضٌ، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى لَا نَقُولُ: إِنَّهَا أَبْعَاضٌ، لَكِنْ نَقُولُ: الْيَدُ لِلَّهِ لَيْسَتْ هِيَ الْقُوَّةُ الَّتِي هِيَ الصِّفَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ بَلْ هِيَ صِفَةٌ غَيْرُ الصِّفَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: إِنَّ الْيَدَ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ صِفَةُ مَعْنَوِيَّةٌ لَكَانَ هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ التَّخْرِيفِ. فَإِذَا قُلْتَ: إِنَّ الْيَدَ الْحَقِيقِيَّةَ لَيْسَتْ مَعْنَوِيَّةً لَكِنَّهَا بِالنِّسْبَةِ لَنَا بَعْضٌ وَعَيْنٌ، فَعَيْنٌ لِأَنَّهُ يُشَارُ إِلَيْهَا وَيُقَالُ: هَذِهِ يَدٌ. وَبَعْضٌ لِأَنَّهَا بَعْضُ الْجِسْمِ؟. لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ نُطْلِقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا بَعْضُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَعْضَ مَا جَازَ أَنْ يُفَارَقَ الْكُلَّ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِصِفَاتِ اللَّهِ شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ)) (30)؟! وَأَيْضًا قَوْلُهُ: ((يَقِيسُ [ابْنُ تَيْمِيَّةٍ] الصِّفَاتِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ مَعَانٍ إِلَى الصِّفَاتِ الَّتِي هِيَ مَعَانٍ، فَصِفَاتُنَا مَعَانٍ وَأَجْسَامٌ، وَصِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى مَعَانٍ وَشَيْءٌ يَشْتَرِكُ فِي الْإِسْمِ مَعَ مَا هُوَ أَبْعَاضٌ لَنَا، وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ بَعْضُ اللَّهِ، لَكِنْ نَقُولُ: يُشَارِكُ فِي الْإِسْمِ مَا هُوَ

مِنْ أُبْعَاضِنَا، مِثْلُ: (الْيَدِ)(31)؟! إِلَى أَنْ يَقُولَ: ((أَمَّا الصِّفَاتُ الْمَعْنَوِيَّةُ وَالْعَيْنِيَّةُ؛ فَمِنْ صِفَاتِنَا مَا هُوَ مَعْنَى كَالْعِلْمِ، وَمِنْ صِفَاتِنَا مَا هُوَ: عَيْنٌ وَبَعْضٌ، مِثْلُ: الْيَدِ، فَنَحْنُ نَقُولُ: كَمَا أَنَّ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةَ الْمُثْبَتَةَ لِلَّهِ كَالْعِلْمِ لَا يُشَبِّهُ صِفَاتِنَا الْمَعْنَوِيَّةَ كَعِلْمِنَا، فَكَذَلِكَ الصِّفَاتُ الْأُخْرَى الَّتِي تُشَارِكُ مِمَّا هُوَ عَيْنٌ لَهُ لَا تُشَبِّهُ مَا هُوَ عَيْنٌ لَنَا، فَيَدُ اللَّهِ لَا تُشَبِّهُ أَيْدِينَا، كَمَا أَنَّ عِلْمَهُ لَا يُشَبِّهُ عِلْمَنَا)(32)؟!.

و: (أَعْيَانُ!) اللَّهُ عِنْدَ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ لَا تُشَبِّهُ أَعْيَانَ الْمَخْلُوقِ فِي جِنْسِهَا وَحَقِيقَتِهَا، وَلَكِنَّهَا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ك: (أَعْيَانِ!) الْمَخْلُوقِ حَيْثُ تَتَمَايَزُ عَنْ بَعْضِهَا الْبَعْضُ بِصِحَّةِ الْإِشَارَةِ الْحِسِّيَّةِ إِلَيْهَا، ف: (جِهَةٌ!) الْيَدُ فِي الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ غَيْرِ جِهَةٍ (السَّاقِ!)؟! وَهَكَذَا؟!، وَهَذَا يَقْضِي بِصِحَّةِ فَرْضِ (الِامْتِدَادِ!) وَ(الْمَسَاحَةِ!) وَ(الْأَبْعَادِ!) فِي ذَاتِ الْوَاجِبِ؟!، وَكَمَا أَنَّ هَذِهِ (الْأَعْيَانُ!) هِيَ نَظِيرُ (الْأَدَوَاتِ!) وَ(الْجَوَارِحِ!) عِنْدَ الْمَخْلُوقِ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَقْبَلُ الْإِنْفَصَالَ الْفِعْلِيَّ عَنِ الذَّاتِ بِأَيِّ وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ؟!، فَهِيَ (أُبْعَاضُ!) وَ(أَجْزَاءُ!) لاصِقَةٌ بِالذَّاتِ أَزَلًا وَأَبَدًا؟!، هَذِهِ هِيَ عَقِيدَةُ الْقَوْمِ?!.

فَرُبُّ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ عَظِيمُ الْمِقْدَارِ (الْحَجْمِ!)؟!، بِحَيْثُ تَتَمَايَزُ (أَعْيَانُهُ!) أَيْ: (أَدَوَاتُهُ!) بِ: (الْجِهَةِ!) وَ(الْحَيْزِ!)، فَالْإِشَارَةُ إِلَى عَيْنِ الْوَجْهِ مِنَ الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ غَيْرِ الْإِشَارَةِ إِلَى عَيْنِ السَّاقِ مِنْهُ جَلَّ وَعَزَّ؟! وَهَذِهِ غَيْرُ الْإِشَارَةِ الْحِسِّيَّةِ إِلَى الرَّجُلِ؟! وَهَكَذَا؟!، ف: (الْحَيْزِ!) الَّذِي تَمْلُؤُهُ (أَدَاةُ!) (السَّاقِ!)

مَثَلًا فِي ذَاتِ الْوَاجِبِ غَيْرِ (الْحَيِّزِ!) الَّذِي يَشْغُلُهُ (أَدَاةُ!) (الْوَجْهَ) مِنْهُ
تَعَالَى؟! وَهَكَذَا؟!، فَنِسْبَةُ هَذِهِ (الْأَحْيَازِ!) الْوُجُودِيَّةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِ
الْوَاجِبِ هِيَ نِسْبَةُ (الْبَعْضِ!) إِلَى (الْكُلِّ!)، وَنِسْبَتُهَا بَيْنَ بَعْضِهَا الْبَعْضِ
هِيَ نِسْبَةُ (الْجُزْءِ!) إِلَى (الْجُزْءِ!)؟!، فَتَجْمَعُ هَذِهِ الذَّاتُ كُلَّ هَذِهِ الْأَعْيَانِ
(الْأَدَوَاتِ!) الَّتِي لَا تَقْبَلُ الْإِنْفِصَالَ الْفِعْلِيَّ بِأَيِّ حَالٍ.

إِذَا: فَذَاتُ الْوَاجِبِ عِنْدَ التَّيْمِيَّةِ تَقْبَلُ الْقِسْمَةَ الْعَقْلِيَّةَ لَا الْفِعْلِيَّةَ، وَهَذَا مَا
يُفَسِّرُ تَسْلِيمَهُمْ لِصِحَّةِ فَرَضِ الْإِشَارَةِ الْحِسِّيَّةِ إِلَى (أَعْيَانِ!) أَيْ: (أَدَوَاتِ!)
رَبِّهِمْ؟!، وَبِالتَّالِي صِحَّةِ الْقَوْلِ بِتَمَازُيْ هَذِهِ (الْأَدَوَاتِ!) بِ: (الْجِهَةِ!)
(الْمَكَانِ!) وَ(الْحَيِّزِ!) حَتَّى وَإِنْ كَانَتْ لَا تَقْبَلُ الْقِسْمَةَ الْحَقِيقِيَّةَ فِي
الْخَارِجِ?!.

فَالذَّاتُ الْعَلِيَّةُ عِنْدَ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ وَسَلَفِهِ التَّيْمِيَّةِ (الْمُجَسِّمَةُ!): (جِسْمٌ!)
مُتَنَاهِي (الْحُدُودِ!) مُتَرَامِي (الْأَطْرَافِ!) يَصِحُّ فَرَضُ (الْأَبْعَادِ!) فِيهِ مِنْ
(طُولِ!) وَ(عَرْضِ!) وَ(عُمُقِ!)؟!، لِهَذَا صَحَّ عِنْدَهُمُ الْقَوْلُ بِتَمَازُيْ
(جَوَانِبِهِ!) تَعَالَى بِ: (الْحَيِّزِ!) وَ(الْجِهَةِ!)؟! فَالْإِشَارَةُ الْحِسِّيَّةُ إِلَى (جِهَةِ)
جَانِبِهِ الْأَيْسَرِ! تَعَالَى غَيْرُ الْإِشَارَةِ الْحِسِّيَّةِ إِلَى (جِهَةِ جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ!) جَلَّ
وَعَزَّ؟! وَهَكَذَا؟!، فَهُنَاكَ (امْتِدَادُ!) فِي ذَاتِ الْوَاجِبِ?!، وَهَذَا عَيْنُ:
(التَّجْسِيمِ!)?!.

وَلَقَدْ عَبَّرَ أَيْضًا عَنْ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ عَبْدُ الْكَرِيمِ الْحَضِيرُ فِي حَدِيثِهِ حَوْلَ حَدِيثِ: "كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ" فَقَالَ: ((فَالْمَقْصُودُ: أَنَّهُمَا عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ، وَلَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا بِأَفْضَلَ مِنَ الْأُخْرَى، كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي الْمَخْلُوقِ، فَالْيَدُ الْيُمْنَى أَفْضَلُ وَأَشْرَفُ مِنَ الْيَدِ الْيُسْرَى، فَمِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ كِلْتَاهُمَا يَمِينٌ، وَمِنْ حَيْثُ وَقُوعُ إِحْدَاهُمَا فِي جِهَةٍ وَالْأُخْرَى فِي جِهَةٍ أُخْرَى صَحَّ أَنْ تُوصَفَ إِحْدَاهُمَا بِأَنَّهَا يَمِينٌ، وَالْأُخْرَى شِمَالٌ عَلَى مَا يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ وَعَظَمَتِهِ، وَلَا نَدْخُلُ فِي تَفْصِيلٍ)) (33)؟! فَكُلُّ يَدٍ فِي (جِهَةٍ!)؟!.

فَمِنْ هُنَا تَفْهَمُ جَيِّدًا مَاذَا يُرِيدُ ابْنُ الْعَثِيمِينَ بِقَوْلِهِ مَثَلًا: ((فَنَقُولُ لِمَنْ نَفَى أَنْ يَكُونَ اللَّهُ جِسْمًا: إِنْ أَرَدْتَ بِالْجِسْمِ مَا كَانَ حَادِثًا مُرَكَّبًا مِنْ أَجْزَاءٍ وَأَعْضَاءٍ فَنَحْنُ مَعَكَ فِي نَفْيِكَ، فَاللَّهُ لَيْسَ بِحَادِثٍ، وَلَا مُرَكَّبٍ مِنْ أَعْضَاءٍ وَأَجْزَاءٍ بِحَيْثُ يَجُوزُ أَنْ يَفْقَدَ شَيْءٌ مِنْهَا، لَكِنْ لَا نَنْفِي الْجِسْمَ؟!، بَلْ نَقُولُ إِنَّ اللَّهَ مُنَزَّهٌ -عَزَّ وَجَلَّ- عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَبْعَاضٌ كَأَبْعَاضِ الْمَخْلُوقِينَ، بِحَيْثُ يَكُونُ جِسْمًا مُرَكَّبًا مِنْهَا، وَيَفْقَدُ بَعْضَهَا مَعَ بَقَاءِ الْأَصْلِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)) (34)؟!.

فَالرَّجُلُ لَا يَنْفِي مُطْلَقَ (الْجِسْمِيَّةِ!) عَنْ رَبِّهِ؟! بَلْ يَنْفِي (الْجِسْمِيَّةِ!) بِقَيْدٍ وَيُشَبِّهَهَا بِقَيْدٍ؟!، فَهُوَ لَا يَنْفِي مُطْلَقَ (التَّبْعِيضِ!) وَ(التَّجْزِئَةِ!) عَنْ رَبِّهِ كَمَا تَرَى بَلْ يُقَيِّدُ النَّفْيَ بِأَنْ تَكُونَ هَذِهِ (الْأَبْعَاضُ!) وَ(الْأَجْزَاءُ!) مِنْ جِنْسِ أَبْعَاضٍ وَأَجْزَاءِ الْمَخْلُوقِينَ مِنْ شَحْمٍ وَلَحْمٍ وَدَمٍ وَعَصَبٍ وَ... الخ تَقْبَلُ

الْإِنْفَصَالُ وَالْإِنْفِكَاءُ الْفِعْلِيُّ عَنِ الذَّاتِ؟! لِهَذَا يَقُولُ هُوَ نَفْسُهُ: ((الصَّحِيحُ فِي مَسْأَلَةِ الْجِسْمِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِالنَّسْبَةِ لِلْفُظِّهِ إِثْبَاتُهُ وَلَا نَفْيُهُ، لَا تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ، وَلَا تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِجِسْمٍ، لَكِنْ فِي مَعْنَاهُ يَجِبُ أَنْ نَسْتَفْصِلَ، فَإِذَا أَرَدْتَ بِالْجِسْمِ أَنَّهُ -سُبْحَانَهُ- ذَاتٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ مُتَّصِفٌ بِمَا يَجِبُ لَهُ فَهَذَا حَقٌّ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِذَلِكَ أَنَّهُ جِسْمٌ مُرَكَّبٌ مِنْ أَعْضَاءٍ وَعِظَامٍ وَأَعْصَابٍ وَلُحُومٍ، فَهَذَا لَيْسَ بِجَائِزٍ)) (35)؟! فَتَأَمَّلْ دَعْوَاهُ التَّوَقُّفَ فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ (الْجِسْمِ!) فِي حَقِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، مَعَ أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ قَيْدَ أُمْلَةٍ فِي إِرَادَةِ مَعْنَى (الْجِسْمِ!) وَلَكِنْ بِقِيُودٍ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ?!.

وَأَنْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ أَيْضًا: ((لَوْ قُلْتُ: إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ. لَكَانَ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ يَتَعَبُ وَيَحْزَنُ وَيَمْرُضُ وَيَلِدُ. لِأَنَّ الْجِسْمَ لَيْسَ صِفَةً نَقْصٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ، يَكُونُ صِفَةً نَقْصٍ إِذَا قُلْتُ: إِنَّهُ مُؤَلَّفٌ مِنْ لَحْمٍ وَعَظْمٍ، وَأَجْزَاءٍ يَفْتَقِرُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَا تَقُومُ إِلَّا بِمُقَوِّمٍ خَارِجِيٍّ، فَهَذَا وَاضِحُ النَّقْصِ، لَكِنْ لَوْ لَزِمَ هَذَا إِذَا لَمْ يَعْتَرِهِ تَعَبٌ وَمَرَضٌ؛ فَلَيْسَ فِيهِ نَقْصٌ)) (36)؟! وَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ: ((لِأَنَّ الْجِسْمَ لَيْسَ صِفَةً نَقْصٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ)) فَهَنَّاكَ مَعَانِي مَنْ: (الْجِسْمِيَّةُ!) تَلِيْقُ بِرَبِّهِمْ؟! وَهَذَا مَا يُؤَكِّدُ إِثْبَاتَهُم (الْجِسْمِيَّةُ!) وَلَكِنْ بِقِيُودٍ?!.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ ابْنَ الْعُثَيْمِينَ يُثَبِّتُ فِي حَقِّ رَبِّهِ جِسْمِيَّةَ (الْحَجْمِ!) وَ(الْكَمِّ!) وَ(الْحُدُودِ!) وَ(الْمَسَاحَةِ!) وَ(الْأَبْعَادِ!) أَيُّ: يُثَبِّتُ أَصْلِيَّاتِ (الْجِسْمِ!)،

وَيَنْفِي جِسْمِيَّةَ (الشَّحْمِ!) وَ(اللَّحْمِ!) وَ(الْعَظْمِ!) وَغَيْرَهَا مِنْ
(الْعَوَارِضِ!)؟!.

وَالآنَ إِذَا اتَّضَحَتْ لَكَ الرُّؤْيَا وَفَهِمْتَ حَقِيقَةَ عَقِيدَةِ الْقَوْمِ، سَهْلَ عَلَيْكَ
اسْتِجْلَاءَ مَذْهَبِهِمْ فِي نِسْبَةِ (الصُّورَةِ!) لِلَّهِ:

قَالَ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ وَهُوَ يُصَرِّحُ بِأَنَّ (الصُّورَةَ!) فِي حَقِّهِ جَلٌّ
وَعَزٌّ عَلَى مَعْنَى: (الشَّكْلُ!)، مَا نَصُّهُ: ((فَتَنْزِيهِ اللَّهِ -تَعَالَى- عَنِ الصُّورَةِ
الْإِنْفِاقَةِ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ رَدٌّ لِمَا أَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله]
وسلم، والسَّلفُ رضوانُ اللَّهِ -تَعَالَى- عَلَيْهِمْ بَرِيئُونَ مِنْ هَذَا التَّنْزِيهِ.
وَأَمَّا الشَّكْلُ فَإِنْ أُريدَ بِهِ الصُّورَةُ فَقَدْ عَرَفْتَ الْكَلَامَ فِيهَا، وَإِنْ أُريدَ بِهِ
مُمَثَّلَةُ الْمَخْلُوقِينَ فَاللَّهُ -تَعَالَى- مُنَزَّاهُ عَنْهُ)) (37)؟!.

فَحَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّهُ يُثْبِتُ لِلَّهِ (الشَّكْلُ!) فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَلَكِنَّهُ يَنْفِي فَقَطْ
التَّسْوِيَةَ -المُمَثَّلَةَ- بَيْنَ (شَكْلٍ!) الْخَالِقِ وَ(شَكْلٍ!) الْمَخْلُوقِ؟! فَهُوَ:
يُثْبِتُ (الْمُشَابَهَةَ!) مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ لَا مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ كَمَا مَرَّ مَعَكَ مِنْ
كَلَامِهِ، وَاسْتَمَعَ إِلَيْهِ وَهُوَ يُفْصِحُ أَكْثَرَ حِينَ يَقُولُ: ((فَإِذَا قُلْتَ: مَا هِيَ
الصُّورَةُ الَّتِي تَكُونُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَيَكُونُ آدَمُ عَلَيْهَا؟ قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ
وَجْهٌ وَلَهُ عَيْنٌ وَلَهُ يَدٌ وَلَهُ رِجْلٌ عَزَّ وَجَلَّ، لَكِنْ لَا يُلْزَمُ مِنْ أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ
الْأَشْيَاءُ مُمَثَّلَةً لِلْإِنْسَانِ؛ فَهَنَّاكَ شَيْءٌ مِنَ الشَّبَهِ، لَكِنْ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ
الْمُمَثَّلَةِ)) (38)؟!.

فَأَثْبَاتُ الصُّورَةِ لِلَّهِ يَقْضِي عِنْدَ الْقَوْمِ بِاعْتِقَادِ وُجُودِ قَدْرِ مِنَ (الشَّيْءِ!) بَيْنَ مَا يُسَمِّيهِ الْقَوْمُ "صِفَاتِ" الْخَالِقِ وَبَيْنَ (أَدَوَاتِ!) الْمَخْلُوقِ!؟.

وَتَأْمَلُ أَيُّهَا النَّبِيُّ إِلَى تَحَاشِي ابْنِ الْعُثَيْمِينَ إِطْلَاقَ لَفْظَةِ (الْأَعْضَاءِ!) عَلَى الْوَجْهِ وَالْيَدِ وَالْعَيْنِ وَالرَّجْلِ فَفَضَّلَ اسْتِعْمَالَ لَفْظَةِ ((هَذِهِ الْأَشْيَاءِ!)) بَدَلًا: ((هَذِهِ الْأَعْضَاءِ!)) مَعَ أَنَّهُ يُرِيدُ الْمَعْنَى نَفْسَهُ!؟.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ نِسْبَةَ هَذِهِ ((الْأَشْيَاءِ!)) - عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِ هَذَا الْوَهَّابِيِّ! - إِلَى الْإِنْسَانِ لَا تَكُونُ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ اللُّغَوِيَّةِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ (الْجِسْمِيَّةِ!) كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ لَدَا الصَّبَّيَّانِ!؟، وَبَعْضُ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِ هَذِهِ (الْأَعْضَاءِ!) فِي الْإِنْسَانِ، ذَاتِ شَحْمٍ وَلَحْمٍ وَدَمٍ وَعَظْمٍ وَغَيْرِهَا مِنْ (الْعَوَارِضِ!)، فَهِيَ فِي الْأَصْلِ عِبَارَةٌ عَنْ: (أَعْضَاءِ!) وَ(أَدَوَاتِ!) وَ(أَرْكَانِ!) ذَاتِ (حَجْمِ!) وَ(مَسَاحَةِ!) وَ(أَبْعَادِ!) كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ الْقَاصِي وَالِدَّانِي، فَكَيْفَ يَدَّعِي هَذَا الرَّجُلُ إِذَا: بَانَ (صُورَةً!) وَجْهَهُ وَعَيْنٌ وَيَدٌ وَرِجْلٌ رَبَّهُ (تُشْبِهُ!) مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ هَذِهِ (الْأَعْيَانِ!) وَ(الْأَعْضَاءِ!) وَ(الْأَدَوَاتِ!) وَ(الْأَرْكَانِ!) فِي الْإِنْسَانِ!؟، إِنْ لَمْ يَكُنْ -ابْنُ الْعُثَيْمِينَ هَذَا- يَعْتَقِدُ (جِسْمِيَّةَ!) (الْحَجْمِ!) وَ(الْكَمِّ!) وَ(الْأَبْعَادِ!) وَ(الْحُدُودِ!) فِي حَقِّ رَبِّهِ!؟.

نَعَمْ؛ هَذِهِ هِيَ حَقِيقَةُ عَقِيدَةِ التَّيْمِيَّةِ فِي الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ!؟: فَاللَّهُ عِنْدَهُمْ (جِسْمٌ!) (مُصَوَّرٌ!) لَا كَ: (الْأَجْسَامِ!) (الْمُصَوَّرَةِ!) الْمَخْلُوقَةِ!؟:

(أ) (جِسْمٌ!): مِنْ نَاحِيَةِ صِحَّةٍ فَرَضِ (الْحَجْمِ!) وَ(الْكَمِّ!)
 وَ(الْمَسَاحَةِ!) فِي ذَاتِهِ جَلٌّ وَعَزٌّ؟!، بِحَيْثُ تَتَمَازَرُ (جَوَانِبُهُ!) تَعَالَى بِهِ:
 (الْجِهَةِ!) وَ(الْحِيزِ!) وَ(الْمَكَانِ!)؟!، ف: (يَمِينُ!) اللَّهُ فِي (جِهَةٍ!) غَيْرِ
 (الْجِهَةِ!) الَّتِي يَشْغُلُهَا (يَسَارُهُ!) جَلٌّ وَعَزٌّ؟!، وَهَكَذَا؟! فَرُبُّهُمْ (مُتَمَتِّدٌ) فِي
 (الْأَبْعَادِ!) مُتَرَامِي (الْأَطْرَافِ!)?!.

(ب) وَلَا كَ: (الْأَجْسَامِ!): مِنْ نَاحِيَةِ إِحَالَةٍ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى مُرَكَّبًا مِنْ لَحْمٍ
 وَدَمٍ وَعَظْمٍ وَغَيْرِهَا مِنْ (عَوَارِضِ!) الْمَخْلُوقَاتِ بِحَيْثُ يَجُوزُ عَلَى (أَبْعَاضِهِ!)
 وَ(أَجْزَائِهِ!) تَعَالَى مَا يَجُوزُ عَلَى (أَبْعَاضِ!) وَ(أَجْزَاءِ!) الْمَخْلُوقِ مِنْ قَبُولِ
 الْإِنْفِصَالِ وَالْإِنْفِكَاكِ عَنِ الذَّاتِ؟! ف: (أَبْعَاضُ!) وَ(أَدَوَاتُ!) وَ(أَجْزَاءُ!)
 رَبِّهِمْ لَا تَنْفَصِلُ عَنْ ذَاتِهِ تَعَالَى بِأَيِّ وَجْهِ، وَلَا تُشَبِّهُ (أَبْعَاضَ!) وَ(أَجْزَاءَ!)
 وَ(أَدَوَاتَ!) الْمَخْلُوقَاتِ؟! بَلْ تَشْتَرِكُ مَعَ هَذِهِ فِي صِحَّةِ قَبُولِ (الْحَجْمِيَّةِ!)
 فِي كُلِّ مِنْهَا?!.

فَإِذَا أَدْرَكْتَ هَذِهِ الْحَقِيقَةَ أَدْرَكْتَ لَا مُحَالَةَ سَبَبَ تَبَرُّمِ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ مِنْ
 الْإِطْلَاقِ فِي نَفْيِ (الْجِسْمِيَّةِ!) عَنْ رَبِّهِ حَيْثُ يَقُولُ: ((مَنْ قَالَ لَكُمْ: إِنَّ
 الْجِسْمَ مُنْتَفٍ عَنِ اللَّهِ، مَنْ قَالَ؟! هَلْ عِنْدَكُمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مُنْتَفٍ؟! فَإِنْ
 كَانَ يَلْزَمُ مِنْ إثْبَاتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ جِسْمًا فَهُوَ حَقٌّ!،
 وَلَكِنَّهُ لَا يُشَبِّهُ الْأَجْسَامَ؟!، وَإِنْ كَانَ لَا يَلْزَمُ، فَإِنَّ إِرْزَامَكُمْ إِيَّانَا بِمَا لَا يَلْزَمُ
 هُوَ عَيْنُ الْجَوْرِ وَالظُّلْمِ)) (39)?!.

وَلَا بَأْسَ أَنْ نَذْكُرَ لِلْقَارِئِ جُمْلَةً مِنْ أَقْوَالِ الْقَوْمِ:

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِي (ت: 728هـ): ((وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ قَبَلَ [اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ] التَّفَرُّقَ وَالْمَرَضَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ التَّغْيِيرَاتِ وَالِاسْتِحَالَاتِ، الَّتِي هِيَ مُقَدِّمَاتُ الْعَدَمِ وَالْفَنَاءِ وَأَسْبَابُهُ، لَمْ يَكُنْ حَيًّا قَيُّومًا صَمَدًا، وَاجِبَ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ: تُوجِبُ زَوَالَ مَا هُوَ دَاخِلٌ فِي مُسَمًى ذَاتِهِ، وَعَدَمَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ: صِفَةٌ لَهُ أَوْ جُزْءٌ، وَلَوْ زَالَ ذَلِكَ لَمْ تَكُنْ ذَاتُهُ وَاجِبَةً الْوُجُودِ)) (40)؟! فَقَوْلُ هَذَا الْمُشَيِّخِ عَلَى الْإِسْلَامِ: ((أَوْ جُزْءٌ)): صَرِيحٌ فِي إِبْطَاتِ: (التَّجْزِي!) فِي حَقِّهِ جَلَّ وَعَزَّ!.

وَفِي رَدِّهِ عَلَى الْإِمَامِ الْفَخْرِ الرَّازِي يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: ((وَإِنْ أَرَدْتَ -يَقْصِدُ الْفَخْرُ- أَنَّهُمْ وَصَفُوهُ بِالصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ، مِثْلَ: الْوَجْهِ وَالْيَدِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي: التَّجْزِئَةَ وَالتَّبْعِيضَ، أَوْ أَنَّهُمْ وَصَفُوهُ بِمَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ: جِسْمًا، وَالْجِسْمُ مُتَبَعٌّ وَمُتَجَزِّئٌ، وَإِنْ لَمْ يَقُولُوا هُوَ: جِسْمٌ. فَيُقَالُ لَهُ: لَا اخْتِصَاصَ لِلْحَنَابِلَةِ بِذَلِكَ، بَلْ هُوَ: مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، بَلْ: وَسَائِرِ أَهْلِ الْمِلَلِ وَسَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَيْمَتِهَا)) (41)?!.

وَطَبَعًا ابْنُ تَيْمِيَّةَ لَا يَبْغِي حَوْلًا وَلَا بَدِيلًا عَنْ طَرِيقَةٍ مَنْ يُسَمِّيهِمْ هَا هُنَا بِ: (السَّلَفِ!)؟!، فَهُوَ عَلَى دَرَجَتِهِمْ يَسِيرُ: يَصِفُ رَبَّهُ بِمَا وَصَفَهُ بِهِ هَؤُلَاءِ (السَّلَفِ!)، فَيَصِفُهُ تَعَالَى بِمَا يَقْتَضِي (التَّجْزِئَةَ!) وَ (التَّبْعِيضَ!) فِي ذَاتِهِ جَلَّ وَعَزَّ!، وَأَنَّهُ جَلَّ وَعَلَا (جِسْمٌ!) مِنْ نَاحِيَةِ إِرَادَةِ حَقِيقَةِ الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ لَا

يُطْلَقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَفْظًا؟! ف: (التَّجْزِئَةُ!) وَ(التَّبْعِيضُ!) فِي حَقِّهِ جَلٍّ وَعَزٍّ هُوَ مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، بَلْ: وَسَائِرُ أَهْلِ الْمِلَلِ وَسَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَتَمَّتْهَا؟!، هَكَذَا يُقَرِّرُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي نَصِّهِ هَذَا؟!.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيُّ فِي قِيَاسِ سَاقِطٍ فِي هَاوِيَةِ (التَّجْسِيمِ!): ((كَمَا أَنَّ الصِّفَاتِ مِثْلَ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ لَيْسَتْ مُتَمَاثِلَةً. فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدْرِ مَا قَالَهُ الْبَاقُونَ فِي الْوَصْفِ، وَيَقُولُونَ: أِبْعَاضُ الْمِقْدَارِ كَأَحَادِ الصِّفَاتِ، وَإِذَا كَانَ حَامِلًا لِصِفَاتٍ لَيْسَتْ مُتَمَاثِلَةً كَانَ أَيْضًا جَامِعًا لِأِبْعَاضٍ لَيْسَتْ مُتَمَاثِلَةً، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ؟)) (42)؟!.

فَحَاصِلُ تَقْرِيرِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ أَنَّهُ: إِذَا كَانَ الرَّبُّ الْمَعْبُودُ حَامِلًا لِصِفَاتٍ مَعَانِي غَيْرِ مُتَمَاثِلَةٍ فِي مَذْلُومِهَا كَالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَ... الخ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَيْنَ ذَاتِ الْوَاجِبِ (جَامِعَةً!) أَيْضًا لِ: (أِبْعَاضٍ!) أَيْ: [أَرْكَانٍ!؛ (أَعْضَاءٍ!)؛ (أَجْزَاءٍ!)؛ (أَدَوَاتٍ!)] لَيْسَتْ مُتَمَاثِلَةً هِيَ الْأُخْرَى؟!.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيُّ مُحَاطِبًا قَاهِرَ الْمُجَسِّمَةِ الْإِمَامَ الْهُمَامَ الْفَخْرَ الرَّازِيَّ (ت: 606هـ)، مَا نَصُّهُ: ((وَأَمَّا وَصْفُهُ [اللَّهُ جَلٍّ وَعَزٍّ] بِالْحَدِّ وَالنَّهْيَةِ، الَّذِي تَقُولُ أَنْتَ أَنَّهُ مَعْنَى: الْجِسْمِ، فَهُمْ كَسَائِرِ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: مِنْهُمْ مَنْ يُثَبِّتُ ذَلِكَ، كَمَا هُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ السَّلَفِ وَالْأَتَمَّةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ نَفَى ذَلِكَ. وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَتَعَرَّضُ لَهُ بِنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ)) (43)؟!.

إِذَا: فَأَبْنِ تَيْمِيَّةَ يُقَرَّرُ فِي هَذَا النَّصِّ مَا يَلِي:

(أ) اللَّهُ (مَحْدُودٌ!) وَلَيْسَ ذَاهِبًا فِي كُلِّ (الْأَبْعَادِ!) وَ(الْجِهَاتِ!)؟!

(ب) كُلُّ مَا هُوَ (مَحْدُودٌ!) وَمَا لَهُ (نَهَايَةٌ!) فِي ذَاتِهِ فَهُوَ: (جِسْمٌ!)... وَاللَّهُ (مَحْدُودٌ!) وَلَهُ (نَهَايَاتٌ!)؟!: فِي قَوْلِهِ: ((...الَّذِي تَقُولُ أَنْتَ أَنَّهُ مَعْنَى: الْجِسْمُ...))؟!.

إِذَا: فَجِسْمِيَّةُ (الْحُدُودِ!) وَ(الْأَبْعَادِ!) وَ(الْحُجْمِ!) وَ(الْكَمِّ!) وَ(الْمَسَاحَةِ!) هِيَ عَقِيدَةُ السَّلَفِ وَالْأُئِمَّةِ عِنْدَ هَذَا الرَّجُلِ؟!.

وَلَمَّا أَلْزَمَ الْإِمَامَ الرَّازِي الْمُجَسِّمَةَ الْجَهْوِيَّةَ بِمَا حَاصِلُهُ: أَنَّ قَوْلَهُمْ بِفَوْقِيَّةِ الْمَسَافَةِ يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ (أَبْعَاضِهِ!) تَعَالَى مُتَفَاوِتَةً فِي الْكَمَالِ، فَالْجُزْءُ الْأَعْلَى مِنَ الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ أَكْمَلُ وَأَفْضَلُ مِنَ الْأَسْفَلِ الْقَرِيبِ مِنَ الصَّفْحَةِ الْعُلْيَا لِلْعَرْشِ؟! وَبِالتَّالِي الْقَوْلِ بِنِسْبَةِ النُّقْصِ لِلْبَعْضِ مِنَ الذَّاتِ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَعْضِ الْآخِرِ؟!، رَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيُّ بِطَرِيقَتِهِ الْمُتَلَوِّيَّةِ مُنْتَحِلًا لِسَانَ غَيْرِهِ مُسَلِّمًا فِي مَقَامِ الْإِحْتِجَاجِ عَلَى الْفَخْرِ، بِمَا نَصَّهُ: ((قَوْلُكَ [يُخَاطَبُ الْفَخْرُ]: "إِنَّ مَا لَا يَتَنَاهَى فَكُلُّ نُقْطَةٍ مِنْهَا فَوْقَهَا نُقْطَةٌ، فَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ سَفَلٌ"، لَا يَقْدَحُ فِي مَطْلُوبِنَا، فَإِنَّ مَقْصُودَنَا أَنْ لَا يَكُونَ غَيْرُهُ أَعْلَى مِنْهُ. بَلْ هُوَ عَالٍ عَلَى كُلِّ مَوْجُودٍ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا قَدَّرْتَ أَنَّهُ مَا مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا وَغَيْرُهُ مِنْهُ أَعْلَى مِنْهُ، لَمْ يَقْدَحْ هَذَا فِي مَقْصُودِهِ وَلَا فِي كَمَالِهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَعْلُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ إِلَّا مَا هُوَ مِنْهُ لَا مِنْ غَيْرِهِ. وَأَيْضًا فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَالْوَاجِبُ إِثْبَاتُ صِفَاتِ الْكَمَالِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ. وَأَيْضًا فَإِنَّ مِثْلَ

هَذَا كَمَالٌ فِي الْعُلُوِّ، وَلَا يَقْدَحُ فِي الْعَالِي أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُ أَعْلَى مِنْ بَعْضٍ، إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ عَالِيًّا عَلَيْهِ) (44)؟!.

فَلَا حَرَجَ عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَنْ يَكُونَ (الْبَعْضُ!) مِنَ الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ أَعْلَى (مَسَافَةً!) مِنْ (الْبَعْضِ!) الْآخَرِ؟! فَهَذَا لَا يَقْدَحُ فِي صِفَةِ الْعُلُوِّ فَالْمُهِمُّ أَنْ لَا يَغْلُو عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ ذَاتِهِ جَلًّا وَعَزًّا؟! فِتْبَدُ ذَاتُ رَبِّ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ مُبَاشَرَةً بَعْدَ انْتِهَاءِ الْعَالَمِ أَيْ انْطِلَاقًا مِنَ الصَّفْحَةِ الْعُلْيَا لِلْعَرْشِ لِ: (يُمْتَدِّ!) تَعَالَى ذَاهِبًا فِي (الْأَبْعَادِ!) نَحْوَ (جِهَةِ!) الْأَعْلَى؟!، فَالرَّجُلُ يَتَكَلَّمُ حَتْمًا عَنْ (جِسْمِ!) مُتَرَامِي (الْأَطْرَافِ!) يَسْكُنُ فَوْقَ الْعَرْشِ؟!، بِحَيْثُ يَصِحُّ أَنْ يَغْلُو (بَعْضُهُ!) تَعَالَى (الْفُوقَانِي!) عَلَى (بَعْضِهِ!) جَلًّا وَعَزًّا (التَّخْتَانِي!)؟!.

وَقَالَ ابْنُ قَيِّمٍ الْجُوزِيَّةَ (ت: 751هـ) تَلْمِيزًا ابْنَ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِي مُحَاطِبًا مُخَالَفِيهِ: ((الطَّرِيقُ السَّابِعُ عَشَرَ: أَنْ يُقَالَ: هَلْ لِلرَّبِّ تَعَالَى مَاهِيَّةٌ مُتَمَيِّزَةٌ عَلَى سَائِرِ الْمَاهِيَّاتِ يَخْتَصُّ بِهَا لِذَاتِهِ، أَمْ تَقُولُونَ لَا مَاهِيَّةَ لَهُ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ بِالثَّانِي كَانَ هَذَا إِنْكَارًا لَهُ سُبْحَانَهُ وَجُحُودًا، وَجَعَلَهُ وُجُودًا مُطْلَقًا لَا مَاهِيَّةَ لَهُ!. وَإِنْ قُلْتُمْ: بَلْ لَهُ ذَاتٌ مَخْصُوصَةٌ وَمَاهِيَّةٌ مُتَمَيِّزَةٌ عَنْ سَائِرِ الْمَاهِيَّاتِ، قِيلَ لَكُمْ: لَكُمْ مَاهِيَّتُهُ وَذَاتُهُ سُبْحَانَهُ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ بَلْ ذَاهِبَةٌ فِي الْأَبْعَادِ إِلَى غَيْرِ نِهَايَةٍ، أَمْ مُتَنَاهِيَةٌ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ بِالْأَوَّلِ لَزِمَ مِنْهُ مُحَالَاتٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ قُلْتُمْ بِالثَّانِي بَطَلَ قَوْلُكُمْ وَلَزِمَ اثْبَاتُ الْمُبَايَنَةِ وَالْجِهَةِ، وَهَذَا لَا مَحِيدَ

عَنْهُ. وَإِنْ قُلْتُمْ: لَا نَقُولُ لَهُ مَاهِيَّةٌ وَلَا لَيْسَتْ لَهُ مَاهِيَّةٌ؟، قِيلَ: لَا يَلِيقُ بِالْعُقُولِ الْمُخَالَفَةُ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ إِلَّا هَذَا الْمُحَالُ وَالْبَاطِلُ!. وَإِنْ قُلْتُمْ: بَلْ لَهُ ذَاتٌ مَخْصُوصَةٌ وَمَاهِيَّةٌ مُتَمَيِّزَةٌ عَنْ سَائِرِ الْمَاهِيَّاتِ وَلَا نَقُولُ إِنَّهَا مُتَنَاهِيَّةٌ وَلَا غَيْرُ مُتَنَاهِيَّةٍ، لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ وَاحِدًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ؟، قُلْنَا: التَّنَاهِي وَعَدَمُ التَّنَاهِي يَتَقَابَلَانِ تَقَابُلَ السَّلْبِ وَالْإِجَابِ، فَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا، كَمَا لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَالْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ، وَالسَّبْقِ وَالْمُقَارَنَةِ، وَالْقِيَامِ بِالنَّفْسِ وَالْقِيَامِ بِالْغَيْرِ((45) بِحُرُوفِهِ؟!.

فَتَأْمَلُ مُسَائِلَةَ ابْنِ الْقَيِّمِ لِحُصُومِهِ بِقَوْلِهِ: ((قِيلَ لَكُمْ: مَاهِيَّتُهُ وَذَاتُهُ سُبْحَانَهُ غَيْرُ مُتَنَاهِيَّةٍ بَلْ ذَاهِبَةٌ فِي الْأَبْعَادِ إِلَى غَيْرِ نِهَايَةٍ، أَمْ مُتَنَاهِيَّةٌ؟)) فَالرَّجُلُ يُعَلِّقُ حَقِيقَةَ وُجُودٍ وَاجِبِ الْوُجُودِ بِوُجُوبِ إِثْبَاتِ (الْجِسْمِيَّةِ!) فِي حَقِّهِ جَلٍّ وَعَزٍّ؟!

نَعَمْ؛ فَوُجُودُ الْبَارِي يَحْتَمِلُ عِنْدَ هَذَا الرَّجُلِ:

(أ) ((ماهيئته وذاته سبحانه غير متناهية بل ذاهبة في الأبعاد إلى غير نهاية؟)): يَعْنِي أَنَّهُ تَعَالَى (جِسْمٌ!) غَيْرُ (مَحْدُودٍ!) وَلَا (مُتَنَاهٍ!) فِي (حَجْمِهِ!) وَ(مَسَاحَتِهِ!) فَهُوَ ذَاهِبٌ فِي (الْأَبْعَادِ!) إِلَى لَا نِهَايَةٍ؟! أَوْ:

(ب) ((مُتَنَاهِيَةٌ؟)): يَعْني أَنَّ الرَّبَّ (جِسْمٌ!) مَحْدُودٌ (الْأَطْرَافِ!) مِنْ كُلِّ (الْجِهَاتِ!)، فَذَاتُهُ تَعَالَى مَحْدُودَةٌ (الْحَجْمِ!) وَ(الْمَسَاحَةِ!) وَ(الْكَمِّ!)، وَلَيْسَ جَلٌّ وَعَزٌّ ذَاهِبًا فِي (الْأَبْعَادِ!) إِلَى غَيْرِ نِهَايَةٍ؟!

فَزَيَّفَ ابْنُ زَفِيلِ الْإِحْتِمَالَ الْأَوَّلَ بِقَوْلِهِ: ((فَإِنْ قُلْتُمْ بِالْأَوَّلِ لَزِمَ مِنْهُ مُحَالَاتٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ)) بَيْنَمَا طَبَّلَ وَهَلَّلَ لِلثَّانِي فَقَالَ: ((وَإِنْ قُلْتُمْ بِالثَّانِي بَطَلَ قَوْلُكُمْ وَلَزِمَ إِثْبَاتُ الْمُبَايَنَةِ وَالْجِهَةِ، وَهَذَا لَا مَحِيدَ عَنْهُ))؟! فَرَبُّهُ (جِسْمٌ!) مَحْدُودٌ مُتَنَاهٍ فِي ذَاتِهِ؟!، لِهَذَا صَحَّتْ بَيْنُونَتُهُ تَعَالَى لِمَخْلُوقَاتِهِ بَيْنُونَةٌ: (مَسَافَةٍ!) وَ(جِهَةٍ!)، فَهَذَا الْإِعْتِقَادُ لَا مَحِيدَ عَنْهُ كَمَا يَدَّعِي؟!.

وَلْيَنْظُرِ الْأَلْبَاءُ أَيْضًا فِي قَوْلِ هَذَا الرَّجُلِ: ((وَإِنْ قُلْتُمْ: بَلْ لَهُ ذَاتٌ مَخْصُوصَةٌ وَمَاهِيَّةٌ مُتَمَيِّزَةٌ عَنْ سَائِرِ الْمَاهِيَّاتِ وَلَا نَقُولُ إِنَّهَا مُتَنَاهِيَّةٌ وَلَا غَيْرُ مُتَنَاهِيَّةٍ، لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ وَاحِدًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ؟، قُلْنَا: التَّنَاهِي وَعَدَمُ التَّنَاهِي يَتَقَابَلَانِ تَقَابُلَ السَّلْبِ وَالْإِجَابِ، فَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا، كَمَا لَا وَاسِطَةَ بَيْنِ الوجودِ وَالْعَدَمِ، وَالْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ))؟! فَالْقَوْلُ بِأَنَّ اللَّهَ لَا يُوصَفُ بِالتَّنَاهِي وَلَا بِعَدَمِ التَّنَاهِي فِي (حَجْمِهِ!) لِأَنَّهُ جَلٌّ وَعَلَا لَيْسَ (جِسْمًا!) فَيَكُونُ: (حَجْمِيًّا!) فَلَا يَصِحُّ فِي حَقِّهِ إِذَا لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ، فَهَذَا الْقَوْلُ عِنْدَ ابْنِ الْقَيِّمِ كَالْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ الْوَصْفَ بِ: ((الوجودِ وَالْعَدَمِ، وَالْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ))؟!، فَاللَّهُ مَوْجُودٌ يَعْني عِنْدَ ابْنِ الْقَيِّمِ أَنَّهُ تَعَالَى (جِسْمٌ!) مَحْدُودٌ فِي (حَجْمِهِ!) وَ(أَبْعَادِهِ!) وَإِلَّا فَهُوَ مَعْدُومٌ غَيْرُ مَوْجُودٍ?!.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: ((وَزَاحِرُ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: ﴿يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزُّمَر: 56] لَيْسَ أَنَّهُ جَعَلَ فِعْلُهُ أَوْ تَرْكُهُ فِي جَنْبٍ يَكُونُ مِنْ: صِفَاتِ اللَّهِ (وَأَبْعَاضِهِ)) (46)؟! وَقَالَ أَيْضًا فِي نُونِيَّتِهِ: ((428-وَزَعَمْتُ أَنَّ اللَّهَ أَبَدَى بَعْضَهُ لِلطُّورِ حَتَّى عَادَ كَالْكُتْبَانِ)) (47)؟! وَهَذِهِ نُصُوصٌ صَرِيحَةٌ فِي إِثْبَاتِهِ (التَّبْعِيضُ!) فِي حَقِّ رَبِّهِ!.

وَقَالَ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ: ((وَإِذَا كَانَ اللَّهُ لَهُ رَجُلٌ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ سَاقٌ)) (48)؟! وَهَذَا صَرِيحٌ فِي إِثْبَاتِ (التَّرْكِيبِ!) فِي حَقِّهِ تَعَالَى! مَعَ الْإِسْتِرْوَاحِ إِلَى قِيَاسِ ذَاتِ الْوَاجِبِ عَلَى (التَّرْكِيبِ!) فِي (جِسْمِ!) الْمَخْلُوقِ!.

وَقَالَ مُفْتِي الْوَهَّابِيَّةِ ابْنُ بَازٍ: ((وَأَمَّا نَفْيُ الْجِسْمِ وَإِثْبَاتُ الْجِسْمِ فَلَمْ تَرِدْ بِهِ النُّصُوصُ، وَمَنْ أَثْبَتَهُ وَقَالَ: هُوَ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ لَهُ سَمْعٌ وَبَصَرٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَهُوَ: حَقِيقَةٌ)) (49)؟! وَهَذَا وَاضِحٌ لِإِثْبَاتِهِمُ (الْجِسْمِيَّةِ!) فِي حَقِّ رَبِّهِمْ!.

وَقَالَ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ حَمُودُ التَّوَيْجَرِي مُلَخِّصًا مَذْهَبَ شَيْخِ نَحْلَةِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ فِي مَسْأَلَةِ إِثْبَاتِ "الصُّورَةِ لِلَّهِ" وَقَدْ قَرَّظَ كَلَامَهُ هَذَا مُفْتِي الْوَهَّابِيَّةِ ابْنُ بَازٍ، مَا نَصَّهُ بِالْحَرْفِ: ((وَأَيْضًا فَهَذَا الْمَعْنَى [الصُّورَةُ] عِنْدَ أَهْلِ الْكُتُبِ الْمَأْثُورَةُ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ كَالْتَّوْرَةِ فَإِنَّ فِي السَّفَرِ الْأَوَّلِ مِنْهَا: "سَنَخْلُقُ بَشَرًا عَلَى صُورَتِنَا يَشْبَهُهَا" وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِسْتِشْهَادُ بِمَا عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ إِذَا وَافَقَ مَا يُؤَثَّرُ عَنْ نَبِينَا...)) (50)؟! فَأَنْتَ تَرَى الرَّجُلَ يُصَرِّحُ بِمُوَافَقَةِ الْيَهُودِ

أَيُّمَّة (التَّجْسِيم!) كَمَا يَقُولُ عُلَمَاءُ التَّوْحِيدِ، فِي اعْتِقَادِهِمْ (مُشَابَهَةٌ!)
(هَيْئَةً!) وَ(شَكْلًا!) رَبِّهِمْ لَ: (هَيْئَةً!) وَ(شَكْلًا!) الْإِنْسَانُ؟!.

وَقَالَ هَذَا الْوَهَّابِيُّ أَيْضًا: ((كَذَلِكَ ثُبُوتُ ذَاتٍ لَا تُشَبِّهُ الْمَوْجُودَاتِ بِوَجْهِ
مِنَ الْوُجُوهِ مُمْتَنِعٌ فِي الْعَقْلِ، وَثُبُوتُ الْمُشَابَهَةِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ فِي
الْأُمُورِ الْكَمَالِيَّةِ مَعْلُومٌ بِالشَّرْعِ وَالْعَقْلِ، وَكَمَا أَنَّ لَا بُدَّ لِكُلِّ مَوْجُودٍ مِنْ
صِفَاتٍ تَقُومُ بِهِ فَلَا بُدَّ لِكُلِّ مَوْجُودٍ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ مِنْ صُورَةٍ يَكُونُ عَلَيْهَا
وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِي الْوُجُودِ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ لَيْسَ لَهُ صُورَةٌ يَقُومُ
عَلَيْهَا)) (51)؟! فَوْجُودُ اللَّهِ عِنْدَ هَذَا الْوَهَّابِيِّ يَقْضِي بِوُجُودِهِ عَلَى (هَيْئَةٍ!)
وَ(شَكْلٍ!) مَا يَقُومُ عَلَيْهَا جَلَّ وَعَزَّ?!

وَقَالَ الْوَهَّابِيُّ عَبْدُ اللَّهِ الْغُنَيْمَانُ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَلَى حَدِيثِ الصُّورَةِ كَمَا
جَاءَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ: ((...وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الصُّورَةَ فِي اللُّغَةِ: هَيْئَةُ الشَّيْءِ
الْقَائِمِ بِنَفْسِهِ وَشَكْلُهُ، وَكُلُّ مَوْجُودٍ غَيْرِ مُفْتَقِرٍ لغيرِهِ يَكُونُ قَائِمًا بِنَفْسِهِ،
تَصِحُّ رُؤْيَاؤُهُ وَمُشَاهَدَتُهُ يَكُونُ لَهُ صُورَةٌ وَحَقِيقَةٌ، وَاللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ أَعْظَمُ
مَوْجُودٍ وَأَكْبَرُهُ، وَهُوَ مُسْتَعْنٍ بِنَفْسِهِ عَنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ وَالْقَائِمُ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ بِمَا يَصْلِحُهُ...)) (52)؟! وَهَذَا اعْتِرَافٌ آخَرُ مِنْ مَشَايِخِ
الْوَهَّابِيَّةِ بِأَنَّ صُورَةَ رَبِّهِمْ هِيَ (هَيْئَتُهُ!) وَ(شَكْلُهُ!) جَلَّ وَعَزَّ! مَعَ أَنَّ الْوَهَّابِيَّ
نَفْسُهُ يَقُولُ: ((...وَتَقَدَّمَ أَنَّ "الْمُصَوِّرَ" مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى، وَأَنَّ
التَّصْوِيرَ، بِمَعْنَى إعْطَاءِ كُلِّ شَيْءٍ شَكْلَهُ، الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ، مِنْ خَصَائِصِ

الله (تعالى - ...) (53)؟!، فَإِذَا كَانَ (الشَّكْل!) مِنَ الْخَصَائِصِ الَّتِي خَصَّ بِهَا الْخَالِقَ الْمَخْلُوقَ وَمَيَّزَهُ بِهَا، فَكَيْفَ يُنْسَبُ لِلْبَارِي جَلٍّ وَعَزٌّ؟!.

وَلَمَّا كَتَبَ الشَّيْخُ عَلِيُّ الصَّابُونِيُّ فِي تَنْزِيهِهِ اللَّهَ عَنِ (الْجِسْمِيَّةِ!) وَ(الشَّكْلِ!) وَ(الصُّورَةِ!) اشْتَاطَ عُضْوُ هَيْئَةِ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْوَهَّابِيَّةِ الْفُوزَانَ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: ((فَقَوْلُهُ: "نُنَزِّهُهُ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَالشَّكْلِ وَالصُّورَةِ"؛ هَذَا لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ، فَهُمْ يَنْفُونَ مَا نَفَاهُ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَرِدْ نَفْيُ الْجِسْمِ وَالشَّكْلِ، فَهُمْ يُمَسِّكُونَ عَنْ ذَلِكَ، وَيَكْتَفُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11] وَأَمثالُهُ مِنَ النَّفْيِ الْمُجْمَلِ. وَأَمَّا الصُّورَةُ؛ فَقَدْ وَرَدَ فِي الْأَحَادِيثِ إِثْبَاتُهَا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَهُمْ لَا يَنْفُونَهَا)) (54)?!.

وَهَذَا صَرِيحٌ فِي تَجْوِيزِهِ (الْجِسْمِيَّةِ!) وَ(الشَّكْلِ!) فِي حَقِّ رَبِّهِ، وَغَيْرِ خَافٍ عَلَى عَاقِلٍ أَنَّ التَّجْوِيزَ فِي مَقَامِ التَّنْجِيزِ?!. ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ السَّلَفِ نَفْيُ (الشَّحْمِ!) وَ(اللَّحْمِ!) وَ(الدَّمِ!) عَنِ اللَّهِ، فَلِمَ لَمْ يَتَوَقَّفْ هَذَا الْفُوزَانُ وَمَشَايِخُ نَحْلَتِهِ فِي نَفْيِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَنْ رَبِّهِمْ?!. وَالْحَقِيقَةُ هِيَ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ التَّعْلِيلَاتِ الْبَارِدَةِ هِيَ مِنْ (التَّكْتِيكَاتِ!) الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ الْقَوْمِ لِأَجْلِ تَمْرِيرِ وَحْشٍ (التَّجْسِيمِ!)؟!، وَإِلَّا فَالْعَاقِلُ لَا يَتَضَعُّعَ وَلَا يَتَخَلَّخَلُ فِي نَفْيِ النَّقَائِصِ عَنْ رَبِّهِ.

وَلِتَلْمَسَ عَنْ كَتَبِ هَذَا الْأَسْلُوبِ الْمُلتَوِي فِي الْحَشْوِ وَالتَّضْلِيلِ وَالْمُعَالَطَةِ
وَتَعْمُدِ التَّشْغِيبِ لِأَجْلِ حَشْوِ (التَّجْسِيمِ!) أَدْعُوكَ أَخِي الْقَارِئُ لِلتَّأْمُلِ فِيمَا
يَقُولُهُ هَذَا الْفُوزَانُ نَفْسُهُ مُؤَكِّدًا أَنَّ يَدَ خَالِقِهِ (آلَهُ!) كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ
الظَّاهِرِ اللُّغَوِيِّ لِلْيَدِ فِي عَالَمِ (الْحِسِّ!)؟!، قَالَ: ((فَدَلَّ عَلَى أَنَّ
قَوْلَهُ: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [ص: 38]، تَشْبِيهٌ: يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ. كَمَا يُفْهَمُ هَذَا مِنَ الْمَعْنَى
اللُّغَوِيِّ وَالْمَعْرُوفِ فِي الْحِسِّ، لَكِنْ لَهُ يَدَانِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَخْتَصَّانِ بِهِ لَا
تُشَبِّهَانِ يَدَيِ الْمَخْلُوقِ)) (55)؟!.

وَقَالَ أَيْضًا: ((وَمِنْ صِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ: الْيَدَانِ، وَقَدْ جَاءَ إِثْبَاتُهُمَا فِي كَلَامِ اللَّهِ -
عَزَّ وَجَلَّ- وَفِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآلِهِ] وَسَلَّم: كَقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزُّمَر: 67]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ
مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾ [ص: 75] يَعْنِي: آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
وَفِي الْحَدِيثِ: "يَدُ اللَّهِ مَلَأَى سَحَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ". وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ
الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي فِيهَا إِثْبَاتُ الْيَدَيْنِ، وَالْيَدِ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- عَلَى
مَعْنَاهُمَا الْمَعْرُوفِ فِي اللُّغَةِ. فَهُمَا يَدَانِ حَقِيقَتَانِ، لَكِنْ لَيْسَتَا كَيْدَيِ
الْمَخْلُوقَيْنِ، بَلْ هُمَا يَدَانِ تَلِيقَانِ بِجَلَالِ اللَّهِ وَعَظَمَتِهِ، لَا يَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهُمَا
إِلَّا اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا-. فَنَحْنُ نُشَبِّهُهُمَا عَلَى مَعْنَاهُمَا الْحَقِيقِيَّ، وَنَنْفِي
عَنْهُمَا التَّمَثِيلَ وَالتَّشْبِيهَ، فَلَا يُشَبِّهَانِ يَدَيِ الْمَخْلُوقِ. هَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، تَمْشِيًّا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، شَأْنُهُمْ فِي ذَلِكَ شَأْنُهُمْ فِي بَقِيَّةِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- ((56)؟!.

فَإِذَا كَانَ الْفُوزَانُ يُثْبِتُ الْيَدَ فِي حَقِّ رَبِّهِ عَلَى مَعْنَى (الْأَدَاةُ!) وَ(الْعَضْوُ!) كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ فِي (الْحِسِّ!) عَلَى حَدِّ تَغْيِيرِهِ وَعَلَى هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ ظَاهِرِهَا اللَّغْوِي؟!، فَيَدُّ رَبُّهُ قَطْعًا ذَاتُ (شَكْلِ!) وَ(هَيْئَةٍ!) مَا حَتَّى وَإِنْ دَنَدَنَ بِتَفْوِيضِ كَيْفِيَّتِهَا؟!، فَلِمَاذَا إِذَا يَتَعَمَّدُ هَذَا الْفُوزَانُ (الْغَمْغَمَةَ!) عِنْدَ الرَّدِّ عَلَى الشَّيْخِ الصَّابُونِيِّ كَمَا مَرَّ مَعَكَ فِي قَوْلِهِ: ((فَهُمْ يَنْفُونَ مَا نَفَاهُ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَرِدْ نَفْيُ الْجِسْمِ وَالشَّكْلِ، فَهُمْ يُمَسِّكُونَ عَنْ ذَلِكَ))؟! فَمَا فَائِدَةُ هَذَا التَّظَاهُرِ بِالتَّوَقُّفِ فِي إِطْلَاقِ اللَّفْظِ مَعَ التَّفَانِي فِي إِرَادَةِ الْمَعْنَى؟! مَعَ أَنَّ شَيْخَ الْوَهَّابِيَّةِ فِي (التَّجْسِيمِ!) ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِي تَظَاهَرَ بِرَفْضِ مِثْلِ هَذَا الْأُسْلُوبِ (الْأَرْعَن!) فِي التَّعَاطِي مَعَ الْمَسَائِلِ وَإِنْ كَانَ يَرُدُّ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرِي؟!، فَقَالَ مُقَرَّرًا: ((لَأَنَّ كُلَّ مَنْ يُثْبِتُ شَيْئًا فِي الْمَعْنَى ثُمَّ نَفَاهُ بِالْقَوْلِ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ نَفْيُهُ بِلِسَانِهِ)) (57)?!.

وَجَاءَ فِي "قِسْمِ الدِّرَاسَةِ" لِكِتَابِ "بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجُهْمِيَّةِ فِي تَأْسِيسِ بَدْعِهِمُ الْكَلَامِيَّةِ" لِابْنِ تَيْمِيَّةَ، بِتَقْدِيمِ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ -وَزِيرِ الشُّؤْنِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالِدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ فِي السُّعُودِيَّةِ وَالْمُشْرِفِ الْعَامِ عَلَى مُجْمَعِ الْمَلِكِ فَهْدٍ لِطِبَاعَةِ الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ-، وَبِمُبَارَكَةِ أَيْضًا الْمُشْرِفِ عَلَى فَرِيقِ تَحْقِيقِ الْكِتَابِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ

الرَّحْمَنُ الرَّاجِحِي -عُضُو هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِجَامِعَةِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ-،
 مَا نَصُّهُ تَحْتَ فِصْلٍ "خَاتِمَةُ الدَّرَاسَةِ": ((مِمَّا تَقَدَّمَ يَتَّضِحُّ: أَنَّ الصُّورَةَ هِيَ
 هَيْئَةُ الشَّيْءِ الْقَائِمِ بِنَفْسِهِ وَشَكْلُهُ، وَأَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ تَصِحُّ
 رُؤْيَتُهُ وَمُشَاهَدَتُهُ، تَكُونُ لَهُ صُورَةٌ وَشَكْلٌ يَتَمَيَّزُ بِهِ عَنِ غَيْرِهِ، وَاللَّهُ
 سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْظَمُ مَوْجُودٍ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ بَلْ كُلُّ شَيْءٍ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ،
 وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْقَائِمُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ بِمَا يَصْلَحُهُ، وَكَمَا أَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ
 مَوْجُودٍ مِنْ صِفَاتٍ تَقُومُ بِهِ، فَلَا بُدَّ لِكُلِّ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ مِنْ صُورَةٍ يَكُونُ
 عَلَيْهَا...)) (58)؟! وَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْ مَشَايخِ الْوَهَّابِيَّةِ تَبَعًا لِشَيْخِهِمْ ابْنَ
 تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِي بِنِسْبَةِ (الصُّورَةِ) لِرَبِّهِمْ عَلَى مَعْنَى (الْهَيْئَةِ!) وَ(الشَّكْلِ!)؟!
 فَرُبُّهُمْ (جِسْمٌ!) (مُصَوَّرٌ!) ب: (شَكْلٌ!) وَ(هَيْئَةٌ!) مَا لَا تُشْبِهُ (أَشْكَالًا!)
 وَ(هَيْئَاتًا!) الْمَخْلُوقَاتِ!؟.

وَجَاءَ فِي فَتَاوَى اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ السُّعُودِيَّةِ، مَا نَصُّهُ:
 ((أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: "عَلَى صُورَتِهِ" يَعُودُ عَلَى اللَّهِ بِدَلِيلٍ مَا جَاءَ فِي رِوَايَةٍ
 أُخْرَى صَحِيحَةٍ: "عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ" وَهُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ وَلَا يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ
 التَّشْبِيهِ، فَإِنَّ اللَّهَ سَمَّى نَفْسَهُ بِأَسْمَاءٍ سَمَّى بِهَا خَلْقَهُ وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِصِفَاتٍ
 وَصَفَ بِهَا خَلْقَهُ، وَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ ذَلِكَ التَّشْبِيهِ، وَكَذَا الصُّورَةُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ
 إِتْيَانِهَا لِلَّهِ تَشْبِيهِهِ بِخَلْقِهِ؛ لِأَنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي الْإِسْمِ وَفِي الْمَعْنَى الْكُلِّيِّ

لَا يَلْزَمُ مِنْهُ التَّشْبِيهِ فِيمَا يَخْصُ كُلًّا مِنْهُمَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، (59)؟!.

وَتَأَمَّلْ قَوْلَ اللَّحْنَةِ الْوَهَّابِيَّةِ ((الِشْتِرَاكُ فِي الْإِسْمِ وَفِي الْمَعْنَى الْكُلِّي))
فَالِإِشْتِرَاكُ وَقَعَ فِي أَصْلِ (الْمَعْنَى)؟! إِذَا: (شَكْل!) وَ(هَيْئَة!) رَبِّ الْأَكْوَانِ
(تُشْبِه!) عِنْدَ الْوَهَّابِيَّةِ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَعْنَى الْكُلِّي (هَيْئَة!) وَ(شَكْل!)
الْإِنْسَانِ؟! وَلَا يَخْفَى أَنَّ فِي هَذَا تَخْصِصَ (مُشَابَهَة!) الْخَالِقِ بِ: (هَيْئَة!)
مُعَيَّنَة لِمَخْلُوقٍ مِنْ بَيْنِ بَاقِي الْمَخْلُوقَاتِ؟! فَأَيْنَ دَعَاؤُ الْقَوْمِ تَفْوِيزَ
(الْكَيْفِيَّة!) إِذَا كَانُوا قَدْ حَدَّدُوا مُشَابَهَتَهُ تَعَالَى بِ: (كَيْفِيَّة!) الْإِنْسَانِ عَلَى
وَجْهِ الْخُصُوصِ?!.

أَمَّا الْأَلْبَانِي فَخَرَجَ يَسْبَحُ ضِدَّ التَّيَّارِ وَرَاحَ يَرُدُّ عَلَى أَتْبَاعِ نِخْلَتِهِ
التَّيْمِيَّةِ، فَقَالَ: ((لَقَدْ أَسَاءَ الشَّيْخُ التَّوَيْجَرِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- إِلَى
الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ مَعًا بِتَأْلِيْفِهِ الَّذِي أَسْمَاهُ: "عَقِيدَةُ أَهْلِ
الْإِيْمَانِ فِي خَلْقِ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ" فَإِنَّ الْعَقِيدَةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا عَلَى
الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ...)) (60)?!.

وَبَدَوْرِهِمْ فَالْوَهَّابِيَّةُ رَدُّوا عَلَى الْأَلْبَانِي، فَقَدْ قَالَ الْوَهَّابِيُّ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي
جَوَابًا عَلَى سُؤَالٍ حَوْلَ حَدِيثِ الصُّورَةِ: ((أَيُّ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ كَمَا
ثَبَتَ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى خِلَافًا لِلْأَلْبَانِي وَلِنَسِيبِ الرَّفَاعِيِّ، وَالصُّورَةُ لِلَّهِ
ثَابِتَةٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ تَعَالَى: "يَأْتِي عَلَى صُورَتِهِ") (61)؟! وَرَدَّ عَلَى

الألباني أيضًا الوهابي عبد الله بن محمد بن أحمد الدؤيش فقال: ((وَلَمَّا تَأَمَّنْتُهُ [كَلَامَ الْأَلْبَانِيِّ حَوْلَ حَدِيثِ الصُّورَةِ] وَجَدْتُهُ عَارِيًا عَنِ التَّحْقِيقِ وَالْبُرْهَانِ، بَعِيدًا عَنِ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، مُوَافِقًا لِقَوْلِ أَهْلِ الضَّلَالِ الْجَهْمِيَّةِ فَنَبَّهْتُ عَلَيْهِ نُصْحًا لِلْأُمَّةِ وَخَوْفًا مِنَ الْإِغْتِرَارِ بِهِ...)) (62)؟!.

وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْأَلْبَانِيُّ (مُعْطَلًا!) لِ: (صُورَةِ!) رَبِّ الْوَهَّابِيَّةِ، وَيَلْزَمُ الْأَلْبَانِي -حَسَبَ نَظَرِ الْقَوْمِ- مِنْ هَذَا (التَّعْطِيلُ!)، الْقَوْلُ بِنَفْيِ وُجُودِ الرَّبِّ؟!، وَيَلْزَمُهُمْ بِدَوْرِهِمْ هُمْ وَحَسَبَ تَصْرِيحِ مُحَدِّثِهِمُ الْأَلْبَانِي بِإِسَاءَتِهِمْ إِلَى الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ بِإِثْبَاتِهِمُ (الصُّورَةِ!) لِرَبِّهِمْ، أَنْ يَقُولُوا بِ: (التَّجْسِيمِ!) فِي حَقِّهِ جَلَّ وَعَزَّ?!.

وَقَالَ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ: ((وَفَرَّقُ مَا بَيْنَ التَّمْثِيلِ وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ: فَالتَّمْثِيلُ: مَعْنَاهُ الْمُسَاوَاةُ: هَذَا مِثْلُ هَذَا؛ يَعْنِي: يُسَاوِيهِ فِي صِفَةٍ أَوْ صِفَاتٍ. وَأَمَّا التَّشْبِيهِ فَهُوَ مِنَ التَّشَابُهِ، وَقَدْ يَكُونُ كَامِلًا، فَيَكُونُ تَمَثِيلًا، وَقَدْ يَكُونُ نَاقِصًا فِي كُلِّ الْمَعْنَى أَوْ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى... فَإِذَا إِذَا قِيلَ: لَا نُشَبِّهِه، فَلَا يَنْدَرِجُ فِي ذَلِكَ إِثْبَاتُ أَصْلِ الْمَعْنَى، يَعْنِي: التَّشَابُهِ فِي الْمَعْنَى. لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ إِلَّا بِمُشَابَهَةٍ فِي الْمَعْنَى، وَلَكِنْ لَيْسَ مُشَابَهَةً فِي كُلِّ الْمَعْنَى، وَلَا فِي الْكَيْفِيَّةِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَمَثِيلٌ. فَلِهَذَا لَا يُطْلَقُ النَّفْيُ لِلتَّشْبِيهِ، لَا نَقُولُ: التَّشْبِيهُ مُنْتَفٍ مُطْلَقًا، كَمَا يَقُولُهُ مَنْ

لَا يُحْسِنُ، بَلْ يُقَالُ: التَّمْثِيلُ مُتَنَفٍ مُطْلَقًا. أَمَّا التَّشْبِيهِ، فَنَقُولُ: التَّشْبِيهِ مُتَنَفٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمَازِلُهُ شَيْءٌ وَلَا يُشَابِهُهُ شَيْءٌ. وَيَنْصَرِفُ هَذَا النَّفْيُ لِلتَّشْبِيهِ فِي الْكَيْفِيَّةِ أَوْ فِي تَمَامِ الْمَعْنَى فِي كَمَالِهِ ((63)؟!.

وَهَذَا الْكَلَامُ نَصٌّ مُهِمٌّ يَشْرَحُ النَّظَرِيَّةَ التَّيَمِّيَّةَ فِي (التَّشْبِيهِ!) وَ(التَّجْسِيم!) فِي أَهْلِ صُورِهَا!.

وَتَأَمَّلْ قَوْلَ الْوَهَّابِيِّ:

(أ) ((فَإِذَا إِذَا قِيلَ: لَا نُشَبِّهْ، فَلَا يَنْدَرِجُ فِي ذَلِكَ إِثْبَاتُ أَصْلِ الْمَعْنَى)): إِذَا فَالْتَّيَمِّيَّةُ يُثْبِتُونَ (التَّشَابُهَ!) بَيْنَ صِفَاتِ الْخَالِقِ وَصِفَاتِ الْمَخْلُوقِ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى أَيْ: فِي مَعْنَى اللَّفْظِ مِنْ نَاحِيَةِ الْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ؟!، فَأَصْلُ مَعْنَى (الْيَدِ!) فِي لُغَةِ الْعَرَبِ هِيَ: (الْأَدَاةُ!) وَ(الْعُضْوُ!) وَ(الْجَارِحَةُ!) أَيْ: (الْجِسْمُ!) فَ: (التَّشَابُهَ!) إِذَا: وَقَعَ فِي قَدَرٍ مُشْتَرِكٍ مِنْ (الْجِسْمِيَّةِ!)?!.

(ب) ((يَعْنِي: التَّشَابُهَ فِي الْمَعْنَى. لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ إِلَّا بِمُشَابَهَةٍ فِي الْمَعْنَى)): وَهَذَا أَيْضًا صَرِيحٌ فِي قَوْلِهِمْ ب: (التَّشْبِيهِ!) فِي مَعَانِي (الْجِسْمِيَّةِ!) فِي حَقِّ رَبِّهِمْ؟! وَكُلُّ هَذَا فِيهِ مُنَاقَضَةٌ صَرِيحَةٌ لِعَقِيدَةِ أئِمَّةِ الْإِسْلَامِ كَمَا نَقَلَهَا عَنْهُمْ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ فِي عَقِيدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي سَارَتْ بِهَا الرُّكْبَانُ، حَيْثُ نَصَّ فِيهَا بِقَوْلِهِ: ((وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي

الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَرَ،
وَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ!!؟.

(ج) ((وَلَكِنْ لَيْسَ مُشَابَهَةً فِي كُلِّ الْمَعْنَى، وَلَا فِي الْكَيْفِيَّةِ؛ لِأَنَّ هَذَا
تَمَثِيلٌ)): إِذَا وَكَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ، ف: (التَّشْبِيهِ!) الْمَنْفِي عَنِ اللَّهِ عِنْدَ الْقَوْمِ هُوَ
(الْمُشَابَهَةُ!) فِي كُلِّ وُجُوهِ (الْجِسْمِيَّةِ!) أَيْ وَ بِالتَّعْبِيرِ الرِّيَاضِيِّ: إِثْبَاتُ
(مُشَابَهَةٍ!) الْخَالِقِ لِلْمَخْلُوقِ بِنِسْبَةٍ: (100%)؟! وَهَذَا هُوَ: التَّمَثِيلُ
الْمَنْفِي عَنِ اللَّهِ؟!، بَيْنَمَا يَتَوَجَّبُ لِزَامًا إِثْبَاتُ نِسْبَةٍ مَا (؟%) مِنْ
(الْمُشَابَهَةِ!) بَيْنَ ذَاتِ الْوَاجِبِ وَبَيْنَ ذَاتِ الْمُمْكِنِ، تَعَكُّسُ هَذِهِ النِّسْبَةِ
الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ مِنَ (الْجِسْمِيَّةِ!) فِي كِلَا الدَّائِنَيْنِ?!.

فَأَصْلُ مَعْنَى الْيَدِ عِنْدَ الْإِنْسَانِ هُوَ ذَاتُهُ أَصْلُ مَعْنَى الْيَدِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى أَيْ:
(الْجَارِحَةُ!) وَ(الْعَضْوُ!) وَ(الْأَدَاةُ!)، فَهَذَا هُوَ مَقْصُودُ الْقَوْمِ مِنْ إِثْبَاتِ
قَدْرِ مُشْتَرَكٍ مِنْ مَعَانِي (الْجِسْمِيَّةِ!) بَيْنَ يَدِ الْخَالِقِ مَثَلًا وَيَدِ الْمَخْلُوقِ؟!،
بَيْنَمَا يَقَعُ التَّبَايُنُ فِي (الْعَوَارِضِ!)، وَهَذَا هُوَ مَقْصُودُ الْوَهَّابِيِّ مِنْ نَفْيِ
(الْمُشَابَهَةِ!) فِي تَمَامِ الْمَعْنَى وَفِي الْكَيْفِيَّةِ، فَمِنْ تَمَامِ مَعْنَى الْيَدِ عِنْدَ الْمَخْلُوقِ
أَنَّهَا مِنْ شَحْمٍ وَلَحْمٍ وَدَمٍ وَتَقَبُّلُ الْإِنْفِصَالِ وَالْإِنْفِكَافِ عَنِ الذَّاتِ، وَكَذَلِكَ
شَكْلُهَا وَهَيْئَتُهَا كَذَا وَكَذَا؟!، فَالْوَهَّابِيُّ يَنْفِي (الْمُشَابَهَةَ!) فِي هَذِهِ

(الْعَوَارِضُ!) بَيْنَمَا يَتَفَانِي فِي إِثْبَاتِ أَصْلِ (الْجِسْمِيَّةِ!) وَ(الْحَكْمِيَّةِ!) فِي حَقِّ رَبِّهِ؟!

وَقَالَ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبِرَّاكُ: ((فَالنَّافِي لِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ إِنِّ اعْتَمَدَ فِي نَفْيِهِ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ؛ أَيْ: أَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّ إِثْبَاتَهَا تَشْبِيهٌ، فَيُقَالُ لَهُ: إِنِّ أَرَدْتَ أَنَّ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى يَلْزَمُ مِنْهُ تَشَابُهُ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ - أَيْ: التَّمَثِيلِ -؛ فَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ بَلْ هُوَ بَاطِلٌ، وَلَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ أَحَدٌ. وَإِنِّ أَرَدْتَ بِالتَّشْبِيهِ: الْمُشَابَهَةَ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، أَوْ الْمُشَارَكَةَ فِي الْإِسْمِ؛ فَإِنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَا يَصِحُّ نَفْيُهُ، وَلَيْسَ مِنَ التَّشْبِيهِ الْمَنْفِي عَنِ اللَّهِ تَعَالَى)) (64)؟! وَهَذَا تَأْكِيدٌ أَيْضًا لِإِثْبَاتِهِمُ (الْمُشَابَهَةَ!) فِي (الْجِسْمِيَّةِ!) بَيْنَ صِفَاتِ الْخَالِقِ وَبَيْنَ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ؟!

وَقَالَ الْوَهَّابِيُّ عَبْدُ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِيُّ حَوْلَ حَدِيثِ الصُّورَةِ: ((فِي الْحَدِيثِ إِثْبَاتُ الصُّورَةِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهُوَ يَقْتَضِي الْمُشَابَهَةَ فِي مُطْلَقِ الصُّورَةِ... وَهَذِهِ الْمُشَابَهَةُ بَيْنَ صُورَةِ اللَّهِ وَصُورَةِ آدَمَ هِيَ مُشَابَهَةٌ فِي مُطْلَقِ الصُّورَةِ، وَهِيَ زَائِدَةٌ عَنِ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ صِفَاتِ اللَّهِ وَصِفَاتِ الْمَخْلُوقِ عِنْدَ الْقَطْعِ عَنِ الْإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ مُشَابَهَةٌ فِي الصُّورَةِ وَالذَّهْنِ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الْمُشَابَهَةِ فِي الصُّورَةِ لَا يَقْتَضِي الْمُشَابَهَةَ فِي الْجِنْسِ وَالْمِقْدَارِ، أَلَا تَرَى أَنَّ صُورَةَ الْقَمَرِ فِي الْمَاءِ تُشَبِّهُ الْقَمَرَ فِي مُطْلَقِ

الصُّورَةِ مَعَ التَّفَاوُتِ الْعَظِيمِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْقَمَرِ فِي الْجِنْسِ وَالْمِقْدَارِ، فَالْمَعْنَى أَنَّ هُنَاكَ تَشَابُهًا بَيْنَ صِفَاتِ اللَّهِ وَصِفَاتِ خَلْقِهِ عِنْدَ الْقَطْعِ عَنِ الْإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيسِ... فَلَا بُدَّ مِنْ إِبْثَاتِ نَوْعٍ مِنَ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ عِنْدَ الْقَطْعِ عَنِ الْإِضَافَةِ وَالِاخْتِصَاصِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا قَالَتْ الْجَهْمِيَّةُ كَمَا فِي الرَّدِّ عَلَى الزَّنَادِقَةِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُشَبِّهُ الْمَخْلُوقَ بِوَجْهِهِ مِنْ وُجُوهِ الْمُشَابَهَةِ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: كَفَرْتُمْ، قَالُوا: كَيْفَ؟ قَالَ: أَنْكَرْتُمْ وُجُودَ اللَّهِ؛ لِأَنَّكُمْ لَمْ تُثْبِتُوا نَوْعًا مِنَ الْمُشَابَهَةِ، وَهِيَ الْمُشَابَهَةُ عِنْدَ الْقَطْعِ عَنِ الْإِضَافَةِ وَالِاخْتِصَاصِ، فَالْجَهْمِيَّةُ يُنْكِرُونَ وُجُودَ اللَّهِ وَلَكِنَّهُمْ فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِمْ يُنْزِعُونَهُ... ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: "وَقِيلَ: الضَّمِيرُ لِلَّهِ، وَتَمَسَّكَ قَائِلُ ذَلِكَ بِمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ: "عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ"، وَالْمُرَادُ بِالصُّورَةِ: "الصِّفَةِ"، وَالْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ عَلَى صِفَتِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ صِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَشَبِّهُهَا شَيْءٌ" وَهَذَا خَطَأً، وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الرَّدُّ عَلَيْهِ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ آدَمَ لَهُ صِفَاتٌ وَأَنَّ اللَّهَ لَهُ صِفَاتٌ، وَالْمُرَادُ إِبْثَاتِ نَوْعٍ مِنَ الْمُشَابَهَةِ، وَهِيَ الْمُشَابَهَةُ فِي الصُّورَةِ (65)؟!.

وَتَأَمَّلْ رَفُضَ الْوَهَّابِيِّ لِقَوْلِ الْحَافِظِ: ((وَإِنْ كَانَتْ صِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَشَبِّهُهَا شَيْءٌ))؟! ثُمَّ انْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ: ((وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الْمُشَابَهَةِ فِي الصُّورَةِ لَا تَقْتَضِي الْمُشَابَهَةَ فِي الْجِنْسِ وَالْمِقْدَارِ)) فَالصُّورَةُ لَهَا (جِنْسٌ!) وَ(مِقْدَارٌ!) أَيُّ: (حَجْمٌ!)؟! فَرُبُّهُمْ مُقَدَّرٌ بِ: (حَجْمٍ!) هَائِلٍ لَا يَشَبِّهُ فِي

سَعَةِ مِقْدَارِهِ (حَجْمِهِ!) مِقْدَار (حَجْم!) المَخْلُوقَاتِ؟! ثُمَّ خَتَمَ بِقَوْلِهِ:
 ((وَالْمُرَادُ إِثْبَاتُ نَوْعٍ مِنَ الْمُشَابَهَةِ، وَهِيَ الْمُشَابَهَةُ فِي الصُّورَةِ)) وَهَذَا
 صَرِيحٌ فِي إِثْبَاتِ (الْمُشَابَهَةِ!) فِي (الشَّكْلِ!) وَ(الْهَيْئَةِ!)؟!

وَلَكِنْ الْأَلْبَانِي يُنَاقِضُ أَصُولَ عَقِيدَتِهِ وَيُخَالِفُ التَّيْمِيَّةَ فِي هَذَا الْأَصْلِ
 الْأَصِيلِ، حَيْثُ يَقُولُ: ((إِنَّ تَشْبِيهَ اللَّهِ تَعَالَى بِخَلْقِهِ كُفْرٌ كُلُّهُ حَذَرٌ مِنْهُ
 سُبْحَانَهُ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ
 السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ (73)﴾ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ
 اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النَّحْلُ: 73-74] كَمَا نَفَى سُبْحَانَهُ أَيَّ
 مُشَابَهَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَيِّ خَلْقٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ فَقَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ
 السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشُّورَى: 11]) (66)؟! وَهَذَا صَرِيحٌ مِنَ الْأَلْبَانِي فِي
 الْقَوْلِ بِ: (إِكْفَارِ!) مَنْ يُثْبِتُ أَيَّ نَوْعٍ (مُشَابَهَةٍ!) فِي الذَّاتِيَّاتِ أَوْ الصِّفَاتِ
 بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ؟!

فَالْأَلْبَانِي وَفَقَ تَأْصِيلِ التَّيْمِيَّةِ فِي إِثْبَاتِ التَّشْبِيهِ: (مُعْطَلٌ!) لِوُجُودِ الرَّبِّ فَهُوَ
 وَقَعَ فِي (الْكُفْرِ!) كَمَا مَرَّ مَعَكَ مِنْ كَلَامِ الرَّاجِحِي فِي (إِكْفَارِ!) مَنْ يَنْفِي
 مُطْلَقَ (الْمُشَابَهَةِ!) بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ وَنَسَبَ هَذَا الْبُهْتَانَ الْعَظِيمَ
 لِرِسَالَةِ "الرَّدِّ عَلَى الزَّنَادِقَةِ" الْمُنْحُولَةِ عَلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ كَمَا تَجَدُّهُ فِي
 كَلَامِ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ فِي السِّيَرِ وَابْنِ الْوَزِيرِ الْيَمَانِيِّ فِي الْعَوَاصِمِ، وَبَدَوْرِهِمْ:
 فَالتَّيْمِيَّةُ وَفَقَ كَلَامِ الْأَلْبَانِي: (مُشَبَّهَةٌ!) وَاقِعُونَ فِي (الْكُفْرِ!) بِإِثْبَاتِهِمْ نَوْعَ
 (مُشَابَهَةٍ!) بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ؟!

وَقَالَ ابْنُ الْعَثِيمِينَ مُحَاطِبًا مُحَالِفِيهِ فِي مَسْأَلَةِ الصِّفَاتِ: ((أَنْ نَقُولَ لَهُمْ: لِمَذَا فَرَزْتُمْ عَنْ تَفْسِيرِهَا بِالْيَدِ الْحَقِيقِيَّةِ؟ فَإِذَا قَالُوا: لِأَنَّ الْيَدَ جَارِحَةً، وَاللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجَوَارِحِ. نَقُولُ: فَصَلُّوا لَنَا الْجَارِحَةَ هَذِهِ، فَالْجَارِحَةُ لَمْ يَرِدْ نَفْيُهَا، وَلَا اثْبَاتُهَا بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَمَازَا تُرِيدُونَ بِالْجَارِحَةِ الَّتِي تَوْصَلْتُمْ بِنَفْيِهَا إِلَى نَفْيِ مَا أَثْبَتَ اللَّهُ لِنَفْسِهِ؟ أَتُرِيدُونَ بِالْجَارِحَةِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَكْتُبُ بِهَا، وَيَعْمَلُ بِهَا لِيَكْسِبَ؟ أَمْ تُرِيدُونَ بِالْجَارِحَةِ أَنَّهُ يَأْخُذُ بِهَا؟ إِنْ أَرَادُوا الْأَوَّلَ، هُوَ: بَاطِلٌ، وَإِنْ أَرَادُوا الثَّانِي فَهُوَ: حَقٌّ)) (67)؟! وَهَذَا نَصٌّ أَيْضًا فِي حَمْلِ الْقَوْمِ الْإِضَافَاتِ الْمُوهِمَةِ لِلتَّشْبِيهِ عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّغْوِيِّ الْمَعْرُوفِ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقَاتِ فَالْمُرَادُ الْحَقِيقَةُ اللَّغْوِيَّةُ لِأَجْلِ هَذَا حَمَلَ ابْنِ الْعَثِيمِينَ الْيَدَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى عَلَى (الْجَارِحَةِ!) الَّتِي يَأْخُذُ أَيُّ: يَعْمَلُ بِهَا جَلَّ وَعَزَّ؟!.

وَيَقُولُ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ: ((فَلَا نَقُولُ: الْيَدَانِ جَارِحَتَانِ، وَلَا نَقُولُ: الْيَدَانِ كَأَيْدِينَا، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ مُجَاوِزَةٌ، الْيَدُ مَعْرُوفَةٌ كُلُّ يَعْقِلُ مَعْنَى الْيَدِ؛ لَكِنْ لَا تُشَبَّهُ يَدَ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ بِيَدِ عِبَادِهِ)) (68)؟! فَإِذَا كَانَتْ الْيَدُ مَعْرُوفَةً عِنْدَ الْكُلِّ فَهِيَ حَتَمًا: (الْجَارِحَةُ!) وَ(الْعُضْوُ!) وَ(الْأَدَاةُ!) الَّتِي لَهَا (صُورَةٌ!) مَا أَيُّ: (الْجِسْمُ!)، فَالرَّجُلُ يُثَبِّتُ الْمَعْنَى الْمَعْرُوفَ مِنَ الْيَدِ وَيَتَظَاهَرُ فَقَطْ بِتَحَاشِي إِطْلَاقِ اللَّفْظِ؟!.

وَقَالَ أَيْضًا: ((وَقَوْلُهُ [الْحَدِيثُ]: "لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وَهِيَ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟" يَعْنِي: تَطْلُبُ الْمَزِيدَ أَوْ تَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ "حَتَّى يَضَعُ رَبُّ الْعِزَّةِ

فِيهَا قَدَمُهُ"، وَقَوْلُهُ هُنَا: "يَضَعُ" يَدُلُّ - كَمَا سَبَقَ أَنْ بَيَّنَّاهُ - عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ "قَدَمُهُ" الْقَدَمَ الْمَعْرُوفَةَ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تُوصَفُ بِالْوَضْعِ ((69))؟! وَالْقَدَمُ (الْمَعْرُوفَةُ!) هِيَ: (الْجَارِحَةُ!) أَيْ: (الْجِسْمُ!)؟!.

وَقَالَ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ ابْنُ جَبْرِينَ مُنَاقِشًا مُخَالَفَهُ فِي إِثْبَاتِ الْوَجْهِ لِلَّهِ، مَا نَصُّهُ: ((وَيُفَسِّرُونَهُ [الْوَجْهُ] بِالذَّاتِ، إِذَا جَاءَتْهُمْ الْآيَاتُ الَّتِي فِيهَا إِثْبَاتُ الْوَجْهِ قَالُوا: الْمُرَادُ الذَّاتُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرَّحْمَنُ: 27] أَيْ: ذَاتُهُ، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الْقَصَصُ: 88] أَيْ: ذَاتُهُ؟ الْجَوَابُ: إِنَّ هَذَا وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي اللُّغَةِ؛ أَنَّهُ يُطْلَقُ الْجُزْءُ عَلَى الْكُلِّ لَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى إِثْبَاتِ صِفَةِ الْوَجْهِ، وَأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الذَّاتِ، فَإِنَّ النِّصَّ عَلَى الْوَجْهِ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهِ، وَالذَّاتُ تَابِعَةٌ لِلْوَجْهِ)) (70)؟! وَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ: ((وَأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الذَّاتِ)) فَهُوَ صَرِيحٌ فِي اعْتِقَادِهِ (التَّجَرُّدِ!) فِي حَقِّ رَبِّهِ؟!.

وَفِي سُؤَالِ رُفْعِ لَابْنِ الْجَبْرِينِ فِي ثَنَائِهِ شَرْحَهُ عَلَى "لُمْعَةِ الْإِعْتِقَادِ"، جَاءَ فِيهِ: ((هَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْعَيْنَيْنِ فِي الْوَجْهِ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَأَنَّ الْأَصَابِعَ فِي الْيَدِ، وَهَكَذَا أَمْ هَذَا مِنَ التَّشْبِيهِ؟)) فَأَجَابَ: ((لَمْ يَرِدْ فِي ذَلِكَ مَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَصَابِعِ وَرَدَ الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ أَنَّ ذَلِكَ الْيَهُودِي جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَالِهِ] وَسَلَّم وَأَشَارَ بِيَدِهِ، أَشَارَ بِأَصَابِعِهِ، وَقَالَ: "إِنَّا وَجَدْنَا فِي كُتُبِنَا أَنَّ اللَّهَ يَضَعُ السَّمَاوَاتِ عَلَى ذِهِ وَالْأَرْضِينَ عَلَى ذِهِ وَالْجِبَالِ عَلَى ذِهِ وَالْمِيَاهِ وَالْبَحَارِ عَلَى ذِهِ وَالْمَخْلُوقَاتِ عَلَى ذِهِ وَكُلَّ ذَلِكَ

يُشِيرُ إِلَى أَصَابِعِهِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَالِهِ] وَسَلَّمَ- قَرَأَ بَعْدَ ذَلِكَ
 الْآيَةَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾
 وَضَحِكَ تَصَدِيقًا لِقَوْلِ الْحَبَرِ وَضَحِكَ " فَإِذَا أَقَرَّهُ عَلَى ذَلِكَ أَفَادَ بِأَنَّ
 الْأَصَابِعَ فِي الْيَدِ، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَلْزُمُ أَنْ تَكُونَ مِثْلَ أَصَابِعِ الْمَخْلُوقِينَ
 فِي أَنْامِلِهَا وَفِي طُولِهَا وَفِي كَذَا وَكَذَا، بَلْ إِنَّمَا فِيهِ إِثْبَاتُ الْيَدِ وَفِيهِ إِثْبَاتُ
 الْأَصَابِعِ فِيهَا) (71)؟!.

وَتَأَمَّلْ قَوْلَ الرَّجُلِ: ((الْأَصَابِعُ فِي الْيَدِ)) فَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ يَدَ رَبِّهِ (مُرَكَّبَةٌ!)
 مِنْ الْأَصَابِعِ، فَالْأَصَابِعُ (جُزْءٌ!) مِنْ يَدِ الْخَالِقِ؟!، وَهَذَا قَوْلٌ بِ: (التَّرْكِيبِ!)
 وَ(التَّبْعِيضِ!) وَ(التَّجْزِي!) فِي حَقِّهِ جَلٍّ وَعَزٍّ، وَقِيَاسٌ وَاضِحٌ عَلَى جَارِحَةِ
 الْمَخْلُوقِ؟!، وَلْيُنْظَرْ إِلَى قَوْلِهِ أَيْضًا عَنْ أَصَابِعِ رَبِّهِ: ((لَا يَلْزُمُ أَنْ تَكُونَ مِثْلَ
 أَصَابِعِ الْمَخْلُوقِينَ فِي أَنْامِلِهَا وَفِي طُولِهَا وَفِي كَذَا وَكَذَا)) فَهُوَ لَا يَنْفِي
 عَنْ رَبِّهِ ثُبُوتَ جِسْمِيَّةِ (الطُّولِ!) وَ(الْعَرْضِ!) وَ...الخ فِي وَقَعِ الْأَمْرِ، وَإِنَّمَا
 يَنْفِي فَقَطْ أَنْ تَكُونَ مِثْلَ أَصَابِعِ الْمَخْلُوقِينَ فِي طُولِهَا وَ...الخ؟!، وَهَذَا
 (تَجْسِيمٌ!) وَاضِحٌ?!.

وَقَالَ الْأَلْبَانِي فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَلَى حَدِيثِ الصُّورَةِ: ((...ذَلِكَ هُوَ حَدِيثُ
 أَبِي هُرَيْرَةَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَالِهِ]
 وَسَلَّمَ: "إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا" فِي صَحِيحِ
 الْبُخَارِيِّ، طُولُ مَنْ؟، هَلْ رَبُّ الْعَالَمِينَ مِنْ صِفَاتِهِ أَنْ لَهُ طُولًا وَعَرْضًا؟!)

حَاشَا لِلَّهِ، وَإِنَّمَا هَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ بِأَنَّ مَرْجَعَ الضَّمِيرِ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ الصَّحِيحِ: "إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ" أَي: صُورَةَ آدَمَ... ((72)؟! وَتَأَمَّلْ كَيْفَ رَبَطَ الْأَلْبَانِي بَيْنَ لُزُومِيَّةِ إِثْبَاتِ جِسْمِيَّةِ (الْأَبْعَادِ!) مِنْ (طُولِ!) وَ(عَرْضِ!) وَ(عُمُقِ!) أَي: (الْحَجْمِ!)، وَبَيْنَ (الصُّورَةِ!) لِمَنْ يَقُولُ بِإِثْبَاتِهَا فِي حَقِّ رَبِّهِ؟!، وَمَا هَذَا إِلَّا لِكَوْنِهِمَا لَا يَنْفَكَّانِ. وَنَفْيِ الرَّجُلِ هَذِهِ اللَّوَاظِمِ بِقَوْلِهِ: ((حَاشَا لِلَّهِ)) صَرِيحٌ فِي نَفْيِ أَصْلِ (الْجِسْمِيَّةِ!) عَنْهُ جَلٍّ وَعَزٍّ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا النَّفْيِ مِنْ نَسْفٍ لِلْعَقِيدَةِ التَّيْمِيَّةِ مِنْ أَصُولِهَا وَوُقُوعِ تَنَاقُضٍ فَاحِشٍ فِي عَقِيدَةِ الْأَلْبَانِي نَفْسَهُ?!.

خَامِسًا: إِذَا تَبَيَّنَ لَكَ هَذَا، فَاقْرَأْ مَا كَتَبَهُ الدُّكْتُورُ الْوَهَّابِيُّ فَرْكُوسَ عِنْدَ شَرْحِهِ عَلَى عَقِيدَةِ ابْنِ بَادِيسَ: ((وَبَغْضٍ النَّظَرِ عَمَّا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ [الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسَ] مِنْ نَفْيِ الْمِثْلِ وَالنَّدِّ وَالْكَفِّ وَالنَّظِيرِ وَالشَّبِيهِ لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ)) (73)؟! فَهَذَا اعْتِرَافٌ مِنْ هَذَا الْوَهَّابِيِّ بِأَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ بَادِيسَ يَنْفِي مُطْلَقَ (الْمُشَابَهَةِ!) بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، وَهَذَا التَّنْزِيهِ يَهْدِمُ أَصْلَ الْعَقِيدَةِ التَّيْمِيَّةِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ: فَنَفْيُ (الْمُشَابَهَةِ!) بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ يَقْضِي عِنْدَ الْقَوْمِ بِنَفْيِ (الْحَجْمِيَّةِ!) عَنْهُ تَعَالَى، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ وُجُودِ الرَّبِّ؟! وَبِالتَّالِيِ الْحُكْمِ بِ: (إِكْفَارِ!) مُعْتَقَدِهِ؟! كَمَا مَرَّ مَعَكَ فِي بَعْضِ نُصُوصِهِمْ?!.

فَالْعَاقِلُ إِذَا: يَتَسَاءَلُ هَا هُنَا مَا مَحَلُّ "غَضِّ النَّظَرِ؟!" مِنْ الْإِعْرَابِ كَمَا جَاءَ فِي كَلَامِ هَذَا الدُّكْتُورِ الْوَهَّابِيِّ، عَلَى هَذَا التَّأْصِيلِ مِنَ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسِ الَّذِي يَنْسِفُ أَصْلَ الْعَقِيدَةِ التَّيْمِيَّةِ؟! نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ مِنْ هَكَذَا أُسْلُوبٍ فِي الْحُشْوِ وَالْتَّعْمِيَةِ؟!

سَادِسًا: تَنْبِيهِ: عَلَى غَيْرِ عَادَتِهِ فِي التَّهْوِيشِ وَتَسْوِيدِ الْهُوَامِيشِ بِإِنْتِقَاصِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ فَاَلْمَدْعُو "أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٍ" التَّيْمِيِّ الْوَهَّابِيِّ مُحَقِّقُ تَفْسِيرِ ابْنِ بَادِيسِ فِي طَبْعَةِ دَارِ الرَّشِيدِ لِلْكِتَابِ وَالنَّشْرِ بِالْجَزَائِرِ (128/1-129) لَمْ يَنْبَسِ يَبْنَتْ شَفَّةً وَفَضَّلَ سِيَاسَةَ: "أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ" إِمَّا جَهْلًا أَوْ تَجَاهُلًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي نَسَفَ فِيهِ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسِ الْأَصْلَ الْأَصِيلَ لِلْعَقِيدَةِ التَّيْمِيَّةِ أَلَا وَهُوَ: وَجُوبُ إِثْبَاتِ الصُّورَةِ لِلَّهِ بِمَعْنَى (الْهَيْئَةِ!) وَ(الشَّكْلِ!)؟! وَغَيْرِ خَافٍ عَلَى نَبِيِّهِ السَّبَبِ الْحَقِيقِيِّ مِنْ وَرَاءِ هَذَا التَّصَرُّفِ الْغَيْرِ مَعَهُودٍ مِنْ هَذَا التَّيْمِيِّ؟!

(1) جَرِيدَةُ الشَّهَابِ: الْجُزْءُ: (1) الْمُجَلَّدُ: (11) مُحَرَّمُ 1354 هـ - أَفْرِيلُ 1935 م. رَاجِعْ: آثَارُ الْإِمَامِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ بَادِيسِ - رَئِيسُ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ (63/1-64)، وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ فِي الْجَزَائِرِ بِمُنَاسَبَةِ تِلْمَسَانَ عَاصِمَةِ الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ 2007 م.

(2) مَجْمُوعُ فَتَاوَى وَرَسَائِلِ ابْنِ الْعَثِيمِينَ (75/3)، جَمَعَ وَتَرْتِيبَ: فَهْدُ بْنُ نَاصِرِ بْنِ إِبْرَاهِيمِ السُّلَيْمَانِ، دَارُ الْوَطَنِ لِلنَّشْرِ: الرِّيَاضِ، الطَّبْعَةُ الْأَخِيرَةُ: 1413هـ.

(3) بَيَانُ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ فِي تَأْسِيسِ بَدْعِهِمُ الْكَلَامِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةِ الْحَرَّانِيِّ (136/3)، تَحْقِيقُ: مَجْمُوعَةُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، النَّاشِرُ: مَجْمَعُ الْمَلِكِ فَهْدُ لِطِبَاعَةِ الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ-الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1426هـ.

(4) الْبَرَاهِينُ السَّاطِعَةُ فِي رَدِّ بَعْضِ الْبَدْعِ الشَّائِعَةِ (ص: 219-220)، تَأْلِيفُ: الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْفَقِيهَ الصُّوفِي الْأُسْتَاذُ سَلَامَةُ الْقُضَاعِي الْعَزَامِي الشَّافِعِي، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ.

(5) الْبَرَاهِينُ السَّاطِعَةُ فِي رَدِّ بَعْضِ الْبَدْعِ الشَّائِعَةِ (ص: 220).

(6) كِتَابُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لِلْحَافِظِ الْبَيْهَقِيِّ: (ص: 276)، قَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: الْأُسْتَاذُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ زَاهِدُ الْكُوْثُرِيِّ، الْمَكْتَبَةُ الْأَزْهَرِيَّةُ لِلتُّرَاثِ.

(7) كِتَابُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لِلْحَافِظِ الْبَيْهَقِيِّ: (ص: 282).

(8) كِتَابُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لِلْحَافِظِ الْبَيْهَقِيِّ: (ص: 277).

(9) بَيَانُ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ فِي تَأْسِيسِ بَدْعِهِمُ الْكَلَامِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةِ الْحَرَّانِيِّ (531/6-532).

(10) كِتَابُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لِلْحَافِظِ الْبَيْهَقِيِّ: (ص: 36).

(11) بَيَانُ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ فِي تَأْسِيسِ بَدْعِهِمُ الْكَلَامِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةِ الْحَرَّانِيِّ (450/6-451).

(12) مَجْمُوعُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةِ (53/3-54)، اعْتَنَى بِهَا وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهَا: عَامِرُ

الْجَزَارِ - أَنْوَرُ الْبَازِ، دَارُ الْوَفَاءِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الْمَنْصُورَةُ، الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ: 1426هـ-2005م.

(13) بَيَانُ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ فِي تَأْسِيسِ بَدْعِهِمُ الْكَلَامِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِي (357/1).

(14) كِتَابُ التَّوْحِيدِ لِابْنِ خُزَيْمَةَ، حَقَّقَهُ وَرَاجَعَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيلٍ هَرَّاسٍ (هَامِشٌ ص: 93)، دَارُ الشَّرِيعَةِ.

(15) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ: (هَامِشٌ ص: 116).

(16) شَرْحُ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ عَلَى الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (112/1)، تَحْقِيقُ: سَعْدُ بْنُ فَوَازِ الصُّمَيْلِ، دَارُ ابْنِ الْجُوزِيِّ: السُّعُودِيَّةُ، الطَّبْعَةُ السَّادِسَةُ: 1421هـ.

(17) شَرْحُ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى لِابْنِ الْعُثَيْمِينَ (ص: 271)، مِنْ إِصْدَارَاتِ: مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْحَيَّرِيَّةِ: السُّعُودِيَّةُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1436هـ.

(18) شَرْحُ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى لِابْنِ الْعُثَيْمِينَ (ص: 278-279).

(19) شَرْحُ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى لِابْنِ الْعُثَيْمِينَ (ص: 341).

(20) شَرْحُ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ عَلَى الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (304/1).

(21) شَرْحُ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ عَلَى الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (308-307/1).

(22) شَرْحُ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ عَلَى الْعَقِيدَةِ التَّدْمُرِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ص: 378)، مِنْ إِصْدَارَاتِ: مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْحَيَّرِيَّةِ: السُّعُودِيَّةُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1437هـ.

(23) تَعْلِيلَاتُ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (347/10)، النُّبْلَاءُ لِلْكِتَابِ: مَرَاشِ-الْمَغْرِبِ وَالْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ: الْقَاهِرَةُ-مِصْرَ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1428هـ-2008م.

(24) شَرْحُ فَتْحِ رَبِّ الْبَرِيَّةِ بِتَلْخِصِ الْحَمَوِيَّةِ لِابْنِ الْعُثَيْمِينَ (ص: 287)، مِنْ
إِصْدَارَاتِ: مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ: السُّعُودِيَّةِ، الطَّبَعَةُ
الْأُولَى: 1436هـ.

(25) شَرْحُ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لِابْنِ الْعُثَيْمِينَ (ص: 256)، مِنْ
إِصْدَارَاتِ: مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ: السُّعُودِيَّةِ، الطَّبَعَةُ
الْأُولَى: 1437هـ.

(26) شَرْحُ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ عَلَى الْعَقِيدَةِ السِّقَّارِيَّةِ (ص: 267)، مَدَارُ الْوَطَنِ
لِلنَّشْرِ: السُّعُودِيَّةِ بِإِشْرَافِ مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ، الطَّبَعَةُ
الْأُولَى: 1426هـ.

(27) شَرْحُ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ عَلَى الْعَقِيدَةِ السِّقَّارِيَّةِ (ص: 106).

(28) شَرْحُ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ عَلَى الْعَقِيدَةِ السِّقَّارِيَّةِ (ص: 253-254).

(29) شَرْحُ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ عَلَى الْعَقِيدَةِ التَّدْمُرِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ص: 242).

(30) شَرْحُ تَقْرِيبِ التَّدْمُرِيَّةِ لِابْنِ الْعُثَيْمِينَ (ص: 277-278)، مِنْ إِصْدَارَاتِ:
مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ: السُّعُودِيَّةِ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى:
1437هـ.

(31) شَرْحُ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ عَلَى الْعَقِيدَةِ التَّدْمُرِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ص: 243).

(32) شَرْحُ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ عَلَى الْعَقِيدَةِ التَّدْمُرِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ص: 244).

(33) التَّعْلِيقَاتُ السَّنِيَّةُ عَلَى الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ لِعَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُضَيْرِ
(ص: 150)، مَعَالِمُ السُّنَنِ: السُّعُودِيَّةِ- دَارُ ابْنِ الْجُوزِيِّ: السُّعُودِيَّةِ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى:
1438هـ.

(34) شَرْحُ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ عَلَى الْعَقِيدَةِ السِّقَّارِيَّةِ (ص: 225).

- (35) شَرَحَ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ عَلَى الْعَقِيدَةِ التَّدْمُرِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ص: 363-364).
- (36) شَرَحَ تَقْرِيبَ التَّدْمُرِيَّةِ لِابْنِ الْعُثَيْمِينَ (ص: 425).
- (37) مَجْمُوعُ فَتَاوَى وَرَسَائِلِ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ (266/1).
- (38) شَرَحَ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ عَلَى الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (110/1).
- (39) تَعْلِيلَاتُ ابْنِ الْعُثَيْمِينَ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (343/10).
- (40) بَيَانُ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ فِي تَأْسِيسِ بَدْعِهِمُ الْكَلَامِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةِ الْحَرَّانِيِّ (320/2).
- (41) بَيَانُ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ فِي تَأْسِيسِ بَدْعِهِمُ الْكَلَامِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةِ الْحَرَّانِيِّ (251/1).
- (42) بَيَانُ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ فِي تَأْسِيسِ بَدْعِهِمُ الْكَلَامِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةِ الْحَرَّانِيِّ (92/4).
- (43) بَيَانُ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ فِي تَأْسِيسِ بَدْعِهِمُ الْكَلَامِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةِ الْحَرَّانِيِّ (287/1).
- (44) دَرُءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّفْلِ لِابْنِ تَيْمِيَّةِ الْحَرَّانِيِّ (12/7)، تَحْقِيقُ: الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ رَشَادُ سَالِمٍ، أَشْرَفَتْ عَلَى طِبَاعَتِهِ وَنَشَرِهِ إِدَارَةُ الثَّقَافَةِ وَالنَّشْرِ بِالْجَامِعَةِ -السُّعُودِيَّةِ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ: 1411هـ-1991م.
- (45) كِتَابُ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْطَلَةِ لِابْنِ قَيِّمِ الْجُوزِيَّةِ (1321/4-1322)، تَحْقِيقُ: الدُّكْتُورُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ مُحَمَّدٍ الدَّحِيلِ اللَّهِ، دَارُ الْعَاصِمَةِ: الرِّيَّاضُ.
- (46) كِتَابُ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْطَلَةِ لِابْنِ قَيِّمِ الْجُوزِيَّةِ (250/1).

(47) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية لابن قيم الجوزية (153/1)،
إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - مكة المكرمة
من: مطبوعات المجمع، الطبعة الأولى: 1428هـ.

(48) تعليقات ابن العثيمين على صحيح البخاري (413/10).

(49) الكواكب الدرية من تعليقات ابن باز على الفتوى الحموية (ص: 176)،
تقريب: عبد الله بن عبد العزيز العقيل - صالح بن فوزان الفوزان، دار ابن الأثير -
السعودية، الطبعة الثانية: 1430هـ - 2009م.

(50) عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن (ص: 76)، تأليف:
حمود التويجري، تقريب: ابن باز، دار اللواء للنشر والتوزيع، الطبعة
الثانية: 1409هـ - 1989م.

(51) عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن لحمود التويجري
(ص: 91).

(52) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (40/2)، تأليف: الدكتور عبد
الله بن محمد الغنيمان الرئيس السابق لقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة، مكتبة لينة للنشر والتوزيع - دمنهور، الطبعة الأولى: 1409هـ -
1988م.

(53) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للدكتور عبد الله بن محمد
الغنيمان (678/2).

(54) البيان لأخطاء بعض الكتاب (36/1-37)، بقلم: صالح بن فوزان بن
عبد الله الفوزان عضو هيئة كبار العلماء السعودية وعضو اللجنة الدائمة للبحوث

الْعِلْمِيَّة وَالْإِفْتَاء، دَارُ ابْنِ الْجَوَازِي لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيع-السُّعُودِيَّة، الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ: 1427هـ.

(55) شَرْحُ لُמَّةِ الْإِعْتِقَادِ لِلْفُوزَانِ (ص: 74)، اِعْتَنَى بِهِ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ: عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السُّلَيْمَانِ.

(56) شَرْحُ الْفُوزَانِ عَلَى الْمَنْظُومَةِ الْحَائِيَّةِ فِي عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ (ص: 91-92)، دَارُ الْعَاصِمَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيع-السُّعُودِيَّة، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1428هـ-2007م.

(57) مَجْمُوعُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّة (46/5).

(58) بَيَانُ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ فِي تَأْسِيسِ بَدْعِهِمُ الْكَلَامِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةِ الْحَرَانِيِّ : قِسْمُ الدِّرَاسَةِ (ص: 455).

(59) فَتَاوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ (369/3)، جَمْعٌ وَتَرْتِيبٌ: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الدُّوَيْشِ، دَارُ الْمُؤَيَّدِ، الطَّبْعَةُ الْخَامِسَةُ: 1424هـ-2003م.

(60) صَحِيحُ الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ لِلْأَلْبَانِيِّ (هامش ص: 375)، مَكْتَبَةُ الدَّلِيلِ: السُّعُودِيَّة، الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ: 1418هـ-1997م.

(61) فَتَاوَى وَرَسَائِلِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيْفِي (160/1)، دَارُ الْفَضِيلَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيع: الرِّيَّاضِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1418هـ-1997م.

(62) دِفَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْإِيمَانِ عَنْ حَدِيثِ خَلْقِ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ (ص: 5)، دَارُ الْعُلَيَّانِ لِلنَّشْرِ وَالنَّسْخِ وَالتَّصْوِيرِ وَالتَّجْلِيدِ: السُّعُودِيَّة، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1411هـ-1990م.

(63) شَرْحُ الطَّحَاوِيِّ دَارَ الْمَوَدَّةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيع-الْمَنْصُورَةِ شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ، شَرَحَهَا الدُّكْتُورُ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ آلِ الشَّيْخِ لَوْزِيرِ الشُّؤْنِ

الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالسعودية الدكتور صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ (281/1)، دار المودة للنشر والتوزيع-المنصورة، الطبعة الأولى: 1431هـ-2011م.

(64) شرح العقيدة التدمرية لعبد الرحمن بن ناصر البراك (ص: 390)، دار التدمرية، الطبعة الأولى: 1432هـ-2011م.

(65) منحة الملك الحليل شرح صحيح محمد بن إسماعيل لعبد العزيز الراجحي (11-8/11)، دار التوحيد للنشر-الرياض، الطبعة الأولى: 1434هـ-2013م.

(66) التوسل أنواعه وأحكامه للألباني (ص: 132-133)، نسقه: محمد عيد العباسي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع: الرياض، الطبعة الأولى: 1421هـ-2001م.

(67) تعليقات ابن العثيمين على صحيح البخاري (254/10).

(68) شرح الطحاوية للدكتور صالح بن عبد العزيز آل الشيخ (1047/2).

(69) اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية (62/2)، دار العاصمة للنشر والتوزيع: السعودية، الطبعة الأولى: 1431هـ-2010م.

(70) الإرشاد شرح لمعة الاعتقاد لابن جبرين (ص: 119-120)، دار طيبة للنشر والتوزيع: السعودية، الطبعة الأولى: 1418هـ-1997م.

(71) موقع جامع ابن تيمية على الرابط:

[https://www.taimiah.org/index.aspx?function=item
&id=941&node=3340](https://www.taimiah.org/index.aspx?function=item&id=941&node=3340)

- (72) سِلْسِلَة جَامِع ثُرَات الْأَلْبَانِي فِي الْعَقِيدَة (797/4)، صَنَعَهُ: شَادِي بَن مُحَمَّد بَن سَالِم آل نُعْمَان، مَرْكَز النُّعْمَان لِلْبُحُوثِ وَالْدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَتَحْقِيقِ الثُّرَاتِ وَالتَّرْجَمَةِ: الْيَمَن، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1431هـ-2010م.
- (73) إِمْتَاغُ الْجُلُوسِ شَرْحَ عَقَائِدِ الْإِيْمَانِ لِابْنِ بَادِيَسٍ لِلدُّكْتُورِ فَرْكُوسِ (ص:129)، دَارُ الْعَوَاصِمِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ: الْجَزَائِر، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ: 1435هـ-2014م.

جاء في آثار رئيس جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين الشّيخ ابن باديس (ت: 1940م) ما نصّه: ((سؤال عن حديث: "يا ابن آدم مرّضتُ فلم تُعْذِني؟") فأجاب: ((الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله وآله، وعلىكم السّلام ورحمة الله وبركاته.

وبعدُ فالمراد من الحديث تأكيد حقوق العباد على العباد بأنّها من حقوق الله وأنّ الله أمرُ بها، ومُجازٍ عليها، ووجهُ التّأكيد هو جعل ما يكون منهم من الطّلب كأنّه منه، وأنّه [جلّ وعزّ] حاضرٌ عند الإحسان وذلك بحضور جزائه وسرعته، والله أعلم. قاله وكتبه: خادم العلم وأهله: عبد الحميد بن باديس)) (1).

التعليق:

أولاً: هذا الرّجل يسأل عن معنى حديث: ((إنّ الله عزّ وجلّ يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مرّضتُ فلم تُعْذِني قال: يا ربّ كيف أعودك وأنت ربّ العالمين؟! قال: أمّا علّمت أنّ عبدي فلاناً مرّضَ فلم تُعْذه؟ أمّا علّمت أنّك لو عُذّته لوجدتني عنده؟...)) كما جاء في رواية مسلم، فأجابه الشّيخ ابن باديس بأنّ "العنديّة" في قوله تعالى كما جاء على لسان المصطفى صلى الله عليه وآله والسّلام في هذا الحديث القدسيّ: ((أمّا علّمت أنّك لو

عُدَّتْهُ لَوْجَدْتَنِي عِنْدَهُ؟)) لَا تُحْمَلُ عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّغَوِيّ الْمَعْهُودِ أَيُّ: الْعِنْدِيَّةُ (الْحَقِيقِيَّةُ!)، فَقَالَ: ((وَأَنَّهُ [جَلَّ وَعَزَّ] حَاضِرٌ عِنْدَ الْإِحْسَانِ وَذَلِكَ بِحُضُورِ جَزَائِهِ وَسُرْعَتِهِ)) فَهِيَ إِذَا: عِنْدِيَّةُ إِحْسَانٍ وَرَحْمَةٍ وَثَوَابٍ وَتَكْرِيمٍ أَيُّ: عِنْدِيَّةُ مَعْنَوِيَّةٌ وَلَيْسَتْ عِنْدِيَّةً (حَقِيقِيَّةً!) مَعَ (تَفْوِيضٍ!) الْكَيْفِيَّةُ؟! .
وَهَذَا تَأْوِيلُ صَرِيحٍ مِنَ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ لِأَحَدِ أَوْجُهِ الْإِضَافَاتِ الْمُوهِمَةِ لِلتَّشْبِيهِ "الْعِنْدِيَّةُ" فِي حَقِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَصَرَفُ اللَّصِّ عَنْ ظَاهِرِهِ اللَّغَوِيّ الْمَعْرُوفِ، وَتَفْسِيرُ الْعِنْدِيَّةِ بِبَعْضِ لَوَازِمِهَا، جَرَى فِيهِ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُؤَوَّلَةِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيذِيَّةِ وَفُضَلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

ثَانِيًا: وَلَكِنِّي يُذْرِكُ الْقَارِئُ الْكَرِيمُ الْبُؤْنَ الشَّاسِعَ بَيْنَ طَرِيقَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ هَا هُنَا فِي التَّأْوِيلِ وَبَيْنَ طَرِيقَةِ التَّيَمِّيَّةِ وَالْوَهَّابِيَّةِ الْمُجَسِّمَةِ فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ "الْعِنْدِيَّةِ"، نَذْكُرُ قَوْلَ أَحَدِ نُظَّارِ الْوَهَّابِيَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّاتِ:

قَالَ شَيْخُ الْوَهَّابِيَّةِ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ: ((قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدَّتْهُ لَوْجَدْتَنِي عِنْدَهُ" [الْحَدِيثُ]: لَوْجَدْتَنِي هَلْ هُوَ وَجُودٌ حَسِّيٌّ؟ بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ فِي هَذَا الْمَكَانِ نَفْسِهِ. الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ يُنَافِي مَا ثَبَتَ مِنْ عُلُوقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَكِنَّ هَذِهِ الْعِنْدِيَّةُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ: هِيَ عِنْدِيَّةٌ خَاصَّةٌ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا نَذْرِي عَنْ كَيْفِيَّتِهَا، كَالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا نَقُولُ: هُوَ نُزُولٌ خَاصٌّ بِاللَّهِ، لَا نَذْرِي عَنْ كَيْفِيَّتِهِ)) (2)؟! .

فَأَنْتَ تَرَى هَذَا الْوَهَّابِي يُثَبِّتُ لِرَبِّهِ مِنْ ظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي تَأْوَلُهُ الشَّيْخُ ابْنُ بادِيسٍ كَمَا مَرَّ مَعَكَ: عِنْدِيَّةَ (حَقِيقِيَّةً!) وَ(يَفْوَضُ!) الْكِيفِيَّةَ فَقَطْ؟! تَمَامًا كَمَا يُثَبِّتُ نُزُولَ رَبِّهِ بِ: (ذَاتِهِ!) جَلَّ وَعَزَّ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ عَلَى ظَاهِرِهِ اللَّغْوِيِّ أَيْ: (النُّقْلَةَ!) مَعَ (تَفْوِيضٍ!) كَيْفِيَّةً أَيْ: (هَيْئَةً!) وَ (شَكْلًا!) هَذَا النُّزُولَ فَقَطْ؟!، وَغَيْرَ خَافٍ عَلَى عَاقِلٍ أَنَّ هَذِهِ الْعَقَائِدَ الْمُتَنَاقِضَةَ فِي نَفْسِهَا تَسْتَلْزِمُ الْقَوْلَ بِ: (حُلُولٍ!) ذَاتٍ وَاجِبِ الْوُجُودِ فِي عَيْنِ الْمَخْلُوقِ الْمَحْدُودِ؟!، وَهَذَا فِيهِ مَا فِيهِ.

(1) جَرِيدَةُ الْبَصَائِرِ لِسَانِ حَالِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ: الْعَدَدُ (79) السَّنَةِ: (2) جُمَادَى الثَّانِيَةِ 1356 هـ - 20 أَوْتَ 1937 م. رَاجِع: آثَارُ الْإِمَامِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ بادِيسٍ - رَئِيسِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ (305/3)، وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ فِي الْجَزَائِرِ بِمُنَاسَبَةِ تِلْمِسانِ عَاصِمَةِ الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ 2007 م.

(2) شَرْحُ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى لِابْنِ الْعَثِمِيِّ (ص: 444-445)، مِنْ إِصْدَارَاتِ: مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِمِيِّ الْخَيْرِيَّةِ: السُّعُودِيَّةِ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى: 1436 هـ.

قَالَ الشَّيْخُ الطَّيِّبُ الْمَهَاجِي الْجَزَائِرِي: ((نَزَلْتُ بِمَدِينَةِ "قَسَنْطِينَةِ" لِأَخْذِ رَاحَتِي مِنْ تَعَبِ السَّفَرِ اللَّيْلِيِّ، وَمَكَّثْتُ بَقِيَّةَ يَوْمِي أَنْتَظِرُ الْقِطَارَ الْقِطَارَ الذَّاهِبَ لَيْلًا إِلَى "وَهْرَانٍ"، وَقَدْ سَنَحْتُ الْفُرْصَةَ بِزِيَارَةِ الْأُسْتَاذِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَادِيسٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فَاعْتَمَنْتُهَا وَزُرْتُهُ بِمَدْرَسَتِهِ الْعَامِرَةِ بِالْعِلْمِ وَبِطُلَّابِهِ، وَلَمَّا رَأَيْتُ تَهَيَّأَ لِلْقِيَامِ وَتَأَهَّبَ لِقَطْعِ الدَّرْسِ فَأَبَيْتُ ذَلِكَ وَحَلَفْتُ فَأَبَرَّ قَسَمِي، وَأَقْبَلَ عَلَى الدَّرْسِ، وَبَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ قَامَ فَصَافَحَنِي وَعَانَقَنِي وَأَقْبَلَ عَلَيَّ يَسْأَلُنِي عَنْ أَحْوَالِي، وَقَالَ: "فَاجَأَتْنَا بِهَذِهِ الْمُقَابَلَةِ السَّارَّةِ الَّتِي مَا كَانَتْ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ تَخْطُرُ لَنَا عَلَى الْبَالِ"، وَأَنْشَدَ:

"وَلَكِنَّهُمْ جَاءُوا وَلَمْ أَدْرِ بَعْتَهُ وَأَعْظَمَ شَيْءٍ حِينَ يَفْجُوكَ الْبَغْتَ"

ثُمَّ انْتَقَلَ بِي وَبِبَعْضِ خَوَاصِّ طَلَبَتِهِ إِلَى بَيْتِ كُتُبِهِ فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ بَعْضَ مَا اتَّفَقَ لِي بِتُونِسَ، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْكِتَابِ الَّذِي صَادَفْتُهُ يَقْرَأُ بِهِ دَرْسَ التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: "رِسَالَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ عَبْدُهُ"، وَبَالَغَ فِي مَدْحِهَا حَتَّى قَالَ: "إِنَّهَا أَحْسَنُ مَا أُلِّفَ عَلَى طَرِيقِ السَّلَفِ فِي التَّوْحِيدِ الْغَيْرِ الْمَشُوبِ بِالْفَلْسَفَةِ، وَهُوَ مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الشَّرَائِعُ السَّمَاوِيَّةُ وَجَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ الْكِرَامُ مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَمَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا وَبَلَغَ قَوْمَهُ وَجُوبَ الْإِيمَانِ بِوُجُودِ الْإِلَهِ الْحَقِّ مَعَ اعْتِقَادِ وَحْدَتِهِ ذَاتًا وَصِفَاتٍ وَأَفْعَالًا، كَمَا قَرَّرْتُهُ الْكُتُبُ الْمُنَزَّلَةُ".

ثُمَّ قَالَ: "وَالْمَسِيحِيُّونَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ بِتَعَالِيمِ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامَ مَعَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِالتَّثْلِيثِ. وَالكِتَابُ الَّذِي جَاءَ بِهِ الْمَسِيحُ، وَهُوَ الْإِنْجِيلُ يُقَرِّرُ كَعْيَرِهِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ الْوَحْدَانِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَيَمْنَعُ الْإِشْرَاكَ بِهِ عَزَّ وَجَلَّ"، وَسَرَدَ عِبَارَةَ الْإِنْجِيلِ مِنْ نُسخَةٍ مُتَرَجِّمَةٍ مِنْهُ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ.

فَقُلْتُ لِحَضْرَتِهِ: كَوْنِ الْإِنْجِيلِ يُصَرِّحُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ لَا يَكْفِي فِي إِفْحَامِ الْمَسِيحِيِّينَ، وَفِي إِدْحَاضِ حُجَجِهِمُ الْوَاهِيَةِ لَزَعْمِهِمُ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِالْوَحْدَانِيَّةِ كَمَا يَقُولُ الْإِنْجِيلُ، فَإِذَا اسْتَدَلَّ عَلَيْهِمْ مُسْتَدِلٌّ بِكَلَامِ الْإِنْجِيلِ يَقُولُونَ لِحُجْلِهِمُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ: نَحْنُ لَمْ نُخَالِفِ الْإِنْجِيلَ بَلْ نُوْمِنُ بِمَا يَقُولُ؟!، وَحِينَئِذٍ لَا يَصْلُحُ الْإِسْتِدْلَالُ عَلَيْهِمْ بِمَا لَا يُنَازَعُونَ فِيهِ، بَلْ يُسَلِّمُونَهُ وَإِنَّمَا الصَّالِحُ لِلِاسْتِدْلَالِ هُوَ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: الْوَحْدَانِيَّةُ الَّتِي يُقَرِّرُهَا الْإِنْجِيلُ غَيْرُ مَا تُسَمُّونَهُ أَنْتُمْ بِالْوَحْدَانِيَّةِ وَتَعْتَقِدُونَهُ لِأَنَّ وَحْدَانِيَّةَ الْإِنْجِيلِ عِبَارَةٌ عَنْ نَفْيِ الْعَدَدِ بِالْإِثْنَيْنِيَّةِ أَوْ بِالتَّثْلِيثِ أَوْ بِأَكْثَرٍ، وَعَنْ نَفْيِ تَرْكِبِ الذَّاتِ مِنْ أَجْزَاءٍ، لِأَنَّ تِلْكَ الْأَجْزَاءَ وَحَدَاتٍ تَأَلَّفَتْ فَهِيَ لَا تَخْرُجُ عَنِ التَّعَدُّدِ الْمُنَافِي لِلْوَحْدَانِيَّةِ. أَمَّا الْوَحْدَانِيَّةُ الَّتِي جَعَلْتُمُوهَا عَقِيدَةَ مَسِيحِيَّةٍ وَجَادَلْتُمْ عَنْهَا بِالْبَاطِلِ فَهِيَ تَسْمِيَّةٌ خَالِيَةٌ مِنْ مَعْنَى التَّوْحِيدِ بَلْ مُنَافِيَةٌ لَهُ وَمُنَاقِضَةٌ لِحَقِيقَتِهِ، إِذْ هِيَ مُحَضَّرُ تَرْكِيبٍ مِنْ أَقَانِيمِ ثَلَاثَةٍ أَوْ كَمَا يَزْعُمُ بَعْضُ فِرْقِهِمْ قُوَّةَ حَالَةٍ فِي عَيْسَى وَأُمِّهِ. فَوَحْدَانِيَّةُ الْإِنْجِيلِ لَا تَدُلُّ عَلَى مَا تُسَمُّونَهُ زُورًا تَوْحِيدًا لَا مُطَابَقَةً وَلَا تَضَمُّنًا وَلَا اتِّزَامًا، فَإِيمَانُكُمْ بِمَا انْتَحَلْتُمُوهُ لَيْسَ إِيمَانًا بِعَقِيدَةِ الْإِنْجِيلِ بَلْ بِمُرْكَبَاتِكُمْ الَّتِي افْتَرَيْتُمْ بِهَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا وَالَّتِي أَدَّتْ إِلَى اجْتِمَاعِ الضُّدِّينَ:

الْوَحْدَةِ وَالتَّرْكِيبِ، وَاجْتِمَاعِ الضَّدَّيْنِ فِي نَظَرِ الْعَقْلِ السَّلِيمِ مُسْتَحِيلٌ، فَمَذْهَبُكُمْ فِي مَسْأَلَةِ التَّوْحِيدِ هُوَ كَمَا قَالَ الْفَخْرُ الرَّازِي: أَسْمَحَ الْمَذَاهِبِ، فَهَذَا الْوَجْهَ الَّذِي أَوْضَحَ جَهْلُهُمْ بِحَقِيقَةِ الْوَحْدَانِيَّةِ هُوَ الصَّالِحُ لِمُنَاطَرَتِهِمْ، وَرَدَّ مَذْهَبَهُمُ الْفَاسِدِ، وَمُعْتَقَدُهُمُ الْكَاسِدِ.

وَلَمَّا بَحَثْتُ مَعَ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ هَذَا الْبَحْثِ اسْتَحْسَنَهُ، وَقَالَ: "هَذَا هُوَ الَّذِي يَنْبَغِي التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ"، ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: "كَأَنَّ الْمَسِيحِيِّينَ لِعِبَاوَتِهِمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ انْضِمَامَ شَيْءٍ أَوْ أَشْيَاءٍ إِلَى الْوَحْدَةِ سَوَاءٌ كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّرْكِيبِ مَعَهَا أَوْ حُلُولِهَا فِيهِ لَا يُنَافِيهَا وَلَا يُنَاقِضُهَا، وَلِذَا زَعَمُوا أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِوَحْدَانِيَّةِ الْإِنْجِيلِ، وَهُمْ فِي الْوَاقِعِ يَكْفُرُونَ بِهَا إِذْ يَلْزِمُ مِنَ التَّرْكِيبِ مِنْ أَقَانِيمٍ أَوْ حُلُولِ الْأُلُوهِيَّةِ فِي ذَاتِ عَيْسَى جُحُودٌ لِلْوَحْدَانِيَّةِ وَعَدَمُ الْإِيمَانِ بِهَا، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ لَازِمَ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ مُقَيَّدٌ بِكَوْنِ اللَّازِمِ غَيْرِ بَيِّنٍ".

وَهُنَا انْتَهَى الْبَحْثُ فِيمَا دَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ الشَّيْخِ بَادِيسَ فِي مَسْأَلَةِ (التَّوْحِيدِ) (1)

التَّعْلِيقُ:

أَوَّلًا: فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ إِقْرَارُ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ لِمَفْهُومِ صِفَةِ الْوَحْدَانِيَّةِ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاثُرِيَّةِ وَفُضَلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنْ نَفْيِ مُطْلَقِ (التَّرْكِيبِ!) وَ(التَّجْزِئَةِ!) فِي حَقِّهِ جَلٍّ وَعَزٍّ، وَتَأْمُلْ

اسْتَحْسَانُهُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ الطَّيِّبِ الْمَهَاجِي: ((وَعَنْ نَفِي تَرْكِبِ الذَّاتِ مِنْ أَجْزَاءٍ... الخ)) فَذَاتُ الْوَاجِبِ مُنَزَّةٌ عَنِ التَّرْكِيبِ وَالْإِنْقِسَامِ الْفِعْلِيِّ الْخَارِجِيِّ أَوْ حَتَّى الْفَرْضِيِّ الْوَهْمِيِّ، وَهَذَا يُنَاقِضُ بِمِائَةٍ وَثَمَانِينَ دَرَجَةً عَقِيدَةَ التَّيْمِيَّةِ الْقَائِمَةَ عَلَى صِحَّةِ فَرْضِ (الْأَبْعَادِ!) وَ(الْمَسَاحَةِ!) وَ(الْحَجْمِ!) وَ(الْكَمِّ!) وَ(الْإِمْتِدَادِ!) فِي ذَاتِ الْبَارِي، وَبِالتَّالِي صِحَّةُ تَمَازُجِ (أَجْزَائِهِ!) وَ(أَبْعَاضِهِ!) تَعَالَى بِ: (الْجَهَةِ!) وَ(الْإِشَارَةِ!) الْحِسِّيَّةِ؟!، ف: (جَهَةُ!) السَّاقِ مِنْهُ تَعَالَى غَيْرِ (جَهَةِ!) الْوُجْهِ وَهَكَذَا؟! وَهَذَا مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُجَسِّمَةِ قَوْلُ صَرِيحٍ بِصِحَّةِ فَرْضِ الْقِسْمَةِ الْعَقْلِيَّةِ فِي ذَاتِ رَبِّهِمْ!؟.

ثَانِيًا: قَوْلُ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ عَنْ رِسَالَةِ التَّوْحِيدِ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ عَبْدُهُ: ((إِنَّهَا أَحْسَنُ مَا أُلِّفَ عَلَى طَرِيقِ السَّلَفِ فِي التَّوْحِيدِ الْغَيْرِ الْمَشُوبِ بِالْفَلْسَفَةِ)) قَاطِعٌ فِي أَنَّ الرَّجُلَ عَلَى عَقِيدَةِ التَّنْزِيهِ وَلَا عِلَاقَةَ لَهُ الْبَتَّةَ بِعَقِيدَةِ التَّيْمِيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى إِثْبَاتِ (الْجِسْمِيَّةِ!) فِي حَقِّهِ جَلَّ وَعَزَّ.

وَإِنْ تَعَجَّبَ فَاعْجَبْ لِهَؤُلَاءِ التَّيْمِيَّةِ الْمُجَسِّمَةِ وَسَعِيهِمُ الْحَثِيثِ لِحُشْوِ عَقَائِدِ (التَّجْسِيمِ!) فِي الْمُجْتَمَعِ الْجَزَائِرِيِّ عَبْرَ بَوَابَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ فَيُلَبِّسُونَ عَلَى الْعَوَامِّ وَأَشْبَاهِهِمْ مِنَ السُّدَجِ وَالْغُفْلِ بِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ كَانَ (تَيْمِيًّا!) فِي عَقِيدَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ أَشْعَرِيًّا مُنْزَهًا، وَهَذَا لَعَمْرِي هُوَ الْكَذِبُ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ؟!.

وَلْيُذَكِّرْ الْقَارِئُ الْكَرِيمَ خُطُورَةَ هَذِهِ التَّلَاعِبَاتِ نُحِيلُهُ إِلَى مَا هُوَ مُدَوَّنٌ فِي
هَوَامِشِ رِسَالَةِ "الشَّرْكَ وَمَظَاهِرُهُ" لِلشَّيْخِ مُبَارَكِ الْمِيلِيِّ بِتَحْقِيقِ أَحَدِ
الْوَهَّابِيَّةِ فِي طَبْعَةِ "دَارِ الرَّايَةِ بِالسُّعُودِيَّةِ"؟!

نَعَمْ؛ فَهَذَا التَّيْمِيُّ مَا بَرِحَ يُدْنِدُنُ هُوَ وَمَنْ عَلَى شَاكِلَتِهِ بِأَنَّ كِبَارَ مَشَايِخِ
الْجَمْعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ كَانُوا عَلَى وِفَاقٍ مَعَ عَقِيدَةِ التَّيْمِيَّةِ وَالْوَهَّابِيَّةِ فِي
(التَّجْسِيمِ!)، وَقَدْ غَرَّهُمْ عَلَى هَذَا مُوَافَقَةُ الْجَمْعِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ لِلْوَهَّابِيَّةِ فِي
الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْقُبُورِ وَالْخُرُوجِ عَلَى الْمَذْهَبِيَّةِ.

فَتَأَمَّلْ يَا عَبْدَ اللَّهِ صَنِيعَ هَذَا الْمُحَقِّقِ التَّيْمِيِّ وَهُوَ يُعَاتِبُ الشَّيْخَ مُبَارَكَ
الْمِيلِيِّ عَلَى اسْتِشْهَادِهِ بِتَحْقِيقِ الْإِمَامِ الْهُمَامِ التَّقِيِّ السُّبْكِيِّ الْكَبِيرِ، فَقَالَ
هَذَا النِّكْرَةُ: ((وَالسُّبْكِيُّ: أَشْعَرِيٌّ قُبُورِيٌّ)) (2)؟! هَكَذَا بِكُلِّ صَفَاقَةٍ وَجْهِ!
وَقَبَاحَةٍ! لَا تَلِيقَانِ إِلَّا بِالْمُتَهَوِّكِينَ!، نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ.

ثُمَّ زَادَ هَذَا التَّيْمِيُّ الْوَهَّابِي فِي نِعْمَةِ طَنْبُورِهِ عِنْدَمَا اعْتَمَدَ الْمُؤَلِّفُ مُبَارَكَ
الْمِيلِيِّ عَلَى تَحْقِيقَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ مِنْ أُمَثَالٍ: الْحَافِظُ
الْبَيْهَقِيُّ وَالْحَافِظُ هِبَةُ اللَّهِ ابْنُ عَسَاكِرٍ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَيْمَّةِ الْهُدَى وَمَصَابِيحِ
الدُّجَى، فِي مَسْأَلَةِ "التَّرْخِيصِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ لِلضَّرُورَةِ"، فَقَالَ هَذَا الْمُبْتَلَى
هُنَاكَ مُسَوِّدًا هَوَامِشَ الرِّسَالَةِ الْمَذْكُورَةِ بِالطَّعْنِ فِي عَقِيدَةِ السَّوَادِ الْأَعْظَمِ مِنْ
عُلَمَاءِ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ الْمَرْحُومَةِ، مَا نَصُّهُ: ((الْمُرَادُ بِأَهْلِ السُّنَّةِ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ
وَابْنِ عَسَاكِرٍ: "الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَاتَرِيدِيَّةُ"؛ فَكِلَاهُمَا أَشْعَرِيٌّ، إِلَّا أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ

عَلَى طَرِيقَةٍ مُتَقَدِّمِهِمْ كَالْبَاقِلَانِي بِخِلَافِ الْجَوْنِي وَمَنْ بَعْدَهُ؛ فَلَا نَحِرَافُ
عِنْدَهُمْ أَشَدُّ)) (3)؟!.

وَأَكَّدَ هَذَا الْمَسْكِينُ جَهْلَهُ الْمَشِينِ حِينَ رَاحَ يَتَعَقَّبُ الْمُؤَلَّفَ الشَّيْخَ مُبَارَكَ
الْمِيلِي عَلَى تَسْلِيمِهِ لِأَبِي الْبَقَاءِ الْحَنْفِي الْعَلَّامَةِ فِي مَسْأَلَةِ "الْأَسْبَابِ"،
فَقَالَ هُنَاكَ: ((أَبُو الْبَقَاءِ أَشْعَرِيٌّ مُتَكَلِّمٌ... فَلَا يُغْتَرُ بِأَشْعَرِيَّةِ أَبِي
الْبَقَاءِ....)) (4)؟!.

فَتَأَمَّلْ يَا رَعَاكَ اللَّهُ هَذِهِ الْجَرَاءَةَ مِنْ هَذَا الْمُتَهَوِّرِ أَصْلَحَنَا اللَّهُ وَإِيَّاهُ، وَانْظُرْ
إِلَى هَذِهِ (الْوَقَاحَةِ!) فِي مَنَاطِحَةِ الْجِبَالِ؟!.

وَلَكُمْ كَانَتْ تُصِيبُنِي الدَّهْشَةُ وَأَنَا لَا أَحُدُ أَثَرًا لِهَذِهِ (الْعَنْتَرِيَّاتِ!) حِينَ أَتَى
الشَّيْخَ مُبَارَكَ الْمِيلِي عَلَى السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاثُرِيَّةِ، فَقَالَ: ((وَدَبَّ فِي
الْأَوْسَاطِ الْإِسْلَامِيَّةِ مَبْدَأُ التَّصَوُّفِ عَلَى قَدَمَي: الْإِفْرَاطِ فِي الْعِبَادَةِ وَالتَّفْرِيطِ
فِي الدُّنْيَا، وَاشْتَمَلَ كَسَائِرَ الْمَبَادِي عَلَى: الصَّدِّيقِ وَالزُّنْدِيقِ، وَلَكِنْ كَانَ
الْغَالِبُ عَلَى رِجَالِهِ: الْعِلْمُ بِالْدِّينِ وَالصَّدَقُ فِي الْعَمَلِ وَمُوَالَاةُ السَّلَفِ،
فَكَانُوا فِي الْإِعْتِقَادَاتِ: مُحَدِّثِينَ سَلَفِيِّينَ، أَوْ مُتَكَلِّمِينَ أَشْعَرِيِّينَ
وَمَاثُرِيَّةِينَ، وَفِي الْعِبَادَاتِ: مَالِكِيِّينَ أَوْ حَنْفِيَّةِينَ أَوْ شَافِعِيَّةِينَ أَوْ حَنْبَلِيَّةِينَ،
وَاشْتَهَرَ مِنْهُمْ أَبُو الْقَاسِمِ الْجُنَيْدُ، فَانْتَسَبَ إِلَيْهِ مَنْ بَعْدَهُ فِي آدَابِ السُّلُوكِ،
وَبِهَذَا كَانَ التَّصَوُّفُ مَرْضِيًّا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ لِانْتِسَابِ رِجَالِهِ إِلَى الْأَئِمَّةِ
الْمَرْضِيِّينَ، كَمَا قَالَ صَاحِبُ "الْجَوْهَرَةِ": وَمَالِكُ وَسَائِرُ الْأَئِمَّةِ *** كَذَا أَبُو
الْقَاسِمِ هُدَاةُ الْأُمَّةِ)) (5)؟! فَبَيْنَمَا هَذَا الْمَوْضِعُ وَعَلَى غَيْرِ عَادَتِهِ فِي

الانتهاض للاعتراض فضل المعلق التيمي الشكوت وأمرار الكلام على ظاهره المعروف فلم ينبس بينت شفة؟! وما هذه الإزدواجية في التعامل إلا من باب تفادي الصدام المباشر مع عقيدة المؤلف الذي قدمه هذا التيمي لقرائه على أنه (تيمي؟!؟!، فتأمل هذه (المهنية!) في (التلفيق!) عوض التحقيق!؟!.

فإذا تبين لك طريقة القوم في الحشو، فقارن أيها العاقل بين تقرير الشيخ ابن باديس حول أحقية العقيدة المعروضة في رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده كما مرّ معك في قوله: ((إنها أحسن ما أُلّف على طريق السلف في التوحيد الغير المشوب بالفلسفة))، وبين قول التيمية الوهابية في عقيدة الشيخ محمد عبده؟! ونستشهد ها هنا و على سبيل المثال بكلام ذاك التيمي نفسه الذي مرّ معك خبطه وخلطه في التعليق على رسالة "الشرك ومظاهره" للشيخ مبارك الميلي، حيث حطّ هناك على عقيدة الشيخ محمد عبده وقال: ((كان أشعري العقيدة)) (6)؟! ونسي هذا المعلق أو تناسى! بأن الشيخ محمد عبده من أئمة (التجديد!) في نظر الجمعية الباديسية!؟!.

ثالثاً: التنبيه إلى كون الشيخ ابن باديس على طريقة متكلمة أهل السنة في ضبط مسألة "لازم المذهب"، وتأمل قوله: ((والقول بأن لازم المذهب ليس بمذهب مقيّد بكون اللازم غير بين)).

رابعاً: كَانَ الشَّيْخُ الطَّيِّبُ الْمَهَاجِي عُضْوًا فِي الْجُمُعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ، وَقَدْ وَصَفَهُ مَشَايخُ الْجُمُعِيَّةِ بِ: (السَّلَفِي!)، فَهُوَ عِنْدَهُمْ مِنْ دُعَاةِ الْإِصْلَاحِ رَغْمَ كَوْنِهِ مِنَ الْمُحَافِظِينَ، وَتَأَمَّلَ قَوْلَ رَئِيسِ الْجُمُعِيَّةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ حِينَ يَقُولُ فِي ثَنَائِهِ رِحْلَتَهُ إِلَى مَدِينَةِ "وَهْرَان" مَا نَصُّهُ: ((الْعَالِمُ الْأَلْمَعِي السَّلَفِي الشَّيْخُ الطَّيِّبُ الْمَهَاجِي)) (7).

وَلَوْ ذَهَبَتْ تَسْتَكْنُهُ الْعَقِيدَةُ السَّلَفِيَّةُ عِنْدَ الشَّيْخِ الطَّيِّبِ الْمَهَاجِي لِأَلْفَيْتِهِ مَثَلًا نَفْسَهُ يَقُولُ: ((فِي الْحَدِيثِ: "الْمُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ"، فَمُنَاجَاةُ اللَّهِ تَعَالَى وَمُحَادَثَتُهُ غَيْرُ مُكَالَمَتِهِ لِأَنَّ مَقَامَ الْكَلَامِ لَا بُدَّ أَنْ يَسْمَعَ صَاحِبُهُ كَلَامَ اللَّهِ الْقَدِيمِ الْمُنَزَّهِ عَنِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ، وَهَذَا خَاصٌّ بِالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)) (8).

وَمِثْلُ هَذَا يُؤَكِّدُ بِمَكَانٍ تَهَافُتَ طَرِيقَةُ التَّيْمِيَّةِ فِي دَعْوَاهُمْ مُوَافَقَةَ عَقِيدَةِ الْجُمُعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ لِعَقِيدَتِهِمُ التَّيْمِيَّةِ فِي (التَّجْسِيمِ!)؟!، بِنَاءً مِنْهُمْ عَلَى إِعْلَانِ الْجُمُعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ الْإِتِّسَابَ إِلَى الطَّرِيقَةِ (السَّلَفِيَّةِ!)؟! فَظَنَّ الْقَوْمُ أَنَّ الْعَقِيدَةَ (السَّلَفِيَّةِ!) فِي الْوَحْدَانِيَّةِ لَدَا مَشَايِخِ الْجُمُعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ هِيَ نَفْسُهَا عَقِيدَةُ (سَلَفِ!) ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي (التَّجْسِيمِ!) وَ(التَّشْبِيهِ!)?!.

وَأَنْتَ تَرَى الشَّيْخَ ابْنَ بَادِيسَ يُضْفِي شِعَارَ (السَّلَفِيَّةِ!) عَلَى الشَّيْخِ الطَّيِّبِ الْمَهَاجِي مَعَ أَنَّ الشَّيْخَ (أَشْعَرِيًّا!) فُحٌّ؟! بَلْ وَ(طُرْقِي!) يَنْتَسِبُ أَيْضًا إِلَى الْجُمُعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ كَمَا صَرَّحَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ حَمَّانِي تَلْمِيزَ الشَّيْخِ ابْنَ بَادِيسَ?!.

-
- (1) رَحْلَةُ الشَّيْخِ الطَّيِّبِ الْمَهَاجِي الْمَوْسُومَةِ بِ: "أَنْفَسُ الذَّخَائِرِ وَأَطْيَبُ الْمَآثِرِ فِي أَهَمِّ مَا اتَّفَقَ لِي فِي الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ" ضِمْنَ رَحَلَاتِ جَزَائِرِيَّةٍ (6/105-107)، دَارُ الْمَعْرِفَةِ الدَّوْلِيَّةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ - الْجَزَائِرِ: 2011م
- (2) رِسَالَةُ الشَّرْكِ وَمَظَاهِرُهُ لِلشَّيْخِ مُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِيلِي (هَامِش ص: 52)، تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ (التَّيْمِي!) : أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ الْجَزَائِرِي، دَارُ الرَّايَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ - السُّعُودِيَّةِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1422هـ - 2001م
- (3) رِسَالَةُ الشَّرْكِ وَمَظَاهِرُهُ لِلشَّيْخِ مُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِيلِي (هَامِش ص: 49)
- (4) رِسَالَةُ الشَّرْكِ وَمَظَاهِرُهُ لِلشَّيْخِ مُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِيلِي (هَامِش ص: 108)
- (5) رِسَالَةُ الشَّرْكِ وَمَظَاهِرُهُ لِلشَّيْخِ مُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِيلِي (ص: 417)
- (6) رِسَالَةُ الشَّرْكِ وَمَظَاهِرُهُ لِلشَّيْخِ مُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِيلِي (هَامِش ص: 75)
- (7) جَرِيدَةُ الشَّهَابِ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ: الْجُزْءُ (12) الْمُجَلَّدُ: (7) غَرَّةُ شَعْبَانَ 1350هـ - دَيْسَمْبَر 1931م. رَاجِع: آثَارُ الْإِمَامِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ بَادِيسَ - رَئِيسِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ (4/251)، وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ فِي الْجَزَائِرِ بِمُنَاسَبَةِ تِلْمِسانَ عَاصِمَةِ الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ 2007م
- (8) أَنْفَسُ الذَّخَائِرِ وَأَطْيَبُ الْمَآثِرِ فِي أَهَمِّ مَا اتَّفَقَ لِي فِي الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ: التَّنْذِيلُ (ص: 147)

التَّفْرِيرَاتُ الْعَقْدِيَّةُ فِي طَبْعَةِ وَتَحْقِيقِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ لِكِتَابِ
 "الْعَوَاصِمِ مِنَ الْقَوَاصِمِ" لِلْقَاضِي الْحَافِظِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيِّ الْأَشْعَرِيِّ
 (ت: 543هـ):

أَوَّلًا: يُعْتَبَرُ ثَرَاثُ الْقَاضِي ابْنِ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيِّ مِنْ أَهَمِّ الْمَصَادِرِ الْمَرْجِعِيَّةِ
 فِي الْجُمُعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ، وَ يَحْتَلُّ الْقَاضِي الْمَذْكُورُ مَكَانَةً خَاصَّةً فِي الْفِكْرِ
 الْبَادِيسِيِّ، حَيْثُ يُعْتَبَرُ عُمْدَةُ الْقَوْمِ فِي الْكَثِيرِ مِنَ الْمَوَاقِفِ وَالْمَسَائِلِ الَّتِي
 حَمَى فِيهَا الْوُطَيْسَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مُخَالِفِيهِمْ مِنَ الْمُحَافِظِينَ وَالطُّرُقِيَّةِ عَلَى غِرَارِ
 مَسْأَلَةِ "مَرَاتِبِ الْعِبَادَةِ" وَغَيْرِهَا، وَقَدْ عَبَّرَ مُفْتِي الْجُمُعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ الشَّيْخُ
 السَّعِيدُ الزَّوَاوِيُّ عَنْ هَذِهِ الْمَكَانَةِ لِلْقَاضِي بِقَوْلِهِ: ((إِنَّ ابْنَ الْعَرَبِيِّ... عَرَفَهُ
 جَمِيعُ فَطَاحِلِ الْعُلَمَاءِ صَاحِبِ "الْأَحْكَامِ" وَالْقَضَاءِ وَتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ "أَنْوَارِ
 الْفَجْرِ" فِي ثَمَانِينَ أَلْفَ وَرَقَةٍ جَمَلٍ بَعِيرٍ وَهُوَ خَصِيمُ الْبَاطِنِيَّةِ، وَعَبْقَرِيٌّ مِنْ
 عَبَاقِرَةِ الْأُمَّةِ لَيْتَنِي كُنْتُ صَاحِبَ نَعْلِهِ وَخَدِيمَ دَوَاتِهِ وَقِرْطَاسِهِ)) (1).

وَلْيُنْظَرَ أَيْضًا فِي عَدِّ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ الْقَاضِي ابْنِ الْعَرَبِيِّ الْأَشْعَرِيِّ مِنْ
 مُجَدِّدِي الْإِسْلَامِ حَيْثُ قَالَ مُذَكَّرًا بِالْغَايَةِ الْمَنْشُودَةِ عِنْدَ هَذَا الْقَاضِي مِنْ

وَرَاءِ تَبْنِيهِ الْإِصْلَاحِ؛ مَا نَصُّهُ: ((هِيَ الَّتِي لَا زَالَ يَسْعَى إِلَيْهَا الْأَيْمَةُ
الْمُجَدِّدُونَ، وَالْعُلَمَاءُ الْمُصْلِحُونَ فِي جَمِيعِ الْأَزْمَانِ، فَلَهَا أَلْفَ أَبُو بَكْرٍ
بْنِ الْعَرَبِيِّ "الْعَوَاصِمِ مِنَ الْقَوَاصِمِ" وَ"سِرَاجِ الْمُرِيدِينَ" (2)).

ثَانِيًا: تَقْدِيمُ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ لِلكِتَابِ:

اسْتَهْلَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ بِذِكْرِ الْمَكَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ لِلْمُؤَلَّفِ فَقَالَ: ((إِذَا نَظَرْنَا
فِي آثَارِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي تَرَكَهَا لَنَا فِي كِتَابِ: "أَحْكَامِ الْقُرْآنِ" وَقَدْ نُشِرَ،
وَكِتَابِ "الْمَسَالِكِ عَلَى مُوْطَأِ مَالِكٍ"، وَمِنْهُ نُسخةٌ خَطِيئةٌ فِي الْمَكْتَبَةِ
الْعُمُومِيَّةِ بِالْعَاصِمَةِ، وَكِتَابِ "الْقَبَسِ عَلَى مُوْطَأِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ" وَمِنْهُ نُسخةٌ
عَتِيقَةٌ أُنْدَلُسِيَّةٌ فِي خِزَانَتِنَا -وَسَنَنْشُرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ-، وَ"عَارِضَةُ الْأَخُوذِيِّ
عَلَى جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ" وَكِتَابِ "الْعَوَاصِمِ مِنَ الْقَوَاصِمِ" الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا، إِذَا
نَظَرْنَا فِي هَذِهِ الْآثَارِ عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا الْإِمَامَ مِمَّنْ بَلَغُوا تِلْكَ الذَّرْوَةَ، وَأَنَّهُ جَمَعَ
إِلَى الْإِمَامَةِ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ، الْإِمَامَةَ فِي الْأَصْلَيْنِ، وَفِي الْفِقْهِ، وَفِي عُلُومِ
الْحَدِيثِ، وَالتَّبَحُّرِ فِي سَائِرِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ فِي عَصْرِهِ وَمَصْرِهِ
الرَّاقِيَيْنِ الْمُزْدَهَرَيْنِ، وَالبَصَرَ بِأَقْوَالِ الْفِرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِذَلِكَ الْعَهْدِ، وَالْخَبْرَةَ
بِأَحْوَالِ النَّاسِ وَالزَّمَانِ، وَأَنَّهُ كَانَ فِي اسْتِقْلَالِهِ الْعِلْمِيِّ كَمَا قَالَ عَنْ نَفْسِهِ فِي
هَذَا الْكِتَابِ: "هَلْ أَنَا إِلَّا نَاطِرٌ مِنَ النَّظَّارِ، أَدِينُ بِالِاخْتِيَارِ، وَأَتَصَرَّفُ فِي
الْأُصُولِ بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ". وَقَدْ كَتَبَ هَذَا الْإِمَامُ فِي عُلُومِ الْإِسْلَامِ الْكُتُبَ
الْمُمْتَعَةَ الْوَاسِعَةَ، وَسَارَ فِيهَا كُلُّهَا عَلَى خُطَّةِ الْبَحْثِ وَالتَّحْقِيقِ، وَالنَّظَرِ

وَالِاسْتِدْلَالِ، بِعِلْمٍ صَحِيحٍ، وَفِكْرٍ ثاقِبٍ، وَعَارِضَةٍ وَاسِعَةٍ، وَعِبَارَةٍ رَاقِيَةٍ فِي
الْبَلَاغَةِ، وَأُسْلُوبٍ حُلُوٍّ جَدَّابٍ فِي التَّعْبِيرِ)) (3) فَالشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ يُعَدُّ
الْمُؤَلِّفَ الْقَاضِي ابْنَ الْعَرَبِيِّ الْأَشْعَرِيِّ مِنْ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ فِي الْأَصْلَيْنِ: أُصُولُ
الدِّينِ أَيُّ: الْعَقِيدَةِ، وَأُصُولُ الْفِقْهِ.

ثُمَّ عَرَّجَ نَاشِرُ وَمُصَحِّحُ الْكِتَابِ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ عَلَى ذِكْرِ الْقِيَمَةِ الْعِلْمِيَّةِ
لِلْكِتَابِ الَّذِي حَرَصَ كُلُّ الْحَرَصِ عَلَى طَبْعِهِ؛ فَقَالَ: ((وَهَذَا كِتَابُ
"الْعَوَاصِمِ مِنَ الْقَوَاصِمِ" مِنْ آخِرِ مَا أَلْفَ قَدْ سَارَ فِيهِ عَلَى تِلْكَ الْخُطَّةِ،
وَجَمَعَ فِيهِ -عَلَى صِغَرِ حَجْمِهِ- بَيْنَ سَائِرِ كُتُبِهِ الْعِلْمِيَّةِ، فَوَائِدَ جَمَّةٍ وَعُلُومًا
كَثِيرَةً، فَتَعَرَّضَ فِيهِ لِآرَاءٍ فِي الْعِلْمِ بَاطِلَةٍ، وَعَقَائِدٍ فِي الدِّينِ ضَالَّةٍ وَسَمَّاهَا:
"قَوَاصِمِ"، وَأَعَقَبَهَا بِالْآرَاءِ الصَّحِيحَةِ وَالْعَقَائِدِ الْحَقَّةِ مُؤَيَّدَةً بِأَدِلَّتِهَا النَّقْلِيَّةِ،
وَبَرَاهِينِهَا الْعَقْلِيَّةِ الْمُزَيَّفَةِ لِتِلْكَ الْآرَاءِ وَالْمُبْطَلَةِ لِتِلْكَ الْعَقَائِدِ وَسَمَّاهَا:
"عَوَاصِمِ"، فَانْتَظَمَ ذَلِكَ مُنَاطَرَةً السُّفْسَطَائِيِّينَ وَالطَّبَّائِعِيِّينَ وَالْإِلَهِيِّينَ،
وَمُنَاطَرَةً الْبَاطِنِيَّةِ وَالْحُلُولِيَّةِ، وَأَرْبَابِ الْإِشَارَاتِ مِنْ غُلَاةِ الصُّوفِيَّةِ وَظَاهِرِيَّةِ
الْعَقَائِدِ، وَظَاهِرِيَّةِ الْأَحْكَامِ، وَغُلَاةِ الشَّيْعَةِ وَالْفِرْقَةِ الْمُتَعَصِّبَةِ لِلْأَشْخَاصِ
بِاسْمِ الْإِسْلَامِ)) (4).

إِذَا: فَالشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ مُعْجَبٌ بِطَرِيقَةِ الْمُؤَلِّفِ الْقَاضِي ابْنِ الْعَرَبِيِّ فِي كَشْفِ زَيْفِ الْفِرَقِ الْمُخَالَفَةِ لِعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِ الصَّحِيحَةِ، وَمِنْ هَذِهِ الْفِرَقِ الضَّلَالَةِ الْمَرْدُودِ عَلَيْهَا: "الظَّاهِرِيَّةُ فِي الْعَقَائِدِ" أَي: الْمُجَسِّمَةُ وَالْمُشَبِّهَةُ.

ثُمَّ قَالَ مُوضِّحًا مِنْهَجَ الْمُؤَلِّفِ فِي تَقْرِيرِ الْعَقَائِدِ الصَّحِيحَةِ مَا نَصُّهُ: ((سَالِكاً [القاضي ابن العربي] فِي سَبِيلِ الْإِحْتِجَاجِ لِعَقَائِدِ الْإِسْلَامِ، وَإِبْطَالِ الْعَقَائِدِ الْمُحَدَّثَةِ عَلَيْهِ مِنَ الْمُتَمَيِّنِ إِلَيْهِ السَّبِيلِ الْأَقْوَمِ الْأَرْشَدَ، سَبِيلِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، الَّتِي هِيَ أَدَلَّةٌ نَقْلِيَّةٌ فِي نُصُوصِهَا، عَقْلِيَّةٌ بُرْهَانِيَّةٌ فِي مَدْلُوهَا. وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ الَّتِي أَرَادَهَا بِقَوْلِهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ: " وَهَكَذَا هِيَ حَقِيقَةُ الْمِلَّةِ، مَنْ أَرَادَ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا دَاخِلَةً رَدَّ عَنْهَا إِلَيْهَا بِأَدِلَّتِهَا" وَهِيَ طَرِيقَةُ الْقُرْآنِ الَّذِي اتَّضَحَ بِهِ كَمَالُ الشَّرِيعَةِ فِي عَقَائِدِهَا وَأَدِلَّتِهَا.

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الْخَطِأِ لِغَيْرِ الْمَعْصُومِ، فَلَيْسَ تَفَاضُلُ النَّاسِ فِي السَّلَامَةِ مِنْهُ، وَإِنَّمَا تَفَاضُلُهُمْ فِي قَلْتِهِ وَكَثْرَةِ الصَّوَابِ الَّتِي تَعْمُرُهُ. وَلِلْإِمَامِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ فِي كِتَابِهِ هَذَا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي وَصْفِهِ مِنْ كَمَالٍ مَا يَذْهَبُ بِمَا قَدْ يَكُونُ فِيهِ مِنْ بَعْضِ خَطِأٍ يَسِيرٍ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ بَشَرٌ. وَحَسَبَ كِتَابَهُ هَذَا أَنْ يَكُونَ مَوْزِعاً مُعِيناً لِطُلَّابِ الْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْحَقَّةِ بِأَدِلَّتِهَا الْقَاطِعَةِ، وَأُصُولِ الْإِسْلَامِ الْخَالِيَةِ مِمَّا أَحَدَتْهُ الْمُحَدِّثُونَ مِنْ خِرَافٍ وَتَدْجِيلٍ، وَأَنْ يَكُونَ أُتُمُودَ رَاقِباً

فِي التَّحْقِيقِ فِي الْبَحْثِ، وَالتَّعَمُّقِ فِي النَّظَرِ، وَالِاسْتِقْلَالَ فِي الْفِكْرِ، وَالرُّجُوعَ إِلَى الدَّلِيلِ، وَالِاعْتِقَادَ بِأَنْظَارِ الْأَيِّمَةِ الْكِبَارِ، وَأَنْ يَكُونَ صَفْحَةً تَارِيخٍ صَادِقٍ لِمَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْحَالَةُ الْفِكْرِيَّةُ لِلْمُسْلِمِينَ بِالشَّرْقِ وَالْعَرَبِ فِي عَصْرِ الْمُؤَلِّفِ وَهُوَ الْقَرْنُ الْخَامِسُ الْهَجْرِي، وَكَفَى بِهَذَا كُلُّهُ بَاعِثًا لَنَا عَلَى طَبْعِهِ وَنَشْرِهِ وَتَعْمِيمِ فَائِدَتِهِ)) (5).

إِذَا: فَكِتَابُ "الْعَوَاصِمِ مِنَ الْقَوَاصِمِ" لِلْقَاضِي ابْنِ الْعَرَبِيِّ الْأَشْعَرِيِّ الْمَالِكِيِّ يُعْتَبَرُ فِي نَظَرِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسٍ مِنْ أَهَمِّ الْمَصَادِرِ الَّتِي تَرُدُّ عَلَى الْعَقَائِدِ الْبَاطِلَةِ وَالْفِرَقِ الضَّالَّةِ كَالْمُجَسِّمَةِ وَالْمُشَبَّهَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَالَّتِي جَرَى فِيهَا صَاحِبُهَا الْمُؤَلِّفُ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْقُرْآنِيَّةِ فِي تَصْحِيحِ عَقَائِدِ الْمُسْلِمِينَ.

لِأَجْلِ هَذَا فَقَدْ كَانَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ يَعْمَلُ جَاهِدًا عَلَى التَّرْوِيجِ لِهَذَا الْكِتَابِ؛ وَاسْتَمَعَ إِلَى قَوْلِهِ فِي رِسَالَةٍ شَخْصِيَّةٍ بَعَثَ بِهَا إِلَى تَلْمِيزِهِ الشَّيْخِ عَبْدَ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلْطَانِي يَقُولُ لَهُ فِيهَا: ((...أَرْسَلْتُ لَكُمْ مُقْتَطَعَ وَصُولَاتِ الْإِشْتِرَاكِ فِي كِتَابِ "الْعَوَاصِمِ" أَرْجُوا مِنْكُمْ أَنْ تُرَوِّجُوهُ بَيْنَ مَعَارِفِكُمْ وَتَلَامِذَتِنَا فِي نَاحِيَتِكُمْ، وَمَا كَلَّفْتُكُمْ بِهَذَا إِلَّا لِأَنَّهُ خِدْمَةٌ عِلْمِيَّةٌ تُنَاسِبُ مَقَامَكُمْ، وَأَنَا أَرْجُوا بَعْدَ رَوَاجِ هَذَا الْكِتَابِ أَنْ أَطْبَعَ كِتَابَ: "الْقَبَسُ" (...)) (6).

ثالثاً: نذكر للقارئ التّقريرات العَقديّة السّنيّة الّتي أقرّها في مادّة الكتابِ وَبَارَكْهَا عِنْد التّقديم لَهُ الشّيخ ابن باديس:

(أ) جَاءَ فِي الْكِتَابِ: ((...وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالَّذِي أَرَاهُ لَكُمْ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَنْ تَقْتَصِرُوا عَلَى كُتُبِ عُلَمَائِنَا الْأَشْعَرِيَّةِ وَعَلَى الْعِبَارَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَدِلَّةِ الْقُرْآنِيَّةِ...)) (7) وَهَذَا فِيهِ إِقْرَارٌ مِنَ الشّيخِ ابْنِ بَادِيسَ بِالْمَكَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَرْجِعِيَّةِ لِكُتُبِ أَهْلِ السُّنَّةِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ.

(ب) مُبَارَكَةُ الشّيخِ ابْنِ بَادِيسَ لِرَدِّ الْمُؤَلِّفِ الْقَاضِي ابْنِ الْعَرَبِيِّ عَلَى ظَاهِرِيَّةِ الْعَقَائِدِ كَمَا مَرَّ مَعَكَ فِي مَقَالِهِ، يَقْضِي بِالضَّرُورَةِ مُبَارَكَتَهُ أَيْضًا لِكَشْفِ زَيْفِ عَقَائِدِ الْمُجَسِّمَةِ وَالْمُشَبَّهَةِ مِنَ التَّيْمِيَّةِ وَأَدْعِيَاءِ السَّلَفِيَّةِ وَالْوَهَابِيَّةِ، لِأَنَّ عَقِيدَةَ هَؤُلَاءِ الظَّاهِرِيَّةِ الْمَرْدُودِ عَلَيْهِمْ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ هِيَ نَفْسُهَا عَقِيدَةُ أَوْلَيْكَ التَّيْمِيَّةِ:

جَاءَ فِي الْكِتَابِ: ((وَمِمَّنْ كَادَهُ [الْإِسْلَام] الظَّاهِرِيَّةُ، وَهُمْ طَائِفَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: الْمُتَّبِعُونَ لِلظَّاهِرِ فِي الْعَقَائِدِ وَالْأُصُولِ. الثَّانِيَّةُ: الْمُتَّبِعُونَ لِلظَّاهِرِ فِي الْأُصُولِ، وَكِلَا الطَّائِفَتَيْنِ فِي الْأَصْلِ خَبِيثَةٌ، وَمَا تَفَرَّغَ عَنْهُمَا خَبِيثٌ مِثْلُهُمَا، فَالْوَلَدُ مِنْ غَيْرِ نِكَاحٍ لَعِيَّةٌ، وَالْحَيَّةُ لَا تَلِدُ إِلَّا حَيَّةً. وَهَذِهِ الطَّائِفَةُ الْآخِذَةُ بِالظَّاهِرِ فِي الْعَقَائِدِ، هِيَ فِي طَرَفِ التَّشْبِيهِ كَالْأُولَى فِي التَّعْطِيلِ،

وَقَدْ بُلِيتَ بِهِمْ فِي رِحْلَتِي، وَتَعَرَّضُوا لِي كَثِيرًا دُونَ بَغْيَتِي، وَأَكْثَرَ مَا شَاهَدْتُهُمْ
 بِمَصْرِ وَالشَّامِ وَبَغْدَادَ، يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ وَصِفَاتِهِ،
 وَبِمَخْلُوقَاتِهِ مِنَّا، وَهُوَ مُعَلِّمُنَا، فَإِذَا أَخْبَرْنَا بِأَمْرِهِ آمَنَّا بِهِ كَمَا أَخْبَرَ،
 وَاعْتَقَدْنَاهُ كَمَا أَمَرَ. وَقَالُوا حِينَ سَمِعُوا: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ
 اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: 210]، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ
 وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: 22]، ﴿فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانُهُمْ مِنَ
 الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: 26]، "وَيَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا"، أَنَّهُ:
 يَتَحَرَّكُ وَيَتَنَقَّلُ، وَيَجِيءُ وَيَذْهَبُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ، وَلَمَّا سَمِعُوا
 قَوْلَهُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5] قَالُوا: إِنَّهُ جَالِسٌ عَلَيْهِ،
 مُتَّصِلٌ بِهِ، وَأَنَّهُ أَكْبَرُ بِأَرْبَعِ أَصَابِعٍ، إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ أَصْغَرَ مِنْهُ، لِأَنَّهُ
 الْعَظِيمُ، وَلَا يَكُونُ مِثْلُهُ، لِأَنَّهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11]، فَهُوَ
 أَكْبَرُ مِنَ الْعَرْشِ بِأَرْبَعِ أَصَابِعٍ. وَلَقَدْ أَخْبَرَنِي جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ
 بِمَدِينَةِ السَّلَامِ، أَنَّهُ وَرَدَ بِهَا الْأُسْتَاذُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ هَوَازِنَ
 الْقُشَيْرِيُّ الصُّوفِيُّ مِنْ نَيْسَابُورَ فَعَقَدَ مَجْلِسًا لِلذِّكْرِ، وَحَضَرَ فِيهِ كَافَّةُ
 الْخَلْقِ، وَقَرَأَ الْقَارِئُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5]. قَالَ لِي
 أَخَصَّهُمْ: فَرَأَيْتُ -يعني الحنابلة- يَقُومُونَ فِي أَثْنَاءِ الْمَجْلَسِ
 وَيَقُولُونَ: قَاعِدٌ قَاعِدٌ بِأَرْفَعِ صَوْتٍ وَأَبْعَدُهُ مَدَى، وَثَارَ إِلَيْهِمْ أَهْلُ السُّنَّةِ
 مِنْ أَصْحَابِ الْقُشَيْرِيِّ، وَمِنْ أَهْلِ الْحَضَرَةِ، وَتَشَاوَرَ الْفِتْنَانِ، وَغَلَبَتِ
 الْعَامَّةُ، فَأَجْحَرُوهُمْ الْمَدْرَسَةَ النَّظَّامِيَّةَ، وَحَصَرُوهُمْ فِيهَا، فَرَمَوْهُمْ

بِالنَّشَابِ، فَمَاتَ مِنْهُمْ قَوْمٌ، وَرَكِبَ زَعِيمُ الْكُفَاةِ، وَبَعْضُ الدَّارِيَةِ، فَسَكَنُوا ثَوْرَتَهُمْ وَأَطْفَأُوا نَوْرَتَهُمْ، وَقَالُوا: إِنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ، وَعَزَّوْهُ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَتَعَدَّى بِهِمُ الْبَاطِلُ إِلَى أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ الْحُرُوفَ قَدِيمَةٌ، وَقَالُوا: إِنَّهُ ذُو يَدٍ، وَأَصَابِعَ، وَسَاعِدٍ، وَذِرَاعٍ، وَخَاصِرَةٍ، وَسَاقٍ، وَرَجْلٍ يَطُّ بِهَا حَيْثُ شَاءَ، وَأَنَّهُ يَضْحَكُ وَيَمْشِي وَيَهْرُولُ. وَأَخْبَرَنِي مَنْ أَثِقَ بِهِ مِنْ مَشِيخَتِي أَنَّ أَبَا يَعْلَى مُحَمَّدَ بْنَ الْحُسَيْنِ الْفَرَّاءَ رَئِيسَ الْحَنَابِلَةِ بِبَغْدَادَ، كَانَ يَقُولُ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا وَرَدَ مِنْ هَذِهِ الظُّوَاهِرِ فِي صِفَاتِهِ، يَقُولُ: أَلْزَمُونِي مَا شِئْتُمْ فَإِنِّي أَلْتَزِمُهُ إِلَّا اللَّحِيَةَ وَالْعَوْرَةَ، وَانْتَهَى بِهِمُ الْقَوْلُ إِلَى أَنْ يَقُولُوا: إِنْ أَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهَ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى نَفْسِهِ فَإِنَّهُ اللَّهُ بِعَيْنِهِ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ مُنَزَّهٌ عَنِ الْآفَاتِ قَدِيمٌ لَا أَوَّلَ لَهُ، دَائِمٌ لَا يَفْنَى، لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ" وَفِي رَوَايَةٍ: "عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ" وَهِيَ صَحِيحَةٌ، فَلِلَّهِ الْوَجْهَ بِعَيْنِهِ لَا نَنْفِيهِ وَلَا نَتَّوَلُّهُ إِلَى مُحَالَاتٍ لَا يَرْضَى بِهَا ذُو نُهْيٍ. وَكَانَ رَأْسُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ بِالشَّامِ أَبُو الْفَرَجِ الْحَنْبَلِيُّ بِدِمَشْقَ، وَابْنُ الرِّمْلِيِّ الْمُحَدِّثُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، وَالْقَطْرَوَانِيُّ بِنَوَاحِي نَابِلَسَ، وَالْفَاخُورِيُّ بِدِيَارِ مِصْرَ، وَلَحِقَتْ مِنْهُمْ بِبَغْدَادَ أَبَا الْحُسَيْنِ بْنُ أَبِي يَعْلَى الْفَرَّاءَ، وَكُلُّ مَنْهُمْ ذُو أَتْبَاعٍ مِنَ الْعَوَامِ، جَمْعًا غَفِيرًا، عُصْبَةٌ عَصِيَّةٌ عَنِ الْحَقِّ وَعَصِيَّةٌ عَلَى الْخَلْقِ. وَلَوْ كَانَتْ لَهُمْ أَفْهَامٌ وَرَزَقُوا مَعْرِفَةً بِدِينِ الْإِسْلَامِ، لَكَانَ لَهُمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَازِعٌ، لِيُظْهِرَ التَّهَافُتَ عَلَى مَقَالَاتِهِمْ، وَعُمُومَ الْبُطْلَانِ لِكَلِمَاتِهِمْ. وَلَكِنْ الْفِدَامَةُ اسْتَوْلَتْ عَلَيْهِمْ، فَلَيْسَ

لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا، وَلَا أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا، وَلَا آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ. وَلَقَدْ أَخْبَرَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي حَامِدٍ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي طَاهِرٍ الْإِسْفَرَايْنِيِّ أَنَّهُ خَرَجَ يَوْمًا عَلَى أَصْحَابِهِ مَسْرُورًا فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: نَظَرْتُ الْيَوْمَ عَامِيًّا فَظَهَرَتْ عَلَيْهِ. فَقِيلَ لَهُ: وَأَنْتَ تَظْهَرُ عَلَى الْأَيِّمَةِ، فَكَيْفَ تَفْرَحُ بِالظُّهُورِ عَلَى الْعَوَامِ؟ فَقَالَ: الْعَالِمُ يَرُدُّهُ عِلْمُهُ وَعَقْلُهُ وَدِينُهُ، وَالْعَامِي لَا يَرُدُّهُ فَهَمُّ وَلَا يَرُدُّهُ دِينٌ، فَعَلَبَتْهُ نُهْزَةٌ وَنَادِرَةٌ ((8)).

وَفِيهِ حَوْلَ صِفَةِ الْإِسْتِوَاءِ: ((إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُوصَفُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ شَرْعًا وَعَقْلًا، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ حَقَّقْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ، وَحُنْ نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ إِيجَادِهِ الْعَالَمَ كُلَّهُ، عَلَى اخْتِلَافِ أَصْنَافِهِ، ثُمَّ خَلَقَهُ مَثْنَى وَفُرَادَى، فَلَمْ تَتَغَيَّرْ لَهُ صِفَةٌ، وَلَا حَدَثَتْ لَهُ إِضَافَةٌ مُحَدَّثَةٌ، أَوْ صِفَةٌ مَخْلُوقٍ، وَهُوَ مَذْلُولٌ عَلَيْهِ، ثَابِتٌ دَلِيلًا وَعِلْمًا، وَاجْعَلِ الْعَرْشَ مَخْلُوقًا مُفْرَدًا أَضْعَافَ الْمَخْلُوقَاتِ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ، فَإِنَّ صِفَتَهُ بَعْدَ خَلْقِهِ فِي ذَاتِهِ، كَصِفَتِهِ قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ تَتَغَيَّرْ لَهُ ذَاتٌ وَلَا قَامَتْ بِذَاتِهِ مِنْهُ صِفَةٌ لَمْ تَكُنْ. فَإِنَّ شَيْئًا مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ لَا تَتَغَيَّرُ لِلْبَارِي سُبْحَانَهُ بِهِ صِفَةٌ وَلَا ذَاتٌ. فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَقَوْلُهُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5] إِنْ عَلِمْنَا مَعْنَاهُ عِلْمًا آمَنَّا قَوْلًا وَمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ مَعْنَاهُ، قُلْنَا كَمَا قَالَ مَالِكٌ: "الْإِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ" فَكَيْفَ بِتَفْسِيرٍ تَعَلُّقُهُ بِاللَّهِ؟! لَا يُقَالُ: إِنَّهُ بِدْعَةٌ بَلْ أَشَدُّ مِنَ الْبِدْعَةِ عِنْدَهُ،

فَكَيْفَ لَوْ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ فَوْقَهُ؟! فَكَيْفَ بَمَنْ يُعَيِّنُ فَوْقِيَّةَ
الذَّاتِ؟! فَكَيْفَ بَمَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ يُحَاذِيهِ وَيَلِيهِ؟! -أي العرش- تَبًّا
لَهُ...)) (9).

وفيه في الرَّدِّ عَلَى الْمُجَسِّمَةِ فِي مَسْأَلَةِ "النُّزُولِ الْإِلَهِيِّ" وَحَمْلِهِمْ لَهُ عَلَى
ظَاهِرِهِ اللَّغْوِيِّ؛ مَا نَصُّهُ: ((وَأَمَّا قَوْلُهُ: "يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا"
فَإِنَّ الْحَرَكَةَ وَالِانْتِقَالَ وَإِنْ كَانَ مُحَالًا عَلَيْهِ عَقْلًا، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُمْ عَلَى
مُحَالِهِمْ أَنْ يَكُونَ مُحَالًا، فَإِنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: إِنَّهُ أَكْبَرُ مِنَ الْعَرْشِ بِمِقْدَارٍ
يَسِيرٍ، فَكَيْفَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ جَمِيعِهَا؟! أَي حَتَّى بِحَمْلِهِ
تَعَالَى عَلَى الْوَجْهَيْنِ، وَلَمْ يَفْهَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ إِنَّمَا خَاطَبَ بِذَلِكَ الْعَرَبَ
وَالْفُصَحَاءَ اللَّسَنَ. وَقَدْ ثَبَتَ فِيهَا أَنَّ التَّنْزِيلَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ: نُزُولُ حَرَكَةٍ،
وَنُزُولُ إِحْسَانٍ وَبَرَكََةٍ، فَإِنَّ مَنْ أَعْطَاكَ قَدْ نَزَلَ إِلَيْكَ إِلَى دَرَجَةِ النَّيْلِ
الْمَحْبُوبَةِ عِنْدَكَ عَنْ دَرَجَةِ الْمَنْعِ الْمَكْرُوهَةِ، كَمَا أَنَّهُ نَزَلَ مِنْ وَدِّهِ لَكَ عَنْ
حَالِ الْبَغْضَاءِ وَالْإِغْرَاضِ عَنْكَ، وَهُوَ نُزُولُ حَقِيقَةٍ فِي بَابِهِ، كَمَا أَنَّ نُزُولَ
الْمَرْءِ عَنِ الْجَبَلِ إِلَى السَّفْحِ حَقِيقَةٌ فِي بَابِهِ، أَلَا تَرَى قَوْلَ عُنْتَرَةَ:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْأَكْرَمِ

وقال عمر رضي الله عنه في الإسلام: "وَمَا يَنْزِلُ بِعَبْدٍ مُسْلِمٍ مِنْ مَنْزِلٍ شَدَّةٍ"
وهو مَعْنَوِي لَا حَرَكَةَ فِيهِ وَلَا انْتِقَالَ. وفائدته أَنَّ الْكَرِيمَ إِذَا حَلَّ بِمَوْضِعٍ،
وَنَزَلَ بِأَرْضٍ، ظَهَرَتْ فِيهَا أَفْعَالُهُ، وَانْتَشَرَتْ بَرَكَتُهُ وَبَدَتْ آثَارُهُ، فَمَا بَثَّ اللَّهُ

من رَحْمَتِهِ مِنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا عَلَى الْخَلْقِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ عَبَّرَ عَنْهُ
بِالنُّزُولِ فِيهِ، عَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ...)) (10).

وَفِيهِ حَوْلٌ إِضَافَةٌ يَدٍ لَهُ جَلٌّ وَعَزٌّ: ((وَأَمَّا كَوْنُهُ -جَلٌّ وَعِلَالٌ- لَهُ يَدٌ وَيَمِينٌ
فَإِنَّهُ لَهُ، ثَابِتٌ قَطْعًا، إِذْ هُوَ نَصُّ الْقُرْآنِ وَكَذَلِكَ ذُو عَيْنٍ، فَإِنَّهُ ثَابِتٌ
قَطْعًا، وَلَمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ كِلَاهُمَا قَالَ عُلَمَاؤُنَا الْمُتَقَدِّمُونَ: أَنَّ الْيَدَيْنِ
صِفَةٌ ثَابِتَةٌ فِي الْقُرْآنِ لَيْسَ لَهَا كَيْفِيَّةٌ، وَحَمَلَهَا الْمُتَأَخِّرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا
عَلَى الْقُدْرَةِ. وَالَّذِي قَالَ فِي آدَمَ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: 75] قَالَ:
﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: 1] وَقَالَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ
مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64] وَقَالَ: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ
بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: 67] وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: "وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ" وَالَّذِي خَلَقَ
بِهِ آدَمَ وَيَطْوِي بِهِ السَّمَوَاتِ هُوَ الَّذِي بِهِ الْمُلْكُ، وَهُوَ يَقْبِضُ بِهِ الْأَرْضَ. فِي
الْبُخَارِيِّ: "يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ". وَذَكَرَ الْحَدِيثَ،
وَذَلِكَ كُلُّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْقُدْرَةِ، وَضَرَبَ اللَّهُ الْيَدَ مَثَلًا إِذْ هِيَ آلَةٌ التَّصَرُّفِ عِنْدَنَا
وَالْمُحَاوَلَةِ، فَإِنَّهُمَا الْمُرَادُ هُنَا، وَأَوْضَحَ الْعِلْمَ لَنَا مِنَّا، وَذَلِكَ تَصْدِيقُ قَوْلِهِ:
﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: 21]. وَأَمَّا بَعْضُ أَصْحَابِنَا فَقَدْ
قَالَ: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: 67] أَيْ:
بِقِسْمِهِ أَنْ يَفْنِيَ الْخَلْقَ، فَقَوْلٌ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا هِيَ كِنَايَةٌ عَنِ الْقُدْرَةِ كَمَا بَيَّنَّا.
وَهَبْكَ وَجَدَ لِلْقِسْمِ هَا هُنَا مُحْتَمَلًا، فَمَاذَا يَصْنَعُ بِذِكْرِ الْيَمِينِ فِي الْحَدِيثِ
الصَّحِيحِ؟!)) (11).

وفي مسألة الأصابع: ((وَلَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ أَصَابِعٌ، وَلَكِنْ لَيْسَتْ صِفَاتٌ لَهُ، وَلَا مُتَّصِلَةٌ لَهُ، وَلَا يَقْتَضِي الظَّاهِرُ ذَلِكَ، فَلَا نَزْدُهُ بَاطِنًا، فَيُضَيِّفُوهَا إِلَى اللَّهِ، وَقُولُوهَا مُطْلَقَةً كَمَا جَاءَتْ تَكُونُوا آخِذِينَ بِالظَّاهِرِ. وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّ الْجَامِعَ لِلْمُخَاطَبِ الْأَصَابِعَ، فَضَرَبَ لَهُ الْمَثَلَ بِهِ. فَاحْفَظُوا نُكْتَةَ بَدِيعَةٍ وَهِيَ أَنَّ الشَّرْعَ جَاءَ بِالْيَدَيْنِ وَالْيَدِ وَالْكَفِّ وَالْأَصَابِعَ، وَقُلْ: بِالسَّاعِدِ وَالذِّرَاعِ مُفْرَدَاتٍ فَلَا تَصِلُوهَا، وَتَجْعَلُوهَا عُضْوًا، وَتُضَيِّفُوهَا وَتُرَكِّبُوهَا بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ فَإِنَّكُمْ تَخْرُجُونَ مِنَ الظَّاهِرِ إِلَى بَاطِنِ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ الَّذِي نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ، فَمَا فُرِّقَ لَا يُجْمَعُ، وَمَا جُمِعَ مِنْ صِفَاتِهِ الْعُلْيَا لَا يُفَرَّقُ)) (12).

وفي مسألة "الصُّورَةِ": ((...وقد قال في حَدِيثِ الصُّورَةِ بِعَيْنِهِ: "فَيَأْتِيهِمْ فِي صُورَةٍ ثُمَّ يَأْتِيهِمْ فِي صُورَةٍ أُخْرَى" أَفِيَحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يَتَبَدَّلُ وَيَنْتَقِلُ وَيَتَحَوَّلُ؟ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ، فَكَمَا أَنَّ ذِكْرَ الصُّورَةِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى...)) (13) ثُمَّ قَالَ: ((وإِنْ قُلْنَا يُعَادُ الضَّمِيرُ إِلَى اللَّهِ كَانَ مَعْنَاهُ تَشْرِيفُ الْعُضْوِ بِأَنَّ فِيهِ طُرُقَ الْعِلْمِ كُلِّهَا، الْبَصَرُ وَالسَّمْعُ وَالشَّمُّ وَالذَّوْقُ وَاللَّمْسُ، وَفِيهِ شُرُوطُ قِيَامِ الْعَقْلِ بِالْقَلْبِ، أَوْ هُوَ مَحَلُّ الْعَقْلِ، عَلَى اخْتِلَافٍ غَيْرِ ضَارٍّ فِي الدِّينِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ آدَمُ وَلَا أَحَدٌ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ بِاجْتِمَاعٍ، وَإِذَا بَطَلَ الظَّاهِرُ، فَلَا مَعْنَى لِاعْتِقَادِ الْمُحَالِ الَّذِي يُبْطِلُهُ الْعَقْلُ فِي الْبَاطِنِ، فَإِنَّ الْعَقْلَ يُزَكِّي الشَّرْعَ، وَالشَّاهِدُ بَعْدَالَتِهِ، وَمِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَأْتِيَ الشَّاهِدُ بِجَرْحِهِ الْمُزَكِّي وَتَكْذِيبِهِ...)) (14).

ثُمَّ ذَكَرَ الْقَاضِي فَذَلِكَ مُهِمَّةٌ حَوْلَ مَسْأَلَةِ الصِّفَاتِ؛ فَقَالَ: ((وَمِنْ اسْتَطَاعَ عَلَى التَّأْوِيلِ، وَفَهُمِ الْمَعْنَى فِيهَا وَنِعَمَتْ، وَمِنْ قَصَرَ نَظْرُهُ اِلْتَزَمَ الْإِيمَانُ، وَنَفَى التَّشْبِيهِ، وَاعْتَقَدَ تَقْدِيسَ الرَّبِّ عَنِ الْآفَاتِ وَالنَّظِيرِ، وَلَا تَصِفُوهُ إِلَّا بِمَا صَحَّ، وَلَا تَنْسُبُوا إِلَيْهِ إِلَّا مَا ثَبَتَ، فَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ إِلَّا الْعَدْلَ، فَكَيْفَ تَقْبَلُونَ عَلَى رَبِّكُمْ، مَنْ لَمْ يَعْرِفْ عَيْنَهُ، وَلَمْ تَثْبُتْ عَدَالَتُهُ فَيُضَافَ إِلَيْهِ، وَيَحْكُمَ بِهِ عَلَيْهِ.

وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ:
الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: مَا وَرَدَ مِنَ الْأَلْفَافِ كَمَالُ مَحْضٍ لَيْسَ لِلْآفَاتِ وَالنَّقَائِصِ فِيهِ حَظٌّ، فَهَذَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ.

الثَّانِيَّةُ: مَا وَرَدَ وَهُوَ نَقْصٌ مَحْضٌ، فَهَذَا لَيْسَ لِلَّهِ فِيهِ نَصِيبٌ فَلَا يُضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا وَهُوَ مَحْجُوبٌ عَنْهَا فِي الْمَعْنَى ضَرُورَةً، كَقَوْلِهِ: "عَبْدِي مَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي" وَمَا أَشْبَهَهُ.

الثَّلَاثَةُ: مَا يَكُونُ كَمَالًا، وَلَكِنَّهُ يُوهِمُ تَشْبِيهًا. فَأَمَّا الَّذِي وَرَدَ كَمَالًا مَحْضًا كَالْوَحْدَانِيَّةِ، وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْحَيَاةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَالْإِحَاطَةَ وَالتَّقْدِيرَ وَالتَّذْيِيرَ، وَعَدَمَ الْمِثْلِ وَالنَّظِيرِ فَلَا كَلَامَ فِيهِ، وَلَا تَوَقُّفٌ. وَأَمَّا الَّذِي وَرَدَ بِالْآفَاتِ الْمَحْضَةِ وَالنَّقَائِصِ كَقَوْلِهِ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: 11] وَقَوْلِهِ: "جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي وَعَطَشْتُ" فَقَدْ عَلِمَ الْمُحْفُوظُونَ، وَالْمَلْفُوظُونَ، وَالْعَالِمُ، وَالْجَاهِلُ أَنَّ ذَلِكَ كِنَايَةٌ، وَأَنَّهُ وَاسِطَةٌ عَمَّنْ تَتَعَلَّقُ بِهِ هَذِهِ النَّقَائِصُ، وَلَكِنَّهُ أَضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ الْكَرِيمَةِ الْمُقَدَّسَةِ،

تَكْرَمَةً لِّوَلِيِّهِ، وَتَشْرِيفًا، وَاسْتِلْطَافًا لِلْقُلُوبِ وَتَلْيِينًا. وَهَذَا أَثَرُهَا الْعَاقِلُونَ تَنْبِيهُ
لَكُمْ عَلَى مَا وَرَدَ مِنَ الْأَلْفَافِ الْمُحْتَمَلَةِ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْأَلْفَافَ الْكَامِلَةَ
الْمَعَانِي السَّالِمَةَ، فَوَجَبَتْ لَهُ، وَذَكَرَ الْأَلْفَافَ النَّاقِصَةَ، وَالْمَعَانِي الدَّائِيَّةَ
فَتَنَزَّ عَنْهَا قِطْعًا، فَإِذَا جُعِلَتِ الْأَلْفَافُ الْمُحْتَمَلَةُ الَّتِي تَكُونُ لِلْكَمَالِ
بِوَجْهِهِ، وَلِلنُّقْصَانِ بِوَجْهِهِ، وَجَبَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ حَصِيفٍ أَنْ يَجْعَلَهُ كِنَايَةً
عَنِ الْمَعَانِي الَّتِي تَجُوزُ عَلَيْهِ، وَيَنْفِي عَنْهُ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ...)) (15).

فَهَذِهِ هِيَ الْعَقَائِدُ الضَّالَّةُ الَّتِي بَارَكَ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ طَرِيقَةَ الْقَاضِي ابْنِ
الْعَرَبِيِّ فِي رَدِّهَا وَنَسْفِهَا وَدَخْضِهَا وَالتَّحْذِيرِ مِنْهَا، وَهِيَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِكُلِّ
ذِي عَيْنَيْنِ الْعَقَائِدَ ذَاتَهَا لِلتَّيْمِيَّةِ.

(1) مَقَال: "مَجْلِسُ مُنَاطَرَةٍ" عَلَى الشُّهَاب: عَدَد (105) 1346هـ-1927م،
رَاجِع: الشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِي حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (286/2-287).

(2) جَرِيدَةُ النَّجَاح: الْعَدَد (181) 1924م، رَاجِع: الْآثَار (33/5).

(3) الْآثَار (30/6-31)، وَأَيْضًا: "الْعَوَاصِمُ مِنَ الْقَوَاصِمِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ: التَّعْرِيفُ
بِالْكِتَابِ (2/أ-ب-ج-د)، وَقَفَ عَلَى طَبْعِهِ وَتَصْحِيحِهِ: الْأُسْتَاذُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ
بَادِيسٍ، الْمَطْبَعَةُ الْجَزَائِرِيَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ: قَسَنْطِينَةُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1346هـ-
1927م.

(4) الْآثَار (31/6).

(5) الْآثَار (31/6-32).

(6) العلامة عبد السلام بن عبد الرحمن السلطاني حياته وآثاره (ص: 130)، تأليف: لحسن بن علجية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

(7) كتاب "العواصم من القواصم" لابن العربي (86/1)، وقف على طبعه وتصحيحه: الأستاذ عبد الحميد بن باديس، المطبعة الجزائرية الإسلامية: قسنطينة، الطبعة الأولى: 1345هـ-1926م.

(8) "العواصم من القواصم" طبعة الشيخ عبد الحميد بن باديس (17/2-20).

(9) "العواصم من القواصم" طبعة الشيخ عبد الحميد بن باديس (25/2-26).

(10) "العواصم من القواصم" طبعة الشيخ عبد الحميد بن باديس (26/2-27).

(11) "العواصم من القواصم" طبعة الشيخ عبد الحميد بن باديس (31/2-32).

(12) "العواصم من القواصم" طبعة الشيخ عبد الحميد بن باديس (33/2-34).

(13) "العواصم من القواصم" طبعة الشيخ عبد الحميد بن باديس (28/2-29).

(14) "العواصم من القواصم" طبعة الشيخ عبد الحميد بن باديس (39/2).

(15) "العواصم من القواصم" طبعة الشيخ عبد الحميد بن باديس (40/2-41).

(مُلْحَق)

التَّقْرِيرُ الْمُنْكَوسُ لِلدُّكْتُورِ الْوَهَّابِيِّ فَرْكُوسٌ حَوْلَ عَقِيدَةِ السَّادَةِ
الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاثُرِيَّةِ وَفُضَّلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ؟!:

طَالَعْتُ مَا كَتَبَهُ هَذَا الْوَهَّابِيُّ فِي مَقَالِهِ الَّذِي يَعُجُّ بِالِافْتِرَاءِ وَالطَّغْنِ فِي عَقِيدَةِ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاثُرِيَّةِ وَفُضَّلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَلَمْ
أَجِدْ فِيهَا قَرَرَهُ مِنْ أَكَاذِيبٍ وَهَرَطَقَاتٍ مَا يَسْتَحِقُّ الْإِلْتِفَاتِ وَالتَّعْلِيقِ أَصْلًا
غَيْرَ التَّنْبِيهِ عَلَى طَرِيقَتِهِ الْخَسِيسَةِ وَمُحَاوَلَتِهِ الْبَيْسَةِ لِبَثِّ سُومٍ (التَّجْسِيمِ!)
و(التَّكْفِيرِ!) مُتَسَتِّرًا تَحْتَ عِبَاءَةِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ
الْبَادِيسِيَّةِ؟!، فَأَحْبَبْتُ بَيَانَ مَا يَلِي:

أَوَّلًا: ادَّعَى الْوَهَّابِيُّ فِي مَقَالِهِ (1) قَائِلًا: ((فَمَنْ صَدَّ عَنْ مَذْهَبِهِمْ وَأَعْرَضَ
عَنْ مَنْهَجِهِمْ)) أَيْ: التَّيْمِيَّةِ وَالْوَهَّابِيَّةِ ((وَزَعَمَ أَنَّهُ يَسْعُ أَهْلَ الْكَلَامِ وَالْأَهْوَاءِ
وَالِافْتِرَاقِ الْإِنْتِسَابُ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ))؟! يَقْصِدُ بِدَرَجَةٍ أُولَى سَادَتِهِ
الْمُتَكَلِّمَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاثُرِيَّةِ وَفُضَّلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ الَّذِينَ يَتَطَقَّلُ هَذَا
النَّاكِرُ لِلْجَمِيلِ عَلَى تَحْقِيقَاتِهِمْ فِي كُلِّ الْعُلُومِ كَمَا بَحَذُهُ فِيْمَا يُسَوِّدُهُ فِي
مَكْتُوبَاتِهِ الْهَزِيلَةِ ف: "يَأْكُلُ الْغَلَّةَ لِيَسُبَّ الْمِلَّةَ" كَمَا يُقَالُ عِنْدَنَا فِي الْجَزَائِرِ،
لِيَقُولَ: ((فَهُوَ - كَمَا قِيلَ: "أَضْلُ مِنْ حِمَارِ أَهْلِهِ"، يَتَقَلَّبُ فِي غَفْلَةٍ عَنِ
الْهُدَى، وَيَتَخَبَّطُ فِي ظُلُمَاتِ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ))؟!.

فَكُلُّ مَنْ نَسَبَ السَّادَةَ الْأَشَاعِرَةَ وَالْمَاتُرِيدِيَّةَ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَهُوَ: "أَضَلُّ مَنْ حِمَارِ أَهْلِهِ؟!" هَكَذَا يَزْعُمُ هَذَا الْوَهَّابِيُّ كَمَا تَرَى؟!، وَطَبَعًا يَقْصِدُ بِأَهْلِ السُّنَّةِ شَجَرَةَ زُقُومٍ (التَّيْمِيَّةُ!) (الْمُجَسِّمَةُ!) وَمَا يَنْدَرِجُ تَحْتَهَا مِنْ طُفَيْلِيَّاتٍ تَكْفِيرِيَّةٍ؟!.

وَاسْتَمِعْ إِلَيْهِ يَقُولُ فِي الْهَامِشِ رَقْمَ "8": ((فلا تضرُّ هذه التسمياتُ المختلفةُ لأهل السنة والجماعة، فضلاً عن التي يطعن فيهم بها أهل الأهواء والبدع، مثل لمزهم بالحشوية والناصبة والتيمية والوهابية والباديسية والجامية والمدخلية وغيرها))؟!.

إِذَا فَهَذَا الْوَهَّابِيُّ يَحْشُرُ الْبَادِيسِيَّةَ فِي زُمْرَةِ حِزْبِ سَلَفِهِ (التَّيْمِيَّةُ!) (الْمُجَسِّمَةُ!)؟! وَكَأَنَّ مَشَايخَ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ كَانُوا عَلَى مَشْرَبِ مَشَايخِهِ فِي (التَّجْسِيمِ!) وَ(التَّشْبِيهِ!) يَقُولُونَ بِعَقِيدَةِ الْجُلُوسِ وَالِاسْتِقْرَارِ وَالْقُعُودِ وَإِثْبَاتِ الْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالَ وَالصُّعُودِ وَالْهَبُوطِ وَالْقَوْلِ بِالتَّبَعِيضِ وَالتَّحْزِي وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ وَنِسْبَةِ التَّغْيِيرِ وَالتَّحَوُّلِ وَ... غَيْرَهَا مِنْ عَقَائِدِ الْوَثْنِيَّةِ الَّتِي يَتَفَانَى فِي إِثْبَاتِهَا لِلَّهِ جَلَّ وَعَزَّ (التَّيْمِيَّةُ!) وَ(الْوَهَّابِيَّةُ!) سَلَفَ هَذَا الْوَهَّابِيِّ الْمُتَخَبِّطِ فِي غِيَابَاتِ التَّنَاقُضِ وَ(التَّجْسِيمِ!)؟! وَهَذِهِ الْمُنَاوَرَةُ الْمَكْشُوفَةُ الْعَوَارِ هِيَ مِنْ جُمْلَةِ (التَّكْثِيكَاتِ!) الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ الْوَهَّابِيَّةِ؟!، فَالرَّجُلُ يُرِيدُ أَنْ يُصَوِّرَ لِلْمُفْتُونِينَ بِهِ وَكَأَنَّ عَقِيدَةَ (التَّيْمِيَّةُ!) فِي (التَّجْسِيمِ!) كَانَتْ مُتَجَذَّرَةً فِي أَرْضِ هَذَا الْوَطَنِ "الجزائر" وَمُتَأَصِّلَةً فِيهِ، وَلَهَا مَرْجِعِيَّةٌ حَمَلَتْ لَوَاءَهَا جَمْعِيَّةُ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الْبَادِيسِيَّةِ؟!.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ تَارِيخَ هَذَا الْبَلَدِ لَمْ يَشْهَدْ قَطُّ قَائِمَةً لَهُؤُلَاءِ (الْمُجَسِّمَةُ!) بَلْ كُلُّ مَعَالِمِ التَّعْلِيمِ فِيهِ كَانَتْ وَلَا تَزَالُ عَلَى وَفْقِ مَا ذَكَرَ سَيِّدِي ابْنُ عَاشِرٍ: "فِي عَقْدِ الْأَشْعَرِيِّ وَفَقْهِ مَالِكٍ***" وَفِي طَرِيقَةِ الْجُنَيْدِ السَّالِكِ".

ثَانِيًا: صَحِيحٌ أَنَّ جَمْعِيَّةَ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الْبَادِيسِيَّةَ وَفِي كُلِّ مَا يَمُتُّ بِصِلَةٍ إِلَى مَسَائِلِ الْقُبُورِ وَدَعَاوِي التَّمَجُّهِدِ كَانَتْ -بِدَرَجَاتٍ مِنْ التَّفَاوُتِ عِنْدَ مَشَايِخِهَا- عَلَى أَصُولِ الْبِدْعَةِ (التَّيْمِيَّةِ!) وَ(الْوَهَّابِيَّةِ!)، وَلَكِنْ فِي الْعَقِيدَةِ أَعْنِي: تَوْحِيدَ اللَّهِ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ فَقَدْ كَانُوا عَنْ بَكْرَةِ أَبِيهِمْ عَلَى عَقِيدَةِ هَذَا الْبَلَدِ أَشَاعِرَةً بَيْنَ التَّفْوِيضِ وَالتَّأْوِيلِ: يَنْفُونَ مُطْلَقَ التَّشْبِيهِ عَنْ رَبِّهِمْ وَيُنَزِّهُونَهُ تَعَالَى عَنِ الْجِهَةِ وَالْمَكَانِ وَيَنْفُونَ عَنْ كَلَامِهِ الْحُرُوفَ وَالْأَصْوَاتَ وَغَيْرَهَا مِنْ سِمَاتِ (الْجَسْمِيَّةِ!)؟!، كَمَا يُشَبِّتُونَ الْإِسْتِوَاءَ وَالنُّزُولَ بِلَا كَيْفٍ وَلَا تَشْبِيهِ وَلَا حَمْلٍ لَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّغْوِيِّ الْمَعْرُوفِ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ وَهَذَا تَفْوِيضٌ مُحَضَّرٌ، وَيَتَأَوَّلُونَ فِي صِفَةِ الرَّحْمَةِ وَالِاسْتِخْيَاءِ وَالْمَحَبَّةِ وَالْإِعْرَاضِ وَ... الخ

فَزَعَمَ هَذَا الْوَهَّابِيُّ بِأَنَّ الْجَمْعِيَّةَ الْبَادِيسِيَّةَ كَانَتْ عَلَى مَشْرَبِ (التَّجْسِيمِ!) بِنَاءً عَلَى بَعْضِ مُتَشَابِهِ الْأَقْوَالِ الْحَمَّالَةِ أَوْجُهُ وَالَّتِي صَدَرَتْ عَنْ بَعْضِ مَشَايِخِ الْجَمْعِيَّةِ، مِنْ دُونِ الرُّجُوعِ إِلَى مُحْكَمِ مَوَاقِفِ الْقَوْمِ الصَّرِيحَةِ فِي هَذَا الشَّأْنِ لَا يُعَدُّ إِلَّا مُحَضَّرٌ تَلْبِيسٍ عَهْدَنَاهُ مِنْ سَلَفِهِ (الْمُجَسِّمَةُ!) لِذَاتِ

السَّبب المذكور آنفًا والمُتعلّق بمُحاوَلَة الوَهَّابِيَّة اختِلاق مَرَجِعِيَّة لَهُم فِي هَذَا الْبَلَد؟!.

ثَالِثًا: نَذْكُر لِلْقَارِئِ الْكَرِيمِ بَعْضَ نُصُوصِ مَشَايِخِ الْجَمْعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ وَكِبَارِ تَلَامِيذِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسِ الصَّرِيحَةِ فِي هَذَا الشَّأْنِ وَالَّتِي تُبَيِّنُ بِمَكَانٍ مَدَى افْتِرَاءِ هَذَا الْوَهَّابِيِّ عَلَى الْأُمَّةِ الْجَزَائِرِيَّةِ:

قَالَ أَمِينُ مَالِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الشَّيْخُ مُبَارَكُ الْمِيلِي (1896م-1945م): ((وَدَبَّ فِي الْأَوْسَاطِ الْإِسْلَامِيَّةِ مَبْدَأُ التَّصَوُّفِ عَلَى قَدَمَيْ: الْإِفْرَاطِ فِي الْعِبَادَةِ وَالتَّفْرِيطِ فِي الدُّنْيَا، وَاشْتَمَلَ كَسَائِرُ الْمَبَادِي عَلَى: الصَّدِّيقِ وَالزَّنْدِيقِ، وَلَكِنْ كَانَ الْغَالِبُ عَلَى رِجَالِهِ: الْعِلْمُ بِالذِّينِ وَالصَّدَقِ فِي الْعَمَلِ وَمُوَالَاةِ السَّلَفِ، فَكَانُوا فِي الْإِعْتِقَادَاتِ: مُحَدِّثِينَ سَلَفِيِّينَ، أَوْ مُتَكَلِّمِينَ أَشْعَرِيَّينَ وَمَاتُرِيدِيَّينَ، وَفِي الْعِبَادَاتِ: مَالِكِيَّينَ أَوْ حَنَفِيَّينَ أَوْ شَافِعِيَّينَ أَوْ حَنْبَلِيَّينَ، وَاشْتَهَرَ مِنْهُمْ أَبُو الْقَاسِمِ الْجُنَيْدُ، فَانْتَسَبَ إِلَيْهِ مَنْ بَعْدَهُ فِي آدَابِ السُّلُوكِ، وَبِهَذَا كَانَ التَّصَوُّفُ مَرْضِيًّا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ لِانْتِسَابِ رِجَالِهِ إِلَى الْأَئِمَّةِ الْمَرْضِيَّينَ، كَمَا قَالَ صَاحِبُ "الْجَوْهَرَةِ": وَمَالِكُ وَسَائِرُ الْأَئِمَّةِ *** كَذَا أَبُو الْقَاسِمِ هَذَا الْأُمَّةُ)) (2)؟!.

فَالشَّيْخُ مُبَارَكُ الْمِيلِي يُقَرِّرُ بِصَرِيحِ الْعِبَارَةِ بِأَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السَّادَةِ
الْأَشَاعِرَةَ وَالْمَاثُرِيَّةَ:

(أ) مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمَرْضِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ.

(ب) رِجَالُ الْعِلْمِ بِالْدِّينِ.

(ت) وَالصَّدَقُ فِي الْعَمَلِ.

(ث) وَمُؤَالَاةِ السَّلَفِ عَقِيدَةً وَمَنْهَجًا.

وَلَيْسَ هَذَا الْمَوْقِفُ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ الشَّيْخُ مُبَارَكُ الْمِيلِي بَلْ هُوَ أَيْضًا مَوْقِفُ
كِبَارِ مَشَايِخِ الْجَمْعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ وَبِالْأُخْرَى مَوْقِفُ الْمَجْلِسِ الْإِدَارِيِّ لِلْجَمْعِيَّةِ
الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ الْبَادِيسِيَّةِ؟!.

نَعَمْ؛ فَقَدْ زَكَّى الْمَجْلِسُ الْبَادِيسِي الْمَذْكُورَ الرِّسَالَةَ الَّتِي زَبَرَ فِيهَا الشَّيْخُ
مُبَارَكُ الْمِيلِي تَزْكِيَتَهُ الْآنِفَةَ الذِّكْرَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاثُرِيَّةِ، ثُمَّ إِنَّ
مَا جَاءَ فِي رِسَالَةِ "الشُّرْكَ وَمَظَاهِرُهُ" يُعَدُّ دُسْتُورَ الْجَمْعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ فِي
مَوَاقِفِهَا الْخِلَافِيَّةِ مَعَ الزَّوَايَا الطُّرُقِيَّةِ وَالْمُحَافِظَةِ؟!.

نَعَمْ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي تَقْرِيرِ الْجَمْعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ رَقْمَهُ كَاتِبُهَا الْعَامُ الشَّيْخُ الْعَرَبِيُّ
التَّبَسِّي (ت: 1957م) حَوْلَ الرِّسَالَةِ الْمَذْكُورَةِ، مَا نَصُّهُ: ((الْمَجْلِسُ
الْإِدَارِيُّ لِلْجَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ يُقَرِّرُ أَنَّ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ رِسَالَةُ: "الشُّرْكَ
وَمَظَاهِرُهُ" لِمُؤَلِّفِهَا الْأُسْتَاذِ مُبَارَكِ الْمِيلِي، هُوَ: عَيْنُ السُّنَّةِ، وَأَنَّ هَذِهِ
الرِّسَالَةُ تُعَدُّ مِنَ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي نَشْرِ السُّنَّةِ وَرَدِّ الْبِدْعِ)) (3)؟!.

ثُمَّ أَكَّدَ الشَّيْخُ الْعَرَبِيُّ التَّبَسِّي إِجْمَاعَ الْمَجْلِسِ الْإِدَارِيِّ لِلْجَمْعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ عَلَى كُلِّ مَا جَاءَ فِي هَذِهِ الرَّسَالَةِ، وَهَذَا بَعْدَ أَنْ عَرَضَهَا مُؤَلِّفَهَا فَتَصَفَّحَهَا الْمَجْلِسُ الْمَذْكُورُ وَاسْتَقْصَى مَسَائِلَهَا، فَقَالَ: ((...وَعَرَضَ هَذِهِ الرَّسَالَةَ عَلَى مَجْلِسِ إِدَارَةِ الْجَمْعِيَّةِ، فَتَصَفَّحَهَا، وَاسْتَقْصَى مَسَائِلَهَا، فَإِذَا هِيَ رِسَالَةٌ تُعَدُّ فِي أَوَّلِيَّاتِ الرِّسَائِلِ أَوْ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي نَصْرِ السُّنَنِ وَإِمَاتَةِ الْبِدْعِ، تَقَرُّ بِهَا عَيْنُ السُّنَّةِ وَالسُّنَنِ، وَيُنَشَّرُ لَهَا صُدُورُ الْمُؤْمِنِينَ... وَإِنَّ الْمَجْلِسَ الْإِدَارِيَّ لَجَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ يُقَرِّرُ بِإِجْمَاعِ أَعْضَائِهِ أَحَقِّيَّةَ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الرَّسَالَةُ الْعِلْمِيَّةُ الْمُفِيدَةُ، وَيُؤَافِقُ مُؤَلِّفَهَا عَلَى مَا فِيهَا، وَيَدْعُو الْمُسْلِمِينَ إِلَى دِرَاسَتِهَا وَالْعَمَلِ بِمَا فِيهَا، فَإِنَّهُ الْعَمَلُ بِالذِّينِ)) (4)؟!.

إِذَا، فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَفُقَّ تَقْرِيرِ وَإِقْرَارِ الْمَجْلِسِ الْإِدَارِيِّ لِلْجَمْعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ، كَانُوا فِي الْإِعْتِقَادَاتِ:

(أ) ((مُحَدِّثِينَ سَلَفِيِّينَ)): وَالْمَقْصُودُ بِهِمْ فَضَلَاءُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِمَّنْ غَلَبَ عَلَى طَرِيقَتِهِمُ: التَّفْوِيزُ.

(ب) ((أَوْ مُتَكَلِّمِينَ أَشْعَرِيَّينَ وَمَا تُرِيدِيَّينَ)): أَيُّ مُتَكَلِّمَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ الذَّابِّينَ عَنْ حِيَاظِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْأُصُولِ الشَّرْعِيَّةِ: السَّادَةُ الْقَادَةُ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَا تُرِيدِيَّةُ مِمَّنْ غَلَبَ عَلَى طَرِيقَتِهِمُ التَّأْوِيلُ.

وَلَا يَذْهَبَنَّ بِكَ الْوَهْمُ إِلَى أَنَّ طَرِيقَةَ الْجَمْعِيَّةِ هِيَ التَّفْوِيزُ بِإِطْلَاقٍ أَوْ التَّأْوِيلِ أَيْضًا بِإِطْلَاقٍ؟! بَلْ اسْتَفْرَاءُ ثَرَاثِ الْقَوْمِ يُؤَكِّدُ أَنَّ الْقَوْمَ يُؤَوَّلُونَ فِي مَوَاضِعَ وَيُفَوِّضُونَ فِي أُخْرَى، وَلَا أَدَلَّ عَلَى هَذَا مِنَ الْإِسْتِشْهَادِ بِمَا جَاءَ فِي رِسَالَةِ "الشُّرْكُ وَمَظَاهِرُهُ" نَفْسَهَا مِنْ تَأْوِيلِ الْمَحَبَّةِ بِإِلْزَامِهَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى، فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ مُبَارَكُ الْمِيلِي هُنَاكَ تَحْتَ عُنْوَانِ "الْمَحَبَّةُ فِي الْقُرْآنِ": ((قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: 54] فَمَحَبَّةُ اللَّهِ تَعَالَى لِلْعَبْدِ: إِنْعَامُهُ عَلَيْهِ... وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: 222] أَي: يُشِيبُهُمْ وَ يُنْعِمُ عَلَيْهِمْ)) (5)؟! فَمَحَبَّةُ اللَّهِ عِنْدَ مَشَايخِ الْجَمْعِيَّةِ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّغْوِي كَمَا يُدْنِدُنُ (التَّيْمِيَّةُ!) (الْمُجَسِّمَةُ!)، بَلْ هِيَ عِنْدَ الْبَادِيسِيَّةِ مُؤَوَّلَةٌ بِإِلْزَامِهَا؟!..

وَقَالَ الشَّيْخُ الطَّيِّبُ الْعُقَيْي (ت: 1960م) فِي تَقْدِيمِهِ وَتَرْكِيتِهِ لِلرَّسَالَةِ الْمَذْكُورَةِ: ((تَمَّ طَبْعُ هَذِهِ الرِّسَالَةِ، بَلْ هَذَا الْكِتَابُ الْقِيَمُ الْوَاحِدُ فِي بَابِهِ، وَالَّذِي لَمْ يَسْبِقْ لِعَالَمِ جَزَائِرِي أَنْ أَلْفَ فِي مَوْضُوعِهِ، فَجَاءَ بُرْهَانًا عَلَى مَا فِي الْجَزَائِرِ الْيَوْمَ مِنْ نَهْضَةٍ عِلْمِيَّةٍ إِصْلَاحِيَّةٍ وَدَعْوَةٍ إِلَى عَقِيدَةِ الْحَقِّ السَّلَفِيَّةِ... وَبِالْجُمْلَةِ فَهُوَ الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْخَالِصَةُ وَالِدَّعْوَةُ الْإِصْلَاحِيَّةُ الْوَاضِحَةُ، وَلِهَذَا قَرَّرْتُ جَمْعِيَّةُ الْعُلَمَاءِ نَشْرَهُ بِاسْمِهَا بَعْدَ الْمُوَافَقَةِ عَلَى كُلِّ فِيهِ، لِيَكُونَ سَبَبًا فِي بَيَانِ دَعْوَتِهَا وَحُجَّةٍ ضِدَّ كُلِّ مَنْ وَقَفَ فِي طَرِيقِهَا. يَشْتَمِلُ الْكِتَابُ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ 321 صَفْحَةً بِالْقَطْعِ

المُتَوَسِّط، مَطْبُوعٌ طَبْعًا مُتَقَنًا وَمُصَحَّحٌ بِغَايَةِ الإِعْتِنَاءِ فِي المَطْبَعَةِ الجَزَائِرِيَّةِ بِقَسَنْطِينَةِ، وَيَكْفِي فِي وَصْفِهِ وَالتَّنْوِيهِ بِقَدْرِهِ أَنَّ مُؤَلِّفَهُ هُوَ الأُسْتَاذ المِيلِي، وَأَنَّ جَمْعِيَّةَ العُلَمَاءِ ارْتَضَتْ نَشْرَهُ وَإِذَاعَتَهُ بَيْنَ العُمُومِ عَلَى عَهْدَتِهَا وَبِاسْمِهَا...)) (6)؟! وَتَأَمَّلْ تَأْكِيدَ الشَّيْخِ الطَّيِّبِ العُقَيْي: ((وَلِهَذَا قَرَّرَتْ جَمْعِيَّةُ العُلَمَاءِ نَشْرَهُ بِاسْمِهَا بَعْدَ المُوَافَقَةِ عَلَى كُلِّ فِيهِ)) فَكَلَامُ الشَّيْخِ مُبَارَكِ المِيلِي فِي الأَشَاعِرَةِ وَالمَاثُرِيَّةِ مِنْ جُمْلَةٍ مَا أَجْمَعَ المَجْلِسُ الإِدَارِي لِلْجَمْعِيَّةِ - كِبَارُ مَشَايخِ الجُمْعِيَّةِ البَادِيسِيَّةِ - عَلَى أَحَقِّيَّتِهِ وَنَشْرِهِ وَتَبْنِيهِ.

وَنَقُولُ لِهَذَا الوَهَّابِي مَا رَأَيْكَ أَيْضًا فِيمَا كَتَبَهُ مُفْتِي الجُمْعِيَّةِ البَادِيسِيَّةِ الشَّيْخُ السَّعِيدُ الزَّوَاوِي (1952م) حِينَ يَعْتَزُّ بِحِفْظِ مُتُونِ أَهْلِ السُّنَّةِ السَّادَةِ الأَشَاعِرَةِ مِنَ السُّنُوسِيَّةِ وَالجَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِيَّةِ كَمَا يُسَمِّيهَا، وَكَذَلِكَ العَقِيدَةُ النَّسَفِيَّةُ الْمُعْتَبَرَةُ عِنْدَ السَّادَةِ المَاثُرِيَّةِ فَهِيَ عِنْدَ هَذَا المُفْتِي مِنَ العَقَائِدِ المَرْضِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ قَاطِبَةً مِنْ دُونِ اسْتِثْنَاءٍ، وَاسْتَمَعَ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: ((... فِي شَرْحِ العَقَائِدِ النَّسَفِيَّةِ الشَّهِيرَةِ... وَكُنْتُ حَفِظْتُهَا كَمَا حَفِظْتُ السُّنُوسِيَّةَ وَالجَوْهَرَةَ التَّوْحِيدِيَّةَ... وَنَصُّ المَقْصُودِ فِي الخِلَافَةِ فِي العَقَائِدِ النَّسَفِيَّةِ الشَّهِيرَةِ المَرْضِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ قَاطِبَةً هُوَ...)) (7)؟! وَقَالَ أَيْضًا: ((وَبِهَذَا أَخَذَ الإِمَامُ النَّسْفِيُّ فِي عَقِيدَتِهِ الْمُعْتَبَرَةِ)) (8)؟!.

وَعِنْدَ تَطَرُّقِهِ لِطَرَائِقِ التَّعْلِيمِ فِي مَنَاطِقِ "زَوَاوَةِ"، حَثَّ الشَّيْخُ الزَّوَاوِي عَلَى تَقْسِيمِ الطَّلَبَةِ الصَّغَارِ إِلَى طَبَقَاتٍ حَسَبَ أَعْمَارِهِمْ ثُمَّ عَلَى وَفْقِ مَلَكَةِ

الإستعداد والإدراك، مع العناية بتطوير ملكة الحفظ والتّماذي في هذا السّبيل إلى حدّ البلوغ مع القواعد العربيّة والتّوحيد وغيرها من الفنون الّتي تُدرّس من الكُتب المُتاحة في بلاد نشأته "زواوة"، فقال ما نصّه: ((وَأَمَّا التّوحيد: فيُكتفى فيه بكتاب الإرشاد لإمام الحرمين، ثمّ السنوسيّة المرصيّة، ولكنّ باعتدالٍ وعدم تشديد النّكير ولعن المخالف، والأوّل السّكوت عنه، ومن يشتم النّاس يُشتم، ولعلّ لذلك سُمّي التّوحيد: علم الكلام)) (9)؟!

وقال أيضًا في تزكية كتاب "المواقف" المعروف في تقرير عقائد السّادة الأشاعرة للعلامة عضد الدّين الإيجي، ما نصّه: ((المواقف أكبر كتاب ومُنتهى في علم العقائد)) (10)؟!.. الخ

والآن، هل ينطبق كلام الوهابي فرّكوس في كلّ من يعدّ السّادة الأشاعرة والماتريديّة من خلّص أهل السنّة، بوصفه بأنّه: ((أضلّ من حمار أهله))؟! على كبار مشايخ الجمعيّة الباديّة الّتي يتمسّح بها هو نفسه، ويريد حشو هذا البلد "الجزائر" ببذعة (التّجسيم!) و(التّكفير!) (الوهابيّة!) مُحتفياً تحت عباءة هذه الجمعيّة المذكورة بالذات، أم لا ينطبق؟!.

رابعاً: نَقُولُ لِهَذَا الْوَهَّابِي: إِذَا كُنْتَ حَقًّا تُقَرُّ بِالْأُصُولِ الْمَنْهَجِيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْأَصْلِ الْأَصِيلِ: "الْعِبْرَةُ بِالْمَعَانِي لَا بِالْمَبَانِي"، فَيَلْزِمُكَ أَنْ تَنْفَذَ إِلَى رُوحِ الْكَلِمَاتِ وَالْعِبَارَاتِ وَمِنْ ثَمَّ رَدُّ الْمُتَشَابِهَاتِ إِلَى الْمُحْكَمَاتِ عِنْدَ اسْتِقْرَاءِ ثَرَاتِ الْجُمُعِيَّةِ الْبَادِيَّةِ، فَمِنْ الْعَبَثِ بِمَكَانٍ مُحَاوَلَةَ التَّشَبُّثِ بِحَمْلِ هَذِهِ الْجُمُعِيَّةِ شِعَارِ "السَّلَفِيَّةِ" لِإِلْحَاقِهَا رَأْسًا بِعَقِيدَةِ سَلَفِكَ (التَّيْمِيَّةِ!) (الْمُجَسِّمَةِ!)؟! فَالِإِشْتِرَاكُ فِي دَعَاوَى الْإِنْتِمَاءِ لَا يُوجِبُ الْإِشْتِرَاكُ فِي نَفْسِ الْأُصُولِ؟!، فَالْبَاحِثُ الْحَقِيقِيُّ يَبْنِي بَحْثَهُ عَلَى الْحَقَائِقِ الْمُحْكَمَةِ وَلَا يَلْعَبُ عَلَى وَتَرِ الْمُتَشَابِهِ، وَعَلَى إِثْرِ هَذَا نَقُولُ لِهَذَا الْوَهَّابِي مَا قَوْلُكَ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْحَقَائِقِ الثَّابِتَةِ:

قَالَ الْعُضْوُ الْمُؤَسَّسُ لِلْجُمُعِيَّةِ وَخَطِيبُهَا الْبَارِزُ الشَّيْخُ الطَّيِّبُ الْعُقَيْبِيُّ مُنْزَهًا اللَّهُ عَنِ الْجَهَةِ وَالْمَكَانِ وَالْمَحَلِّ، مَا نَصُّهُ: ((هُوَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا وَتَقَدَّسَ وَتَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى مَحَلٍّ وَمَكَانٍ. وَيَعْلَمُ كُلُّ مَنْ لَهُ إِلْمَامٌ بِالِدِّيَانَةِ أَنَّ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ عَقِيدَةُ الْخُلُولِ وَالِإِتِّحَادِ... قَدْ تَجَاوَزَ فِيهَا مُعْتَقِدُهَا وَالِدَّاعِي إِلَيْهَا كُلٌّ مَا قِيلَ عَنْ غُلَاةِ رِجَالِ الْكَنِيسَةِ مِنَ الْأَرْتُودُكْسِيِّينَ وَمُتَعَصِّبَةِ الْمَجُوسِ الْبُودِيَّةِ أَوْ الْمُجَسِّمَةِ وَالْمُشَبَّهَةِ)) (11)؟! وَقَالَ مُعَلِّنًا عَنْ عَقِيدَةِ حِزْبِهِ "حِزْبِ الْإِصْلَاحِ" فِي مَعْرِضِ كَلَامِهِ عَنْ مُبَاهَلَةِ الطَّرِيقَةِ، مَا نَصُّهُ: ((وَنَحْنُ نَحْمَدُ اللَّهَ وَنَقُولُ: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النِّسَاء: 171]، وَنَعْبُدُهُ وَحْدَهُ، وَنَدْعُوهُ وَحْدَهُ، وَلَا نَدْعُو مَعَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ كَيْفَمَا كَانَ، وَلَا نُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَنَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَلَا يَحِلُّ فِي مَحَلٍّ، وَلَا

يَحْوِيهِ مِنْ خَلْقِهِ شَيْءٌ، وَلَا يَتَّحِدُ بِشَيْءٍ، وَنَعْتَقُدُ أَنَّ الْوُجُودَ: خَلْقٌ وَخَالِقٌ
وَمُوجِدٌ قَدِيمٌ)) (12)؟!.

فَهَذِهِ نُصُوصٌ صَرِيحَةٌ مِنْ أَوَائِلِ مَشَايخِ الْجُمُعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ يُعْلِنُ فِيهَا صَاحِبُهَا
الشَّيْخُ الطَّيِّبُ الْعُقَيْبِيُّ عَقِيدَةَ "حَزْبِ الْإِصْلَاحِ" الْبَادِيسِيَّ وَعَلَى جَرِيدَةِ
الشُّهَابِ الَّتِي يُشْرِفُ عَلَيْهَا الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسٍ نَفْسُهُ، وَكَمَا تَرَى فَهَذِهِ
الْعَقِيدَةُ تَقُومُ عَلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الْمَكَانِ وَالْمَحَلِّ وَالْجِهَةِ، بَلْ إِنَّ نِسْبَةَ هَذِهِ
النَّقَائِصِ عِنْدَ الْقَوْمِ تُضَاهِي عَقِيدَةَ: ((غُلَاةِ رِجَالِ الْكَنِيسَةِ مِنْ
الْأَرْثُودُكْسِيِّينَ وَمُتَعَصِّبَةِ الْمَجُوسِ الْبُوذِيَّةِ أَوْ الْمُجَسِّمَةِ وَالْمُشَبَّهَةِ)) عَلَى
حَدِّ تَعْبِيرِ الرَّجُلِ؟! وَهَذَا فِيهِ مَا فِيهِ مِنْ نَاحِيَةِ حُكْمِ الشَّيْخِ الطَّيِّبِ الْعُقَيْبِيِّ
عَلَى الْجِهَوِيَّةِ (الْمُجَسِّمَةِ)؟!.

وَتَأَمَّلْ أَيْضًا نِسْبَةَ الرَّجُلِ عَقِيدَةَ الْجِهَةِ وَالْمَكَانِ إِلَى (الْمُجَسِّمَةِ!)
(الْمُشَبَّهَةِ)؟!، فَهُوَ يَقْصِدُ قَطْعًا غُلَاةِ (الْمُجَسِّمَةِ!) فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مِمَّنْ
اشْتَهَرُوا بِإِثْبَاتِ الْجُلُوسِ وَالْقُعُودِ وَالِاسْتِقْرَارِ عَلَى مَكَانِ الْعَرْشِ فِي حَقِّ
رَبِّهِمْ?!.

وَكَتَبَ مُفْتِي الْجُمُعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ الشَّيْخُ السَّعِيدُ الزَّوَاوِيُّ كِتَابًا وَسَمَّاهُ: "الْخُطْبُ
الْمِنْبَرِيَّةُ"، وَقَالَ فِي مَقَالٍ عَلَى "جَرِيدَةِ الشُّهَابِ" بِأَنَّهُ رَقَمَ الْكِتَابَ الْمَذْكُورَ
عَلَى الطَّرِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ، فَقَالَ هُنَاكَ: ((إِنَّ قَصْدِي مِنْ تَأْلِيفِ الْكِتَابِ أَمْرَانِ:
أَحَدُهُمَا: تَجْدِيدُ طَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي إِقْلَاءِ الْخُطْبِ وَالرُّجُوعِ إِلَى الْأَصْلِ فِي
ذَلِكَ)) (13) وَبِالرُّجُوعِ إِلَى بَعْضِ التَّقَارِيرِ الْعَقْدِيَّةِ الْوَاضِحَةِ فِي ثَنَايَا هَذَا

المَرْقُومِ نَجْدُ الْمُؤَلَّفِ الشَّيْخِ السَّعِيدِ الزَّوَاوِيِّ يَقُولُ مَثَلًا: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُتَّصِفِ بِالْكَمَالِ الدَّائِمِ بِلَا زَوَالٍ، الْمُسْتَحِيلِ عَنْهُ التَّحَوُّلُ وَالِانْتِقَالُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشُّورَى: 11])، وَهُوَ الْوَلِيُّ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ، ذُو الْإِحْسَانِ وَالْإِفْضَالِ... وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي صِفَاتِ الذَّاتِ وَالْأَفْعَالِ، وَلَا مُمَاتِلَ لَهُ بِمَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ، وَلَا ضِدَّ وَلَا نِدَّ وَلَا وَزِيرَ)) (14)، فَتَنْزِيهِهُ اللَّهُ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالِ وَالتَّغْيِيرِ وَقِيَامِ الْحَوَادِثِ بِالذَّاتِ الْعَلِيَّةِ هُوَ مُرَادُ الشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ بِالْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَهَذِهِ الْعَقِيدَةُ الْمَذْكُورَةُ هِيَ ذَاتُهَا عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيذِيَّةِ وَفُضَلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَهِيَ عَيْنُ عَقِيدَةِ (النُّفَاةِ!) وَ(الْجَهْمِيَّةِ!) عِنْدَ (التَّيْمِيَّةِ!) وَ(الْوَهَابِيَّةِ!)؟! فَتَأَمَّلْ!

وَمِنَ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ عِنْدَ الشَّيْخِ السَّعِيدِ الزَّوَاوِيِّ أَيْضًا مَا قَرَّرَهُ فِي مَعْرُضِ كَلَامِهِ عَلَى مَسْأَلَةِ رُؤْيَا اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَذَلِكَ صِفَةِ الْكَلَامِ فِي حَقِّهِ جَلَّ وَعَزَّ، حَيْثُ قَالَ: ((... كَمَا فِي مَسْأَلَتِي خَلْقِ الْقُرْآنِ وَالرُّؤْيَا الْإِلَهِيَّةِ فِي الْجَنَّةِ، فَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْحُذَاقِ الْمُصْلِحِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ الْمَرْحُومُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ عَبْدُهُ مُفْتِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ وَالْكَاتِبُ الشَّهِيرُ فِي الْمَسَائِلِ الْإِصْلَاحِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مَا مُلَخَّصُهُ: "حَصَلَ الْإِتِّفَاقُ بِأَنْ يُرَى اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآخِرَةِ لَكِنْ لَيْسَ بِهَذَا الْبَصَرِ وَلَا بِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ الدُّنْيَوِيَّةِ أَيْ بِأَنْ يَنْعَكِسَ الْبَصَرُ إِلَى الْبَصِيرَةِ، وَهِيَ مَعْنَى قَوْلِ الْمُعْتَرِزَةِ أَنَّهُ لَا يُرَى، وَالثَّانِيَةُ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ الْأَزَلِيُّ وَأَنَّ الْحُرُوفَ وَالْأَصْوَاتَ مَخْلُوقَةً،

ذَلِكَ بِأَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ نَقُولُ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ
خِلَافًا لِطَائِفَةٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ يَقُولُونَ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ بِحُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ وَلَكِنْ
لَيْسَتْ كَحُرُوفِنَا وَأَصْوَاتِنَا، وَالْمُعْتَرِزَةُ يَقُولُونَ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ يَعْنُونَ الْحُرُوفَ
وَالْأَصْوَاتَ الَّتِي وَافَقْنَاهُمْ عَلَيْهَا... الخ الخ" (15)؟!.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ مُفْتِيَ الْجُمُعِيَّةِ الْبَادِيسِيَّةِ الشَّيْخَ الزَّوَاوِيَّ يَسْلُبُ مِنَ الرُّؤْيَةِ مُطْلَقَ
الْكَيْفِيَّاتِ الَّتِي يَدَّعِي (الْمُجَسِّمَةَ!) (التَّيْمِيَّةَ!) بِأَنَّ مَنْ نَفَاهَا مِنَ السَّادَةِ
الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاثُرِيَّةِ وَفُضَلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُرَاجَعَ عَقْلُهُ؟! كَمَا
يُرَدُّ شَيْخُهُمُ الْأَكْبَرُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيَّ وَابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْمَحْسُوبَ عَلَى السَّادَةِ
الْحَنْفِيَّةِ فِي شَرْحِهِ الْمُحَرَّفِ عَلَى الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ?!.

ثُمَّ إِنَّ صِفَةَ الْكَلَامِ عِنْدَ الشَّيْخِ السَّعِيدِ الزَّوَاوِيَّ كَمَا تَرَى صِفَةً أَزَلِيَّةً وَلَيْسَتْ
حَادِثَةً، كَمَا أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى لَيْسَ إِلَّا الْكَلَامُ النَّفْسِيُّ فَهُوَ بِلاَ حَرْفٍ وَلَا
صَوْتٍ، بِخِلَافِ (التَّيْمِيَّةَ!) (الْمُجَسِّمَةَ!)، فَالْكَلَامُ عِنْدَهُمْ حَرْفٌ وَصَوْتُ،
يُحْدِثُهُ تَعَالَى فِي ذَاتِهِ وَيُفْنِيهِ وَفَقَ مَشِئَتِهِ سُبْحَانَهُ؟! فَاللَّهُ عِنْدَهُمْ يَخْلُقُ فِي
نَفْسِهِ كَمَا لَاتِهِ ثُمَّ يُفْنِيهَا شَيْئًا فَشَيْئًا?!.

وَهُنَاكَ مِنَ النُّصُوصِ الْأُخْرَى لِمَشَايِخِ الْجُمُعِيَّةِ مَا يَزِيدُ فِي هَذَا النَّحْوِ مِنَ
الْبَيَانِ، وَيُؤَكِّدُ بِمَكَانٍ أَنَّ عَقِيدَةَ مَشَايِخِ الْجُمُعِيَّةِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عِنْدَ
التَّحْقِيقِ وَالتَّدْقِيقِ لَيْسَتْ إِلَّا عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السَّادَةِ الْأَشَاعِرَةِ
وَالْمَاثُرِيَّةِ وَفُضَلَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَلَا عِلَاقَةَ لَهَا بِعَقِيدَةِ (التَّجْسِيمِ!)
(التَّيْمِيَّةَ!).

خامساً: نُنبِّه القارئ الكريم إلى واحدةٍ من تلبّيساتِ هذا الرَّجُل التي لا تُعدُّ ولا تُحصى:

قالَ هذا الوَهَّابي كما تجذُّهُ في مقالِهِ المُشار إِلَيْهِ: ((فلا يقبل - في حياضه - [يُقصد مذهب سلفه] طاعناً في ذات الله المقدَّسة وأسمائه وصفاته، ولا محرِّفاً ولا مؤوِّلاً ولا مُعطِّلاً ولا مُشبِّهاً))؟!، فَمَنْ قرأَ قولَهُ: ((ولا مُشبِّهاً)) يَحسبُ أَنَّ عَقيدةَ هذا الرَّجُل تقومُ على نفي مُطلق (التَّشبيه!)؟!، والْحَقِيقَةُ هي أَنَّ مذهبَهُ يقومُ على إثباتِ نوع (مُشابهة!) بَيْنَ الخالقِ والمخلوقِ؟! وَأَنَّ القولَ بنفي مُطلق (التَّشبيه!) بَيْنَ ذاتِ الواجبِ وذاتِ المُمكنِ يَقضي بنفي وُجودِ الباري؟!.

نَعَمْ؛ فَقَدْ قالَ هذا الوَهَّابي في فتوى رَقْم: "617" على مَوْقعِهِ الإِلِكْتروني الرِّسمي مَا نَصُّهُ: ((والصفات الخبرية هذه مما تُسمَّى بالأبعاض أو الأجزاء هي ملازمة للذات غير منفكة عنها فلم يزل سبحانه بها ولم يحدث له شيء من ذلك بعد أن لم يكن بل هو موصوف بها أولاً وأبداً)) (16)؟! فالرَّجُل يُردِّدُ كلامَ شَيْخِهِ ابنِ العُثيمين وَحاصِلُهُ:

(أ) مُسمَّى "عين الله" مثلاً هُوَ نَظير مُسمَّى "عين الإنسان"، أي: عَيْنُ الله (عُضْو!) و(أداة!) يُبصرُ بِهَا جَلَّ وَعَزَّ، فَهِيَ مِنْ نَاحِيَةِ المَعْنَى: (جُزْء!) و(بَعْض!) مِنْ ذاتِ الرَّبِّ، نَظير (أداة!) العَيْنِ فِي المَخْلوقِ؟!.

(ب) وَكَوْنُ عَيْنِ الرَّبِّ كَذَلِكَ أَيُّ: (أَدَاة!) وَ(جَارِحَة!) وَ(عُضْو!) وَ(بَعْض!) لَا يَغْنِي أَنَّهَا تَقْبَلُ الْإِنْفَصَالَ (الْفِعْلِي!) عَنْ ذَاتِ الْوَاجِبِ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي أَعْيُنِ الْمَخْلُوقَاتِ!؟.

فَالرَّجُلُ يَعْتَقِدُ أَنَّ (أَدَوَات!) وَ(جَوَارِح!) وَ(أَبْعَاض!) وَ(أَجْزَاء!) رَبِّهِ: (أَجْسَام!) لَا تَقْبَلُ الْإِنْفِكَاءَ عَنِ الذَّاتِ لَا أَرْلًا وَلَا أَبْدًا!؟.

فَكَيْفَ يُلَبَّسُ إِذَا هَذَا الْوَهَّابِيُّ بِدَعْوَى الْإِطْلَاقِ فِي نَفْسِي (التَّشْبِيهِ!) عَنْ رَبِّهِ كَمَا مَرَّ مَعَكَ فِي كَلَامِهِ، إِذَا كَانَ هُوَ نَفْسُهُ يَعْتَقِدُ بِأَنَّ رَبَّهُ يَشْتَرِكُ مَعَ الْمَخْلُوقَاتِ فِي جِسْمِيَّةِ (الْحَجْم!) وَ(الْكَم!) وَ(الْحُدُود!) وَ(الْأَبْعَاد!) مِنْ (طُول!) وَ(عَرْض!) وَ(عُمُق!)!؟.

وَلَكِنِّي تُذَكِّرُ أَنَّ هَذِهِ الْحَقِيقَةَ هِيَ ذَاتَهَا مَذْهَبُ الْقَوْمِ، أَكْتَفِي هَا هُنَا بِذِكْرِ مَا قَرَّرَهُ شَيْخُهُمُ ابْنُ الْعُثَيْمِينَ فِي هَذَا الصَّدَدِ، حَيْثُ يَقُولُ: ((فَإِذَا قُلْتَ: مَا هِيَ الصُّورَةُ الَّتِي تَكُونُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَيَكُونُ آدَمُ عَلَيْهَا؟ قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ وَجْهٌ وَلَهُ عَيْنٌ وَلَهُ يَدٌ وَلَهُ رِجْلٌ عَزَّ وَجَلَّ، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مُمَثَّلَةً لِلْإِنْسَانِ؛ فَهُنَاكَ شَيْءٌ مِنَ الشَّبَهِ، لَكِنْ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الْمُثَاقَلَةِ)) (18)؟! فَاتَّبَاتُ الصُّورَةُ لِلَّهِ يَقْضِي عِنْدَ (التَّيْمِيَّة!) وَ(الْوَهَّابِيَّة!) بِوُجُوبِ إِثْبَاتِ قَدْرِ مِنَ (الشَّبَه!) بَيْنَ مَا يُسَمُّونَهُ بِ: "الْصِّفَاتِ" فِي حَقِّ خَالِقِهِمْ، وَبَيْنَ (أَدَوَات!) الْمَخْلُوقِ!؟، وَهَذَا عَيْنَ (التَّشْبِيهِ!) وَ(التَّجْسِيم!) كَمَا لَا يَخْفَى.

إِذَا تَبَيَّنَ لَكَ هَذَا، فَاقْرَأْ مَا كَتَبَهُ هَذَا الدُّكْتُور الْوَهَّابِي فَرَكُوسُ نَفْسُهُ عِنْدَ شَرْحِهِ عَلَى عَقِيدَةِ ابْنِ بَادِيسَ: ((وَبَغَضَ النَّظَرَ عَمَّا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ [الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيسَ] مِنْ نَفْيِ الْمِثْلِ وَالنَّدِّ وَالْكُفِّ وَالنَّظِيرِ وَالشَّيْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ)) (18)؟! فَهَذَا اعْتِرَافٌ مِنْ هَذَا الْوَهَّابِيِّ بِأَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ بَادِيسَ يَنْفِي مُطْلَقَ (الْمُشَابَهَةِ!) بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، وَهَذَا التَّنْزِيهِ يَهْدِمُ أَصْلَ الْعَقِيدَةِ (التَّيْمِيَّةُ!): فَنَفْيُ (الْمُشَابَهَةِ!) بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ يَقْضِي عِنْدَ الْقَوْمِ بِنَفْيِ (الْحُجْمِيَّةِ!) عَنْهُ تَعَالَى، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ وُجُودِ الرَّبِّ؟!.

فَالْعَاقِلُ إِذَا: يَتَسَاءَلُ هَا هُنَا مَا مَحَلُّ "غَضِّ النَّظَرِ؟!" مِنْ الْإِعْرَابِ كَمَا جَاءَ فِي كَلَامِ هَذَا الدُّكْتُورِ الْوَهَّابِيِّ، عَلَى هَذَا التَّأْصِيلِ مِنَ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسَ الَّذِي يَنْسِفُ أَصْلَ الْعَقِيدَةِ (التَّيْمِيَّةُ!)?!.

نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ مِنْ هَكَذَا أُسْلُوبٍ فِي الْحَشْوِ وَالتَّعْمِيَةِ?!.

(1) مَوْقِعُ فَرَكُوسَ: <https://ferkous.com/home/?q=art-mois-125>

(2) رِسَالَةُ الشَّرْكِ وَمَظَاهِرُهُ لِلشَّيْخِ مُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِيزِيِّ (ص: 417)، تَحْقِيقُ وَتَعْلِيلُ (التَّيْمِيَّةُ!): أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ الْجَزَائِرِيُّ، دَارُ الرَّايَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ - السُّعُودِيَّةُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: 1422هـ - 2001م.

(3) تقريرُ جَمِيعَةِ العُلَمَاءِ لِرِسَالَةِ "الشُّرْكَ وَمَظَاهِرِهِ" كَمَا تَجَدُّهُ فِي المَصْدَرِ السَّابِقِ:
(ص:27).

(4) المَصْدَرُ السَّابِقُ: (ص:29).

(5) المَصْدَرُ السَّابِقُ: (ص:262)، وَلِأَمْرِ مَا؟! لَمْ يَنْبَسِ المُعَلِّقُ التَّيْمِي عَلَى
الرِّسَالَةِ هُنَاكَ بِنْتِ شَفَةِ وَلَمْ يُسَارِعْ بِالِانْتِهَاضِ لِلِاعْتِرَاضِ عَلَى هَذَا (التَّعْطِيلُ!)؟!

(6) مَقَالَ: "رِسَالَةُ الشُّرْكَ وَمَظَاهِرِهِ، بِقَلَمِ: مُؤَرِّخِ الجَزَائِرِ وَفَيْلَسُوفِهَا الإِجْتِمَاعِيِّ
الْأُسْتَاذِ مُبَارَكِ المِيلِي" عَلَى جَرِيدَةِ البَصَائِرِ لِسَانِ حَالِ جَمِيعَةِ العُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ
الْجَزَائِرِيِّينَ: 1356هـ-1937م العَدَدُ: (83)، نَقْلًا عَنْ: [مَقَالَاتُ وَآرَاءُ عُلَمَاءِ
جَمِيعَةِ العُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ: الشَّيْخِ الطَّيِّبِ العُقَيْي (418/2-419)، جَمْعٌ وَإِعْدَادُ:
الدُّكْتُورِ أَحْمَدِ الرِّفَاعِيِّ شُرْفِي، دَارُ الهُدَى لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ: الجَزَائِرِ، الطَّبْعَةُ
الْأُولَى: 2011م].

(7) مَقَالَ: "لَا تَصِحُّ الخِلَافَةُ لِغَيْرِ قُرْشِيِّ شَرْعًا" عَلَى جَرِيدَةِ البَلَاغِ الجَزَائِرِيِّ:
1350هـ-1931م العَدَدُ: 240: نَقْلًا عَنْ: [الشَّيْخِ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِيِّ حَيَاتُهُ
وَأَعْمَالُهُ (154/3-155)، دَارُ زَمُورَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الجَزَائِرِ، طَبْعَةُ خَاصَّة:
2013م].

(8) كِتَاب: "جَمَاعَةُ المُسْلِمِينَ" لِلشَّيْخِ السَّعِيدِ الزَّوَاوِيِّ ضِمَّنَ: [الشَّيْخِ أَبُو يَعْلَى
الزَّوَاوِيِّ حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (32/4)، دَارُ زَمُورَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الجَزَائِرِ، طَبْعَةُ خَاصَّة:
2013م].

(9) كِتَاب: "تَارِيخُ الزَّوَاوَةِ" لِلشَّيْخِ السَّعِيدِ الزَّوَاوِيِّ ضِمَّنَ: [الشَّيْخِ أَبُو يَعْلَى
الزَّوَاوِيِّ حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (116/4)، دَارُ زَمُورَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الجَزَائِرِ، طَبْعَةُ
خَاصَّة: 2013م].

(10) مِنْ تَقْدِيمِ الشَّيْخِ الزَّوَاوِيِّ لِكِتَابِ "الْجَزَائِرِ" مِنْ تَأْلِيفِ أَحْمَدَ تَوْفِيقِ الْمَدَنِيِّ الْأَمِينِ الْعَامِ لِمَجْمَعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ، نَقْلًا عَنْ: [الشَّيْخِ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِيِّ حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (323/3)، دَارُ زُمُورَةَ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ-الْجَزَائِرِ، طَبْعَةُ خَاصَّة: 2013م].

(11) مَقَال: "حَوْلَ الْقَصِيدَةِ الْعَاشُورِيَّةِ" عَلَى جَرِيدَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسِ "الشَّهَابِ"، السَّنَةِ: (1) الْعَدَدُ: (2) ص: (7)، الْخَمِيسَ 2 رَبِيعِ الْأَوَّلِ 1344هـ- 19 نُوفَمْبَرِ 1925م، نَقْلًا عَنْ: [مَقَالَاتُ وَآرَاءُ عُلَمَاءِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ: الشَّيْخِ الطَّيِّبِ الْعُقَيْبِيِّ (63/2)].

(12) مَقَال: "حَوْلَ مُبَاهَلَةِ الْعَلَّامَةِ الْأُسْتَاذِ الْعُقَيْبِيِّ لِلطَّرْقِيِّينَ، هَلْ أَجَابُوا؟.." عَلَى الشَّيْخِ ابْنِ بَادِيسِ "الشَّهَابِ"، السَّنَةِ: (3) الْعَدَدُ: (101) ص: (5)، الْخَمِيسَ 16 ذِي الْحِجَّةِ 1345هـ- 16 جُوانَ 1927م، نَقْلًا عَنْ: [مَقَالَاتُ وَآرَاءُ عُلَمَاءِ جَمْعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ: الشَّيْخِ الطَّيِّبِ الْعُقَيْبِيِّ (150/2)].

(13) مَقَالٌ عَلَى جَرِيدَةِ الشَّهَابِ: 1353هـ-1934م الْجُزْءُ: (6) الْمُجَلَّدُ: (10)، نَقْلًا عَنْ: [الشَّيْخِ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِيِّ حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (453/3)].

(14) كِتَابُ: "الْخُطْبُ الْمُنْبَرِيَّةُ" ضَمَّنَ: [الشَّيْخِ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِيِّ حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (73-72/4)].

(15) جَرِيدَةُ الْبَلَاغِ الْجَزَائِرِيِّ: 1346هـ-1928م الْعَدَدُ: (66)، نَقْلًا عَنْ: [الشَّيْخِ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِيِّ حَيَاتُهُ وَأَعْمَالُهُ (413/1)].

(16) مَوْقِعُ فَرْكُوسِ: <https://ferkous.com/home/?q=fatwa->

(17) شرح ابن العثيمين على العقيدة الواسطية لابن تيمية (110/1)، تحقيق:
سعد بن فوز الصمیل، دار ابن الجوزي: الطبعة السادسة: 1421هـ
إمتاع المجلس شرح عقائد الإيمان لابن باديس للدكتور فركوس (ص: 129)، دار
العواصم للنشر والتوزيع: الجزائر، الطبعة الثانية: 1435هـ-2014م.